السودان

بين أزمة الحكم والطريق إلى التقسيم

د. محمد آدم نصر محمد

٢٠٢٤ م



السودان

بين أزمة الحكم والطريق إلى التقسيم

ملحوظة: حقوق الطبع جميعها محفوظة للمؤلف
عنوان الكتاب: السودان بين أزمة الحكم والطريق إلى التقسيم
اسم المؤلف: د. محمد آدم نصر محمد
رقم الإيداع: ٢٠٢٤/٩٩٢٦
الترقيم الدولي: ٨٢ـ ٨٨ـ ٨٩٥ـ ٩٧٧ـ ٩٧٨
المدير العام: د. عزة حسن
نائب المدير العام: د. أحمد الشريف
تصميم الغلاف: فلاح العيساوي
التنسيق الداخلي: فلاح العيساوي





الطبعة الأولى
١٤٤٥ هـ ٢٠٢٤ م

دار كليم للطباعة والنشر والتوزيع
مصر ـ القاهرة
جوال: ٠٠٢٠١٢٠٦٦٤٠٤٦٥

E-mail : dar.kalim1953@gmail.com

د. محمد آدم نصر محمد

السودان

بين أزمة الحكم والطريق إلى التقسيم

٢٠٢٤



ينبغـي أن تتطـور القـوانين والمؤسسـات مـع تطـور العقـل البشري... فكلما ظهرت اكتشافات جديدة تكشف حقـائق جديـدة للعيان، وتغيرت العـادات وأنمـاط السـلوك والآراء بتغيـر الأحـوال والظروف.

على المؤسسات ان تتقدم أيضا وتجاري العصـور. وقـد نحتـاج كذلك رجلا لا يزال يرتدي المعطف الذي يناسـبه في الوقـت الـذي كـان صـبيا، لكـي لا يظـل أفـراد المجتمـع المتحضـر تحـت حكـم أسلافهم البرابرة.

توماس جيفرسون

السودان لمحة تاريخية

يمثل السودان جزءا من وادي النيل، ويعدُّ من أقدم مناطق التجمعات البشرية، حيث قامت فيه عبر تاريخه الطويل ممالك عظيمة، واصطرعت على أرضه قوى عديدة أثرت في تحديد مساره الحضاري والثقافي والسياسي والعسكري. وقد عرف السودان تكوين الجيوش منذ القرن الثامن قبل الميلاد، حين قامت فيه الممالك والدول، كالمملكة الكوشية والمرَوية القديمة، التي ظهرت بين القرن الثامن قبل الميلاد والرابع الميلادي، ثم تلتها بعد ذلك الممالك المسيحية النوبية في المقرة ودنقلا، ما بين القرنين السادس والرابع عشر الميلادي.

ونتيجة لتدفق القبائل العربية منذ القرن الثالث عشر الميلادي ظهرت ممالك إسلامية في السودان، كسلطنة الفونج والعبدلاب والفور والمسبعات وتقلي الإسلامية، واعتمدت هذه الممالك والسلطنات على قوتها العسكرية في نشاطها وتكوينها وبقائها. وكانت القوة العسكرية عماد تلك الممالك البائدة، وكان الجيش يعمل في بعضها وفق النظام الطوعي غير النظامي، حيث يتكوّن من أفراد متطوعين يتجمعون من القبائل المختلفة عندما تدعو الحاجة لذلك، ولم تكن تُعرَف آنذاك الجيوش النظامية الدائمة ولا المقاتلون المحترفون كما هو معروف حاليا في الدول الحديثة. وكان التنظيم القتالي للجيش يتكون من الفرق، وكانت كل فرقة تمثل إحدى القبائل في المملكة، وكانت هذه الفرق مقسمة بحسب نوع السلاح المستعمل، فهنالك فِرق رماة الأقواس وفرق المشاة التي تنقسم إلى جماعة الرماح وجماعة الفؤوس

وجماعة السيوف وجماعة المقاليع وجماعة الخناجر وجماعة الهراوات (العصي الغليظة)، وهناك فرق الفرسان.

وكانت تلك الجيوش تمتلك بعض الصنّاع والفنيين والحدادين والنجارين والبنائين الذين كانوا يقومون بالمهام الهندسية من بناء القلاع والحصون وبناء السفن والقوارب وعمل أدوات الحصار من أبراج وسلالم خشبية.

شهدت مملكة الفونج الإسلامية، وتحديدا في عهد السلطان بادي أبو شلوخ إنشاء أول جيش نظامي ثابت ومحترف، وجند الرقيق جنودا نظاميين وقام بإسكانهم في قرى خاصة بهم حول سنار عاصمة مملكة الفونج، وتمثّل كل قرية وحدة قتالية واحدة، وفي كل وحدة قتالية قائد عسكري يشرف على هذه القوات.

لعله من المناسب ان يذكر تعضيداً لذلك، أن المدارس ومعاهد التعليم قد جاءت محتواها التعليمي، لخدمة الأهداف الخدمية التي صممتها الادارة البريطانية في السودان، إذ كانت كلية غردون التذكارية وهي مدرسة ثانوية تعمل على تخريج أفراد بمستويات معرفية عادية ولكنهم أحيطوا بزخم إجتماعي وحماية ادارية قانونية تجعلهم فوق الجميع، وقد يزداد الخريج فيهم فخراً أنه ينتمي إلى طبقة الأفندية في الخدمة المدنية، بمعنى أدق لم يزود خريجو الكلية بالمعارف التي تجعل منهم قادة مستقبل في الحياة العامة، مثل تأسيس الأحزاب والتخطيط لها وقيادة جماهيرها بالقدرات الشخصية والملكات القيادية التي تنمو بالمعرفة.

وهكذا في دولة ما بعد المهدية، أصبح الشخص العادي المتعلم، في خدمة النظام المستعمر لمواطنيه، وهو نفسه يسير ضمن ماكينة كبيرة خاضعة لإدارة المستعمر، ويفخر بقدرته على أخضاع غيره للنظم الادارية القانونية التي تستنزف الموارد بكل الوسائل المتاحة وترحيلها عبر البحار من أجل التصنيع في بريطانيا خاصة، وبذلك أصبح التفكير السياسي المستقل أو من

أجل المواطن والوطن، نوع من التمرد يعاقب عليه القانون، وكان ذلك ضمن مداخل أخرى أدت إلى ارتفاع صوت الأحتجاج على سياسات المستعمر، وبناء تجربة ماعرف بالحركة الوطنية السودانية.

التحول السياسي بعد الحرب العالمية الثانية

تقول دائرة المعارف البريطانية إن القومية السودانية وُلدت في القرن العشرين. وكانت أولى مظاهرها في عام ١٩٢١م، عندما أسس علي عبد اللطيف جمعية القبائل المتحدة واعتقل بتهمة التحريض القومي. وفي عام ١٩٢٤م قام بتشكيل رابطة العلم الأبيض، المكرسة لطرد البريطانيين من السودان. وتبع ذلك مظاهرات في الخرطوم في يونيو وأغسطس من العام ١٩٢٤م وتم قمعها. وعندما اغتيل الحاكم العام، السير لي ستاك، في القاهرة في ١٩ نوفمبر عام ١٩٢٤م، أجبر البريطانيون المصريين على الانسحاب من السودان وأبادوا كتيبة سودانية تمردت دعما للمصريين. وانتهت الثورة السودانية، وظل الحكم البريطاني دون منازع حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٣٦م، توصلت بريطانيا ومصر إلى معاهدة عُرفت باسم معاهدة ٣٦ وتضمنت اتفاقا جزئيا في المعاهدة الأنجلو- مصرية تمكن المسؤولين المصريين من العودة إلى السودان. وعلى الرغم من أن شيوخ ورؤساء السودان التقليديين ظلوا غير مبالين بحقيقة أنه لم يتم استشارتهم في المفاوضات حول هذه المعاهدة، إلا أن النخبة السودانية المتعلمة كانت مستاءة من أن البريطانيين والمصريين لم يكلفوا أنفسهم عناء استطلاع آرائهم. وهكذا، بدأت النخبة السودانية في التعبير عن الضيق من خلال المؤتمر العام للخريجين، الذي تم تأسيسه كجمعية لخريجي كلية غوردون ثم احتضن كل المتعلمين السودانيين. في البداية، حصر المؤتمر العام للخريجين اهتماماته في الأنشطة الاجتماعية والتعليمية، ولكن وبدعم مصري، طالبت المنظمة باعتراف البريطانيين للعمل كمتحدث باسم القومية

السودانية. ورفضت حكومة السودان ذلك، وانقسم المؤتمر إلى مجموعتين أغلبية معتدلة مستعدة لقبول حسن نية الحكومة، وأقلية متشددة بقيادة إسماعيل الأزهري والتي تحولت إلى مصر. وبحلول عام ١٩٤٣م، كان الأزهري وأنصاره قد فازوا بالسيطرة على المؤتمر ونظموا حزب الأشقاء، وهو أول حزب سياسي حقيقي في السودان، فيما شكل المعتدلون حزب الأمة برعاية عبد الرحمن المهدي. وكان منافس المهدي الرئيس هو علي المرغني زعيم الختمية الذي دعم الأزهري. وفي عام ١٩٥١م شكل الأزهري والختمية الحزب الاتحادي الديمقراطي. وفي ذلك الوقت تم إنشاء مجلس استشاري لشمال السودان يتألف من الحاكم العام و ٢٨ سودانيا لكن سرعان ما بدأ القوميون السودانيون في التحريض على تحويل المجلس الاستشاري إلى مجلس تشريعي يشمل جنوب السودان. وكان البريطانيون قد عملوا على تخفيف قبضتهم على السودان من خلال فصل الأفارقة الوثنيين أو المسيحيين الذين يهيمنون على الجنوب عن العرب المسلمين المهيمنين في الشمال، ولكن أجبر قرار إنشاء مجلس تشريعي البريطانيين على التخلي عن هذه السياسة. وفى أكتوبر عام ١٩٥١م شجبت الهيئة التشريعية السودانية اتفاقية السيادة المشتركة بين مصر وبريطانيا ومعاهدة ١٩٣٦م. وفى ٢٧ أكتوبر عام ١٩٥١م قام رئيس الوزراء المصري حينئذ مصطفى النحاس بإلغاء معاهدتي ١٩٣٦م و١٨٩٩م من جانب واحد، ولم تعترف بريطانيا بهذا الإلغاء. ومن ثم برزت أصوات تمجد الوطن، سيما وأن الجذوة المهدية لم تخمد، والمشاعر الدينية لم تنطفئ، والمواطن العادي أخذ يستجيب للتحولات الجديدة في التحرر الوطني، مابين الحربين الأولى والثانية، إذ أنه في نهاية الحرب الثانية قرر الحلفاء في مؤتمر مالطا في البحر الأبيض المتوسط أن تكافأ الشعوب التي شاركت في الحرب إلى جانب الحلفاء، بحق تقرير مصيرها بعد الحرب، مما فتح أمام الشعب السوداني نفاجاً واسعاً للتفكير في المستقبل ليس فقط من خلال مؤتمر الخريجيين والطبقات المستنيرة الأخرى بل أخذت

الاستجابة تشمل القادة الدينيين والتجار والموظفين والمؤهلين في السلك العدلي والقضائي، وقد كان ذلك مدخلاً لتطوير العمل الإجتماعي الثقافي إلى أجسام سياسية، تخدم إتجاهات الرأي وتخدم التحالفات السياسية السائدة دولياً يومئذ، في وقت كان المعهد العلمي هو منصة الاستنارة وأشعال الوعي، إضافة لتيارات اليسار الصاعد بقضايا التحرر الوطني، ولكن لم تتبلور رؤية وطنية مستقلة لقيادة المستقبل.

القوى السياسية السودانية والحكم

قبل الاستقلال:

خلال القرن الـ١٩ الميلادي، وبالضبط في عام ١٨٢١م وهو الوقت الذي غزا فيه محمد علي باشا السودان، كانت القوات السودانية والقوات المصرية تأتمر سويا بإمرة محمد علي باشا، ومن بعده أولاده وأحفاده، لكن الاتهامات بسوء التدبير للسلطة القائمة آنذاك قادت في النهاية إلى الثورة المهدية التي أنهت حكم عهد محمد علي للسودان.

بانتصار الثورة المهدية عام ١٨٨١م دخل السودان في حقبة جديدة، وكان جيش المهدي يعكس التكوين القبلي في البلاد، وكان يتكون مما عرف بالرايات، واستفاد من استيعاب الأفراد الذين خدموا مع الزبير باشا ود رحمة، الذي كان تاجرا للرقيق في أواخر القرن التاسع عشر، وأصبح فيما بعد باشا وحاكما للسودان، وكذا بعض التجار الذين طردهم من الجنوب "غوردون باشا" -الحاكم الإنجليزي للخرطوم آنذاك- ولمع منهم قادة بارزون في حروب المهدية مثل حمدان أبو عنجة والزاكي طمل وآخرين. وقد أعاد الإمام محمد أحمد المهدي تنظيم جيشه على النحو التالي:

-فرسان الاستطلاع.

-قوة الاقتحام الرئيسية.

-قوة النيران.

وكوّن المهدي رئاسة ميدانية تتناسب مع توسع الجيش تتكون من الخلفاء الثلاثة وقاضي الإسلام وأمين بيت المال.

شكّل مؤتمر الخريجين في عام ١٩٣٨م كواجهة اجتماعية ثقافية لخريجي المدارس العليا في السودان وانبثق عن مؤتمر الخريجين ثلاثة تيارات رئيسة: أولهم، التيار الاستقلالي (السودان للسودانيين) ويمثله (حزب الأمة)، ثانيهم، التيار الاتحادي «وحدة وادي النيل» والذي يؤمن بالوحدة مع مصر، ويمثله (الحزب الوطني الاتحادي)، ثالثهم، الأحزاب العقائدية (الأيديولوجية)، وهي الإخوان المسلمين، والحزب الشيوعي، وحزب البعث العربي. ولكنه سرعان ما نادى بتصفية الاستعمار في السودان ومنح السودانيين حق تقرير مصيرهم. وقد استمرت الجهود حتى اجتمع البرلمان السوداني في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥م وأعلن استقلال السودان وطالب دولتي الحكم الثنائي بالاعتراف بالسودان دولة مستقلة. وقد وافقتا على ذلك وتم الجلاء ورُفِع العلم السوداني في ١ يناير١٩٥٦م. ولم يتم الاتفاق في الفترة التي سبقت الاستقلال على نمط معين من الحكم فقد احتدم النقاش بين أنصار الديمقراطية النيابية على النمط البريطاني والديمقراطية الرئاسية على النمط الأمريكي.

الديموقراطيَّة الأولى في السُّودان (١٩٥٣-١٩٥٨م)

أفرزت هذه التجربة قيماً سياسيةً جديدةً، وشكلت منصة التأسيس الخطأ التي انطلقت منها التجارب الانتخابية اللاحقة والممارسات الديمقراطية المصاحبة لها. ثم عضدت هذه الفرضية بجملة من الحيثيات والشواهد المستقرأ من انتخابات عامي ١٩٥٣ و١٩٥٨م ونتائجهما، كما ناقشت التحالفات الحزبية المتناقضة والمماحكات السياسية غير المجدية التي مهدت الطريق للمؤسسة العسكرية؛ لتكون جزءاً من الحل المرحلي عام ١٩٥٨م، وطرفاً من مشكلات الحكم المستدامة في السودان. وفي هذه مكمن الخلل للتجربة الديمقراطية الأولى، وانعكاساتهما على مستقبل الحراك السياسي في السودان. يُعزى إلى حزمة من الأسباب المرتبطة بطبيعة المجتمع السُّوداني، ونشأة الدولة الحديثة التي أسسها الاستعمار الانجليزي- المصري (١٨٩٨-١٩٥٦م)، مستعيناً ببعض قطاعات المجتمع المدني للقيام بمهامٍ وظيفيَّة محددةٍ، تخدم مصالحه الإمبرياليَّة. وعلى المدى البعيد، أفرز هذا التعاون واقعاً اجتماعياً وسياسياً متناقضاً، تجسدت تناقضاته في صراعات الانصار والختميَّة، وشعارا ''السُّودان للسودانيين'' و''وحدة وادي النيل''، وجدليَّة التقليد والحداثة، وإعادة انتاج القيم البدوقراطيَّة (أو القيم الطائفيَّة والقبليَّة) في مؤسسات الدولة الوطنيَّة الحديثة وأجهزة الأحزاب السياسيَّة، نتيجة لتحالف النُخْبَة الحداثيَّة والفاعلة سياسياً مع القوى الطائفيَّة والقبليَّة ذات القواعد الجماهيريَّة، بهدف دفع مسيرة الحركة الوطنيَّة في مواجهة التحديات الاستعماريَّة. وبعد خروج المستعمر أضحت هذه الثنائيات جزءاً من ثوابت الأحزاب الوطنيَّة الرئيسة، وبدرجات متفاوتة في ممارسات الأحزاب العقديَّة

والحركات الجهويَّة. ولذلك يصف الصادق المهدي الأحزاب بأنها: ''تشتمل على معالم تخلف، يختلط فيها الولاء الديني، والقبلي، والجهوي، والفكري، والسياسي، فهذا أمر لا مفر منه. إن السُّودان متخلف اجتماعياً، فكل أدوات العمل العام فيه تعكس هذا التخلف.''

إذاً الخلل الأساس الذي أعاق التجربة الديمُقراطيَّة الأولى وأخواتها في السُّودان يرتبط ببنيَّة المجتمع السُّوداني، وتركيبة الأحزاب السياسيَّة. فالمجتمع لا يزال يعاني من ثقل المعايير القيميَّة البدويَّة، المحكومة بعقليَّة القبيلة، والمسيَّرة وفق توجهات الطوائف الدينيَّة. شكلت هذه الثنائيَّة القيميَّة القاعدة التي استندت إليها الأحزاب السياسيَّة الكبرى. وهنا بدأ التناقض بين القديم الموروث وأدبيات الديمُقراطيَّة والتعدديَّة الحزبيَّة، علماً بأن الحزب السياسي يمثل حجر الزاويَّة في أي ممارسة الديمُقراطيَّة؛ فهو في العادة يتشكل من مجموعة من الأفراد، لها منطلقاتها الفكريَّة المشتركة، ومبادئها السياسيَّة، وأهدافها الراميَّة إلى إدارة الدولة والمجتمع، وفق مرجعيَّة تنظيميَّة، تضبط حركة تفاعلها على المستويين الأفقي والرأسي، وتحدد مسارات حركتها صوب تنفيذ برنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي المرتبط بتحديد دور الحزب في مؤسسات السُّلطة الحاكمة، أو المعارضة. واستناداً إلى ذلك نلحظ أن أحزاب الحركة الوطنيَّة في السُّودان قد استندت إلى ثنائيَّة القديم والحديث، عندما استأنست بتأييد القوى الطائفيَّة والقبليَّة من طرفٍ، والمجموعات الرأسماليَّة من طرف ثانٍ لتمويل برامجها وأنشطتها الحزبيَّة. وفي فترة النضال الوطني ضد المُستَعمِر كان دور النُخْبَة المتعلمة (الافنديَّة) فاعلاً في تسيير الأحزاب السياسيَّة، بدليل أن دور القيادات الطائفيَّة كان دوراً استشارياً وتشريفياً، ودور القطاعات القبليَّة كان محصوراً في استنهاض الدعم الجماهيري في البوادي والأرياف. وفي فترة التحول الديمقراطي نشب صراع سياسي في أروقة الحزب الحاكم (الوطني الاتحادي)، دفع إحدى المجموعات المتصارعة إلى الاستعانة بالقوى الطائفيَّة التي لم تكن راضيَّة

عن تصاعد نفوذ الزعيم إسماعيل الأزهري، رئيس الحكومة البرلمانيَّة المنتخبة آنذاك. وبظهور حزب الشعب الديمقراطي في المشهد السياسي عام ١٩٥٦م بدأ النفوذ الطائفي يسيطر تدريجياً على العمل الحزبي. وفي حزب الأمة، مثلاً، انتقل الحزب من دائرة الرعايَّة الطائفيَّة التي تبناها السيد عبد الرحمن المهدي (١٩٥٩م) إلى دائرة المشاركة القياديَّة المباشرة والمتوارثة في أسرة المهدي، ابتداءً بالإمام الصديق عبد الرحمن المهدي (١٩٦٢م). وفي هذه المرحلة الانتقاليَّة بدأ الخلاف بين الأميرلاي عبد الله خليل (١٩٧٠م)، سكرتير الحزب، ورئيس الوزراء آنذاك، والإمام الصديق رئيس الحزب، الذي كان يفضل قيام حكومة ائتلافيَّة مع الحزب الوطني الاتحادي بدلاً عن حزب الشعب الديمقراطي الذي حظي بتأييد سكرتير حزب الأمة. وبلغ هذا الصراع حدته عندما تصاعدت معارضة الأحزاب السياسيَّة والنقابات لإجازة البرلمان، بأغلبيَّة بسيطة، لمسودة مشروع المعونة الأمريكيَّة. واستطاعت الجبهة الوطنيَّة المعارضة للمعونة الأمريكيَّة أن تهيأ الرأي العام بأن البرلمان في جلسته المزمع عقدها في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م، سيطرح الثقة في حكومة الأميرلاي عبد الله خليل، ويفسح المجال لتكوين ائتلافيَّة بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي بزعامة إسماعيل الأزهري. ويُعلِّق الصادق المهدي على هذا المشهد المربك لرئيس الوزراء خليل، قائلاً:

"كان من الممكن أن يتغلب اتجاه التحالف مع الحزب الوطني الاتحادي بانحياز أغلبيَّة نواب حزب الأمة لهذا الاتجاه. ولكن رئيس الوزراء كان يرى أن اتجاهات النواب لن تسند موقفه. وأنه يحظى بسند أكبر في داخل القوات المسلحة، وأنها مأمونة على القيام بمهمة تأمينيَّة مؤقتة، تصرف شبح الائتلاف بين حزب الأمة والوطني الاتحادي، وتزيل المخاطر المتأتيَّة من مناورات السيد إسماعيل الأزهري؛ لذلك اجتمع رئيس الوزراء يومها بالقائد العام وهيئة أركانه، وأفضى لهم بهمومه، واتفق معهم على التسليم والتسلم، فكان سير الأحداث المعروفة من بعد ذلك." تؤكد هذه الأحداث المتعاقبة أن

المؤسسة الحزبيَّة آنذاك لم يكن لديها إيمان راسخ بالقيم الديمُقراطيَّة، فنواب الختميَّة، مثلاً، انسلخوا عن الحزب الوطني الاتحادي دون الرجوع إلى قواعدهم التي صوَّت لهم تحت مظلة الحزب الحاكم، فكونوا حزب الشعب الديمقراطي، ودخلوا في تحالف مع خصمهم التقليدي، حزب الأمة، من أجل إسقاط حكومة الأزهري. وعندما اختلفت قيادة حزب الأمة في خياراتها الائتلافيَّة بين حزب الشعب الديمُقراطيَّة والحزب الوطني الاتحادي لم تحتكم للهيئة البرلمانيَّة، بل لجأ الأمين العام للحزب إلى القوات المسلحة؛ لتكون بديلاً للنظام الديمقراطي. بهذه الخطوة غير الديمُقراطيَّة دشن حزب الأمة الطريق للقوات المسلحة؛ لتكون مرجعاً لبعض الأحزاب السياسيَّة التي اصطدمت بواقع غير ديمقراطي من وجهة نظرها.

ديمقراطية السودان التي لم تكتمل الأسباب والمسببات

إذا انتقلنا من المستوى القومي إلى المستوى الحزبي، نلحظ أن معظم الأحزاب السياسيَّة في السُّودان تحكمها قيم بدوقراطيَّة، بدليل أن قيادات الأحزاب السياسيَّة لا تمارس تداول السُّلطة؛ بل استننت لنفسها شرعيَّة غير ديمقراطيَّة، أعطتها ديمومة البقاء في الوظائف الحزبيَّة دون تغيير أو تبديل، علماً بأن الممارسات الديمُقراطيَّة في بلدان العالم المتحضر لا تسمح بالاستمرار في المناصب القياديَّة أكثر من عشر سنوات. ونتيجة لذلك تحولت بعض الأحزاب السياسيَّة إلى ''حزب الرجل الواحد''، وأفضل مثال لذلك الحزب الاتحادي الديمقراطي، بدليل أن السيد محمد عثمان الميرغني نصَّب نفسه رئيساً للحزب دون مؤتمر عام للحزب أو انتخابات داخليَّة. وفي الديمُقراطيَّة الثالثة، كما يرى الصادق المهدي:

''كان السيد محمد عثمان الميرغني الجهة الأكثر نفوذاً في الحزب، ولم يكن عضواً برلمانياً، ولا عضواً بمجلس الوزراء، هذه الحقيقة أدت إلى أن تتخذ الحكومة قرارات في مسائل هامة، فيطالب السيد محمد عثمان الميرغني بإعادة النظر فيها؛ لعدم اشتراكه في اتخاذ تلكم القرارات، فمثلاً قرر مجلس وزراء القطاع الاقتصادي (الاتحادي الديمقراطي ممثل بوزرائه) إقامة المجلس القومي للتخطيط لبحث وإجازة البرنامج الرباعي، لقد اتخذ هذا القرار عام ١٩٨٧م، ولكن المراجعات حدت بتأخير التنفيذ عاماً كاملاً. كما حدث تأخير مماثل لقرار تكوين جهاز الأمن الخارجي، بسبب إشكالات بين الحزبين كان من الممكن تفاديها.''

لكن المشكلة الأساسيَّة ليست في السيد محمد عثمان الميرغني منفرداً، بل في النُخْبَة الحزبيَّة التي تقبل بمثل هذه المهانة، ولا تنبس ببنت شفة إلا عندما تُطرد من الحزب أو تُهمش، ولذلك نرى أن الانتهازيين من المثقفين السُّودانيين هم الذي أسهموا في خلق الأصنام السياسيَّة التي تُعبد في أروقة الأحزاب في السُّودان. وأصدق مثال لذلك الذين خرجوا عن الحزب الاتحادي الديمقراطي أو حزب الأمة، وشرعوا يقولون في قياداتهم الحزبيَّة ما لم يقله مالك في الخمر؛ وكذلك قيادات المؤتمر الوطني التي أفلحت في تجريح الترابي بعد المفاصلة بين القصر (الرئيس البشير) والمنشيَّة (الزعيم الترابي)، وفي المقابل طعن نشطاء المؤتمر الشعبي في أهليَّة حزب المؤتمر الوطني الحاكم الذي كانوا جزءاً منه، واتهموا قياداته بالفساد والظلم. ومن جانب آخر أن عدم تجدد القيادات السياسيَّة للأحزاب أسهم في تشظي البناء الحزبي، بدليل أن عدد الأحزاب المسجلة في السودان بلغ ثلاثة وثمانين حزباً، معظمها منسلخ من كيانات حزبيَّة قديمة، وليست لها خلافات أيديولوجيَّة مع أصولها، لكن انقساماتها مبنيَّة على المواقف الشخصيَّة، وغياب الممارسة الديمُقراطيَّة في أروقة الأحزاب نفسها.

وعلى مستوى ترشيح ممثلي الاحزاب في الانتخابات البرلمانيَّة برزت الثنائيَّة المتناقضة والمضرة، كما يرى حيدر إبراهيم علي، حيث تمَّ استغلال الوسائل والأدوات الديمُقراطيَّة الحديثة؛ لتكريس بعض القيم والمضامين التقليديَّة المحافظة، ولتمكين نفوذ الطائفيَّة على المستوى الأعلى والقبليَّة على المستوى الأدنى. والشاهد في ذلك أنَّ بعض الدوائر الانتخابيَّة ظلت حكراً لأسر وشخصيات بعينها، ونذكر مثلاً دوائر الكبابيش لأبناء الناظر علي التوم؛ ودائرة الشكريَّة لآل أبوسن؛ ودائرة المساليت لآل السلطان حسن تاج الدين، ودائرة البديريَّة لميرغني حسين زاكي الدين، ودائرة البطاحين للناظر محمد الصديق طلحة. وظلت هذه الأسر والشخصيات المختارة تشكل حضوراً دائماً في المجالس البرلمانيَّة المنتخبة، والمجالس التشريعيَّة التي

ابتدعتها الأنظمة العسكريَّة لتجميل صورتها السياسيَّة واكتساب نوعاً من الشرعيَّة. لا قضاضة في أن تتكرر الأسماء وتحتكر بعض الأسر دوائر نفوذها الانتخابي في سياق الممارسة الديمُقراطيَّة، فهذه ظاهرة يمكن استيعابها، لكن المشكلة تكمن في غياب البرنامج الانتخابي، ودرجة إيمان المرشح بالنظام الديمقراطي والدفاع عن مقدساته على المستويين المركزي والمحلي. لكن كثير من النواب البرلمانيين ظلوا يغيرون مواقفهم باستمرار حسب المناخات السياسيَّة، بغض النظر عن دراجاتها والتزامها بالديمُقراطيَّة. ويبدو أن هذه المشكلة ترتبط في بعدها الأدنى بضعف الوعي السياسي الديمقراطي للناخب السُّوداني، الذي لا يمنح صوته للخطط والبرنامج الانتخابيَّة، بل يصوت حسب إشارة الطائفة التي ينتمي إليها، أو القبيلة، أو العلاقات الأسريَّة التي تربطه بالمرشح. ونتيجة لذلك تأثرت التجربة الديمُقراطيَّة في السُّودان بكثير من القيم البدوقراطيَّة السالبة.

نلحظ أيضاً أنَّ البنيَّة الحزبيَّة في السُّودان قد كرَّست للولاءات القديمة، بدليل أن مناطق نفوذ الختميَّة في الشماليَّة وكسلا كانت تشكل الدوائر الانتخابيَّة المضمونة للحزب الوطني الاتحادي، وحزب الشعب الديمقراطي، والحزب الاتحادي الديمقراطي، وكذلك الحال بالنسبة لحزب الأمة الذي كان يعتمد على طائفة الانصار في دارفور وكردفان والنيل الأزرق (الأوسط). وأكثر جهويَّة من ذلك أن الأحزاب الجنوبيَّة حصرت نفسها في فضاء جنوب السُّودان، والاهتمام بقضاياه المطلبيَّة المرتبطة بتقاسم السُّلطة والثروة والتنميَّة المتوازنة مع الشمال؛ لكن حصيلة ذلك تجسدت في سلسلة من الاتفاقيات والعهود المنقوضة، التي أفضت إلى جرائر الحروب الأهليَّة، وشكلت أيضاً عائقاً سياسياً للتحول الديمقراطي، وفي خاتمة المطاف قادت إلى انفصال جنوب السُّودان عام ٢٠١١م. كل هذه الشواهد تشير إلى مواضع الخلل التي عاقت تطور التجربة الديمُقراطيَّة في السُّودان، وبذلك مهدت الطريق لتدخل القوات المسلحة عن طريق انقلابات عسكريَّة حزبيَّة، بلغت أكثر من عشرة

انقلابات. نجحت منها ثلاثة انقلابات، استطاعت أن تحكم السُّودان لأكثر من أربعة عقود من الزمن، فارضةً مبدأ الوصايَّة السياسيَّة على المجتمع والرأي العام، دون الاعتراف بحق الشعب في اختيار ممثليه في المؤسسات التشريعيَّة والتنفيذيَّة.

وبموجب ذلك ساد مفهوم السُّلطة الاستيلائيَّة القائم على منطق القوة والغلبة دون الاعتبار برأي الأغلبيَّة الاجتماعيَّة قبولاً أو رفضاً. ويظهر ذلك في حيثيات اتهام الديمُقراطيَّة بالفشل في البيان الأول الذي أصدره الفريق إبراهيم باشا عبود (١٩٥٨-١٩٦٤م)، بقوله: إنَّ البلاد قد ''وصلت إلى حالة سوء، وفوضى، وعدم استقرار للفرد والمجموعة، وقد امتدت هذه الفوضى إلى أجهزة الدولة، والمرافق العامّة دون استثناء، كلّ هذا يرجع أولاً وأخيراً لما تعانيه البلاد من الأزمات السياسيَّة القائمة بين الأحزاب جميعاً ونتيجة لذلك وهو المسلك الطبيعي بأن يقوم جيش البلاد ورجال الأمن بإيقاف هذه الفوضى ووضع حد نهائي لها وإعادة الأمن والاستقرار لجميع المواطنين، والحمد لله قد قام جيشكم المخلص في هذا اليوم السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٨م بتنفيذ هذه الخطة السلميَّة المباركة التي بإذن الله ستكون نقطة تحول من الفوضى إلى الاستقرار ومن الفساد إلى النزاهة، وإني واثق بأن كل مخلص لهذا البلد سيتقبلها بصدر رحب.'' وتجددت هذه الاتهامات والوصايا في البيان الأول للعقيد أركان حرب جعفر محمد نميري (١٩٦٩-١٩٨٥م)، الذي أكَّد فيه بأن هَمَّ الأحزاب السياسيَّة لم يكن ''إلا أن تتسلل إلى مواقع الحكم، ثم تمسك بزمام السُّلطة لمصلحتها الخاصَّة دون اعتبار لمصلحة الشعب، فعمَّ الفسادُ والرشوة أجهزةَ الدولة''. وتكررت الاتهامات مرّة ثالثة في البيان الأول للعميد عمر حسن أحمد البشير (١٩٨٩م)، والذي يقول أحد مقاطعه: ''إن قُواتكم المسلحة المنتشرة في طول البلاد وعرضها ظلَّتْ تقدم النفس والنفيس حمايَّة للتراب السُّوداني، وصوناً للعرض والكرامة، وترقب بكلِّ أسى وحرقة التدهور المريع الذي تعيشه البلاد في

شتى أوجه الحياة لقد عايشنا في الفترة السابقة ديمقراطيَّة مزيفة، ومؤسسات دستوريَّة فاشلة، وإرادة المواطنين قد تمَّ تزييفها بشعارات براقة مضلله، وبشراء الذمم، والتهريج السياسي، ومؤسسات الحكم الرسميَّة لم تكن إلا مسرحاً لإخراج قرارات السادة، ومشهداً للصراعات والفوضى الحزبيَّة، وحتى مجلس رأس الدولة لم يكن إلا مسخاً مشوهاً، أما رئيس الوزراء فقد أضاع وقت البلاد وبدد طاقاتها في كثرة الكلام والتردد في السياسات والتقلب في المواقف حتى فقد مصداقيته." وبموجب هذه التهم المتشابهة والنزعة الاستعلائيَّة أعطت القوى الانقلابيَّة- باختلاف توجهاتها السياسيَّة- نفسها حق الوصايَّة على الشعب السُّوداني، معطلةً الحياة الديمُقراطيَّة في كافة مناحيها. وان ضعف المجتمع البنيوي التقليدي هو السبب الأساس الذي ساعد على نمو سلطة الاستيلاء في السُّودان، التي سعت إلى قتل إمكانيات التغيير والإبداع في المجتمع، بل دمرت وسائط وعيه، وجعلته عاجزاً عن إفراز عناصر قادرة على التغيير، بل نشأت أجيال لم يكن لها وسائط فاعلة لبث الوعي الديمقراطي وثقافة الديمُقراطيَّة. وبذلك أسهمت عقيدة الغلبة والاستيلاء في إخلال توازن القُوى السياسيَّة، وتحجيم أداء مؤسسات المجتمع المدني بألوان طيفها المختلفة، تلك المؤسسات التي كان يفترض أن تكون إحدى الأدوات الفاعلة في تثقيف مسار الديمُقراطيَّة وإحكام الرقابة عليها. بيد أن هذه الآليات المساعدة لترسيخ قيم الديمُقراطيَّة وثقافتها-سواء كانت صحافيَّة، أو إعلاميَّة، أو نقابيَّة-قد فقدت جزءاً كبيراً من حيويتها المهنيَّة؛ لأنه أُعيد تنميط معظمها تبعاً لمؤسسات الدولة الحاكمة، وبذلك أضحت متنازعة في ذاتها بين قياداتها السياسيَّة المتحالفة مع النظام الحاكم، وكيفيَّة تحقيق أهدافها المهنيَّة المنصوصة في أوامر تأسيسها. والشريحة الكبرى من الأجيال الشابة الصاعدة، التي تمثل ٤٣٪ من سكان السُّودان، تفتقر إلى أشكال التأطير الثقافي والسياسي التي يمكن أن تفعَّل دورها في تثقيف مسارات الحكومة أو المعارضة، بل إن الأجيال الشابة نفسها أضحت

من ضحايا الاستغلال السياسي، التي يُسهل توظيفها عن طريق السُّلطة الحاكمة؛ لأن معظم قطاعات الشباب أضحت تعتقد أن سلطة الاستيلاء الحاكمة بأدواتها الأمنيَّة قد أضحت تسيطر على الوظائف العامة، وسبل كسب العيش الخاص. وبذلك تحولت شريحة كبرى من الشباب إلى صفّ العوائق الأخرى، التي أبطأت خُطى التحول الديمقراطي المنشود في السُّودان؛ لأن مصالحها الشخصيَّة أضحت مقدمةً على المبادئ العدليَّة والنظرة الاستراتيجيَّة للقضايا الوطنيَّة العامَّة.

الإشكاليات في جنوب السودان

قد بدأ ما عرف باسم «انشقاق الجنوب» في عام ١٩٥٥م، عندما أطلق رجال البوليس النار على ثلاثمئة عامل في «نزارا» بالجنوب بينما كانوا يسيرون في مظاهرة يطالبون فيها بإجازاتهم، وأدى ذلك إلى مقتل عشرين عاملاً، وكان هذا سبباً في الانشقاق الذي أسفر عن أكثر من نصف مليون قتيل.

وفي ٩ - أغسطس - من العام نفسه علم عسكريون انهم سيجردون من أسلحتهم ويرسلون إلى الشمال، فاعتصموا في «توريت» بمحافظة السودان الجنوبية وامتدت الحركة حتى «جوبا»، حيث نشبت معارك بين الطرفين انتهت بإخماد ثورة الجنوب، وهرب قادتها إلى غابات بحر الغزال والسودان الجنوبي، وظلت الحكومات التي تابعت في الخرطوم بعد إعلان استقلال السودان في الأول من يناير سنة ١٩٥٦م، تعمل لحصر هذه الحركة معتمدة على المباحثات تارة، وعلى القوة تارة أخرى. تميزت الفترة التي تولى الحكم فيها الفريق عبود بين ١٩٥٨م و١٩٦٤م بالدكتاتورية والإرهاب، مما دفع الجنوبيين إلى الالتفات نحو الدول المجاورة لهم، وبذلك أرسلت أول دفعة من المنفيين إلى ليوبولدفيل باسم الاتحاد الوطني للجنوب الأفريقي عام ١٩٦٢م. شهدت نهاية سنة ١٩٦٣م أول الاصطدامات العنيفة بين القوات الحكومية والجنوبية، وكان هؤلاء يخضعون لقيادة «جيش أنيانيا السري» الذي عمل على بحث روح الانفصال في مختلف مناطق الجنوب قبل أن يتخذ لنفسه اسم «أنيانيا».

وقد تسبب نشاط الجنوبيين المتزايد في سقوط حكم الدكتاتورية السودانية، وكانت أول محاولة قام بها زعماء الخرطوم سنة ١٩٦٥م هي دعوة الجنوبيين إلى مائدة المفاوضات، واسفر ذلك عن توصيات واقتراحات لم تضع حلاً للأزمة، وظل العسكريون يحتفظون بمركز القوة في البلاد، فقاموا في العام نفسه بسحق الحركة التي انبثقت من «جوبا» و«واو»، ولكن بعد ان سقط ألفا قتيل من الجنوبيين الذين استأنفوا اللجوء إلى أثيوبيا وأوغندا وزائير وجمهورية أفريقيا الوسطى في الوقت الذي انخرط بعضهم في صفوف جبهة تحرير انيانيا التي كانت تسعى إلى خلق دولة مستقلة تحمل اسم «انزانيا»، بينما ظل الاتحاد الوطني للجنوب الأفريقي يطالب بالحكم الذاتي للمحافظات الجنوبية الثلاث حتى موت قائده ويليام وينغ الذي اغتيل عام ١٩٦٨م، حيث بدأت حركة التمرد تتخذ طابعاً عنيفاً، واستمرت الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال في مفاوضاتها مع زعماء الجنوب، في محاولة للتوصل إلى حل لهذه المشكلة التي أزهقت فيها أرواح كثيرة وكبدت الاقتصاد السوداني أموالا طائلة. وعقب كل جولة من المفاوضات كانت ترسم سيناريوهات للحل وتصدر توصيات بعضها قدر له أن يرى النور والكثير منها كان مجرد حبر على ورق.

أبرز الاتفاقيات السودانية ونصوصها

مؤتمر المائدة المستديرة بجوبا (١٩٦٥م) :

في ١١ مارس ١٩٦٥م وعقب بدء المحادثات بين الشمال والجنوب انعقد مؤتمر المائدة المستديرة في جوبا بهدف مناقشة العلاقات الدستورية بين الطرفين، واختلف الجنوبيون داخل المؤتمر وانقسموا إلى ثلاثة أقسام، قسم مطالب بالوحدة وآخر بالانفصال وثالث طالب بالحكم الذاتي في إطار سودان موحد فدرالي، وكلف المؤتمر لجنة ببحث المستقبل السياسي للسودان، ولكن حكومة سر الختم الخليفة استقالت قبل أن ترفع اللجنة توصياتها.

إتفاقية أديس أبابا (أهم إنجازات النميري التي أفشلها)

في مارس ١٩٧٢م وقع اتفاق أديس أبابا بين النميري والجنرال جوزيف لاغو زعيم حركة "الأنانيا" الذي أصبح في ما بعد نائبا لرئيس الجمهورية. سوف نتطرق لبنود هذا الاتفاق في الجزء القادم من الكتاب. قبلت حكومة نميري بالوساطة في يوليو ١٩٧١م، على اثر فشل الانقلاب الشيوعي في يوليو في العام نفسه وعودة نميري إلى الحكم بعد ثلاثة أيام من استيلاء الرائد هاشم العطا على الحكم في الخرطوم وإعلانه عن قيام مجلس رئاسي جديد. جرت جولات المفاوضات في اديس أبابا بسرية تامة، ولعب مجلس

الكنائس العالمي بمساعدة مجلس كنائس عموم أفريقيا دوراً رئيساً في الترتيب والإعداد للمفاوضات والجمع بين طرفي التفاوض: حكومة السودان وحركة تحرير السودان.

بدأتا الجولة الأولى للمفاوضات في فبراير ١٩٧٢م، تحت رعاية الإمبراطور الإثيوبي هيلا سلاسي الأول، وترأس وفد الحكومة السودانية ابيل الير نائب رئيس الجمهورية ووزير شؤون الجنوب. وضم الوفد وزراء الخارجية والداخلية والحكومات المحلية والخدمة والإصلاح الإداري، بينما ترأس وفد حركة تحرير السودان ازبوني منديري وضم وفده كلاً من مادينق دي قرنق، ولورنس ول، واوليفر البينو، وفريدريك ماقوت وآخرين. وحضر المفاوضات بصفة مراقب ممثل للإمبراطور هيلا سلاسي وممثلون لمجلس الكنائس العالمي ومجلس كنائس عموم أفريقيا ومجلس كنائس السودان. وتواجد في اديس ابابا اثناء المفاوضات الخبير القانوني البريطاني المعروف سير دنقل فوت كمستشار قانوني لوفد حركة تحرير السودان. واتفق الطرفان على أن يقوم القس برغس كار سكرتير مجلس كنائس أفريقيا الليبيري الجنسية بدور الوسيط اثناء المفاوضات. وهنا لابد ان يعلم الشعب السوداني مدى تفريطه في هذه الإتفاقية بعد الدخول المخطط من الاسلاميين عام ١٩٧٧م بعد مصالحة الهندي نميري ودخول الاسلاميين السلطة والاتحاد الاشتراكي وتغييرهم للقوانين مما شكل تغيرات في الإتفاقية وإعادة تقسم الجنوب مما تسبب في عودة الحرب عام ١٩٨٣م بعد تطبيق ما سمي بالقوانين الاسلامية والتي كانت سبباً في الانفصال وأضاعت الإتفاقية بتخطيط من الاسلاميين الذين كانوا غير موافقين على إتفاقية أديس أبابا وبعدها الميرغني قرنق مما سبب ما حصل للبلاد بعد ذلك.

حددت الاتفاقية منطقة الحكم الذاتي بأنها تشمل مديريات (محافظات) بحر الغزال و الاستوائية واعالي النيل بحدودها التي كانت قائمة في اليوم الأول من يناير ١٩٥٦م وأية مناطق أخرى كانت جغرافياً وثقافياً جزءاً من

الكيان الجنوبي حسبما يقرر بموجب إستفتاء عام. جعلت الإتفاقية المديريات الجنوبية الثلاث اقليماً واحداً يتمتع بحكم ذاتي إقليمي في نطاق جمهورية السودان الديمقراطية ويعرف بإقليم جنوب السودان. وعاصمته جوبا. نصت الإتفاقية على أن اللغة الرسمية للسودان هي اللغة العربية. وتعتبر اللغة الإنجليزية لغة رئيسة لاقليم جنوب السودان وذلك مع عدم المساس باستعمال أية لغة أو لغات أخرى قد تخدم عملية على أداء المهام التنفيذية والإدارية بطريقة فعالة وعاجلة أو تساعد على ذلك.

كفلت الإتفاقية لكافة المواطنين المقيمين بإقليم جنوب السودان الفرصة المتكافئة في التعليم والتخديم والتجارة ومباشرة أي مهنة مشروعة دون تمييز بسبب العنصر أو الأصل القبلي أو الدين أو مكان الميلاد أو الجنس، إلى جانب حرية التنقل في داخل اقليم جنوب السودان وخارجه إلا لأسباب تتعلق بالصحة العامة أو النظام العام.

تعديل النصوص يتطلب الحصول على أغلبية ثلاثة أرباع مجلس الشعب القومي وموافقة أغلبية ثلثي مواطني اقليم جنوب السودان في استفتاء عام يجري في الإقليم.

السلطة التشريعية:

سلطة التشريع في الإقليم حسب الإتفاقية يمارسها مجلس الشعب الإقليمي الذي يتولى حفظ النظام العام والأمن الداخلي في إقليم جنوب السودان وإدارته بطريقة رشيدة وتنميته في الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ومنحت الإتفاقية المجلس إلى جانب مجالات الصحة والتعليم والزراعة والغابات والمراعي واستثمار الأراضي والثروة الحيوانية وغيرها، السلطات الآتية:

١. تطوير واستخدام الموارد المالية لتنمية وإدارة إقليم جنوب السودان.

٢.التشريع فيما يتعلق بالعرف والعادات.
٣.تطوير اللغات والثقافات المحلية.
٤.التعدين والتحجير مع عدم المساس بحقوق الحكومة المركزية عند اكتشاف الغاز الطبيعي والمعادن.
٥.التجنيد لخدمات الشرطة والسجون وتنظيمها وإدارتها وفقاً للسياسات والمستويات القومية.

يحظر على المجلس إصدار تشريع أو ممارسة آية سلطات بشأن المسائل ذات الطابع القومي في مسائل من بينها الدفاع الوطني، والشؤون الخارجية، والجنسية والهجرة، والعمل والنقد، والتخطيط للتنمية الاقتصادية، والتخطيط التربوي.

أعطت الإتفاقية رئيس الجمهورية حق الاعتراض على أي مشروع قانون اقليمي يرى أنه يتعارض مع الدستور، على أنه يجوز لمجلس الشعب الإقليمي بعد اطلاعه على وجهة نظر رئيس الجمهورية ان يعيد عرض مشروع القانون مرة أخرى.

يحق للمجلس طلب تأجيل العمل بالقوانين القومية وكذلك حق طلب سحب مشروعات القوانين القومية المعروضة أمام مجلس الشعب القومي اذا رأى ان هذه القوانين أو مشروعات القوانين تمس رفاهية أو حقوق المواطنين في اقليم جنوب السودان. ويجوز لرئيس الجمهورية، إذا رأى ذلك مناسباً ان يستجيب للطلب. وإذا استجاب رئيس الجمهورية لهذا الطلب فيجب على مجلس الشعب الاقليمي أن يبدي وجهة نظره خلال خمسة عشر يوماً من الاستجابة للطلب. ويقوم رئيس الجمهورية بإبلاغ وجهة نظر مجلس الشعب القومي مصحوبة بملاحظاته الخاصة إذا رأى ضرورة لذلك. يجوز للمجلس فرض رسوم وضرائب اقليمية بالإضافة إلى الرسوم والضرائب المركزية والمحلية و إصدار التشريعات والأوامر اللازمة لتحصيل جميع الأموال العامة على مختلف المستويات.

السلطة التنفيذية :

اسندت الإتفاقية ان السلطة التنفيذية في الإقليم إلى مجلس تنفيذي عال يباشرها نيابة عن رئيس الجمهورية. يعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس التنفيذي العالي ويعفيه بناء على توصية من مجلس الشعب الاقليمي. وكذلك يعين ويعفى اعضاء المجلس التنفيذي العالي بناء على توصية من رئيس المجلس التنفيذي العالي.

القوات المسلحة :

يشكل مواطنو اقليم جنوب السودان نسبة من مجموع ضباط وجنود قوات الشعب المسلحة وذلك باعداد تتناسب والحجم السكاني لإقليم جنوب السودان، على أن يخضع استخدام قوات الشعب المسلحة التي في داخل اقليم جنوب السودان في مسائل تخرج عن إطار الدفاع الوطني لاشراف رئيس الجمهورية بناء على نصيحة من رئيس المجلس التنفيذي العالي.

التدابير العسكرية المؤقتة نصت الإتفاقية على تدابير مؤقتة تتعلق بتشكيل وحدات لقوات الشعب المسلحة في اقليم جنوب السودان. تقضي هذه التدابير المضمنة في الباب الثاني من البروتوكولات بأن تتكون قوات الشعب المسلحة في اقليم جنوب السودان من ١٢٠٠٠ ضابط وجندي يكون ٦٠٠٠ منهم من اقليم جنوب السودان و٦٠٠٠ من خارج الاقليم. وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة من الجانبين للقيام بمهمة تجنيد واستيعاب أبناء اقليم جنوب السودان في قوات الشعب المسلحة على أن تكون هذه التدابير سارية لمدة خمسة أعوام إلا أنه يجوز لرئيس الجمهورية اعادة النظر فيها بناء على طلب رئيس المجلس التنفيذي العالي وبموافقة مجلس الشعب الاقليمي.

إعادة تقسيم الإقليم الجنوبي:

نصت إتفاقية أديس أبابا على أقليم واحد في الجنوب، وكانت قبيلة بالدينكا، كبرى قبائل الجنوب تشكل الأغلبية في أجهزة الحكم الذاتي في الجنوب مما أدى إلى تخوف بعض قادة وسياسيي القبائل الجنوبية الصغيرة من سيطرة الدينكا على السلطة في الجنوب، فدعت إلى تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاث مناطق لكسر مركزية الحكم الإقليمي وتمكين القبائل الصغيرة من حكم مناطقها المحلية بنفسها.

شكلت فكرة التقسيم موضوع انتخابات عام ١٩٨٢م في الجنوب، وجاءت نتيجة تلك الإنتخابات على النحو التالي:

دعاة التقسيم وكان نصيبهم ٣٤ مقعداً وأنصار وحدة الإقليم الجنوبي كسبوا ٤٩ مقعداً ومجموعة ثالثة سمت نفسها مجموعة التغيير وكانت حصيلتها ٢٨ مقعدا، وكان واضحاً انتصار أنصار الوحدة، إلا دعاة التقسيم تمكنوا من كسب دعم حركة التغيير لمطلبهم ونجحوا في تشكيل حكومة إئتلافية في الإقليم، الأمر الذي ادى بالرئيس نميري إلى اصدار قرار تقسيم الجنوب إلى ثلاثة اقاليم في يونيو عام ١٩٨٣م، وفي الشهر ذاته اعلن جون قرنق، العقيد بالقوات المسلحة السودانية، والمنتمي إلى قبيلة الدينكا عن تأسيس الجيش الشعبي لتحرير السودان وجناحه السياسي الحركة الشعبية لتحرير السودان من عناصر حركة الإنيانيا- تو، وانطلقت الحرب الأهلية السودانية الثانية وكانت تلك بداية النهاية لإتفاقية اديس أبابا. وبإشتداد الحرب في الجنوب تمت الإطاحة بحكم الرئيس نميري في ابريل ١٩٨٥م، عبر انتفاضة شعبية وإستلمت السلطة في السودان حكومة انتقالية من العسكريين والمدنيين بقيادة المشير عبدالرحمن سوار الذهب، وقد بادرت الحكومة الانتقالية بالاتصال بحركة التمرد إلاَّ أن رد فعل الحركة لم يكن ايجابياً في البداية حتى تمكن التجمع الوطني للانقاذ الذي قاد الانتفاضة

الشعبية من التوصل لاتفاق مع الحركة الشعبية في إثيوبيا مارس من العام ١٩٨٦م عرف باتفاق كوكادام.

وقف اطلاق النار ومجلس للجنوب:

تنص الاتفاقية على وقف إطلاق النار بين الجانبين، ويعتبر هذا البند ساري المفعول منذ لحظة توقيع الوثيقة الرسمية. ومع ان النقاط المهمة لم يتم تحديدها بصورة شاملة، فإن الخطوط العامة تشير إلى أن القسم الجنوبي سوف يضم محافظات بحر الغزال والنيل الأعلى والسودان الجنوبي، وسيقوم سكانها بانتخاب مجلس يمثلها جميعاً، فهل يعطى هذا المجلس من الصلاحيات ما يجعله قادراً على تحقيق الأهداف «الاتحادية» التي ينادي بها المتمردون؟.

ان السلطة التنفيذية سيجري تعيينها من قبل الرئيس السوداني بعد دراسة توصيات المؤتمر الإقليمي، وتنص الاتفاقية كذلك على ان يتم تدريب عناصر «انيانيا» بين صفوف الجيش السوداني على ان تنشأ لهم ثكنات خاصة في الجنوب، وسوف يشكلون ٥٠ في المئة من مجموع القوات في المنطقة، كما تتولى قيادة الجيوش، مجموعة من الضباط الشماليين والجنوبيين بنسبة النصف لكل جانب. وقد وضعت الاتفاقية التي وقعت في أديس أبابا، بين الحكومة السودانية والمتمردين الجنوبيين، حداً للحرب.

نتائج الإتفاق:

حصل جنوب السودان بموجب الإتفاقية على الحكم الذاتي الإقليمي الذي أتاح له إدارة شؤونه بنفسه بحرية تامة فيما عدا امور اعتبرت من سلطات الحكومة المركزية كالدفاع والشؤون الخارجية، والعملة وتخطيط

التعليم، والتجارة الخارجية، والجنسية والهجرة. تحسنت علاقات السودان بجيرانه من الدول الإفريقية خاصة إثيوبيا التي كانت تدعم حركة تحرير السودان، فبعد خمسة أشهر من التوقيع على الاتفاق مع حركة تحرير السودان، تبادل وزير خارجية السودان منصور خالد ووزير خارجية إثيوبيا مناسي هايلي في يوليو ١٩٧٢م، مذكرات لتسوية نزاع الحدود بين البلدين. بمقتضى هذه المذكرات اعترفت إثيوبيا بسيادة السودان على مثلثي ام بريقة والفشقة.

صدر دستور دائم للسودان في عام ١٩٧٣ م ليعالج قضايا ظلت في محل جدل بين شمال السودان وجنوبه ومن بينها مسألة هوية السودان وعلاقة الدين بالدولة وتقسيم السودان إلى اقاليم حكام و تبنى الدستور وجهة النظر التي عكستها اتفاقية اديس ابابا. فقد نصت المادة «٩» على ان الشريعة الإسلامية والعادات هي مصادر التشريع الرئيسية وان الأحوال الشخصية لغير المسلمين تخضع لقوانينهم الخاصة.

المشاكل والعقبات التي واجهت تطبيق الإتفاقية:

دمج قوات المتمردين السابقين:

قوبلت عملية دمج مقاتلي الأنيانيا في القوات المسلحة السودانية بمعارضة من جانب المقاتلين الجنوبيين خاصة في عام ١٩٧٥م عندما رفض عدد من افراد الأنيانيا تنفيذ أوامر نقلهم إلى الشمال وقاموا باطلاق النار على القوات التي جاءت لتحل محلهم، مما ادى إلى مصرع قائدها وعدد من الجنود، وهرب عدد من مقاتلي الأنيانيا في اعقاب الحادث باسلحتهم إلى الغابات في الجنوب وكانوا النواة الأولى التي تشكلت منها حركة التمرد في الحرب الأهلية السودانية الثانية.

الشكوك في المشاريع التنموية المركزية بالجنوب:

عندما قررت الحكومة المركزية الاستفادة من المياه التي تضيع في منطقة المستنقعات بالجنوب من خلال حفر قناة في منطقة جونقلي قوبل المشروع بالرفض وبأنه محاولة من الحكومة المركزية في الشمال ومن مصر لاستنزاف موارد الاقليم الجنوبي من المياه بالرغم من ان الحكومة السودانية أعلنت بأن الأراضي التي سيتم تجفيفها ستسخدم في إقامة مشاريع يستفيد منها السكان المحليين بالجنوب. وفي عام ١٩٧٤م اندلعت مظاهرات طلابية في مدن جنوبية كجوبا و ملكال عندما سرت إشاعات بأن الحكومة تنوي توطين مليوني مصري في جنوب السودان لاستغلال الأراضي الخصبة في الجنوب، وبالتالي التأثير على التركيبة الديموغرافية فيه.

اكتشاف النفط في الجنوب:

عندما اكتشف النفط في منطقة بانتيو بولاية الوحدة في اعالي النيل بجنوب السودان من قبل شركة شيفرون الأمريكية عام ١٩٧٩م، طرأت مشكلة حول قرار بناء مصفاة النفط في مدينة كوستي بالشمال، وذلك عندما طالب النواب الجنوبيين بمجلس الشعب (البرلمان) بأن يكون مقر المصفاة في بانيتو نفسها فقررت الحكومة بناء خط انابيب إلى مدينة بورتسودان على ساحل البحر الأحمر، حيث توجد مصفاة، وفي عام ١٩٨٤م توقف مشروع التنقيب عن النفط نهائياً بعد أن اندلعت الحرب الأهلية الثانية وأصبح المشروع هدفاً لعمليات الحركة الشعبية لتحرير السودان.

إعلان كوكادام (١٩٨٦م):

في ٢٠ مارس ١٩٨٦م عقد اجتماع بين قادة التجمع الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في منطقة كوكادام بإثيوبيا، وطالب قرنق الحكومة برفع حالة الطوارئ، وإيقاف إطلاق النار، وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية الصادرة عام ١٩٨٣م، وإلغاء الاتفاقات العسكرية مع كل من مصر وليبيا، ولكن المؤتمر فشل برفض الحكومة الاستجابة لهذه الشروط.

الجبهة الإسلامية تآمرت وأجهضت اتفاقية (الميرغني- قرنق)

حمل الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، الجبهة الإسلامية، مسؤولية إجهاض اتفاقية (الميرغني قرنق) الموقعة في نوفمبر من العام ١٩٨٨م.

وقال الحزب في بيان بمناسبة مرور ٢٩ عاماً على الاتفاقية إن الجبهة الإسلامية تآمرت على أكبر مشروع وطني كان بمثابة طوق نجاة للبلاد وعمدت على القيام بالانقلاب على الحكومة المنتخبة وهاجمت الاتفاق وصورته كأنه رجس من عمل الشيطان. وأضاف البيان الممهور بتوقيع الناطق الرسمي باسم الحزب محمد سيد احمد وتحصلت (الصحف) على نسخة منه، إن التاريخ والشعب السوداني لن يغفر للنظام ما صنعت يده من إجهاض الاتفاق.

مبادرة السلام السودانية (١٩٨٨م):

في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨ وبعد عامين من بدء الحكم البرلماني وقع في أديس أبابا السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي مع قائد الحركة الشعبية الدكتور جون قرنق مبادرة السلام السودانية، ويؤكد هذا الاتفاق مبادئ الوحدة وإعلاء رابطة المواطنة على أي رابطة أخرى ويجمد كل القوانين المنسوبة للإسلام إلى حين البت في أمرها في مؤتمر قومي دستوري تشارك فيه كل القوى السياسية والاجتماعية والعسكرية.

اتفاق القصر (١٩٨٩م) :

في أبريل ١٩٨٩م أعدت برعاية الصادق المهدي رئيس الوزراء آنذاك كل أحزاب السودان – باستثناء الجبهة القومية الإسلامية– وكل نقاباته وممثلي قواته المسلحة اتفاقا عرف باتفاق القصر، وأهم مقوماته: نبذ الحرب وحل المشكل السوداني سلميا والتأكيد على كل الاتفاقات السابقة مع الحركة الشعبية. وتوفير الجو المناسب لتنفيذ الاتفاق بإلغاء القوانين التي أصدرها نميري والمنسوبة للإسلام مع إجراءات أخرى.

قيام المؤتمر الدستوري داخل السودان بمشاركة الحركة الشعبية فيه وفي الحكومة التي سترعاه.

مؤتمر أبوجا (١٩٩٢م) :

في ٢٦ مايو ١٩٩٢م عقد مؤتمر سلام في العاصمة النيجيرية أبوجا بين وفد الحكومة السودانية برئاسة العقيد محمد الأمين خليفة رئيس المجلس الوطني الانتقالي (البرلمان) وفصائل الجنوب متمثلة في وفد الجيش الشعبي لتحرير السودان برئاسة العقيد قرنق وسيلفاكير ووفد مجموعة الناصر المنشقة عن الحركة الشعبية بزعامة لام أكول، ونص المؤتمر على دين الدولة في الدستور، وتشكيل لجنة مشتركة لتوزيع الدخل العام للدولة، وإعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب ومشكلات المهجرين واللاجئين.

مؤتمر أبوجا ٢ (١٩٩٣م) :

في ٢٦ أبريل ١٩٩٣م انعقد مؤتمر أبوجا ٢ في نيجيريا، بين الحكومة السودانية وعدد من المسؤولين عن الولايات الغربية والجنوبية، وتم الاتفاق في المؤتمر على وقف إطلاق النار واستمرار الحوار في قضيتي الدين

والدولة، والالتزام بوحدة السودان وتشكيل لجنة لتوزيع الدخل القومي، وقد رفض جون قرنق التوقيع على البيان المشترك.

مبادرة الإيقاد (١٩٩٤م):

في ٢٠ مايو ١٩٩٤م أعلنت دول "الإيقاد" مبادرة سلام ارتكزت على إعلان للمبادئ تتلخص في مايلي:

- التأكيد على وحدة السودان وأن لا سبيل لهذه الوحدة دون الفصل بين الدين والسياسة.
- الاعتراف بالتعددية الديمقراطية.
- الالتزام الكامل بكل عهود ومواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية.
- لا مركزية للحكم.
- التوزيع العادل للثروة.

ونصت على أنه في حال رفض الطرف الحكومي لهذه المبادئ، ينبغي على ذلك الطرف أن يقبل مبدأ ممارسة الجنوب لحق تقرير المصير، دون استثناء لأي من الخيارات التي يمكن أن تسفر عنها هذه الممارسة. وقد وقع الإعلان من دول الإيقاد: كينيا وأوغندا وإثيوبيا وجيبوتي وإريتريا والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق والحركة الشعبية المتحدة بقيادة رياك مشار آنذاك، وذلك في العاصمة الكينية نيروبي، ورفضت حكومة الإنقاذ التوقيع عليه عام ١٩٩٤م متحفظة على فصل الدين عن الدولة، ثم عادت ووقعت عليه في ١٩٩٧/٧/٩م. والجدير بالذكر أن دول الإيقاد كانت قد بدأت محادثات السلام بين أطراف النزاع السوداني منذ العام ١٩٩٣م.

مقررات أسمرا (١٩٩٥م):

في ١٥ يونيو ١٩٩٥م عقد التجمع الوطني الديمقراطي مؤتمرا في العاصمة الإريترية أسمرا أطلق عليه (مؤتمر القضايا المصيرية)، وهو أول اجتماع في تاريخ السودان الحديث يضم كل القوى السياسية السودانية من الشمال والجنوب

باستثناء الجبهة القومية الإسلامية الحاكمة- بهدف تقرير مستقبل السودان بصورة متكاملة، وناقش المؤتمر قضية "المناطق المهمشة" وإمكانية بحث أجندة سياسية واقتصادية تقلص هيمنة الخرطوم الإدارية على هذه المناطق، وتنهي مشكلة توزيع الثروة الوطنية، وطرحت العلاقة بين الدين والسياسة، وآليات إسقاط النظام الحاكم في الخرطوم، ومن بين المقررات التي تم التوقيع عليها منح حق تقرير المصير للجنوب، وإعادة هيكلة الحكم وتوزيع السلطات بين المركز والأقاليم، وترتيبات الفترة الانتقالية.

المبادرة المشتركة المصرية - الليبية:

في يوليو ١٩٩٩م دعت ليبيا هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي السوداني لاجتماع في طرابلس، كانت نتيجته التوقيع على إعلان طرابلس في ١٩٩٩/٨/١م الذي تبنته مصر وليبيا، وصار أساس المبادرة المشتركة لحل النزاعات السودانية وإبرام اتفاق سياسي شامل، وطالب الإعلان الأطراف (الحكومة والمعارضة) الوقف الفوري للعمليات العسكرية والحملات الإعلامية المتبادلة والشروع في حوار مباشر للتوصل إلى حل سياسي شامل، وفي يونيو ٢٠٠١م قدمت مصر وليبيا صيغة معدلة لمبادرتهما المصرية الليبية المشتركة من تسع نقاط، وافقت عليها الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي وحزب الأمة، وتنص على تشكيل حكومة وطنية انتقالية تشارك فيها جميع

الأطراف السودانية، وتنص أيضا على عقد مؤتمر وطني لمراجعة الدستور وتنظيم انتخابات عامة وتعهد جميع الأطراف السودانية بوقف المعارك فورا.

اتفاق مشاكوس (٢٠٠٢م):

في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢م وقعت الحكومة السودانية وحركة الجيش الشعبي لتحرير السودان في مشاكوس بكينيا على وثيقتين، الأولى تقتضي تمديد الهدنة القائمة حتى نهاية مارس ٢٠٠٣م، والثانية تغطي عددا من النقاط التي قبل بها الطرفان مبدئيا، وهي تتعلق باقتسام السلطة والثروة، لكن دون الإقرار بأي موقف حاسم بشأنها. واتفق الطرفان على إلغاء تطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق التي يقطنها غير المسلمين وإجراء استفتاء في الجنوب على الانفصال أو الوحدة بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات.

مذكرة ناكورا (٢٠٠٣م) :

في السادس من يوليو ٢٠٠٣م قدم وسطاء منظمة "الإيقاد" وثيقة اتفاق شامل إلى طرفي النزاع خلال المفاوضات بمدينة ناكورا الكينية، لكن الحكومة رفضت المقترحات واعتبرتها غير منصفة وتهدم ما بنته المفاوضات على مدى عام كامل، في حين قبلتها الحركة الشعبية لتحرير السودان.

تدعو هذه المقترحات إلى إعطاء صلاحيات واسعة لنائب الرئيس الذي سيتم اختياره من الحركة، كما تدعو إلى قيام جيشين أحدهما تابع لشمال السودان والآخر للجنوب، وتقترح أيضا اقتطاع أجزاء من العاصمة السودانية تستثنى من تطبيق الشريعة الإسلامية فيها.

اتفاق نيفاشا (اتفاقية الترتيبات الأمنية ٢٠٠٣م) :

في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣م اجتمع بمنتجع نيفاشا الكيني وفد الحكومة السودانية برئاسة علي عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية ووفد الحركة الشعبية لتحرير السودان برئاسة جون قرنق، ووقعا اتفاقا بشأن الترتيبات العسكرية خلال المرحلة الانتقالية، وقد نصت بنود الاتفاق على انسحاب القوات الحكومية من الجنوب تحت مراقبة دولية، ونشر قوات من المتمردين في الشمال وقوات من الحكومة في الجنوب، ونشر قوات مشتركة في المناطق المتنازع عليها.

الفترة (١٩٥٦ – ١٩٦٤م) :

شكّلت ثلاثة تحديات رئيسية تاريخ سودان ما بعد الاستقلال وهي مسألة الدستور ومشكلة الجنوب ومعضلة التنمية في السودان. هذا بجانب الصراعات الأيديولوجية بين الأحزاب اليمينية واليسارية وبين الديمقراطيين والشموليين وقد حظي كل منهم بتجربة حظه في مواجهة التحديات الثلاثة الرئيسة أعلاه. فقد الغى الاستقلال دستور الحكم الذاتي المعمول به آنئذ. كما خلى منصب رئيس البلاد بعد إلغاء وظيفة الحاكم العام الاستعماري بالغاء اتفاقية الحكم الثنائي، ولذلك تم تعديل دستور الفترة الانتقالية ليوائم فترة ما بعد الاستقلال على أن يعمل به بشكل مؤقت لحين إقرار دستور جديد. أهم ما نص عليه الدستور المؤقت هو تكوين مجلس سيادة (مجلس رئاسي عالي) ليكون السلطة الدستورية العليا وتؤول إليه قيادة الجيش.

شملت القوى السياسية الفاعلة خلال هذه المرحلة الحزب الوطني الاتحادي، والذي انقسم لاحقًا إلى عدة أجنحة، وحزب الأمة. اندلعت الثورة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٤م ضد نظام الرئيس السوداني الراحل الفريق إبراهيم عبود مطيحةً بنظامه وكانت أول ثورة شعبية في أفريقيا والعالم العربي. بعد

الاستقلال تولّى مشكلات السودان إسماعيل الأزهري ثم ورث التركة منافسه من حزب الأمة عبد الله خليل، ثلاث سنوات أدرك فيها سياسيو السودان أن مشكلاتهم بحجم بلدهم، وفي نوفمبر عام ١٩٥٨م انقلب عبد الله خليل على نفسه وسلم الحكم تسليماً للعسكر، ألغى قائد الجيش الفريق إبراهيم عبود الأحزاب وعلق الدستور وتحول إلى ديكتاتور وكان التأييد الذي ناله من زعيمي الأنصار والختمية سحابة صيف، وبقيت الأحزاب جمراً تحت الرماد ومن وراءهم الشعب السوداني العظيم وجاءت مشكلة الجنوب الذي لم يعجبه توجه التعريب والأسلمة لحكومة عبود. ثار الجنوب فشكل الفريق عبود لجنة الخمسة والعشرين لمناقشة القضية ودُعي طلبة جامعة الخرطوم للمشاركة في النقاش، لكن الطلبة ناقشوا كل شيء واحتجوا على الحكومة وإخفاقاتها في مظاهرات صاخبة سرعان ما انتشرت في المديريات الأخرى، وأضرب الموظفون وعمال المواصلات فألغت الحكومة العسكرية النقاش وقمعت الاحتجاجات. لم يطلق الجيش الرصاص الكثيف ولا العشوائي ولكن هي رصاصة واحدة قتلت الطالب أحمد القرشي عندما اقتحمت الشرطة ندوة جامعية أقيمت في الحادي والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٤م كانت نقطة البداية وعود الثقاب. اندلعت المظاهرات في كل أنحاء السودان بعد تشييع القرشي، وردد المتظاهرون الشعار الشهير «إلى القصر حتى النصر»، بعد مقتل القرشي بأربعة أيام جاء خطاب عبود الأول فألمح إلى بقائه في السلطة حتى تشكيل الحكومة لكن الجماهير لم ترض وواصلت ثورتها، وبعد أربعة أيام أخرى احتشدت الجماهير عند القصر الجمهوري فأطلقت الشرطة النار على المتظاهرين وسقط عدد من القتلى فيما عُرف بحادثة القصر فكان التنازل الثاني، وبعد إسبوعين جاءت الثالثة وأعلن الفريق عبود تنحيه وشكلت حكومة برئاسة سر الختم الخليفة استلم فيها رئاسة وزراء الحكومة الانتقاية وسميت بحكومة جبهة الهيئات.

الفترة (١٩٦٥–١٩٦٩م):

شهدت هذه المرحلة تبدل في موازين القوى السياسية، حيث تصدر حزب الأمة المشهد السياسي، وتراجع الحزب الاتحادي الديمقراطي (بسبب الانشقاقات) للمرتبة الثانية، كما عكسته نتائج انتخابات عام ١٩٦٥م. كذلك ظهرت قوى فاعلة حديثة تمثلت في الإخوان المسلمين الذين ظهروا تحت مسمى «جبهة الميثاق الإسلامي»، ثم حدث انشقاق حزب الأمة جناح الإمام الصادق المهدي، وجناح عمه الإمام الهادي، فضلًا عن تحالف جبهة الميثاق الإسلامي التي تدعو إلى الدستور الإسلامي لأول مرة في تاريخ السودان، مع الأحزاب والقوى التقليدية ضد أحزاب اليسار، وبناء على ذلك تم حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان عام ١٩٦٧م، وتزامن ذلك مع استمرار الحرب في الجنوب.

الفترة (١٩٦٩–١٩٨٥م):

كرد فعل على حل الحزب الشيوعي، قام الحزب وبعض من القوميين العرب بتدبير انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م عبر جناحه العسكري داخل القوات المسلحة (كأول ظهور أيديولوجي بالجيش السوداني) واستمروا في تصدر المشهد السياسي السوداني حتى عام ١٩٧١م، حيث تخلص منهم الرئيس جعفر نميري بعد انقلابهم عليه (انقلاب الرائد هاشم العطا في ١٩ يوليو ١٩٧١م).

على صعيد آخر أنجزت حكومة نميري اتفاقية الوحدة الوطنية في عام ١٩٧٢م، التي أوقفت الحرب في الجنوب، وحققت استقرارًا سياسيًا مصحوبًا بتنمية اقتصادية كبرى في مختلف مناطق السودان، وقد استمر ذلك لمدة عشرة سنوات، أما على صعيد الأحزاب، فقد تحولت جميعها إلى الجهة المعارضة، وقامت بمحاولات عديدة سلمية وعسكرية -سرية وعلنية-

وكانت أخطرها المحاولة العسكرية للجبهة الوطنية المتحدة عام ١٩٧٦م، التي تكونت من تحالف يضم كل من: حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي، والحزب الاتحادي بقيادة الشريف حسين الهندي، والحركة الإسلامية بقيادة دكتور حسن عبدالله الترابي، لإسقاط الحكومة بدعم خارجي من النظام الليبي، لكنها فشلت في العودة للمشهد السياسي.

وفي عام ١٩٧٧م تمت المصالحة الوطنية بين حكومة نميري، وبعض فصائل الجبهة الوطنية المتحدة (حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي)، بينما رفض الشريف حسين الهندي المصالحة، أما الحركة الإسلامية بقيادة دكتور حسن عبدالله الترابي فقد كانت الأكثر استفادة من المصالحة، حيث دخلت في حوارات مع حكومة نميري، وتمخض عنها إعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية (المعروفة بقوانين سبتمبر ١٩٨٣م)، وجاءت مشاركتها في حكومة نميري من أجل تحقيق هدف استراتيجي بعيد المدى يتمثل في تمكنها وتغلغلها في مفاصل الدولة سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، والدليل على ذلك ظهورها كقوى فاعلة وكطرف ثالث في المشهد السياسي بعد حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي في انتخابات عام ١٩٨٦م، بينما تصدر المشهد خسارة للحزب الشيوعي.

في عام ١٩٨٣م ألغت حكومة نميري تطبيق اتفاقية الوحدة الوطنية التي تمت في عام ١٩٧٢م، مما تسبب في تجدد الحرب بالجنوب، وظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة دكتور «جون قرنق دي مابيور». وتزامن كل ذلك مع تدهور الوضع الاقتصادي بصورة كبيرة مع اشتداد قوة المعارضة، الأمر الذي قاد لانتفاضة ٦ أبريل ١٩٨٥م، والتي انحازت فيها القوات المسلحة للثورة الشعبية، ثم جاءت حكومة الفترة الانتقالية بقيادة عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب، التي استمرت لعام واحد أنجزت فيه الانتخابات التي تصدرها حزب الأمة القومي، ثم الحزب الاتحادي الديمقراطي، في حين حلت ثالثًا الحركة الإسلامية. وقد اتسمت تلك الفترة

بتعدد الحكومات الائتلافية والخلافات السياسية مع الوضع الاقتصادي المتدهور أصلًا والحرب الاستنزافية المتواصلة بضراوة بالجنوب.

الفترة (١٩٨٩ – ١٩٩٩م):

في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م تمكنت الحركة الإسلامية بقيادة دكتور حسن عبدالله الترابي، من تدبير انقلاب عبر جناحها العسكري داخل القوات المسلحة، ومثل ذلك ثاني ظهور أيديولوجي بالجيش السوداني. وقد شهدت تلك الفترة عدة تغيرات وتبدلات في خريطة توازنات القوى السياسية، فبينما كانت تسيطر على المشهد السياسي الحركة الإسلامية (المؤتمر الوطني) في العشرة سنوات الأولى، فإن الأحزاب الأخرى اتجهت نحو المعارضة، مع استمرار الحرب بالجنوب. كذلك بدأت مفاوضات الحكومة السودانية والفصائل المنشقة من الحركة الشعبية لتحرير السودان، (فصيل دكتور لام أكول، فصيل دكتور رياك مشار، فصيل كاربينو كوانين) والتي تُوجت باتفاق سلام من الداخل عام ١٩٩٧م، وشاركوا فيه بنسب متفاوتة في الحكومة.

الفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٥م):

شهدت تلك الفترة العديد من التطورات المهمة، يأتي في مقدمتها انشقاق الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني)، وظهور المعارضة بصورة قوية ممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي بالتحالف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، كذلك شهدت تلك الفترة ظهور حركات دارفور المسلحة (حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد نور، وحركة العدل والمساواة بقيادة دكتور خليل إبراهيم)، كذلك، بدأت مفاوضات الحكومة السودانية، والحركة الشعبية لتحرير السودان.

الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١١م):

شهدت هذه الفترة تكوين المعارضة لقوى الإجماع الوطني في سبتمبر الذي يتزعمه فاروق أبو عيسى، وهو تكتل الأحزاب المعارضة في السودان والذي يعارض توجهات النظام ويضم ١٧ حزبًا معارضًا. تم توقيع اتفاقية السلام الشامل بنيفاشا في عام ٢٠٠٥م، وبموجبها تم تدشين شراكة بين حزب المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم)، والحركة الشعبية لتحرير السودان، بنسب وتوازنات لحكم الشمال والجنوب ومنح حكم ذاتي للجنوب، على أن يتم إجراء استفتاء بعد ست سنوات بهدف الاستمرار مع الشمال في ظل الدولة السودانية الموحدة أو الانفصال وتكوين دولة جديدة.

في عام ٢٠٠٦م انشقت حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد نور، إلى حركة جيش تحرير السودان جناح مني أركو مناوي التي وقعت لاحقًا مع الحكومة، وعين على إثرها كبير مساعدي رئيس الجمهورية لكنه ما لبث أن تمرد مرة أخرى، وخرج من السلطة. واستمرت المعارضة، وشهدت انقسامات عديدة بين صفوفها. وفي عام ٢٠١٠م شهدت البلاد انتخابات أسفرت عن فوز الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) بالسلطة.

الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٥م):

تمثل أبرز حدث سياسي خلال تلك الفترة في إجراء الاستفتاء بناءًا على اتفاقية السلام عام ٢٠٠٥م، والذي أسفر عن خيار انفصال الجنوب بنسبة كبيرة، وتكوين دولة جديدة، وقد ظل حزب المؤتمر الوطني متصدرًا المشهد السياسي والسلطة، أما قوى الإجماع الوطني فبقيت كمعارضة مدنية، وظهرت الجبهة الثورية ٢٠١١م، والتي تتكون من الحركة الشعبية بقيادة مالك عقار، وحركة العدل والمساواة بقيادة دكتور جبريل إبراهيم، وبعض القوى المدنية. فضلًا عما سبق، تم توقيع اتفاقية الدوحة للسلام عام ٢٠١١م بين

الحكومة السودانية، وحركة التحرير والعدالة بقيادة دكتور التيجاني سيسي، وبحر إدريس أبو قردة، والتي بموجبها حصلت الحركة على نسب مقدرة من السلطة في الخرطوم وولايات دارفور، وذلك قبل أن تنقسم وتتحول إلى حزبين: الأول، حمل اسم حزب التحرير والعدالة القومي بقيادة دكتور التيجاني سيسي، والثاني، باسم حزب التحرير والعدالة بقيادة الأستاذ بحر إدريس أبو قردة.

في شهر سبتمبر٢٠١٣م نظمت القوى السياسية المعارضة احتجاجات شعبية في ولاية الخرطوم، وعددت أسباب تحركها لأسباب مباشرة، تمثلت في رفع الدعم عن المحروقات الذي اتخذته الحكومة طبقًا لمواصفات وإملاءات صندوق النقد الدولي، والتي أثرت بدورها في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتدهور لإسقاط الحكومة، فضلًا عن أسباب غير مباشرة، تمثلت في غياب المشاركة السياسية، وتقييد الحريات وغياب العدالة، وقد تميزت تلك الحركة الاحتجاجية بعدم وجود قيادة مركزية تنظيمية.

في ٦ يناير٢٠١٣م قامت الأحزاب والقوة السياسية المختلفة بتوقيع ميثاق الفجر الجديد، بمدينة كمبالا في أوغندا، والذي شاركت فيه الجبهة الثورية ممثلة في الحركة الشعبية، وحركات دارفور، وقوى الإجماع الوطني «حركة حق والمؤتمر الشعبي والحزب الاتحادي وحزب الأمة القومي». ثم أعلن الرئيس عمر البشير-آنذاك- في يناير ٢٠١٤م خطاب الوثبة في محاولة للحل السياسي دعا فيه الشعب السوداني إلى «وثبة وطنية شاملة»، وإجراء حوار وطني عريض لا يستثني أحدًا، حيث كان من أبرز الحضور من قادة المعارضة السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي، ودكتور حسن الترابي رئيس المؤتمر الشعبي، ودكتور غازي صلاح الدين رئيس حركة الإصلاح الآن المنشقة عن المؤتمر الوطني.

وفي أغسطس ٢٠١٤م تم إعلان باريس الذي جمع المعارضة السودانية لإسقاط الحكم في السودان. وقد وقعه الصادق المهدي زعيم حزب الأمة القومي، ومالك عقار رئيس الجبهة الثورية السودانية، وكان الهدف منه توحيد قوى التغيير في السودان من أجل وقف الحرب، وبناء دولة المواطنة والديمقراطية.

في ديسمبر ٢٠١٤م ظهرت قوى نداء السودان، وهي عبارة عن تحالف سياسي يضم قوى سياسية مدنية وقوى سياسية معارضة، بزعامة كل من: الصادق المهدي رئيس حزب الأمة، وقوى الإجماع الوطني، والحركة الشعبية (قطاع الشمال)، وحزب المؤتمر السوداني، والجبهة الثورية، وحزب البعث السوداني. ثم أعلنت الحكومة في شهر أكتوبر٢٠١٥م، برنامج الحوار الوطني الشامل كحل سياسي ونقطة إصلاح شامل ومتقدم ومعترف بالآخرين (كل القوى السياسية والحركات المسلحة والإدارات الأهلية)، مع ضمانات لسلامة كل القوى المعارضة بالداخل والخارج للمشاركة. كذلك حدث توافق سياسى، وإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٥م، والتي فاز فيها حزب المؤتمر الوطني، وتم بموجبها تشكيل حكومة سُميت بحكومة «القاعدة العريضة»، والتي استمرت حتى عام ٢٠١٩م قبل سقوط نظام البشير.

السودان وثورة ديسمبر ٢٠١٩م

كـان المنـاخ العـام مشـحونًا بالغضـب تجـاه الوضـع الاقتصـادي القـاتم والمتمثل في صفوف الباحثين عن الخبز أمام الأفران وصفوف الباحثين عن الوقـود أمـام محطاتـه. اسـتفحلت آثـار الانهيـار الاقتصـادي وقتهـا حتـى كانـت آخر مظاهرها أزمة حادة في توفر العملة نفسها. وسط هذا المناخ سجلت مدينة عطبرة الحدث الاحتجاجي الأبرز في تلك الفترة والذي ابتدأ بتظاهرة طلاب مدرسة عطبرة الصناعية احتجاجًا على ارتفاع سعر سندويتش الطعميّة عقب ارتفاع أسعار الخبز. بات ذلك السندويتش منخفض الجودة والمحتوى والـذي يفترض أنه الإفطار الارخص والأكثر انتشارًا بين جموع السـودانيين المفقـرين خـارج نطـاق اسـتطاعتهم الماديـة. فخرجـوا إلـى الشـوارع يهتفـون. امتدت تلك التظاهرات حتى إحراق دار الحزب الحاكم في المدينة. انتشـرت صـور حريـق دار حـزب المـؤتمر الـوطني بـين السـودانيين وعلـى منصـاتهم الإلكترونية المختلفة. شابهت الدار في معمارها جميع دور الحزب الحاكم المنتشرة في البلاد، بلونها الأخضر وبذخها المستفز مقارنةً بما يحيطها من فقر وغياب للتنمية. ولكنه كان يحترق. فأصبحت احتمالية إسقاط الحكومة أكثر واقعيـة، ممكنـة رغـم ترسـانة الأجهـزة الأمنيـة ووحشـيتها فـي التصـدي للمتظاهرين.

تواصـلت التظـاهرات فـي المـدن السـودانية المختلفـة هاتفـةً بـ«حكومـة الجـوع، تسـقط بـس، حكومـة الفقـر، تسـقط بـس». وخرجـت مـدن أخـرى احتجاجًـا علـى عنـف الدولـة فـي التصـدي للمظـاهرات فـي سـابقاتها فـدخل

السودان في حلقة احتجاج تغذّي نفسها وتؤجّجها ردود فعل الدولة من قتل وعنف واعتقالات وإغلاق لشبكات التواصل الاجتماعي وفرض لأشكال مختلفة من التضييق وحظر التجول. تأسّست هذه الانتهاكات جميعها على العنف الاقتصادي المستمر متمثلًا في تواصل التضخم وانسحاب الخدمات والدعم الذي يجب أن يُقدّم للمواطنين لمواجهة هذا الظرف.

لم يكن الظرف الاقتصادي محل غضب السودانيين وليد العام ٢٠١٨م. بل كان في الحقيقة امتدادًا لنتاج السياسات الاقتصادية لنظام الإنقاذ الوطني حكومة وسياسات أنظمة سبقته. كانت حكومة الإنقاذ منذ أتت قد تبنّت سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة وانسحاب الدولة من تقديم الخدمات. وكانت في ذات الوقت تعادي «الدول العظمى» من منطلق الخلفية الإسلامية للحزب الحاكم. فسارت الدولة نحو تطبيق سياسات اقتصادية نيوليبرالية دون المساعدات المتواضعة التي كان يمكن أن تقدمها لها مؤسسات التمويل العالمية لولا العلاقات العدائية بين الحكومة السودانية والحكومات الغربية. كانت سياسات التحرير الاقتصادي حينها منفذًا نحو التّمكين الاقتصادي لكوادر الحركة الاسلامية عبر فتح الفرص لهم للتجارة في مجالات الخدمات العامة التي انسحبت منها الدولة كالتعليم والصحة، فتمكّن النظام بذلك من إعادة توجيه إيرادات مختلف القطاعات من الخزينة العامّة إلى مراكمة ثروات كوادره. حكومة الإنقاذ الوطني عبر مسلسل سياساتها الاقتصادية الفاشلة وقراراتها قصيرة النظر في التعامل مع نتائج فشلها. فبيع الأصول الحكومية والانسحاب من تقديم الخدمات وفتح باب خصخصة الصحة والتعليم لم يتمكن من دعم بقاء النظام طويلًا وواجه احتجاجات جماهيرية ومعارضة سياسية استمرت طيلة التسعينيّات رغم القمع. اتجه النظام في نهاية التسعينيّات نحو الشركات الصينية للبدء في عمليات التنقيب عن النفط مدفوعًا بمقاطعة الشركات الأمريكية والأوروبية ضمن نطاق الحظر الاقتصادي الأمريكي المفروض على السودان منذ العام

١٩٩٨م. أنتج هذا الواقع عقودَ واتفاقيات تنقيب بشروط مجحفة بحق السودان مازالت سرية ومخفاة عن الشعب السوداني. اجتهد النظام في ذات الوقت في محاولة العودة إلى النظام المالي العالمي وبدأت مفاوضته مع الحكومات الأمريكية حول رفع الحظر الاقتصادي فقبل ضمن ذلك التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان منهيًا الحرب الأهلية الأطول في القارة في جنوب السودان. أسفر التفاوض عن اتفاق السلام الشامل والذي افتتح فترة انتقالية مدّتها ٥ سنوات ابتداءً من العام ٢٠٠٥م بصيغة شراكة في الحكم بين طرفي التفاوض وأحزاب معارضة أخرى، لتُختَتم بانتخابات رئاسية واستفتاء تقرير مصير لمواطني جنوب السودان. شهدت هذه الفترة ازدهارًا اقتصاديًا نتيجة لضخ النفط من أراضي الجنوب الغنية به. وظهر هذا الازدهار في استقرار العملة وتكاثر مشاريع البناء والإنشاءات، بما في ذلك مشاريع البنى التحتية والشوارع التي طالما صاحب إنشاؤها فضائحَ فساد واختفاء الأموال العامة. كانت فترة اتفاقية السلام الشامل، اقتصاديًا إذًا، فترة إعادة توجيه للأموال العامة ومِنح التنمية نحو شركات الإنشاء والمقاولات والأعمال المرتبطة بها سودانية كانت أم أجنبية. فتكاثرت شركات الإنشاءات وشركات خدمات قطاع النفط المملوكة لقيادات الحزب الحاكم والموالين لهم. في المقابل لم تشهد البلاد أي تطور مماثل في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين أو انتشار للمرافق العامة أو أي مشاريع تنموية أو تشغيلية كبرى. انتهجت الحكومة في هذه الفترة أيضًا منهج إنشاء الشركات الحكومية التابعة لرئاسة الجمهورية مباشرةً، فتمادت بذلك في إخراج الموارد العامة من نطاق سيطرة الوزارات وركّزت السلطة في يد الرئيس ومقرّبيه.

في نهاية فترة اتفاقية السلام الشامل، صوّت مواطنو جنوب السودان في يناير ٢٠١١م لصالح الانفصال. كانت نتيجةً منطقية لاستحالة تحقيق شعار «الوحدة الجاذبة» تحت النظام القائم. ولم تشهد الفترة الانتقالية أي محاولات جادة لإقامة مشاريع تنموية أو خدمية في الجنوب أو لتقديم

مشروع وطني يحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية المفقودة. وفي المقابل تكاثرت مشاريع التنقيب عن النفط في الجنوب وأنابيب ضخّه نحو ميناء بورتسودان المطلّ على البحر الأحمر في شمال شرق البلاد. هذا الأسلوب في التعامل بين الحكومة وأقاليم السودان -عبر استنزاف مواردها والامتناع عن تقديم التنمية والخدمات لم يكن بغريب على الحكومات السودانية، والّذي عهدته منذ استقلال البلاد. يأتي هذا التوجه امتدادًا لشكل الاحتلال الإنجليزي المصري في السودان ١٨٨٩م إلى ١٩٥٦م والذي قام على مبدأ تأمين الحدود الجنوبية لمصر ومنابع النيل والصادرات الزراعية الرخيصة من السودان وتقليل الخدمات المقدمة للمواطنين إلى الحد الأدنى واقتصار رقعة انتشارها على مناطق إدارة الموارد مركزيًّا لا مناطق صنع الثروة. هكذا تركزت خدمات التعليم والصحة منذ ما قبل الاستقلال -في عام ١٩٥٦م وحتى الآن في الخرطوم، عاصمة الإدارة المركزية وما جاورها، حتى باتت للسودان شبكة طرق تبدو كنجمة مركزها العاصمة السياسية الخرطوم، مع شبه انعدام للطرق الرابطة بين المدن دون المرور بالعاصمة. شبكة الكهرباء وغيرها من الخدمات لا تختلف عن شبكة الطرق كثيرًا أيضاً. استمرت حكومات ما بعد الاستقلال في هذا النهج الاستعماري والذي صرح به أحد وزراء مالية حكومة الإنقاذ «عبد الرحيم حمدي» في أحد مؤتمراتهم الاقتصادية. طرح حمدي في هذا المؤتمر مقترح تركيز التنمية في المنطقة المحدودة بين مدن دنقلا في الشمال وسنار في الوسط وكردفان في غرب السودان. وبرّر ذلك بكونها المناطق الأكثر ارتباطًا بالهوية العروبية الإسلامية وعليه لن تنفصل عن الخرطوم كما طالب الجنوب وقتها أو تنحاز لاستخدام حق تقرير المصير كما هو الحال الآن في جبال النوبة أو غيرها. ونتج عن هذه الورقة تسمية المنطقة المصطفاة بمثلث حمدي. هذا التبرير الذي قدمه الوزير زائف، سواء بعلمه أم بغيره. فهو يستثني مثلًا منطقة شرق السودان حيث القبائل ذات الارتباط التاريخي الأقوى بالشعوب العربية، والتي تُعدّ

مناطقها ضمن الأقل تنمية في البلاد. رغم محاولة صبغ الأمر بأبعاد قبلية جغرافية أو تبقى مركزية الدولة السودانية عملية تحويل للموارد نحو النخبة الاقتصادية والسياسية التي ورثت مكان المستعمِر في إدارة البلاد مركزيًا. ويثبت ذلك في امتناع النظام عن تقديم الخدمات الأساسية للأغلبية الأفقر من سكان المركز كذلك. ضمن هذا الوضع الظالم ليس من المستغرب أن يختار جنوب السودان أو أي إقليم آخر الاستقلال عن سلطة الخرطوم المركزية.

أُعلِن جنوب السودان الانفصال إذاً في يوليو ٢٠١١م. واتضحت عدم جاهزية الحكومة للواقع الجديد. أدت خسارتها للسيطرة على بترول الجنوب إلى انهيار اقتصادي بدأ منذ العام ٢٠١٢م حيث فقدت العملة الوطنية نصف قيمتها في ظرف سنة واحدة. اتجهت الحكومة فورًا نحو السياسات التقشفية معلنةً رفع الدعم عن المحروقات. خرجت تظاهرات رافضة للقرار كان مركزها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. استلهمت هذه التظاهرات أدوات الربيع العربي من مظاهرات أسبوعية وتوظيف لمواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن العنف والاعتقالات التي جوبهت بها أدت إلى انحسارها بعد شهرين. في العام التالي ومع تواصل الانهيار الاقتصادي وانهيار العملة السودانية انخفضت القيمة الفعلية لأسعار المحروقات رغم ثبات قيمتها بالأرقام. توجهت الحكومة إلى معالجة فشلها الاقتصادي عبر إعلان رفع الدعم للمرة الثانية، هذه المرة بعد إعلان إجازة للجامعات والمدارس لتحجيم تظاهرات الطلبة. فخرجت التظاهرات من أطراف العاصمة وواجهت مستوى مختلفًا من العنف حيث أُطلق الرصاص الحي لأول مرة على المتظاهرين في العاصمة في سبتمبر ٢٠١٣م وسقط ما يزيد على ١٠٠ قتيل في ظرف ثلاثة أيام. وكان لظهور الذهب دور محدود في دعم بقاء النظام مقارنةً بالنفط. فقد أدّت عمليات استخراج الذهب التي تعتمد على تقنيات أقل مركزية من تقنيات التنقيب عن النفط إلى توسيع وتفكيك شبكة

المستفيدين من مردوداته مقارنة بالنفط. كان نظام الإنقاذ في أضعف حالاته الاقتصادية فسارع إلى منح امتيازات تنقيب عن الذهب لشركات أجنبية بشروط لا تمنحه أي سيطرة على الذهب المستخرج وبشراكات بين المستثمرين الأجانب والأجهزة الأمنية. ووجهت الحكومة بمزيدا من الاحتجاجات ضد سياساتها التقشفية وضعف اقتصادي لا تملك القدرة على معالجته، فتوجهت نحو البحث عن تحالفات سياسية تطيل بقاءها. فدعا البشير في يناير ٢٠١٤م إلى حوار وطني حسب مقترح المبعوث الأمريكي للسودان وقتها برينستون ليمان. قدم هذا المقترح رؤية للتحالف بين النظام والمعارضة وتخلي الأخيرة عن إسقاط النظام مقابل الشراكة في الحكم. سمي هذا التوجه في السياسة السودانية بـ«الهبوط الناعم». لم ينجح مقترح ليمان لعدم جدّيّة المشاركين فيه بما فيهم النظام الحاكم المتهاوي نفسه. وتواصل التدهور الاقتصادي وتوجُّهت الحكومة نحو رأس المال الخليجي والذي التقت حوجته للأراضي الزراعية لتأمين الاكتفاء الغذائي في دول الخليج مع حوجة النظام السوداني إلى الدعم الاقتصادي. أدى ذلك إلى تمليك مساحات واسعة من الأراضي السودانية المنزوعة من سكانها الأصليين لرأس المال الخليجي. تواصلت كذلك احتجاجات السودانيين ومنها تظاهرات طلبة جامعة الخرطوم احتجاجًا على مخططات بيع أراضي الجامعة في ٢٠١٤م وإضراب ليومين في ٢٠١٦م رفضًا لرفع الدعم عن الدواء، وإضراب الصحفيين احتجاجًا على مصادرة الصحف في ٢٠١٧م. ظهرت أيضًا التجمعات والتنسيقيات المطلبية الرافضة لعمليات بيع الأراضي للمستثمرين في ولاية نهر النيل وشرق السودان والعاصمة الخرطوم وغيرها. كما ظهرت أجسام مقاومة للآثار البيئية للتنقيب عن الذهب والبترول في كردفان ودارفور والولاية الشمالية، حيث مناطق استخراج الثروات والتي تجد الحظ الأقل من الخدمات الأساسية الشحيحة.

كان هذا هو الوضع في السودان، نظام حكم يعمل على تحويل ثروات البلاد إلى حلفائه الداخليين والخارجيين عبر مشاريع الاستثمار الاستنزافي والصادرات الرخيصة. ويمتنع ذات النظام عن تقديم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم لمواطنيه صانعي الثروة. بل وشهد السودان تكرّر توجه ذات النظام نحو السياسات التقشفية والاعتماد على المواطن في معالجة فشل الدولة الاقتصادي. تؤكد هبّات السودانيين ضد مختلف أشكال السياسات التقشفية في السنوات العشر السابقة لثورة ديسمبر ٢٠١٨م أنّ غياب العدالة الاقتصادية كان ومازال المحرك الأساسي للثورات السودانية.

مبادئ ثورة ديسمبر:

بالرغم من أن الريف المسلح، والأحزاب التاريخية، والعقائدية، والمناطقية، ظلت على حالة نزاع مع النظام المركزي، إلا أن الفرصة لإقتلاعه من الجذور، لم تتم وتكتمل إلا بنجاح ثورة ديسمبر، التي أمكن معها تحرير الارادة السودانية من العقلية الشمولية الديكتاتورية. بشعارات هي نابعة من قلب الشارع السوداني، حرية، سلام، وعدالة، ومضت الأحوال في سلمية ثم أختيارها بعناية، تمهيداً لبناء دولة، مدنية، ديمقراطية، فيدرالية، برلمانية. وإن المبادئ التي أرسى قواعدها الثوار في ديسمبر، ورسخت جذورها بدماء الشهداء والجرحى، يمكن تلخيصها في المبادئ الآتية:

- الديمقراطية.
- اللامركزية الفيدرالية.
- سيادة حكم القانون.
- حسن إدارة التنوع.
- المواطنة أساس الحقوق والواجبات.
- التنمية تنطلق من القاعدة الشعبية.

العلاقات الخارجية تكون على مسافة واحدة من شعوب العالم. هذه المبادئ الدستورية، بشعارات الثورة وسلميتها، قد وضعت مفاهيم جديدة تربط بالأساس بين ممارسة العمل السياسي الحزبي والتنمية من القاعدة أولاً، محاطاً بالنظام الفيدرالي الذي أصبح نمط نظام حكم معاصر، ومحافظ لحقوق الأفراد والجماعات في مجتمع متنوع وديمقراطي.

القوى السياسية وترتيبات المرحلة الانتقالية بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨م

اندلع في شهر سبتمبر ٢٠١٨ انفجارًا شعبيًا، واحتجاجات جماهيرية قوية في كل مدن السودان بتحريك من القوى السياسية المعارضة عبر واجهات سياسية ومسميات مختلفة وقيادات ميدانية ونقابية، أدارت ونظمت الاحتجاجات الجماهيرية تحت مُسمى «تجمع المهنيين» الذي قاد أول مظاهرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٨م، ثم تطور وأصبح «قوى الحرية والتغيير» في الأول من يناير٢٠١٩م، وهو عبارة عن تحالف سياسي عريض يجمع ما بين قوى سياسية مدنية - بما فيها بعض من أنصار الحكومة بمختلف تحالفاتها- ونقابات مهنية. وتشكلت قوى الحرية والتغيير من تجمع المهنيين، والتجمع الاتحادي المعارض، وقوى نداء السودان وحركات مسلحة، وأحزاب سياسية بقيادة حزب الأمة، وقوى الإجماع الوطني، وقوى اليسار متمثلة في الحزب الشيوعي بأجنحته المختلفة، والقوميين العرب، ناصريين وبعثيين، والقوى المدنية.

تدخلت اللجنة الأمنية التي تكونت من الأجهزة النظامية المختلفة (القوات المسلحة، وقوات الدعم السريع، وقوات الشرطة، والمخابرات العامة) وتم الانحياز للشعب، وإسقاط الحكومة في ١١ أبريل ٢٠١٩م.

ومن الجدير بالملاحظة أن الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢م) شهدت عددًا من التطورات، جاء في مقدمتها تغيير أعضاء المجلس العسكري الانتقالي عدة مرات استجابة للاحتجاجات والمطالب الشعبية، ولتوازنات القوى العسكرية؛ حيث تم نقل القيادة للفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان لتشكيل المجلس العسكري الانتقالي. ويذكر أن الفترة من أبريل إلى أغسطس ٢٠١٩م تولى

خلالها المجلس العسكري الانتقالي السلطة منفردًا. وفيما يلي يمكن توضيح أبرز ترتيبات المرحلة الانتقالية بعد ثورة ديسمبر٢٠١٨م.

الوثيقة الدستورية أغسطس ٢٠١٩م:

جرت مفاوضات مضنية وطويلة، ووساطات أجرتها دول ومنظمات إقليمية ودولية، بين المجلس العسكري الانتقالي، وقوى الحرية والتغيير، أسفرت عن توقيع الوثيقة الدستورية التأسيسية في ٢٠١٩/٨/١٧م، لتكون المرجعية الدستورية والقانونية للفترة الانتقالية بالسودان، حيث نصت على صيغة لتقاسم السلطة المؤقتة بتشكيل المجلس السيادي بعضوية عسكرية ومدنية من عشرة أعضاء برئاسة الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، وخمسة من المكون العسكري، وخمسة من قوى الحرية والتغيير، بالإضافة إلى عضو مسيحي لترجيح الكفة في حالة حدوث خلاف، وهي الأستاذة رجاء عبدالمسيح نيكولا.

إلى جانب ذلك تم الاتفاق على تشكيل حكومة مدنية لمدة ٣٩ شهر، تتولى إدارة الفترة الانتقالية الأولى بقيادة دكتور عبدالله حمدوك (سميت بحكومة الكفاءات) مع احتفاظ القوات المسلحة بتعيين وزيري الدفاع والداخلية، واستبعاد قوى الجبهة الثورية، يتم الدعوة بعدها لانتخابات عامة، إلى جانب معالجة قضية السلام مع الحركات المسلحة خلال ستة أشهر من توقيعها، وقد قسمت الحكومة مهامها إلى برامج عمل وملفات، تمثلت في: ملف الإصلاح العسكري الأمني، وملف السلام، وملف إصلاح الخدمة المدنية الذي نتجت عنه لجنة إزالة نظام ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، وسعت تلك الحكومة لتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية.

أحكام الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة ٢٠١٩م:

استلهاماً لنضالات الشعب السوداني الممتدة عبر تاريخه، وعبر سنوات النظام الديكتاتوري البائد منذ تقويضه للنظام الدستوري في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م، وإيماناً بمبادئ ثورة ديسمبر ٢٠١٨م المجيدة، ووفاءاً لأرواح الشهداء وإقراراً بحقوق المتضررين من سياسات النظام السابق كافة، وإقراراً بدور المرأة ومشاركتها الفاعلة في إنجاز الثورة، واعترافاً بدور الشباب في قيادة الحراك الثوري، واستجابة لتطلعات الشعب السوداني لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة وفقاً لمشروع نهضوي متكامل، وإرساءاً لمبدأ التعددية السياسية وتأسيس دولة القانون التي تعترف بالتنوع وترتكز على المواطنة أساساً للحقوق والواجبات، وتعلي قيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان. وإيماناً بوحدة التراب السوداني وبالسيادة الوطنية، والتزاماً بأهداف إعلان الحرية والتغيير المتوافق عليها بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، وسعياً لإنفاذ تدابير العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة وإصلاح الاقتصاد الوطني وتحقيق دولة الرفاه والرعاية والعدالة الاجتماعية، وإصلاح أجهزة الدولة والخدمة العامة وتوطيد دعائم السلم الاجتماعي وتعميق قيم التسامح والمصالحة بين مكونات الشعب السوداني وإعادة بناء الثقة بين أهل السودان جميعاً.

وتأكيداً لعزمنا على وضع لبنات النظام المدني المعافى لحكم السودان مستقبلاً، واستناداً إلى شرعية الثورة، فقد توافقنا نحن المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير على أن تصدر الوثيقة الدستورية التالي نصها:

الفصل الأول

الأحكام العامة

الاسم وبدء العمل

تُسمى هذه الوثيقة الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة ٢٠١٩م ويعمل بها من تاريخ التوقيع عليها.

إلغاء واستثناء

أ. يلغى العمل بدستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م ودساتير الولايات، على أن تظل القوانين الصادرة بموجبها سارية المفعول ما لم تبلغ أو تعدل.

ب. تعتبر المراسيم الصادرة من ١١ أبريل ٢٠١٩م وحتى تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة الدستورية سارية المفعول مالم تلغ أو تعدل من قبل المجلس التشريعي الانتقالي وفي حالة تعارض أي منها مع أي من أحكام هذه الوثيقة تسود أحكام هذه الوثيقة.

طبيعة الدولة

(١) جمهورية السودان دولة مستقلة ذات سيادة ديمقراطية برلمانية، تعددية، لا مركزية، تقوم فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الثقافة أو الجنس أو اللون أو النوع أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرأي السياسي أو الإعاقة أو الانتماء الجهوي أو غيرها من الأسباب.

(٢) تلتزم الدولة باحترام الكرامة الإنسانية وتؤسس على العدالة والمساواة والتنوع وكفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

السيادة

السيادة للشعب وتمارسها الدولة طبقاً لنصوص هذه الوثيقة الدستورية، وهي القانون الأعلى بالبلاد وتسود أحكامها على جميع القوانين، ويلغى أو يعدل من أحكام القوانين ما يتعارض مع أحكام هذه الوثيقة الدستورية بالقدر الذي يزيل التعارض.

حكم القانون

(١) يخضع جميع الأشخاص والهيئات والجمعيات رسمية كانت أم غير رسمية لحكم القانون.

(٢) تلتزم السلطة الانتقالية بإنفاذ حكم القانون وتطبيق مبدأ المساءلة ورد المظالم والحقوق المسلوبة.

(٣) على الرغم من أي نص ورد في أي قانون، لا تسقط بالتقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم القتل خارج نطاق القضاء، وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وجرائم الفساد المالي وجميع الجرائم التي تنطوي على إساءة لاستخدام السلطة التي ارتكبت منذ الثلاثين من يوينيو ١٩٨٩م.

الفصل الثاني

الفترة الانتقالية

مدة الفترة الانتقالية

(١) تكون مدة الفترة الانتقالية تسعة وثلاثون شهراً ميلادياً تسري من تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة الدستورية.

(٢) تكون الأولوية خلال الستة أشهر الأولى من الفترة الانتقالية للعمل الجاد لأجل إحلال السلام طبق ما يرد في برنامج الفترة الانتقالية في هذا الشأن.

مهام الفترة الانتقالية

تلتزم أجهزة الدولة في الفترة الانتقالية بإنفاذ المهام التالية: العمل على تحقيق السلام العادل والشامل وإنهاء الحرب بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها مع الوضع في الاعتبار التدابير التفضيلية المؤقتة للمناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل نمواً والمجموعات الأكثر تضرراً. إلغاء القوانين والنصوص المقيدة للحريات أو التي تميز بين المواطنين على أساس النوع. محاسبة منسوبي النظام البائد عن كل الجرائم التي ارتكبت

بحق الشعب السوداني منذ الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م وفق القانون. معالجة الأزمة الاقتصادية والتدهور الاقتصادي والعمل على إرساء أسس التنمية المستدامة وذلك بتطبيق برنامج اقتصادي واجتماعي ومالي وإنساني عاجل لمواجهة التحديات الراهنة. الإصلاح القانوني وإعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية وضمان استقلال القضاء وسيادة القانون. العمل على تسوية أوضاع المفصولين تعسفياً من الخدمة المدنية أو العسكرية والسعي لجبر الضرر عنهم وفقاً للقانون. ضمان وتعزيز حقوق النساء في السودان في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كافة ومحاربة أشكال التمييز ضد المرأة كافة مع مراعاة التدابير التفضيلية المؤقتة في حالتي السلم والحرب. تعزيز دور الشباب من الجنسين وتوسيع فرصهم في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كافة. إنشاء آليات للإعداد لوضع دستور دائم لجمهورية السودان. عقد المؤتمر القومي الدستوري قبل نهاية الفترة الانتقالية. سن التشريعات المتعلقة بمهام الفترة الانتقالية. وضع برامج لإصلاح أجهزة الدولة خلال الفترة الانتقالية بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها وعدالة توزيع الفرص فيها دون المساس بشروط الأهلية والكفاءة، على أن تسند مهمة إعمال إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية وفق القانون. وضع سياسة خارجية متوازنة تحقق المصالح الوطنية العليا للدولة وتعمل على تحسين علاقات السودان الخارجية وبنائها على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة بما يحفظ سيادة البلاد وأمنها وحدودها. القيام بدور فاعل في الرعاية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال السعي لتوفير الصحة والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي، والعمل على المحافظة على بيئة طبيعة نظيفة وعلى التنوع الحيوي في البلاد ورعايته وتطويره بما يضمن مستقبل الأجيال. تفكيك بنية التمكين لنظام الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م وبناء دولة القانون والمؤسسات. تشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة بدعم أفريقي عند الاقتضاء وفق تقدير اللجنة الوطنية، لإجراء تحقيق

شفاف ودقيق في الانتهاكات التي جرت في الثالث من يونيو ٢٠١٩م، والأحداث والوقائع التي تمت فيها انتهاكات لحقوق وكرامة المواطنين مدنيين أو عسكريين، على أن تشكل اللجنة خلال شهر من تاريخ اعتماد تعيين رئيس الوزراء، وأن يشمل أمر تشكيلها ضمانات لاستقلاليتها بالصلاحيات كافة للتحقيق وتحديد المدى الزمني لأعمالها.

الفصل الثالث

أجهزة الفترة الانتقالية

مستويات الحكم:

(١) جمهورية السودان دولة لا مركزية تكون مستويات الحكم فيها على النحو التالي:- المستوى الاتحادي، ويمارس سلطاته لحماية سيادة السودان وسلامة أراضيه وتعزيز رفاهية شعبه عن طريق ممارسة السلطات على المستوى القومي. المستوى الإقليمي أو الولائي ويمارس سلطاته على مستوى الأقاليم أو الولايات وفق ما يقرر من تدابير لاحقة.

(ج) المستوى المحلي، ويعزز المشاركة الشعبية الواسعة ويعبر عن الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ويحدد القانون هياكله وسلطاته.

(٢) تكون لمستويات الحكم المختلفة اختصاصات وسلطات حصرية ومشتركة وموارد لكل مستوى حكم يحددها القانون.

(٣) إعادة النظر في التقسيم الجغرافي وتوزيع السلطات والاختصاصات بين مستويات الحكم، يستمر العمل بالنظام القائم وتشكل حكومات تنفيذية بالولايات وفق ما يتم اتخاذه من تدابير لاحقة.

أجهزة الحكم الانتقالي:

تتكون أجهزة الحكم الانتقالي على النحو التالي:- مجلس السيادة وهو رأس الدولة ورمز سيادتها ووحدتها. مجلس الوزراء، وهو السلطة التنفيذية العليا للدولة. المجلس التشريعي، وهو سلطة التشريع والرقابة على أداء الجهاز التنفيذي.

أجهزة الحكم الانتقالي:

(١) مجلس السيادة هو رأس الدولة ورمز سيادتها ووحدتها وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وقوات الدعم السريع والقوات النظامية الأخرى، ويتكون بالتوافق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير.

(٢) يشكل مجلس السيادة من أحد عشر عضواً، خمسة مدنيين تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير وخمسة يختارهم المجلس العسكري الانتقالي، ويكون العضو الحادي عشر مدنياً، يتم اختياره بالتوافق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير.

(٣) يرأس مجلس السيادة في الواحد والعشرين شهراً الأولى للفترة الانتقالية من يختاره الأعضاء العسكريون، ويرأسه في الثمانية عشراً المتبقية من الفترة الانتقالية والتي تبدأ في من شهر ٢٠٢١م عضو مدني يختاره الأعضاء الخمسة المدنيون الذين اختارتهم قوى إعلان الحرية والتغيير.

اختصاصات مجلس السيادة وسلطاته:

(١) يمارس مجلس السيادة الاختصاصات والسلطات التالية: تعيين رئيس مجلس الوزراء الذي تختاره قوى الحرية والتغيير. اعتماد أعضاء مجلس الوزراء الذين يعينهم رئيس مجلس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير.

(ا) اعتماد حكام الأقاليم أو ولاة الولايات، وفق ما يكون عليه الحال، بعد تعيينهم من رئيس مجلس الوزراء.

(ب) اعتماد تعيين أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي بعد اختيارهم وفق أحكام المادة ٢٣ (٣) من هذه الوثيقة.

(ج) اعتماد تشكيل مجلس القضاء العالي بعد تشكيله وفق القانون.

(ه) اعتماد تعيين رئيس القضاء وقضاة المحكمة العليا ورئيس وأعضاء المحكمة الدستورية بعد ترشيحهم من قبل مجلس القضاء العالي.

(و) اعتماد تعيين النائب العام بعد ترشيحه من قبل المجلس الأعلى للنيابة العامة.

(د) اعتماد تعيين المراجع العام بعد اختياره من قبل مجلس الوزراء.

(ر) اعتماد سفراء السودان في الخارج بترشيح من مجلس الوزراء وقبول اعتماد السفراء الأجانب لدى السودان.

(ز) إعلان الحرب بناء على توصية من مجلس الأمن والدفاع والذي يتكون من مجلس السيادة، رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الداخلية، وزير الخارجية، وزير العدل، وزير المالية، القائد العام للقوات المسلحة، النائب العام والمدير العام لجهاز المخابرات العامة، على أن تتم المصادقة عليه من المجلس التشريعي الانتقالي خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان، وإذا لم يكن المجلس التشريعي الانتقالي منعقداً فيجب عقد دورة طارئة.

(و) إعلان حالة الطواريء بطلب من مجلس الوزراء، وتتم المصادقة عليه من المجلس التشريعي الانتقالي خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان.

(ي) التوقيع على القوانين المجازة من المجلس التشريعي الانتقالي، وفي حالة امتناع مجلس السيادة عن التوقيع لمدة خمسة عشر يوماً دون إبداء أسباب يعتبر القانون نافذا.

إذا أبدى مجلس السيادة، خلال الخمسة عشر يوماً المذكورة، أسباباً لامتناعه عن التوقيع يعاد القانون للمجلس التشريعي الانتقالي للتداول حول ملاحظات مجلس السيادة ويصبح مشروع القانون مبرماً إذا أجازه المجلس التشريعي الانتقالي مرة أخرى، وفي هذه الحالة لا تكون موافقة مجلس السيادة لازمة لإنفاذ القانون.

(ك) المصادقة على الأحكام النهائية الصادرة بالإعدام من السلطة القضائية.

(ل) سلطة العفو عن المدانيين وإسقاط العقوبة أو الإدانة وفق القانون.

(م) التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية بعد المصادقة عليها من المجلس التشريعي الانتقالي.

(ن) رعاية عملية السلام مع الحركات المسلحة.

(ع) إصدار اللوائح المنظمة لأعماله.

(٢) لأغراض هذه المادة، الاعتماد يعني التوقيع اللازم شكلاً لإنفاذ القرار الصادر. ويكون القرار نافذاً خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه لمجلس السيادة، وإذا أبدى مجلس السيادة أسباباً لامتناعه عن الاعتماد أو المصادقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه للقرار، يعاد القرار للجهة التي أصدرته للتداول حول ملاحظات مجلس السيادة، ويعتبر الاعتماد أو المصادقة واقعاً حكماً إذا أصدرت الجهة المختصة القرار مرة أخرى.

(٣) تصدر قرارات مجلس السيادة بالتوافق أو بأغلبية ثلثي أعضائه في حالة عدم التوافق.

شروط عضوية مجلس السيادة:

يشترط في رئيس وعضو مجلس السيادة:

أن يكون سوداني الجنسية بالميلاد ولايحمل جنسية دولة أخرى. ألا يقل عمره عن خمسة وثلاثين عاماً. أن يكون من ذوي النزاهة والكفاءة. ألا يكون قد أُدين بحكم نهائي في محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية.

فقدان عضوية مجلس السيادة:

(١) يفقد عضو مجلس السيادة منصبه لأحد الأسباب التالية:

(ا)المرض الذي يحول دون القيام بأداء مهامه وفقاً لتقرير طبي صادر من جهة معتمدة.

(ب) الإدانة بحكم نهائي من محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية.

(ج) فقدان شرط من شروط العضوية.

(د) الوفاة.

(٢) في حالة خلو منصب عضو مجلس السيادة، يقوم المجلس التشريعي الانتقالي بترشيح العضو البديل إذا كان العضو الذي خلا منصبه مدنياً، ويقوم القائد العام للقوات المسلحة بترشيح البديل إن كان عسكرياً، على أن يعتمد مجلس السيادة تعيينه.

الفصل الخامس

مجلس الوزراء الانتقالي

تكوين مجلس الوزراء الانتقالي:

(١) يتكون مجلس الوزراء من رئيس وعدد من الوزراء لايتجاوز العشرين من كفاءات وطنية مستقلة بالتشاور، يعينهم رئيس مجلس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير، ويعتمدهم مجلس السيادة، عدا وزير الدفاع والداخلية اللذين يرشحهما المكون العسكري بمجلس السيادة.

(٢) تختار قوى إعلان الحرية والتغيير رئيس مجلس الوزراء ويعينه مجلس السيادة.

(٣) تكون مسئولية الوزراء تضامنية وفردية أمام المجلس التشريعي الانتقالي عن أداء مجلس الوزراء والوزارات.

اختصاصات وسلطات مجلس الوزراء:

تكون لمجلس الوزراء الاختصاصات والسلطات التالية: تنفيذ مهام الفترة الانتقالية وفق برنامج إعلان الحرية والتغيير الوارد في هذه الوثيقة. العمل على إيقاف الحروب والنزاعات وبناء السلام. ابتدار مشروعات القوانين، ومشروع الموازنة العامة للدولة، والمعاهدات الدولية والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف. وضع الخطط والبرامج والسياسات الخاصة بالخدمة المدنية العامة التي تتولى إدارة جهاز الدولة تطبيق وتنفيذ تلك الخطط والبرامج. تشكيل المفوضيات القومية المستقلة وفقاً لإحكام الفصل الثاني عشر. تعيين وإعفاء قادة الخدمة المدنية ومراقبة وتوجيه عمل أجهزة الدولة

بما في ذلك أعمال الوزارات والمؤسسات والجهات والهيئات العامة والشركات التابعة لها أو المرتبطة بها والتنسيق فيما بينها وفقاً للقانون. الإشراف على إنفاذ القوانين وفق الاختصاصات المختلفة واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الكفيلة بتنفيذ مهامه الفترة الانتقالية. إصدار اللوائح المنظمة لأعماله.

شروط عضوية مجلس الوزراء:

(١) يشترط في رئيس وعضو مجلس الوزراء التالي:- أن يكون سوداني بالميلاد. ألا يقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً.

(ا) النزاهة والكفاءة والتأهيل وأن يكون من ذوي الخبرة العملية والقدرات الإدارية الملائمة للمنصب.

(ب) ألا يكون قد أُدين بحكم نهائي من محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية.

(٢) مع مراعاة الشروط الواردة في الفقرة (١-(أ)) من هذه المادة يشترط في رئيس الوزراء ووزراء الدفاع، الداخلية، الخارجية والعدل ألا يحملوا جنسية دولة أخرى، ويجوز الاستثناء من هذا الشرط بالتوافق بين مجلس السيادة وقوى إعلان الحرية والتغيير لرئيس الوزراء، وبالتوافق بين مجلس السيادة ورئيس الوزراء بالنسبة للوزراء المذكورين في هذه الفقرة.

فقدان عضوية مجلس الوزراء:

(١) يفقد رئيس أو عضو مجلس الوزراء منصبه لأي من الأسباب التالية: استقالة رئيس مجلس الوزراء وقبولها من مجلس السيادة. استقالة الوزير وقبولها من رئيس مجلس الوزراء واعتماد مجلس السيادة.

(ا) إعفاء الوزير من قبل رئيس مجلس الوزراء واعتماد مجلس السيادة.

(ب) سحب الثقة من قبل المجلس التشريعي الانتقالي بأغلبية الثلثين.

(هـ) الإدانة بحكم نهائي من محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية.

(ج) المرض الذي يحول دون القيام بمهامه وفقاً لتقرير طبي من جهة مختصة قانوناً.

(د) الوفاة.

(ه) فقدان شرط من شروط العضوية.

(٢) في حالة خلو منصب رئيس مجلس الوزراء يسمي المجلس التشريعي الانتقالي رئيس الوزراء ويعتمد مجلس السيادة تعيينه.

الفصل السادس

أحكام مشتركة لشاغلي المناصب الدستورية

الإقرار بالذمة المالية وحظر الأعمال التجارية:

(١) يلتزم أعضاء مجلس السيادة ومجلس الوزراء وولاة أو وزراء الولايات أو حكام الأقاليم وأعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لدى توليهم مناصبهم، بتقديم إقرار الذمة المالية يتضمن ممتلكاتهم والتزاماتهم بما في ذلك ما يتعلق بأزواجهم وأبنائهم وفقاً للقانون.

(٢) يلتزم رئيسا وأعضاء مجلس السيادة والوزراء وولاة ووزراء الولايات أو حكام الأقاليم بعدم مزاولة أي مهنة خاصة أو أي عمل تجاري أو مالي أثناء توليهم لمناصبهم، ولا يجوز لهم تلقي أي مقابل مالي أو هدايا أو عمل من أي نوع من أية جهة غير الحكومة كيفما يكون الحال.

حظر الترشح في الانتخابات:

لا يحق لرئيس وأعضاء مجلسي السيادة والوزراء وولاة الولايات أو حكام الأقاليم الترشيح في الانتخابات التي تلي الفترة الانتقالية.

الطعن في أعمال مجلس السيادة ومجلس الوزراء:

(١) يجوز لكل مضار من أعمال مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أن يطعن فيها أمام: المحكمة الدستورية إذا كان الطعن مصوباً أي تجاوز للنظام الدستوري أو للحريات أو الحرمات أو الحقوق الدستورية. محكمة إذا كان الطعن مصوباً لتجاوز القانون.

(٢) ينظم القانون أعمال السيادة التي لا يجوز الطعن فيها.

لحصانة الإجرائية.

(١) لايجوز اتخاذ إجراءات جنائية ضد أي من أعضاء مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أو المجلس التشريعي الانتقالي أو ولاة الولايات، حكام الأقاليم دون أخذ الإذن برفع الحصانة من المجلس التشريعي.

(٢) يصدر القرار برفع هذه الحصانة الاجرائية بالأغلبية البسيطة لأعضاء المجلس التشريعي.

(٣) إلى حين تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي يكون رفع الحصانة من اختصاص المحكمة الدستورية وإذا لم يكن المجلس التشريعي الانتقالي منعقداً فيجب عقد جلسة طارئة.

قسم رئيس وأعضاء مجلسي السيادة والوزراء:

يؤدي رئيس وأعضاء مجلسي السيادة والوزراء القسم التالي أمام رئيس القضاء:

(أنا .... أقسم بالله العظيم بوصفي رئيساً / عضواً لمجلس السيادة الانتقالي/ الوزراء الانتقالي أن أكون مخلصاً وصادقاً في ولائي لجمهورية السودان، واؤدي واجباتي ومسئولياتي بجد وأمانة وشفافية لترقية ورفاهية وتقدم الشعب السوداني، والتزام بالوثيقة الدستورية الانتقالية وأحميها وأحافظ عليها وأراعي قوانين جمهورية السودان وأدافع عن سيادة البلاد، وأعمل لوحدتها وأوطد دعائم نظام الحكم الديمقراطي وأصون كرامة شعب السودان وعزته، والله على ما أقول شهيد).

الفصل السابع

المجلس التشريعي الانتقالي

تكوين المجلس التشريعي الانتقالي:

(١) المجلس التشريعي الانتقالي سلطة تشريعية مستقلة لايجوز حلها ولا تتجاوز عضويته الثلاثمائة عضواً، على أن يراعي تمثيل القوى المشاركة كافة

في التغيير، عدا أعضاء المؤتمر الوطني والقوى السياسية التي شاركت في النظام البائد حتى سقوطه.

(٢) لا تقل نسبة مشاركة النساء عن ٤٠% من عضوية المجلس التشريعي الانتقالي.

(٣) يتكون المجلس التشريعي الانتقالي بنسبة ٦٧% ممن تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير، ونسبة ٣٣% للقوى الأخرى غير الموقعة على إعلان الحرية والتغيير والتي تتم تسميتها وتحديد نسب مشاركة كل منها بالتشاور بين قوى إعلان الحرية والتغيير والأعضاء العسكريين في مجلس السيادة.

(٤) يشكل المجلس التشريعي الانتقالي ويباشر مهامه في فترة لاتتجاوز تسعين يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة.

(٥) يراعى في تكوين المجلس التشريعي الانتقالي مكونات المجتمع السوداني بما فيها القوى السياسية والمدنية والمهنية والطرق الصوفية والإدارات الأهلية والحركات المسلحة الموقعة وغير الموقعة على إعلان الحرية والتغيير وغيرها من مكونات المجتمع السوداني.

اختصاصات المجلس التشريعي الانتقالي وسلطاته ومدته:

(١) تكون للمجلس التشريعي الانتقالي الاختصاصات والسلطات التالية: سن القوانين والتشريعات. مراقبة أداء مجلس الوزراء ومساءلته وسحب الثقة منه أو من أحد أعضائه عند الاقتضاء.

(ا) إجازة الموازنة العامة للدولة.

(ب) المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية.

(ج) سن التشريعات واللوائح التي تنظم أعماله واختيار رئيس المجلس ونائبه ولجانه المتخصصة.

(٢) في حالة سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء على المجلس التشريعي الانتقالي تسمية رئيس مجلس الوزراء ويعتمده مجلس السيادة.

(٣) إلى حين تشكيل المجلس التشريعي، تؤول سلطات المجلس، لأعضاء مجلسي السيادة والوزراء يمارسونها في اجتماع مشترك، وتتخذ قراراته بالتوافق أو بأغلبية ثلثي الأعضاء.

(٤) في حالة خلو منصب رئيس الوزراء بسبب الوفاة أو العجز قبل تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي يتم تعيين بديله بذات الطريقة التي عُين بها ابتداءاً.

(٥) تصدر قرارات المجلس التشريعي الانتقالي بالأغلبية البسيطة.

(٦) ينتهي أجل المجلس التشريعي الانتقالي بانتهاء الفترة الانتقالية.

شروط عضوية المجلس التشريعي الانتقالي:

يشترط في عضو المجلس التشريعي الانتقالي: أن يكون سوداني الجنسية بالميلاد. ألا يقل عمره عن الواحد والعشرين عاماً. أن يكون من ذوي النزاهة والكفاءة. ألا يكون قد أُدين بحكم نهائي من محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية. أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة.

فقدان عضوية المجلس التشريعي الانتقالي:

(١) يفقد عضو المجلس التشريعي منصبه لأي من الأسباب التالية: الاستقالة وقبولها من قبل المجلس التشريعي الانتقالي. الإعفاء من قبل المجلس التشريعي الانتقالي وفق اللوائح المنظمة للعمل.

(ا) الإدانة بحكم نهائي من محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية.

(ب) المرض الذي يحول دون القيام بأداء مهامه وفقاً لتقرير طبي من جهة مختصة قانوناً.

(د) الوفاة.

(هـ) فقدان شرط من شروط العضوية المنصوص عليها في المادة ٢٥.

(٢) في حالة خلو مقعد عضو المجلس التشريعي الانتقالي، تختار الجهة التي رشحته ابتداءً عضواً بديلاً ويعتمده مجلس السيادة وإذا تعذر ذلك يعين المجلس التشريعي الانتقالي عضواً بديلاً.

قسم رئيس وأعضاء المجلس التشريعي الانتقالي:

يؤدي رئيس وأعضاء المجلس التشريعي الانتقالي القسم التالي:

(أنا .... أقسم بالله العظيم بوصفي رئيساً / عضواً للمجلس التشريعي الانتقالي أن أكون مخلصاً وصادقاً في ولائي لجمهورية السودان، واؤدي واجباتي ومسئولياتي بجد وأمانة وشفافية لترقية ورفاهية وتقدم الشعب السوداني، والتزم بالوثيقة الدستورية الانتقالية وأحميها وأحافظ عليها وأراعي قوانين جمهورية السودان وأدافع عن سيادة البلاد، وأن أعمل لوحدتها وأوطد دعائم نظام الحكم الديمقراطي، وأصون كرامة شعب السودان وعزته، والله على ما أقول شهيد).

الفصل الثامن

أجهزة القضاء القومي

مجلس القضاء العالي:

(١) ينشأ مجلس للقضاء العالي ليحل محل المفوضية القومية للخدمة القضائية ويتولى مهامها، ويحدد القانون تشكيله واختصاصاته وسلطاته.

(٢) يختار مجلس القضاء العالي رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية ورئيس القضاء ونوابه.

السلطة القضائية:

(١) تسند ولاية القضاء في جمهورية السودان للسلطة القضائية.

(٢) تكون السلطة القضائية مستقلة عن مجلس السيادة والمجلس التشريعي الانتقالي والسلطة التنفيذية ولها الاستقلال المالي والإداري اللازم.

(٣) ينعقد للسلطة القضائية الاختصاص القضائي عند الفصل في الخصومات وإصدار الأحكام وفقاً للقانون.

(٤) يكـون رئـيس القضـاء لجمهوريـة السـودان رئيسـاً للسـلطة القضـائية ورئيسـاً للمحكمـة العليـا القوميـة، ويكـون مسـئولاً عـن إدارة السـلطة القضـائية لدى مجلس القضاء العالي.

(٥) تنفذ أجهزة الدولة ومؤسساتها أحكام وأوامر المحاكم.

المحكمة الدستورية:

(١) المحكمـة الدسـتورية محكمـة مسـتقلة ومنفصـلة عـن السـلطة القضـائية برقابـة دسـتورية القـوانين والتـدابير وحمايـة الحقـوق والحريـات والفصـل فـي النزاعات الدستورية.

(٢) تشـكل المحكمـة الدسـتورية وتحـدد اختصاصـاتها وسـلطاتها وفقـاً للقانون.

الفصل التاسع

النيابة العامة

النيابة العامة جهاز مستقبل يعمل وفق القـوانين المنظمـة. يرشـح المجلس الأعلى للنيابة العامة النائب العام ومساعديه ويعينهم مجلس السيادة.

الفصل العاشر

المراجع العام

ديوان المراجعة العامة جهاز مستقل يعمل وفق القوانين المنظمة.

الفصل الحادي عشر

الأجهزة النظامية

القوات المسلحة

(١) القوات المسلحة وقوات الدعم السريع مؤسسة عسكرية وطنية حامية لوحدة الوطن ولسيادته تتبع للقائد العام للقوات المسـلحة وخاضـعة للسـلطة السيادية.

(٢) يـنظم قـانون القـوات المسـلحة وقـانون قـوات الـدعم السـريع علاقـة المؤسسة العسكرية بالسلطة التنفيذية.

قوات الشرطة:

(١) قوات الشرطة قوات نظامية قومية لإنفاذ القانون، وتختص بحفظ الأمن وسلامة المجتمع، وتخضع لسياسات وقرارات السلطة التنفيذية وفق القانون.

(٢) ينظم قانون الشرطة والقوات المسلحة علاقتها بالسلطة السيادية.

جهاز المخابرات العامة:

جهاز المخابرات العامة جهاز نظامي يختص بالأمن الوطني وتقتصر مهامه على جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها للجهات المختصة ويحدد القانون واجباته ومهامه ويخضع للسلطتين السيادية والتنفيذية وفق القانون.

المحاكم العسكرية:

على الرغم من الولاية العامة للقضاء، يجوز إنشاء محاكم عسكرية للقوات المسلحة قوات الدعم السريع وقوات الشرطة وجهاز المخابرات العامة لمحاكمة منسوبيهم فيما يتعلق بمخالفتهم للقوانين العسكرية وتستثنى من ذلك الجرائم الواقعة على المدنيين أو المتعلقة بحقوق المدنيين والتي تختص بها محاكم القضاء العادية.

الفصل الثاني عشر

المفوضيات المستقلة:

(١) تنشأ مفوضيات مستقلة وترشح لها شخصيات من الخبراء مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، وتشكل وتحدد اختصاصاتها وفق القوانين التي تنشئها.

(٢) يشترط في المرشح لعضوية المفوضيات:

(أ) التأهيل العلمي والخبرة العملية في المجال المعني.

(ب) عدم تولي مناصب سيادية أو دستورية خلال فترة حكم الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م.

(ج) الحيادة والنزاهة والكفاءة والاستقلالية المهنية.

(٣) يعين مجلس السيادة رئيس وأعضاء المفوضيات التالية بالتشاور مع مجلس الوزراء:

(أ) مفوضية السلام.

(ب) مفوضية الحدود.

(ج) مفوضية صناعة الدستور والمؤتمر الدستوري.

(د) مفوضية الانتخابات.

(أ) مفوضية الإصلاح القانوني.

(ب) مفوضية مكافحة الفساد واسترداد الأموال العامة.

(ج) مفوضية حقوق الإنسان.

(د) مفوضية إصلاح الخدمة المدنية

(هـ) مفوضية الأراضي.

(و) مفوضية العدالة الانتقالية.

(ز) مفوضية المرأة والمساواة النوعية.

(ط) أي مفوضيات أخرى يرى مجلس الوزراء ضرورة لإنشائها.

الفصل الثالث عشر

حالة الطوارئ

(١) عند وقوع أي خطر طارئ أو كارثة طبيعية أو اوبئة، يهدد وحدة البلاد أو أي جزء منها أو سلامتها أو اقتصادها، يجوز لمجلس الوزراء أن يطلب من مجلس السيادة إعلان حالة الطوارئ في البلاد أو في أي جزء منها وفقاً لهذه الوثيقة الدستورية والقانون.

(٢) يعرض إعلان حالة الطوارئ على المجلس التشريعي الانتقالي خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إصداره، وإذا لم يكن المجلس التشريعي الانتقالي منعقداً فيجب عقد دورة طارئة.

(٣) عند مصادقة المجلس التشريعي على إعلان حالة الطوارئ تظل كل القوانين والأوامر الاستثنائية والتدابير التي صدرت بموجبه سارية المفعول.

(٤) يسقط إعلان حالة الطوارئ إذا لم يصادق عليه المجلس التشريعي، وتسقط جميع التدابير المتخذة بموجبه دون أثر رجعي.

سلطات مجلس الوزراء في حالة الطوارئ: يجوز لمجلس الوزراء أثناء سريان حالة الطواريء أن يتخذ أية تدابير لا تقيد، أو تلغي جزئياً أو تحد من آثار أحكام هذه الوثيقة، ومع ذلك في حالة وصول الحالة الاستثنائية درجة تهدد سلامة الأمة يجوز للمجلس بالتشاور مع مجلس السيادة تعليق جزء من وثيقة الحقوق الواردة في هذه الوثيقة، ولا يجوز مع ذلك الانتقاص من الحق في الحياة أو الحرمة من الاسترقاق أو التعذيب.

اتفاق سلام جوبا

جاء اتفاق السلام الذي وقعته الحكومة الانتقالية مع تنظيمات الجبهة الثورية التي تضم ١٤ حركة مسلحة وقوى مدنية، في بداية شهر أكتوبر٢٠٢٠م، بعد أشهر طويلة من التفاوض مع تلك الحركات، برئاسة الفريق حميدتي، مع غياب أهم فصيلين للحركات المسلحة هما: الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال بقيادة عبدالعزيز الحلو، وحركة جيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد نور، لفشل محاولات التفاوض معهم.

وضمت الاتفاقية ٨ بروتوكولات متعلقة بإقليم دارفور، وواحدًا خاصًا بمنطقتي النيل الأزرق، وجنوب كردفان، إلى جانب بروتوكولات خاصة بشرق ووسط وشمال السودان، وأقرت الاتفاقية إشراك أطراف السلام من المعارضة المسلحة في جميع مستويات السلطة الانتقالية، ودمج قوات الحركات في الجيش السوداني، وفق بروتوكول الترتيبات الأمنية، إلى جانب تعويض ضحايا الحرب وإعادة توطين النازحين واللاجئين، وبموجب الاتفاق تمت إعادة تشكيل مجلس السيادة ومجلس الوزراء ليستوعب القادمين الجدد، حيث انضم إلى مجلس السيادة السوداني ثلاثة أعضاء جدد في مارس ٢٠٢١م، هم: مالك عقار إير، والدكتور الهادي إدريس يحيى، والطاهر أبو بكر حجر. وقد نتج عن اتفاقية سلام جوبا تكوين حكومة الدكتور عبدالله حمدوك الثانية، حيث تم تشكيل حكومة جديدة وفق نظام المحاصصة والذي منح الفصائل المسلحة خمسة حقائب وزارية من أصل خمس وعشرين حقيبة تضمنتها الوزارة الجديدة. وأسفر هذا التوزيع الجديد للمناصب الوزارية عن تولي دكتور جبريل إبراهيم قائد حركة العدل والمساواة منصب وزير المالية

والاقتصاد الوطني. وتم تعيين السيد منى أركو مناوي حاكم لإقليم دارفور، حيث احتفظ المكون العسكري بمسمياته في تشيكل مجلس السيادة، بينما تبدلت مسميات المكون المدني. وفي مارس ٢٠٢١م أصدر رئيس مجلس السيادة السوداني مرسومًا دستوريًا بإنشاء نظام الحكم الإقليمي.

اتسمت هذه الحكومة بأنها حكومة محاصصات حزبية وحركات مسلحة، وشهدت تجاذبات ومناكفات كثيرة وصراع قوي بين قوى الحرية والتغيير مع مجموعات اتفاق سلام جوبا، بسبب خلاف على علو اتفاق سلام جوبا على الوثيقة الدستورية وفقًا لنص اتفاق سلام جوبا، ثم أدى ذلك الخلاف إلى تكوين قوى الحرية والتغيير (الكتلة الديمقراطية)، وسُمي الطرف الأخر قوى الحرية والتغيير (المجلس المركزي).

تحالفت قوى الحرية والتغيير (الكتلة الديمقراطية) ودعمت المكون العسكري بشقيه (القوات المسلحة وقوات الدعم السريع) وصولًا إلى الاعتصام أمام القصر الجمهوري والمطالبة بإسقاط الحكومة، مع ملاحظة انضمام أحزاب أخرى وجماهير الحكومة السابقة بمسمياتهم المختلفة، الطرق الصوفية، والإدارات الأهلية.

في ٦ يوليو ٢٠٢٢م أصدر رئيس مجلس السيادة الانتقالي، مرسومًا دستوريًا بإعفاء خمسة من أعضاء مجلس السيادة المدنيين، من مناصبهم بالقصر الرئاسي، ولم يشمل قرار الإقالة أعضاء مجلس السيادة من منسوبي الحركات المسلحة. وذلك بعد قرار المؤسسة العسكرية بعدم المشاركة في المفاوضات التي تسيرها الآلية الثلاثية لدعم المرحلة الانتقالية في السودان، وذلك بغرض إتاحة الفرصة للقوى السياسية الوطنية.

تحت ذلك الضغط أعلن رئيس مجلس السيادة عن سلسلة من القرارات أبرزها حل مجلسي السيادة والوزراء وإعلان حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة جديدة تقوم على الكفاءات، وإجراء الانتخابات العامة في يوليو ٢٠٢٣م مع إقرار التمسك باستمرار الوثيقة الدستورية واتفاق سلام جوبا كمرجعيات

رئيسة، والتحفظ على رئيس الوزراء، مع احتفاظ القوى السياسية الموقعة على اتفاق سلام جوبا بمناصبها الوزارية.

ورغم أن قائد قوات الدعم السريع قد شارك بفعالية في قرارات ٢٥ أكتوبر٢٠٢١م، إلا إنه تقارب بعد ذلك وتحالف مع قوى الحرية والتغيير (المجلس المركزي)، هذا مع استمرار الاحتجاجات في الشارع بين مؤيد ومعارض لتلك القرارات، وتوظيف الطرفين لتلك الاحتجاجات، كذلك شهد تجمع المهنيين انشقاقا، وفقد قوته وحيويته، مع استمرار مشكلة غلق مجلس نظارات البجا لإقليم شرق السودان بموانئه البحرية والجوية وطرقه القومية والدولية.

وفي ظل ذلك الوضع ظهرت الدعوات للحوار السياسي من جانب أطراف إقليمية ودولية، فكانت المفاوضات التي قادها المبعوث الأممي فولكر والآلية الثلاثية، التي شملت المجلس العسكري وبعض القوى الوطنية وقوى الحرية والتغيير (الكتلة الديمقراطية)، وقاطعتها قوى الحرية والتغيير (المجلس المركزي)، وفشلت نتائجها.

وفي ١٠ سبتمبر ٢٠٢٢م ظهر ما يعرف بوثيقة المحامين كنواة للدستور المقترح لكي يتم التوافق حولها، إلا أنه لم تشارك فيه معظم المكونات المدنية، حيث ازداد الصراع بين قوى الحرية والتغيير بجناحيها، حول تمسك قوى الحرية والتغيير (الكتلة الديمقراطية) بالوثيقة الدستورية، وتمسك قوى الحرية والتغيير (المجلس المركزي) بوثيقة المحامين. ثم ظهرت مبادرة «نداء السودان» التي أطلقها الشيخ الطيب الجد التي حظيت بتأييد أنصار قرارات ٢٥ أكتوبر٢٠٢١م، ورفضتها قوى الحرية والتغيير (المجلس المركزي).

في ١٠ نوفمبر٢٠٢٢م أعلنت الآلية الثلاثية الدولية (الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والإيقاد)، عزمها إطلاق جولة جديدة من (المشاورات المباشرة، وغير المباشرة) بين المكونات السياسية والعسكرية السودانية. واختارت الآلية مسودة مقترح لجنة تسيير نقابة المحامين للتسوية، وحازت

مضـامينها بـالقبول المبـدئي مـن جانـب المكـون العسـكري وقـوى المجلـس المركـزي للحريـة والتغييـر، بينمـا رفـض عـدد مـن القـوى المحليـة الأخـرى الاعتماد على المسودة كمرجعية تفاوضية وحيدة. انسحب المكون العسكري من «الآلية الثلاثية للحوار» من المشهد السياسي وتركه للقوى السياسية كافة، وشدد على ضرورة توحدها للوصول للحل الشامل.

وهنـا جـاء التـدخل وظهـور مـا يعـرف بالرباعيـة الدوليـة المكونـة مـن: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، والسعودية والإمارات، والإعلان عن حـوار يجمـع بـين قـوى الحريـة والتغيير(الكتلـة الديمقراطيـة)، و(المجلـس المركـزي)، بمنـزل السـفير السـعودي بـالخرطوم، وكانـت أهـم نتائجـه عـودة المؤسسـة العسـكرية للمشـهد السياسـي بنـاءًا علـى الموافقـة علـى وثيقـة المحـامين. إلا أن قـوى الحريـة والتغييـر (الكتلـة الديمقراطيـة) رفضـت وثيقـة المحامين، كذلك رفض معظم الأحزاب السياسية الأخرى بما فيهم التيـارات الإسـلامية بمسـمياتها المختلفـة، وكـل المعتصـمين بالقصـر قبـل قـرارات ٢٥ أكتوبر.

المشهد بعد الاتفاق الإطاري في ٥ ديسمبر ٢٠٢٢م

جاء الاتفاق الإطاري برعاية الآلية الرباعية (بريطانيا، والولايات المتحدة، والإمارات، والسعودية) ودعمته الآلية الثلاثية (الأمم المتحدة، ومنظمة الإيقاد، والاتحاد الأفريقي)، ولقد حدد خمس قضايا يتم التوافق عليها لإبرام اتفاق نهائي بين الأطراف تشمل قضايا العدالة الانتقالية، وإصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية، وقضية تفكيك نظام ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، وقضية شرق السودان، وقضية إعادة تقييم اتفاق جوبا للسلام، مع وجود بعض المسائل العالقة.

وقد انقسمت المواقف حول الاتفاق ما بين داعمين ورافضين، فبالنسبة للداعمين: المؤسسة العسكرية بشقيها القوات المسلحة، وقوات الدعم السريع، والأحزاب المكونة لقوى الحرية والتغيير (المجلس المركزي) بشكل منفرد وليست ككتلة موحدة، وبعض أعضاء من حزب المؤتمر الشعبي المعارض. أما الرافضين، فهم كل الأحزاب المكونة لقوى الحرية والتغيير (الكتلة الديمقراطية)، والحركات المسلحة غير الموقعة على اتفاقية سلام جوبا، والتيار الإسلامي العريض، والبعثيين والشيوعيين، وتجمع المهنيين، والقوى الوطنية الأخرى. فيما تحفظ حزب البعث العربي الاشتراكي.

ومن الجدير بالذكر أن قوات الدعم السريع وقيادتها كانوا من أكثر المتمسكين بشدة بالاتفاق الإطاري، ولكن جاء الخلاف في المدى الزمني لدمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة، وفي بعض الأمور الفنية الأخرى. ثم تطور الخلاف داخل المكون العسكري والذي أدى إلى اندلاع الحرب بين القوات المسلحة، وقوات الدعم السريع في ١٥ أبريل ٢٠٢٣م.

تطورات الحرب على الصعيدين العسكري والسياسي

١- عسكريًا (انتقال ساحة المواجهة خارج الخرطوم).

اشتدت المواجهة بين الجيش السوداني، والدعم السريع في مدن الخرطوم الثلاث، وفي مختلف المحاور، وذلك في إطار خطة للقوات المسلحة السودانية لتكثيف الضغط على قوات الدعم السريع، في ضوء أهمية مدينة أم درمان بوصفها القاعدة التي تلتقي فيها خطوط الإمداد والعتاد القادمة من دارفور وبعض دول الجوار، فضلًا عن أنها تحتضن قاعدة وادي سيدنا الجوية ومنطقتي وادي سيدنا العسكرية، ومنطقة أم درمان العسكرية بسلاح المهندسين والمدفعية والصواريخ أرض أرض التابعة للجيش.

وعلى الرغم من المبادرات المجتمعية لبسط الأمن، فقد كانت الجنينة - عاصمة ولاية غرب دارفور- مسرحًا للاشتباكات إلى جانب نيالا في جنوب دارفور، وزالنجي في وسط دارفور، وكتم، والفاشر في الشمال. مما جعل دارفور تتصدر المناطق التي تشهد تصاعدًا في أعداد القتلى والنازحين، خاصة إلى تشاد في ظل ظروف إنسانية صعبة.

وفي منطقة النيل الأزرق، وجنوب كردفان عادت الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة عبدالعزيز الحلو، للدخول على خط المواجهة مع القوات المسلحة والسيطرة على أربع مناطق بالولاية، رغم اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعته الحركة مع الحكومة السودانية منذ ثلاث سنوات.

ويبدو أن خطة القوات المسلحة في العاصمة الخرطوم، كانت عبارة عن معركة لاستنزاف وتدمير القدرات القتالية لقوات الدعم السريع بالتدريج، وقد نجحت في ظل الفارق الكبير في تواجد قوات الدعم السريع بالخرطوم عند

بداية الحرب في ١٥ أبريل ٢٠٢٣م (والذي يُقدر بأكثر من ٥٠ ألف جندي من الدعم السريع مقابل ١٣ ألف جندي من القوات المسلحة)، بما يعيد صياغة المعادلة وموازين القوى على الأرض على نحوٍ يعيد ترتيب أوراق المشهد، ويفرض رؤية الطرف المتقدم ميدانيًا على طاولة التفاوض.

وفي ظل هذه الرؤية، صاغت كافة التفاعلات السياسية والمجتمعية، فيما عملت قوات الدعم السريع على الاصطفاف القبلي والجهوي كأحد الأدوات التي توظفها ضد القوات المسلحة لإعادة صياغة المعادلة، مما يعني دخول القبائل على خط المواجهة. الأمر الذي قابلته القوات المسلحة بدعوة الشعب للانخراط في معسكرات التدريب دفاعًا عن كرامتهم وأعراضهم.

٢- سياسيًا (مواقف القوى السياسية).

يمكن تناول مواقف القوى السياسية بشأن تطورات الصراع الراهن فيما يلي:

أ- القوى السياسية الموقعة على الاتفاق الإطاري.

لم تدين تلك القوى كافة الانتهاكات التي قامت بها قوات الدعم السريع، حيث لزمت الصمت والاختفاء من المشهد تمامًا، كنوع من الاستهلاك السياسي، لكن سرعان ما بدأت تبحث عن دور في حل الأزمة وممارسة ضغوط على الخارج، وإشراك القوى المدنية في الحلول حتى لا يتم عسكرة المجال العام، خاصة مع الانتقادات التي تعرضت لها جراء صمتها، وقد أجمعت تلك القوى على ضرورة الحل السياسي، والعودة للمسار الانتقالي المتعثر، من خلال مبادرات تعلن عنها الأحزاب والقوى المختلفة. وقد بدأ وفد من القوى السياسية والمدنية جولة إقليمية ضم كلًا من: نائب رئيس حزب المؤتمر السوداني خالد عمر يوسف، والقيادي في الحزب الاتحادي الديمقراطي -الأصل إبراهيم الميرغني، ورئيس الحركة الشعبية- التيار الثوري الديمقراطي ياسر عرمان، والقيادي في التجمع الاتحادي وعضو مجلس السيادة السابق محمد الفكي سليمان، ووزير العدل

السابق نصر الدين عبدالباري، وعضو المجلس السيادي السابق محمد حسن التعايشي، ورئيس تجمع قوى تحرير السودان الطاهر حجر، ورئيس الجبهة الثورية الهادي إدريس، وممثل تجمع المهنيين طه إسحاق. وشملت هذه الجولات كلًا من: أوغندا، وتشاد، ومصر، وجنوب السودان، والسعودية.

ب- القوى السياسية غير الموقعة على الاتفاق الإطاري.

فيما يخص إقليم دارفور، دعا حاكم الإقليم إلى تجميع المبادرات الوطنية في مبادرة واحدة تبدأ بوقف إطلاق النار وتشكيل حكومة تصريف أعمال، على أن تتزامن المفاوضات بين طرفي الصراع مع العملية السياسية الدستورية، وهو جزء من المواقف التي تتبناها القوى المدنية والمسلحة كافة لاستعادة الاستقرار في البلاد. وبالنسبة لموقف بقية حركات سلام جوبا، فقد لزمت حركتا العدل والمساواة و تحرير السودان (جبريل إبراهيم واركو مناوي) الحياد حيال الصراع العسكري الدائر، واكتفى بعض القادة الميدانيين بحماية بعض القرى.

أضف إلى ما سبق، هنالك العديد من الحركات التي لا تزال خارج إطار سلام جوبا، ولعل من أهم وأكبر الحركات المسلحة التي رفضت اتفاق سلام جوبا، حركة تحرير السودان (فصيل عبدالواحد نور)، ووصفته بأنه غير عادل. ويظل موقف الحركات من الانخراط في الصراع الدائر رهنًا للدوافع القبلية والمناطقية، فضلًا عن الظروف السياسية والعسكرية، خاصة بمن ستؤول إليه الغلبة، قبل الدخول في عملية سياسية، وهنالك من ينتظر الفرصة المناسبة لتحقيق المصالح، الأمر الذي يمكن أن يُفاقم من الصراعات المستقبلية في دارفور.

فيما يخص رؤية تحالف سودان العدالة (تسع) برئاسة الدكتور بحر إدريس أبو قردة، تتمثل في ضرورة ووجوب الوقوف مع الجيش لمعالجة التحدي الوجودي للبلاد، في هذه المرحلة حفاظًا على كيان الدولة السودانية.

أما بالنسبة لموقف بقية القوى السياسية غير الموقعة على الاتفاق الإطاري، فقد عبرت قوى إعلان الحرية والتغيير (الكتلة الديمقراطية) التي تضم حركات مسلحة وقوى سياسية مدنية أخرى، بالإضافة إلى الحزب الشيوعي، ولجان المقاومة (ناشطون)، وتجمّع المهنيين السودانيين عن موقفها الرافض للحرب، ولكن سرعان ما تغير موقفها لصالح الجيش السوداني بعد ارتكاب قوات الدعم السريع العديد من الجرائم.

الصراع الأفريقي والمبادرات الإقليمية والدولية

كأننا أمام عصر كامل من الانقلابات العسكرية في القارة الأفريقية. في زهاء ثلاث سنوات تتابعت ثمانية انقلابات بغرب القارة ووسطها واحدا إثر الآخر فيما يشبه ألعاب الدومينو، كان آخرها انقلابات مالي وبوركينا فاسو والنيجر وأخيرا الغابون.

أخذ الخطاب المُعادي لفرنسا في الرأي العام الأفريقي أبعاداً كبيرة لم يسبق أن وصل إليها من قبل. وبعدما كانت الانتقادات والاحتجاجات مُنحصرة في صفوف المثقفين والنُّخب، فإنها انتقلت، في الآونة الأخيرة، إلى الشارع، وقد تجلّت بصفة واضحة في خروج ملايين المتظاهرين عبر مدن أفريقيا الغربية، من داكار إلى باماكو، مروراً بواغادوغو ونيامي؛ للتنديد بالتدخل الفرنسي والمطالبة بوقفه نهائياً. وحمل المتظاهرون المحتجّون لافتات كُتب عليها عبارات مثل «يا فرنسا ارحلي». لماذا وصلت العلاقات الفرنسية الأفريقية إلى هذه الوضعية المُتردية؟ العوامل التي أفضت إلى هذا الوضع الجديد جعلت الساسة في حالة من الذهول، وعدم استيعاب هذه المعطيات من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

المعروف لكثيرين أن فرنسا أنشأت لنفسها إمبراطورية واسعة، بعد استعمارها أكثر من عشرين دولة في غرب أفريقيا ووسطها وشمالها على امتداد ثلاثة قرون. واتسم الاستعمار الفرنسي خصوصاً بأنه «ثقافي الهوية»، والقصد أنه تميَّز بمحاولة صبغ الهويات الخاصة بالشعوب الأفريقية بألوان المسيحية والفرنكوفونية، عن ميله إلى القمع والعنيف في بعض.

وواقعاً، كان الاستعمار الفرنسي في هذا الجزء من العالم شديد الوطأة ودمويَّ الممارسات، خلّف فصولاً سوداء في تجارة العبيد والمجازر البشرية والتعذيب ونهب الثروات. وبعد استقلال المستعمرات السابقة - ومعظمها استقلّ في عقد الستينات - طوّرت فرنسا ما يسمى سياسة «فرنس أفريك (أفريقيا الفرنسية)» للمحافظة على نفوذها في هذه المنطقة من العالم، معتمدة فيها على تكثيف حضورها العسكري والاقتصادي، والتدخل في السياسات الداخلية، مع بسط نفوذها الثقافي عبر «المنظمة الدولية للناطقين بالفرنسية».

تقلّص دائرة هذا النفوذ، بعد توجّه حكومات الدول الأفريقية إلى نسج شراكات اقتصادية وأمنية وثقافية جديدة مع قوى دولية طارئة على المشهد، كالصين وروسيا وتركيا. وفي تداخل على قناة «تي في٥» الفرنسية، شرح عصمان نديامي، رئيس تحرير قسم أفريقيا، أن «القطيعة» مع الرأي العام في أفريقيا «بدأت بسبب طريقة تعامل فرنسا مع مستعمراتها السابقة التي تغلب عليها الرؤية الفوقية، والنزعة نحو التفوق العِرقي، إضافة إلى شعور الأفارقة بأن فرنسا لم تغادر أوطانهم بعد الاستقلال». وهنا يشرح: «وان السؤال الذي يعود دائماً في الدوائر الفرنسية هو هل سنخسر أفريقيا؟ وهذا يفترض أن فرنسا تمتلك أفريقيا وبأي صفة يطرح الفرنسيون هذه الأسئلة؟ ثمة أزمة قراءة من طرف الفرنسيين، وهي الثغرة التي استغلّها الروس والأطراف الأخرى التي تتوجه، اليوم، إلى الشعوب الأفريقية بخطاب مختلف، وكأنها تقول لهم «نحن مختلفون عن المستعمر السابق، سنعاملكم بصفة مختلفة، سنكون شُركاء لكم، النّد بالنّد، وليس كمستعمرات سابقة».

الانتقادات الأفريقية المالوفة أيضاً تشمل «التعامل الأبوي»، وازدواجية المعايير التي تعتمدها فرنسا وتدخلاتها في السياسات الداخلية لدول المفروض أنها تتمتع بسيادة كاملة على أراضيها. وهذا ما أشار إليه فيليكس تشيسيديكي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير والكونغو البلجيكي سابقاً)، خلال اللقاء الذي جمعه بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال

زيارته الأخيرة، في الرابع من شهر مارس ٢٠٢٣م، حين توجه إليه أمام عدسات الكاميرات بالقول: «ما يجب أن يتغير في علاقتنا الثنائية هو نظرتكم إلى ما يحدث في أفريقيا عندما يجري في عهد الرئيس (الفرنسي الأسبق جاك) شيراك الكشف عن استعمال أصوات أشخاص متوفِّين، في الانتخابات، فلا أحد يتكلم عن تجاوزات بينما تنتقدون كل ما يحدث عندنا وتتابعونه عن كثب».

ليس سراً بأن باريس كانت وراء كثير من الانقلابات العسكرية والاغتيالات والانتخابات التي كانت تُموّلها مباشرة أو عبر شركاتها التي توغلت في الأوساط السياسية لدعم النُّخب الحاكمة وضمان ولائها، دراسة أخيرة صادرة عن جامعة تكساس قيَّمت عدد هذه التدخلات بأكثر من عشرين بين ١٩٦١ و٢٠١٨م، لذا فإن لجوء فرنسا إلى إعطاء دروس في الديمقراطية أصبح يثير تقزز الشارع الأفريقي.

هذه «التناقضات» أشار إليها الباحث المختص في الشؤون الأفريقية أنطوان غلاسير، في كتابه «ماكرون الفخ الأفريقي»، حين شرح: «عندما تكون دولة كالغابون عضواً (غير دائم) في مجلس الأمن، فإن من مصلحة فرنسا الحصول على صوتها، والحرص على تجنب إغضابها. والشيء نفسه بالنسبة لتشاد، التي حصل فيها محمد إدريس ديبي على تأييد باريس وزيارة خاصة من ماكرون، رغم الانتقادات. وما لا يفهمه الأفريقيون هو أنْ تُوجه باريس بعد ذلك كله انتقادات لأنظمة الحكم العسكري في مالي والنيجر وبوركينا فاسو فبأي صفة تقرّ ما هو شرعي وما هو غير شرعي؟ كل هذه التناقضات أصبحت مرفوضة وجاءت كالقطرة التي أفاضت الكأس».

مؤرخون وناشطون كُثر حذّروا من تجاهل فرنسا طلبات مستعمراتها السابقة بإعادة فتح ملفات حقبة الاحتلال والاعتراف بأخطاء الماضي، ولا سيما أن هذا المطلب الثابت لقي صدًى عند الكثير من القوى الاستعمارية السابقة التي بذلت جهوداً لا يُستهان بها في هذا المجال. بريطانيا مثلاً،

اعترفت رسمياً بالجرائم التي اقترفتها في حق الجماعات التي شاركت في ثورة «الماو ماو» في كينيا، وقدّمت لها تعويضات مع طلب العفو. وإيطاليا هي الأخرى، بلسان رئيس حكومتها السابق سيلفيو برلوسكوني، طلبت من ليبيا العفو رسمياً في ٢٠٠٨م. وكذلك فعلت بلجيكا، التي تقدمت باسم ملكها الملك فيليب، باعتذار رسمي إلى الكونغو، معبّرة عن «أسفها العميق عن البشاعات التي اقترفتها في حق شعب الكونغو، وأعلنت الحكومة البلجيكية تأسيس لجنة لـ«الحقيقة والتصالح»»، وكذلك فعلت هولندا مع مستعمرتها السابقة الضخمة إندونيسيا.

في المقابل، ماذا فعلت فرنسا للتصالح مع ماضيها الاستعماري؟ «لا شيء بل بدل ذلك صُودق، خلال فبراير ٢٠٠٥م، بإيعاز من اليمين، على قانون يقضي بأن تمتدح المُقرَّرات المدرسية الدور الإيجابي للاستعمار الفرنسي الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً في أوساط النخبة الأفريقية». وحين وصل ماكرون إلى السلطة، اعتقدنا أن الأمور ستتغير حين أعلن عن صفحة جديدة مع أفريقيا، إلا أنه بدلاً من اتخاذ قرارات فورية للتعبير عن وجود الإرادة السياسة لتصحيح الأخطاء، تخلّص من هذه الوعود بتمريرها للجان من المؤرخين، من أجل البحث في الجرائم التي اقتُرفتها في الجزائر والكاميرون، والتي قد تأخذ سنين للوصول إلى نتيجة».

وفي بلد يضم أكثر من ١٢ ألف متحف، لا يوجد واحد يهتم بالتاريخ الاستعماري كيف نتصالح مع ماضينا ونحن ما زلنا نصر على دفنه؟ لماذا نستغرب حين تنتفض أجيال الهجرة، ونحن الذين تركنا أولادهم يعيشون بالذاكرة الجريحة نفسها التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم؟ إننا لن نتخلص من هذا العبء إلا إذا واجهنا الأمور وقررنا تصفية هذا الإرث الثقيل».

الماضي يعيش أيضاً في الفضاء العام الذي يبقى مطبوعاً برموز الحقبة الاستعمارية، إذ إن كثيراً من المدارس والشوارع والتماثيل والنُّصب لا يزال إلى يومنا هذا يحمل أسماء شخصيات ذات ماضٍ استعماري معروف. رصد

ناشطون في جمعية «أنكراج لإعادة اعتبار الثقافات والذكريات» أكثر من ٣٠٠ شارع في العاصمة الفرنسية، وثلث الفضاء العام في مدينة مرسيليا، ارتبطت بتمجيد شخصيات ثبتت مسؤوليتها في جرائم حرب أو تجارة الرقيق. وكان رئيس الجمعية باتريك زيلبرشتاين قد شرح العراقيل التي يواجهها الناشطون لتغيير الأوضاع، قائلاً: «كثيراً ما يُقال لنا إن الاستعمار، وحتى العبودية، قد شكّلا تاريخ فرنسا، ومن ثم لا يمكن محوهما من الذاكرة الجماعية. لكن ما نطلبه ليس محو أي شيء، بل التوقف عن تمجيد هذا الماضي عبر إعطائه مكاناً في الفضاء العام».

من حيث معدل أعمار السكان، فإن أفريقيا هي القارة الأكثر فتوة في العالم بأكثر من ٤٠٠ مليون شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٥ سنة، وأكثر من ٦٠ في المائة منهم دون الرابعة والعشرين. هذه الشبيبة التي تصبو إلى حياة أفضل يئست من وعود الأنظمة الفاسدة ونهْب الغرب خيراتها، وأصبحت واعية بأن الأمور يجب أن تتغير. وتكلم الباحث السنغالي حميدو، في كتابه «أفريقيا الآتية»، عن رغبة هذه الشبيبة في استرداد كرامة الأفريقي التي أساء إليها المستعمر السابق، في مناسبات كثيرة، كـ«خطاب داكار» في ٢٠٠٧م، حين أعلن الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي «أن الرجل الأفريقي لم يدخل التاريخ وأن العصر الذهبي الذي تتأسف عليه أفريقيا لن يعود؛ لأنه ببساطة لم يوجد»، أو كما تشير إليه الإعلامية شارلوت لالان، في مقال بصحيفة «ليكسبرس»، قائلة: «في الطوابير الطويلة أملاً في الحصول على تأشيرة دراسة لا تُمنَح إلا نادراً أو في رفع الرسوم الدراسية، وكأن الفرنكوفونية تقتصر على قول باريس تحدثوا بالفرنسية ولكن ابقوا في منازلكم، وهو شيء غير منطقي». أما الفرنكوفوني ستيفن سميث، الكاتب وأستاذ الدراسات الأفريقية بجامعة ديوك الأميركية، فكتب، في مقال بصحيفة «لوفيغارو» بعنوان «فرنسا أفريقيا لماذا كل هذا الحقد؟»: «نقمة الأفارقة على فرنسا تظهر في أشياء بسيطة عندما يشجع السنغاليون كل الفِرق الرياضية التي

تلعب ضد الفريق الفرنسي، فإنك تلمس هذا الشعور المناهض لفرنسا وحين تتحدث إليهم يجيبونك بأن فرنسا لا تفكر إلا في مصالحها ولا تتردد في إمداد أوكرانيا بجميع أنواع العون، بينما ترفض مساعدة أفريقيا التي كافح أبناؤها إلى جانب الجيوش الفرنسية لتحريرها». مِثل هذا الخطاب المُعادي لفرنسا بدأ يظهر كثيراً في وسائل التواصل الاجتماعي مع بعض المؤثرين الذين يتمتعون بنفوذ كبير في أوساط الشباب الأفريقي، أهمُّهم الناشطة السويسرية الكاميرونية نتالي يامب، والفرنسي البنيني كيمي سيبا، اللذان حظيا باهتمام كبير خلال القمة الروسية الأفريقية الأخيرة. نتالي يامب، التي يلقبها الإعلام الفرنسي بـ«صوت بوتين في أفريقيا»، ممنوعة من دخول الأراضي الفرنسية بسبب خطابها المبنيّ على «الحقد العميق تجاه فرنسا»، كما يقول بيان وزارة الداخلية، وهي تدعو في تداخلاتها إلى إنهاء سياسة «فرنس أفريك» التي تعتبرها وراء تخلف أفريقيا، وتدعو إلى تكثيف التعاون مع روسيا التي تتمتع بتقليد قديم في مناصرة الدول الضعيفة دون ماض استعماري كفرنسا، كما تقول. أما الناشط كيمي سيبا، وهو كاتب وإعلامي حاضر بقوة على منصة «تويتر» فهو يتبنى قناعات «بان أفريكانية» تدعو إلى قطع كل صلّة بالمستعمر القديم، وإنهاء الوجود العسكري، والعودة إلى الأصول الأفريقية في كل مظاهر الثقافة في الأكل واللباس والفنون.

شرح الباحث في الشؤون الأفريقية أنطوان غلاسير، في كتابه «متكبر كفرنسي في أفريقيا» قائلاً: «كل الأنظار كانت متجهة نحو أوروبا وآسيا، ولا أحد لاحظ أن أفريقيا دخلت عصر العولمة ففي الوقت الذي كانت فرنسا نائمة، دخلت الصين بقوة حتى أصبحت، اليوم، أول شريك اقتصادي لأفريقيا، وأول مُورِّد للبضائع في حوالي ٣٠ دولة، إضافة إلى كل المنافسين الجدد الذين ظهروا على الساحة، طمعاً في حصّة من الكعكة». الباحث ستيفن سميث، أستاذ الدراسات الأفريقية بجامعة ديوك يشير إلى أن التوقيت مهم، فما يحدث لفرنسا من متاعب في أفريقيا، كما يقول، يوافق الانتكاسة

التي تشهدها في عدة ميادين، بدءاً بالاقتصاد الذي يعرف ركوداً شديداً، إلى الحضور العسكري الذي تَقلّص بصورة ملحوظة من ١٠٠٠٠ جندي إلى ٣٠٠٠ اليوم، إلى الاحتجاجات الواسعة التي ميّزت ولاية الرئيس ماكرون، وصعود اليمين المتطرف وخطابه المُعادي للأجانب، ولا سيما الأفارقة، كل هذا أسهم بصورة واضحة في الإساءة لصورة فرنسا في الرأي العام الأفريقي.

كتلة أفريقيا الغربية الفرنسية (١٨٩٥ – ١٩٥٨م)، ضمت ثماني مستعمرات هي: موريتانيا والسنغال ومالي (عُرفت أيضاً بالسودان الفرنسي سابقاً) وغينيا وكوت ديفوار (ومعناها بالعربية: ساحل العاج) والنيجر وأعالي الفولتا العليا (حالياً بوركينا فاسو)، وداهومي (حالياً بنين). وتبلغ مساحة هذه الكتلة ٤.٦٨٩.٠٠٠ كيلومتر مربع، أي نحو سبعة أضعاف مساحة فرنسا. أما عاصمتها فكانت سانت لويس (السنغال) حتى عام ١٩٠٢م، ثم صارت داكار (عاصمة السنغال الحالية). قبل أن يسيطر الأوروبيون على هذه الأراضي ويطلقوا عليها اسم أفريقيا الغربية الفرنسية، كان شعب المنطقة مُقسّماً إلى شعوب ومجموعات قبلية ولغوية عدة. وبعض هذه المجموعات كان تجمعات لعائلات عاشت في مساحات صغيرة دون سلطة مركزية. ولاحقاً شكلت بعض الجماعات دولاً أكثر تطوراً ولها حكومات مركزية وتضم عدداً كبيراً من السكان. منحت فرنسا حقوق المواطنة للأفارقة، إلا أنها لم تمنحهم كلهم حق التصويت. وفي عام ١٩٤٧م، بدأت فرنسا برنامج تنمية اقتصادية للاتحاد، ثم في عام ١٩٥٦م أعطت جميع الأفارقة في الاتحاد حق التصويت. وحينما أقرت دستوراً جديداً عام ١٩٥٨م، صوّتت غينيا الفرنسية لصالح ترك «الاتحاد الفرنسي» لتغدو دولة مستقلة، في حين صوّتت المناطق السبع الأخرى لصالح بقائها في «الاتحاد الفرنسي»، في إطار الجماعة الفرنسية الجديدة. ولكن، في نهاية عام ١٩٥٨م، صوّتت هذه المناطق لتصبح جمهوريات ذاتية الحكم، قبل أن تحقق استقلالها التام تباعاً.

أما كتلة أفريقيا الاستوائية الفرنسية (١٩١٠ – ١٩٦٠م)، فكانت اتحاداً من أربع مناطق في أفريقيا الوسطى، يمتد من مصب نهر الكونغو جنوباً إلى شمال شرقي الصحراء الكبرى شمالاً. ضمت هذه الكتلة ما أصبح، اليوم، خمس دول هي: الكونغو (الكونغو- برازافيل)، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والغابون، وفيما بعد الكاميرون (المستعمرة الألمانية السابقة التي تقاسمتها فرنسا وبريطانيا لاحقاً)، وهي تمتد على مساحة ٢.٥٠٩.٩٩٤ كيلومتر، وكانت عاصمة هذه الكتلة مدينة برازافيل الكونغولية.

ومن الناحية الاقتصادية، تزخر هذه المنطقة الشاسعة بثروات طبيعية مهمة، ذلك أن فيها موارد كثيرة من الغابات والمعادن، وكذلك النفط في الغابون. وأما عن المنتجات الزراعية الأهم فبينها القطن والأرز واللحوم والفول السوداني والكاكاو والبن والخشب والزيوت على أنواعها. تاريخياً، وصل المستعمرون الفرنسيون الأوائل إلى أفريقيا في عام ١٩١١م، وتنازلت فرنسا عن أجزاء من أراضيها لمستعمرة الكاميرون الألمانية نتيجة أزمة أغادير، قبل أن تعاد إليها بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. ولكن، إبان «الحرب الباردة» برزت قيادات أفريقية نشطة سياسياً خاضت معركة الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي، كان من أبرزهم الزعيم الغيني أحمد سيكوتوري، والزعيم المالي موديبو كيتا، والزعيم السنغالي ليوبولد سنغور، بجانب الزعيم الإيفواري فيليكس هوفويت بوانيي.

الزعيم المالي الاستقلالي موديبو كيتا (غيتي) ولاقت أغلب الانقلابات العسكرية المتتابعة ابتهاجا وترحيبا في مجتمعاتها بأثر تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية وتفشي الفساد في بنية السلطة العليا، وتوحش النفوذ الأجنبي على مقدرات تلك الدول ولم تنشأ ظاهرة الانقلابات العسكرية من فراغ سياسي واستراتيجي. إنها تعكس أزمة شرعية مستحكمة تضرب أغلب البنيان السياسي في القارة، كما تعكس عمق الضجر العام من الإرث الاستعماري الفرنسي، الذى ما يزال جاثما على المستعمرات السابقة. وفي

ظل الأوضاع الإنسانية التي تتفاقم بصورة مخيفة، وفي ظل استمرار الصراع ومحدودية الاستجابة الإنسانية، تبلورت مواقف القوى الإقليمية والدولية من تسوية الصراع في السودان باعتباره جزء من القارة الافريقية وشكلت مبادرات مقترحة لتسوية أزمة الحرب الطاحنة، يمكن توضيحها على النحو التالي:

مبادرة جدة:

تمثل مبادرة جدة أولى مبادرات العمل على وقف إطلاق النار وتيسير وصول المساعدات الإنسانية كخطوة نحو إطلاق عملية سياسية وتسوية شاملة، حيث انعقدت في جدة بالمملكة العربية السعودية منذ الأسبوع الثاني من الصراع، برعاية ووساطة كل من الرياض، وواشنطن.

ومن الجدير بالذكر إن المبادرة لم تنص من بين بنودها على وقف إطلاق النار، حيث تضمنت البنود التالية:

- العمل على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية الطارئة.

- استعادة الخدمات الأساسية ووضع جدول زمني لمفاوضات موسعة للوصول لوقف دائم للأعمال العدائية.

- مراجعة إعلان الالتزام بحماية المدنيين وتيسير واحترام العمل الإنساني في السودان.

- مناقشة الإجراءات الأمنية التي يجب اتخاذها من أجل تسهيل وصول المساعدات الإنسانية العاجلة.

- استعادة الخدمات الضرورية بما يتفق وإعلان المبادئ.

ومن ثم لم تسفر تلك المبادرة عن كبح جماح الحرب الدائرة، لعدم وجود آليات لمراقبة التنفيذ. فحينما اقترحت الوساطة الأمريكية السعودية هدنة لوقف إطلاق النار ظلت تتجدد لكن كان الالتزام من طرف واحد، وهو الجيش، فيما استثمرت قوات الدعم السريع الهدن المتكررة في ارتكاب الانتهاكات ضد المدنيين والتوسع والانتشار، ولم تلتزم بوقف الانتهاكات

التي تصنّف جرائم حرب، مثل احتلال المستشفيات، واختطاف الكوادر الطبية وقتلها، واحتلال منازل المواطنين وطردهم منها.

مبادرة دول الإيقاد:

تكونت لجنة رباعية من قادة كل من: كينيا، وإثيوبيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، وترأسها الرئيس الكيني «وليم روتو»، وهدفت إلى متابعة وقف إطلاق النار، ووصول المساعدات الإنسانية، كما سعت إلى طرح مبادرة للتسوية السياسية تبدأ بعقد لقاء مباشر بين رئيس مجلس السيادة وقائد الدعم السريع، على أن تنطلق عملية سياسية شاملة بإشراك القوى المدنية، لكن ظهرت مخرجات اللجنة بتدويل الأزمة السودانية عبر تدشين تنظيم قوة تدخل إقليمية لمنع عسكرة الخرطوم وحماية المدنيين، والتعاون مع الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية لترتيب لقاء يجمع بين كل من البرهان وحميدتي، من أجل تأمين وقف مستدام لإطلاق النار، وبدء عملية سياسية شاملة بهدف تمكين القوى السياسية المدنية (قوى الحرية والتغيير المركزي) من التأثير بشكل كبير خلال المفاوضات، كجزء من الجهود المبذولة لاستعادة مسار السودان إلى الديمقراطية. وقد لاقت المبادرة تحفظًا من قبل الحكومة السودانية وقاطعتها بالغياب عن الاجتماعات، لعدم احترام رأيها الرافض لرئاسة رئيس كينيا للجنة، والذي تتهمه بعدم حياديته. وقد تمثلت ملاحظات الحكومة السودانية، في النقاط التالية:

- لم يذكر بيان الإيقاد جرائم الدعم السريع في القتل والنهب والاغتصاب، وغضوا الطرف عن جحافل المرتزقة الذين ظلوا يتسللون من دول غرب أفريقيا.

- ساوى بيان الإيقاد بين الجيش الوطني، وقوات الدعم السريع كفئة تمردت عليه.

- لـم يوضـح بيـان الإيقـاد أن مـن نهـب الدبلوماسـيين ومقـار بعثـاتهم هـم قوات الدعم السريع، رغم علمهم ومعرفتهم بذلك.

- أشار بيان الإيقاد لغياب السودان، دون الإشارة لأسباب ذلك الغياب.

- لـم يشـجب بيـان الإيقـاد منـع المنظمـات الإنسـانية وخروقـات حقـوق الإنسان.

- طالـب بيـان الإيقـاد بإخلاء الخرطـوم مـن سـلاح جيـش الدولـة، وحظـر الطيران، ولم يخاطب البيان السودان كدولة ذات سيادة.

- لم يتحدث عن انتخابات، ولا عن أهلية وتعريف من يصفهم بأصحاب المصلحة.

- الـدعوة إلى تـدخل دولـي قوامـه قـوة شـرق أفريقيـا EASF، وهـي القـوة المسماة East Africa Stand by Force وتُعد واحدة من خمسة أفرع في القـارة تتبع لمجلس الأمـن والسـلم الأفريقـي. ويـنص اتفاقيـة تشـكيلها إنهـا لا تستطيع أن تتدخل دون موافقة الدولة المعنية. ومـن المعـروف والثابـت أن مـن ينتدب نفسه لحل مشكلة أو يتوسط لإنهاء الصراع يبتغي فيه الإنصاف، حيث جاءت تصريحات رئيس كينيا، ورئيس وزراء أثيوبيا لتزيد الموقف تأزمًا. فقد صـرح الـرئيس الكينـي وليـام روتـو بـأن: (الوضـع فـي السـودان يتطلـب بشـكل عاجـل قيـادة جديـدة تكـون قـادرة علـى إخراجـه مـن الكارثـة الإنسـانية). بينمـا صـرح رئـيس وزراء أثيوبيـا أبـي أحمـد أن: (السـودان يُعـاني فراغًـا فـي القيـادة، ويجـب ألّا نقـف مكتـوفي الأيـدي، فالعواقـب وخيمـة عليـه وعلـى المنطقـة). وفيمـا يخـص رؤيـة الـدعم السـريع، فقـد لاقـت المبـادرة قبـولًا مـن جانبهـا، وكذلك لاقت قبولًا من قوى الاتفاق الإطاري.

مبعوث مجلس السيادة السوداني:

منذ تعيينه نائبًا لرئيس مجلس السيادة السوداني، أجرى مالك عقار عددًا من الجولات الخارجية بدأها بدول الجوار بداية من جنوب السودان وكينيا ومصر وإثيوبيا، وأخيرًا أجرى زيارة إلى روسيا، وجنوب أفريقيا بهدف شرح تطورات الوضع في السودان.

جولات مستشار الدعم السريع:

أجرى يوسف عزت مستشار قائد الدعم السريع حميدتي تحركات خارجية بدأها من المملكة العربية السعودية، ثم توجه إلى دول الجوار الأفريقي شملت كل من: جنوب السودان، وأوغندا، وإثيوبيا، بالإضافة إلى إجراء جولة أوروبية في ٢٧ مايو٢٠٢٣م في محاولة لحشد الدعم والتأييد لرؤية الدعم السريع.

قمة دول جوار السودان بالقاهرة:

بعد تضارب المصالح وصراع الإرادات التي ظهرت بها المبادرات، إذ لكل منها رؤيتها وأهدافها الخاصة، وبعد فشل المساعي الدبلوماسية الإقليمية والدولية الهادفة إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، سعت مصر إلى طرح مبادرة جديدة لصياغة رؤية مشتركة لدول الجوار المُباشر للسودان. فمنذ بداية الأزمة بذلت مصر جهودًا كبيرة لأجل استقرار السودان، من منطلق أن أمن مصر هو أمن السودان، واتخاذ خطوات لحل الأزمة وحقن دماء الشعب السوداني كما سبق وأن استضافت القاهرة ورش عمل للقوى المدنية والأحزاب السودانية، بحثًا عن حلول لتعقيدات المرحلة الأخيرة من العملية السياسية بعد توقيع الاتفاق الإطاري السياسي.

جاء انعقاد قمة دول جوار السودان بدعوة من السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وبمشاركة رؤساء دول وحكومات جمهورية أفريقيا الوسطي، وتشاد، وإريتريا، وإثيوبيا، وليبيا، وجنوب السودان، في قمة لدول جوار السودان انعقدت بالقاهرة يوم ١٣ يوليو ٢٠٢٣م، بحضور رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمين عام جامعة الدول العربية، لبحث كيفية معالجة الأزمة السودانية، حيث توافق المشاركون على ما يلي:

- الإعراب عن القلق العميق إزاء استمرار العمليات العسكرية والتدهور الحاد للوضع الأمني والإنساني في السودان، ومناشدة الأطراف المتحاربة على وقف التصعيد والالتزام بالوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار لإنهاء الحرب، وتجنب إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء من أبناء الشعب السوداني وإتلاف الممتلكات.

- التأكيد على الاحترام الكامل لسيادة ووحدة السودان وسلامة أراضيه، وعدم التدخل في شئونه الداخلية، والتعامل مع النزاع القائم باعتباره شأنًا داخليًا، والتشديد على أهمية عدم تدخل أي أطراف خارجية في الأزمة بما يعيق جهود احتوائها، ويطيل من أمدها.

- التأكيد على أهمية الحفاظ على الدولة السودانية ومقدراتها ومؤسساتها، ومنع تفككها أو تشرذمها وانتشار عوامل الفوضى بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة في محيطها، وهو الأمر الذي سيكون له تداعيات بالغة الخطورة على أمن واستقرار دول الجوار، والمنطقة ككل.

- أهمية التعامل مع الأزمة الراهنة وتبعاتها الإنسانية بشكل جاد وشامل يأخذ في الاعتبار أن استمرار الأزمة سيترتب عليه زيادة النازحين وتدفق المزيد من الفارين من الصراع إلى دول الجوار، الأمر الذي سيمثل ضغطًا إضافيًا على مواردها يتجاوز قدرتها على الاستيعاب، وهو ما يقتضي ضرورة تحمل المجتمع الدولي والدول المانحة لمسئوليتهما في تخصيص مبالغ

مناسبة من التعهدات التي تم الإعلان عنها في المؤتمر الإغاثي لدعم السودان، والذي عقد يوم ١٩ يونيو ٢٠٢٣م بحضور دول الجوار.

- الإعراب عن القلق البالغ إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في السودان، وإدانة الاعتداءات المتكررة على المدنيين والمرافق الصحية والخدمية، ومناشدة كافة أطراف المجتمع الدولي لبذل قصارى الجهد، لتوفير المساعدات الإغاثية العاجلة لمعالجة النقص الحاد في الأغذية والأدوية ومستلزمات الرعاية الصحية، بما يخفف من وطأة التداعيات الخطيرة للأزمة على المدنيين الأبرياء.

- الاتفاق على تسهيل نفاذ المساعدات الإنسانية المقدمة للسودان عبر أراضي دول الجوار، وذلك بالتنسيق مع الوكالات والمنظمات الدولية المعنية، وتشجيع العبور الآمن للمساعدات لإيصالها للمناطق الأكثر احتياجًا داخل السودان، ودعوة مختلف الأطراف السودانية لتوفير الحماية اللازمة لموظفي الإغاثة الدولية.

- التأكيد على أهمية الحل السياسي لوقف الصراع الدائر، وإطلاق حوار جامع للأطراف السودانية يهدف لبدء عملية سياسية شاملة تلبي طموحات، وتطلعات الشعب السوداني في الأمن والرخاء والاستقرار.

- الاتفاق على تشكيل آلية وزارية بشأن الأزمة السودانية على مستوى وزراء خارجية دول الجوار، تعقد اجتماعها الأول في جمهورية تشاد، لاتخاذ ما يلي:

أ- وضع خطة عمل تنفيذية تتضمن وضع حلول عملية وقابلة للتنفيذ لوقف الاقتتال والتوصل إلى حل شامل للأزمة السودانية عبر التواصل المباشر مع الأطراف السودانية المختلفة، في تكاملية مع الآليات القائمة، بما فيها الإيقاد والاتحاد الأفريقي.

ب- تكليف آلية الاتصال ببحث الإجراءات التنفيذية المطلوبة لمعالجة تداعيات الأزمة السودانية على مستقبل استقرار السودان ووحدته وسلامة

أراضـيه، والحفـاظ علـى مؤسسـاته الوطنيـة ومنعهـا مـن الانهيـار، ووضـع الضـمانات التـي تكفـل الحـد مـن الآثـار السـلبية للأزمـة علـى دول الجـوار، ودراسة آلية إيصال المساعدات الإنسانية والاغاثية إلى الشعب السوداني.

ج- تعرض الآلية نتائج اجتماعاتها وما توصلت إليه من توصيات على القمة القادمة لدول جوار السودان.

وفيما يخص ردود الأفعال حول قمة القاهرة، يمكن توضيحها فيما يلي:

أ- موقف الحكومة السودانية.

رحـب مجلـس السـيادة السـوداني، بمخرجـات القمـة، وأكـد أن «حكومـة السودان حريصة على العمل مع كل الأطراف الساعية لوقف الحرب وعـودة الأمن والطمأنينة». ونقل المجلس عن الحكومة تأكيدها أن (القوات المسلحة السـودانية) مسـتعدة لوقـف العمليـات العسـكرية فـورًا إذا التزمـت المليشـيا المتمردة (الدعم السريع) بالتوقف عن مهاجمة المساكن والأحياء والأعيان المدنيـة والمرافـق الحكوميـة وقطـع الطـرق وأعمـال النهـب. لكنـه اشـترط أن يقترن ذلك «مع الالتزام ببدء حوار سياسي فور توقف الحرب يفضي إلى تشكيل حكومة مدنية تقود البلاد خلال فترة انتقالية تنتهي بانتخابات يشارك فيها جميع السودانيين».

ب- موقف قوات الدعم السريع.

رحبت قوات الدعم السريع، بمخرجات قمة دول جوار السودان ودعـت إلى تكامل الجهود الدولية والإقليمية بتوحيد المبادرات المطروحة لتسهيل وتسريع الوصول للحل الشامل. وأكدت استعدادها التام للعمل مع جميع الفـاعلين فـي الـداخل والخـارج مـن أجـل التوصـل إلـى حـل جـذري للأزمـة السودانية. ويمكن استخلاص أهم ما يميز مخرجات هذه القمة على النحو التالي:

أ- حضور كل رؤساء دول جوار السودان للقاهرة، في حين أن قمة إيقاد لم يحضرها إلّا وليام روتو رئيس كينيا، وأبي أحمد رئيس الوزراء الإثيوبي.

ب- إنشـاءها آليـة للتواصـل الفعـال مـع الأطـراف المتحاربـة لتسـهيل المفاوضـات وبنـاء الثقـة، بالتعـاون مـع أصـحاب المصـلحة الإقليميـين والدوليين، وهو ما افتقدته المبادرات السابقة.

ج- النص الصريح على احترام مؤسسات الدولة السودانية، التي تعني ممارسة الجيش السوداني مهامه المؤسسية دون تدخل من أحد، وهو ما ظهر في وجود مالك عقار ووفد الحكومة السودانية.

د- لم تطرق لأي جلوس وتفاوض مع قوات الدعم السريع، ولا حتى ذكر أي هدنة.

هـ- وضع إطار للمفاوضات تشارك فيه جميع القوى السياسية في السودان.

و- الموقف المبدئي للرئيس الإريتري أسياس أفورقي، الذي رفض التدخل الخارجي في شؤون السودان وتعامل أطراف داخلية مع الخارج، مؤكدًا قدرة السودانيين على حُسن التعامل مع مشكلاتهم، مما شكل ضربة قوية لدعاة التدخل الخارجي.

وتماشيًا مع حساسية السودانيين ضد التدخل الخارجي، جاء نص البيان على اعتبار أن ما يجري في السودان "شأن داخلي والحفاظ على وحدته وسيادته وسلامة أراضيه"، مما يعني قطع الطريق على القوى التي تعوّل على التدخل الخارجي تمامًا.

أزمات متلاحقة في الصراع السوداني

إن جميع التحالفات بين القوى السياسية والعسكرية المختلفة، كانت ذات طابع ظرفي تكتيكي، وليست استراتيجية بعيدة المدى. وأن التوازنات الداخلية بين شركاء الحكم في السودان منذ الاستقلال مثلت امتدادًا للصراعات التي ارتهنت بتوجهات القوى الخارجية، والتي قد تشهد تغيرات جوهرية في المستقبل استجابة لمتغيرات داخلية أو إقليمية، ودولية متعددة، ومن الجدير بالذكر إن تمادي قوات الدعم السريع في جرائمها ضد كل السودانيين بدون تمييز أدى إلى حدوث تغيّر كبير في الرأي العام لصالح الجيش، وضد القوى السياسية التي كانت تهيمن على الساحة، وأن تلك القوى فقدت التواصل مع الشارع الذي شاهد وتجرع بتلك الجرائم. في حين زادت شعبية القوى السياسية الأخرى التي اصطفت ودعمت القوات المسلحة بما فيهم أنصار النظام السابق (الإسلاميين) في إظهار قدرتهم على التصدي مع الجيش لقوات الدعم السريع.

ومن الجدير بالذكر إن للفاعل السياسي الدولي تأثير بالغ على مجريات الأحداث في الساحة السياسية الداخلية من خلال التأثير على أطراف العملية السياسية، وذلك لتأثير السودان المحوري في أمن شمال وشرق وغرب القارة الأفريقية، فعدم توافر الأمن بالسودان يعني اختلال منظومة الأمن الإنساني في بقاع واسعة من القارة الأفريقية تتجاوز الرقعة الجغرافية للسودان، خاصة دول الجوار ذات الوضع الهش.

ويمكن القول إن الحل يجب أن ينطلق من الواقع السوداني، وأن يكون محل توافق، ويؤسس لمرحلة سياسية جديدة يعرف فيها كل طرف أنه لن

يحكم منفردًا السودان، وأن البلاد لا يمكن أن تعيد تكرار نفس الحالة السابقة التي عرفتها طوال المرحلة الانتقالية الأولى. كما أن الضمان الأكبر للاستقرار وكشف الأوزان الحقيقية لخريطة توازنات القوى الفاعلة في المشهد السوداني، يتمثل في الوصول لانتخابات ديمقراطية نزيهة، لا مجال فيها للشرعية الثورية. ورغم قتامة المشهد الراهن للصراع في السودان، إلا أن الأمل مازال معقودًا بأن تعيد الأزمة السودانية الراهنة، تشكيل المشهد السياسي، وتسهم في تغيير المجريات التنظيمية المستقبلية في الساحة السياسية، بتشكيل تحالفات وقوى جديدة فاعلة تتسم بطابع جديد يهتم بتعظيم المصالح الوطنية واضمحلال الولاء الحزبي الضيق، وبالتأكيد يحتاج ذلك لقيادات كارزمية فاعلة تحدث نهضة ما بعد الأزمة. ويمكن القول إن مآلات الأزمة الراهنة تدور في فلك سيناريوهين رئيسيين: السيناريو الأول، (المأمول حدوثه)، ويتمثل في أن تحقق القوات المسلحة نصرًا عسكريًا، وتأمين العاصمة الخرطوم بصورة كاملة، خاصة بعد الدعم الشعبي لها، ورؤيته بأن الحرب القائمة ليست في الواقع حربًا بين القوات المسلحة، وقوات الدعم السريع، بل هي حرب من قوات الدعم السريع ضد الشعب السوداني والمواطنين العزّل، وخروج قوات الدعم السريع إلى ولايات دارفور لتجميع قواتها وترتيب أوضاعها للعودة مرة أخرى، أما السيناريو الثاني، (الأسوأ)، فيتمثل في تطبيق النموذج الليبي في دارفور، بأن تقوم قوات الدعم السريع بتدشين حكومة في ولاية غرب دارفور التي احتلتها، وقتلت وشردت سكانها وقتلت واليها، ولكن يحتمل أن يصطدم ذلك النموذج بملاحقة القوات المسلحة، وبردة فعل سكان الولاية المشردين واللاجئين في تشاد، وبداية حرب أهلية بعد اصطفاف قبائل دارفور بين الدفاع عن ديارهم لمحاربة قوات الدعم السريع، وبين دعم القبائل المؤيدة، والمتحالفين مع قوات الدعم السريع.

تجدد الصراع في جنوب السودان

الفترة الانتقالية (**أبريل ١٩٨٥ـ مايو ١٩٨٦م**) :

واجهت الحكومات السودانية منذ منتصف السبعينات، العديد من المشاكل الداخلية، التي نجمت عن توتر العلاقات مع دول الجوار وبعض القوى الكبرى، نتيجة للإعلان عن منهج العمل السياسي والاقتصادي بين مصر والسودان في عام ١٩٧٤م. ثم اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين في الخامس عشر من يوليو ١٩٧٦م، ثم ميثاق التكامل بينهما في الثاني عشر من أكتوبر ١٩٨٢م. وقد أدى ذلك إلى توتر علاقات السودان مع إثيوبيا وليبيا، وتحرك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وإسرائيل لإحباط التكامل، حتى لا تكون هناك قوى كبرى قوية تسيطر على المنطقة وتهدد مصالح تلك الدول. وقد أثارت بعض هذه الدول الاضطرابات الداخلية في السودان، وحرّكت مشكلة جنوب السودان.

- حالة التصحر والجفاف التي ضربت البلاد، ثم نشاط جبهات الجنوب وإيقافهم أعمال التنقيب عن النفط، ثم مشروع قناة جونقلي. أدى ذلك إلى زيادة تدهور الموقف الاقتصادي وارتفاع الأسعار، وانخفاض قيمة الجنيه السوداني.

- زيادة أعداد اللاجئين إلى الأراضي السودانية من إثيوبيا وتشاد وأوغندا، وما صاحب ذلك من تهديد للأمن القومي السوداني.

-إعلان الشريعة الإسلامية، الذي أدّى إلى تخوف الدول الكبرى، والدول الأفريقية المسيحية من أن يؤدى ذلك إلى مدٍّ إسلامي داخل أفريقيا.

- رفعت الحكومة، في ٢٦ مارس ١٩٨٥م، الدعم عن السلع الغذائية، وخفّضت قيمة الجنيه السوداني.

أدت تلك العوامل إلى خروج تظاهرات الطلاب، التي انضم إليها العديد من المواطنين وحدثت اشتباكات مع رجال الأمن. ولمّا تصاعّد الموقف، وازدادت حدة التظاهرات وآزرتها كل قوى الشعب، أعلن الفريق أول "سوار الذهب"، وزير الدفاع، انحياز القوات المسلحة للشعب، والاستيلاء على السلطة في ٦ أبريل ١٩٨٥م، على أن تنقل السلطة إلى الشعب بعد فترة انتقالية مدتها عام. وأعلن إعفاء الرئيس نميري والوزراء من مناصبهم، وشكل ما سُمي بالمجلس العسكري الانتقالي، وعُرفت حكومته بحكومة "الانتفاضة الشعبية".

اتفق المجلس العسكري الانتقالي الحاكم، مع ممثلي القوى الوطنية على تشكيل حكومة انتقالية، يشترك فيها ثلاث وزراء جنوبيين. ووافق تجمع السياسيين الجنوبيين "S.S.P.A." على ذلك، بينما اتخذ تجمع الجنوبيين "S.P.K."، وكان يسمى المؤتمر الأفريقي السوداني "S.A.C."، موقفا أخر طالب فيه بتمثيل الجنوب بثلث أعضاء مجلس الوزراء.

عندما تولى المجلس العسكري الانتقالي السلطة، كان هناك سلطتان أخريتان مناؤتان للحكم، هما الأحزاب، وكانت تتمتع بحرية حركة كبيرة، وترسل الوفود للخارج وتعقد الاتفاقيات الثنائية. أما السلطة الثانية فهي التجمع الوطني والتجمع النقابي، الذي كان يسعى للتقارب مع جون قرنق.

قرر المجلس العسكري الانتقالي حل مشكلة الجنوب، في إطار حكم ذاتي إقليمي، داخل مبدأ "السودان الموحد"، من خلال انتهاج سياسة حوار ديموقراطي مع كافة القوى الجنوبية. وتمهيداً لذلك، اتخذ الإجراءات الآتية:

أ. إيقاف قرارات تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقسام.

ب. إيقاف العمل بقوانين الشريعة الإسلامية في الجنوب.

ج. إيقاف العمليات العسكرية في الجنوب.

د. الدعوة إلى مؤتمر قومي لزعماء الشمال والجنوب وجون قرنق، لحل المشكلة.

هـ. تعيين مجلس تنفيذي عالٍ لحكم الجنوب، كاتجاه نحو توحيد الجنوب في إقليم واحد.

عقب الانتفاضة الشعبية في أبريل ١٩٨٥م، أصبحت خريطة الأحزاب الجنوبية تضم الآتي:

أ. التجمع السياسي في جنوب السودان، بقيادة "صمويل أرو" S.S.P.A.

ب. حزب سانو، بقيادة "أندرو ويو".

ج. حزب سابكو، وهو اختصار لاسم "الحزب السوداني الأفريقي"، ويتزعمه "اليابا سرور".

د. حزب "S. A. C" المؤتمر الأفريقي السوداني، ويتزعمه "د. والتركونجوك".

هـ. الحزب الفيدرالي، ويرأسه "جوشوادى وال".

و. الحركة الشعبية لتحرير السودان، بقيادة "جون قرنق".

ز. حزب السلام، ويرأسه "رمضان شول"، وهو يدعو إلى الارتباط بالإسلام والدول العربية.

ح. حزب تحرير السودان، ويرأسه "إبراهيم الطويل".

والحزبان الأخيران من الأحزاب الصغيرة عديمة الفاعلية.

رفض جون قرنق الاعتراف بالمجلس العسكري، باعتباره استمراراً لثورة مايو ١٩٦٩م. وأعلن عدم اعترافه بالوضع القائم، واعتدت قوات الخوارج على قرية القردود، جنوب كردفان.

تركزت مطالب الجهات المعارضة في إقصاء الحكومة العسكرية، وتقسيم ثروات الجنوب مناصفة بين الشمال والجنوب، وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، مع إعطاء مهلة أسبوع واحد لتخلي العسكريين عن السلطة للشعب.

أصدر المؤتمر الأفريقي السوداني "S.A.C."، بياناً طالب فيه بإلغاء اتفاقية التكامل، واتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان، والانسحاب من حلف دول البحر الأحمر (يُقصد به اتفاق الدفاع المشترك وجامعة الدول العربية)، وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية. ومعروف أن هذا المؤتمر تسيطر عليه عناصر يسارية، وأنه على علاقه بجون قرنق. وعلى النقيض، استجاب لدعوة الحوار التجمع السياسي لجنوب السودان "S.S.P.A." بقيادة صمويل أرو، والذي يضم سانو وأنيانيا ٢، وأعلنت أنيانيا ٢ توقفها عن الصراع المسلح.

جرت يومي ٢٤، و٢٥ سبتمبر ١٩٨٥م، محاولة من أهل الجنوب والنوبة، للاستيلاء على السلطة في كل السودان. وكان وراء المحاولة الأب فيليب غبوش (زعيم الاتحاد الزنجي الأفريقي في الستينيات) ودعوته قائمة على أن غالبية شعب السودان تنحدر من عنصر زنجي، سواء في الجنوب أو في غرب السودان وجبال النوبة. وأنه يحق لهذه الأغلبية الزنجية حكم السودان وتحريره، من حكم الأقلية العربية المسلمة. وقد اتضح وجود تخطيط مشترك لحركة جون قرنق مع حركة إسماعيل يعقوب. وكان مخططاً وصول دعم للحركة النقابية، سواء بالطائرات من إثيوبيا، أو براً بعناصر سودانية متمردة. على أن تتولى الإرساليات في أنحاء السودان، ومجلس الكنائس العالمي، تقديم المساعدات للانقلاب.

بعد اكتشاف المحاولة وفشلها، تقدم جون قرنق بشروطه إلى الحكومة الانتقالية لإجراء مفاوضات. فاشترط حل المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء، وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، وإلغاء الاتفاقيات المبرمة بين السودان ومصر، والسودان وليبيا. (كانت ليبيا بعد الانتفاضة قد أعلنت عن وقف دعمها لقرنق، وفي الوقت نفسه قدمت الدعم العسكري المحدود لحكومة السودان). وقد اشترط قرنق كذلك تشكيل حكومة قومية جديدة، تضم جميع الفئات بما فيها حركته. لكن حكومة السودان لم ترضخ لشروط

قرنق. أعطى جون قرنق لحركته وجيشه صفة الشرعية في تحرير السودان كله. وهو في تلك الفترة لم يكن يسعى إلى حل انفصالي، على الرغم من أن تصريحات ممثل حركته في أوروبا، جون لوك، تعكس سمة الانفصالية للحركة، وهي مماثلة لتصريحات سابقة انفصالية في عام ١٩٥٦م. وهي تصريحات تركز على أن السودان ليس عربياً، بل أفريقي متعدد الأجناس، وأن العرب فيه أقلية.

مؤتمر كوكادام وترتيباته:

عُقد في شهري فبراير ومارس ١٩٨٦م، اجتماعٌ بين قادة التجمع الوطني للإنقاذ، والحركة الشعبية لتحرير السودان في منطقة كوكادام في إثيوبيا. وحضر الاجتماع قادة التجمع وحزب الأمة برئاسة "إدريس البنا"، ومن الجنوب التجمع السياسي لجنوب السودان، والمؤتمر السوداني الأفريقي، والحزب الشيوعي السوداني، والحزب الوطني، والحزب الوطني الاتحادى، وحزب البعث العربي، والحركة الشعبية وجناحها العسكري. وتوصل المؤتمر في ٢٤ مارس ١٩٨٦م، إلى الاتفاق الآتي:

أ. عقد مؤتمر دستوري لبحث أسس مشاكل السودان، وليس مشكلة الجنوب وحدها.

ب. رفع حالة الطوارئ.

ج. إيقاف إطلاق النار.

د. أن تُبادر الحكومة بالآتي:

(١) إلغاء قوانين الشريعة الصادرة في عام ١٩٨٣م، وسائر القوانين التي تَحُدّ من الحريات.

(٢) إلغاء الاتفاقات العسكرية، مع كل من مصر وليبيا، التي تحد من الحريات العسكرية.

(٣) يُستبدل دستور عام ١٩٨٥م الانتقالي، بدستور عام ١٩٥٦، كما هو معدل في عام ١٩٦٤م.

وقد رأت الحكومة السودانية أن استجابتها لشروط قرنق، سوف تقلل من هيبتها أمام الشعب، وسوف تضطر إلى قبول شروط أخرى تُفرض عليها. كما ظهر للحكومة السودانية مدى ضغط إثيوبيا على جون قرنق، واستجابته لهذه الضغوط. وبذا فشل مؤتمر كوكادام.

تطور الصراع العسكري حتى نهاية الفترة الانتقالية (١٩٨٦م):

شهدت الفترة الانتقالية تصعيد الجهات المناوئة للحكومة، عملياتهم العسكرية على نحوٍ لم يسبق له مثيل في تاريخ مشكلة الجنوب من قبل. وبلغ الصراع مدى ومناطق لم يصلها من قبل، فشمل كل جنوب السودان وجنوب إقليم كردفان، ومناطق الكرمك وجبال الإنقسنا في جنوب النيل الأزرق، وبعض المناطق في شرق السودان. ولم تسلم العاصمة من المحاولات الانقلابية، وشهد السودان عمليات عسكرية يومية، كان حصادها قرب نهاية الفترة الانتقالية كبيراً للغاية. وتلخصها سلسلة معارك رومبيك، في مارس ١٩٨٦م وما بعدها.

حاصر المتمردون مدينتى "بور وجميزة"، فتقدمت القوات السودانية من جوبا لاستردادهما. كما حاصروا "يرول"، فتقدمت أيضا القوات من واو ورومبيك، وفكت حصارها جزئياً. وأثناء تسليم المتمردين رداً مكتوباً، على مقترحات رئيس الوزراء، استغلوا الظروف وحاصروا مطار ومدينة الناصر، التي كان مقرراً تسليم الرسالة فيها. وامتد نشاطهم من الناصر إلى ملكال، ومنها إلى ملوط، بضرب البواخر والوابورات النهرية لمنع إمداد وتعزيز الناصر. فتقدمت القوات السودانية ومعها قوات انيانيا، في عملية مشتركة ضد المتمردين لفك حصار الناصر. كما هاجمت قوات التمرد مدينة الكرمك

ومنطقة الدمازين وجبال الإنقسنا في منطقة جنوب النيل الأزرق، واستدرجوا القوات الحكومية وسببوا لها خسائر فادحة.

سعى المتمردون إلى تعطيل إجراء الانتخابات، فركزوا عملياتهم في إقليم بحر الغزال، ذي الكثافة السكانية العالية، وأكثرهم من الدينكا. وبدأوا باحتلال "يرول" في ديسمبر ١٩٨٥م، ثم قصف "أويل" و"رومبيك" خلال فبراير ١٩٨٦م، وحِصار "رومبيك" بحوالي أربعة آلاف مقاتل في خمس كتائب، حتى شارفت ذخيرة حامية المدينة وتعيينات السكان على النفاد. فقرر قائد الحامية وضابط أمن المنطقة الانسحاب، ومعهم أهالي مدينة "رومبيك"، إلى مريدي في إقليم الاستوائية. فأعلن المتمردون دخولهم "رومبيك" في ٧ مارس ١٩٨٦م. ثم أسقطت ثلاث طائرات انتينوف إثيوبية إمدادات لهم، فتقدموا إلى "التونج" و"واو" و"قوقريال" و"أويل" لحصارها. وانتشروا في كل إقليم بحر الغزال بقوة تُقارب ٤٠ ألف مقاتل وإداري. فاستغاثت حكومة السودان بالطيران الليبي والدعم العسكري الليبي، لإنقاذ الموقف المنهار.

استغل المتمردون فصل الأمطار، لفتح جبهة جديدة في منطقة جنوب النيل الأزرق. واستمرت المعارك في منطقة "الكرمك"، إلى أن هزمتهم القوات الحكومية.

تُعتبر منطقة أعالي النيل أكثر المناطق كثافة في العمليات، بسبب طول حدودها مع إثيوبيا. فقد درج المتمردون على التسلل عبرها إلى السودان، والاشتباك في معارك كثيرة مع القوات المسلحة في فشلا، والجكوّ، وأكوبو، والبيبور، والناصر، وملكال وبور. وبعد سيطرة القوات المسلحة نسبياً، تحولت حركة التمرد إلى مجموعات صغيرة، تعمل بين ملكال والرنك.

وظلت المنطقة الاستوائية هادئة عموماً، إلاّ في شرقها حيث دارت العمليات حول "كبويتا". واعتمد الخوارج في إمدادهم على طريق كينيا ـ الاستوائية، ثم على طريق كينيا ـ أوغندا ـ الاستوائية، خاصة بعد لجوء كثير من الأوغنديين إلى السودان، بعد استيلاء يورى موسيفين على الحكم في أوغندا.

الحكم الديموقراطي الثالث (١٩٨٦-١٩٨٩م)

في مايو ١٩٨٦ استلم مقاليد السلطة في السودان حكم ديموقراطي منتخب، يتكون من مجلس رأس دولة خماسي، ومجلس وزراء. وبدأت الحكومة في ممارسة مسؤوليتها وفقاً للدستور المؤقت، الذي وُضع إبان الفترة الانتقالية عام ١٩٨٥م.

أجريت الانتخابات في السودان في أبريل ١٩٨٦م في ٢٦٠ دائرة، ولم تجر في ٣٥ دائرة جنوبية بسبب الحالة الأمنية. وجاءت نتيجة الانتخابات على النحو التالي:

١٠٥ فائزاً لحزب الأمة.

٦٣ فائزاً للاتحاد الديموقراطي.

٥١ فائزاً للجبهة الإسلامية القومية.

٢٦ فائزاً للأحزاب الجنوبية.

٨ فائزين للحزب القومي السوداني.

٤ فائزين للمستقلين.

٣ فائزين للحزب الشيوعي.

وشُكلت حكومة ائتلافية من حزبي الأمة والاتحاد الديموقراطي، برئاسة "الصادق المهدي". وفي الوقت نفسه، أُعلن عن تشكيل الجبهة الإسلامية المعارضة بزعامة "حسن الترابي". واختلفت إستراتيجيات الحزبين المؤتلفين، فبينما رأى حزب الأمة أن يتوجه السودان نحو التطبيع مع ليبيا، وإيران وسوريا، وخلق علاقات متوازنة مع كل من السعودية ومصر، رأى الاتحاد الديموقراطي أن تستمر خصوصية العلاقة مع مصر، بينما تكون هناك علاقات

حسن جوار مع ليبيا وغيرها من الدول الأخرى. نتيجة لذلك أعلن الصادق المهدي إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر، في حين أعلن الاتحاد الديموقراطي بأن الاتفاقية باقية ولن تُلغى. وتوصل الجانبان إلى حل وسط، وهو تجميد الاتفاقية، وأن يُستبدل بالتكامل المصري السوداني ميثاق أخوة بين البلدين. ولم تتمكن الحكومة الائتلافية من إلغاء قوانين سبتمبر، نتيجة لموقف الجبهة الإسلامية.

سياسة حكومة الصادق المهدي تجاه الجنوب

أوضح الصادق المهدي سياسة حكومته تجاه الجنوب، وجمهورية مصر العربية في خطابين متتاليين:

الأول: خطاب رئيس الوزراء في افتتاح الجمعية التأسيسية، في ٦ مايو عام ١٩٨٦م، ومن أهم ما جاء في ذلك الخطاب:

أ. إنّ إيقاف نزيف الدم في جنوب البلاد، وتشريد الأسر، وتمزيق الأهل، يوجب العمل الشاق المضني للوصول إلى هذه الغاية، ولن تدخر الحكومة جهداً حتى ينعم الأهل في الجنوب بالطمأنينة.

ب. كرامة الوطن تتطلب أن تتعامل الدول عامة، ودول الجوار خاصة، مع السودان على أساس حسن الجوار. ومن ذلك التقارب مع إثيوبيا بما يُحقق التنمية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي.

ج. كان الأمل معقوداً في التشاور مع الإخوة الجنوبيين في الجمعية التأسيسية، ولكنهم لم يحضروا الاجتماع.

د. استمرار حكام الأقاليم الجنوبية في تصريف المهام الموكلة إليهم. أمّا المجلس التنفيذي العالي للجنوب، فيظل محلولاً إلى حين الاتفاق على الوضع الجديد.

هـ. العمل على تحقيق أمن الوطن، وإقامة التجربة الإسلامية الصحيحة العادلة.

الثاني: خطاب رئيس الوزراء في قبة المهدي، في مناسبة الترحيب بوفود الأحزاب المصرية، في ٧ مايو عام ١٩٨٦م. ومن أهم القضايا التي ناقشها الخطاب:

العلاقات المصرية ـ السودانية:

أ. الضيوف (المصريون) المشاركون في مولد السودان الجديد، يشتم من كلماتهم الرغبة في التعاون والمودة والإخاء. وبالمثل فإنهم سيجدون على كل المستويات، رغبة في بناء صروح الإخاء في وادي النيل بين شعب السودان وشعب مصر.

ب. عبَّرت التقلبات السياسية في مراحل مختلفة، عن توتر في العلاقات وجفوة بين البلدين، وهي جفوة طارئة، لأن الحقيقة التي لا تتغير هي أن بين البلدين إخاء أزلياً لا يتطرق إليه شك في جوهره ولا زوال. والشعب السوداني يُدرك حقيقة العلاقات الأزلية بينه وبين مصر، وهي علاقات يجب المحافظة عليها ورعايتها.

ج. نأمل أن ترتقى العلاقات بين الدولتين بعيداً عن الانفعالات والمشاعر الطارئة، وأن يوضع ميثاق للإخاء، يُكتب بين الشعبين بصورة تحفظ لهذا الإخاء ديمومته، وتبرأه من أمثال نميري.

د. يستغل نميري كرم وسماحة وضيافة مصر ليرسل الحمم على السودان، والسودان لا يريد معاملة نميري بالمثل، ولكن يريد العدل، ويريد أن ينقل الضيوف (المصريون) ذلك لإخوانه في مصر.

هـ. استغل نميري خصوصية العلاقة بين البلدين، وأفسدها.

و. يريد السودان تبرئة العلاقات الأزلية من كل تلك السلبيات، لكي تنشأ العلاقات على أساس متين ومستمر يرقى على خلافات الأحزاب، ويرقى على العواطف والمشاعر. وقد اقترح الصادق المهدي قيام مؤتمر شعبي ورسمي في البلدين لمناقشة العلاقات المصرية والسودانية، في كلا البلدين، حتى يوضع ميثاق الأخوة ويأتي قوياً. وأن يُقام على أساس هذا الميثاق مؤسسات ترعى معانيه، وتحفظ مبانيه، وتضمن مستقبله. وطلب الصادق أن يحمل المصريون الضيوف إلى أهله في مصر، أنه مصمم على ميثاق الإخاء.

الجديد في مشكلة الجنوب:

أ. إقامة كيان قومي تكون الجسور فيه ممتدة مع المعارضة، داخل الجمعية التأسيسية وخارجها في توجه إسلامي حقيقي، لحماية حقوق غير المسلمين المدنية والدينية والإنسانية.

ب. أُبلغ الآن ببشرى تحرير القوات السودانية لمدينة رومبيك، وأنتهز هذه الفرصة لأكرر مرة أخرى مقتي لهذا القتال وسفك الدماء، والتشريد، وأعتبر أن من يُقتل في هذه المعارك إخوة أصحاب حق معه في هذا الوطن، ولكن المسألة مبدئية ولابد من حماية الأموال والأرواح والأعراض والدماء السودانية في كل السودان.

ج. لا مبرر لحمل الأخوة الجنوبيين السلاح، فالشعب السوداني أصبح حراً، و أتيحت له الفرصة كاملة للتعبير عن رأيه.

د. يعترف الشعب السوداني بوجود مشاكل ينبغي التصدي لها، وعلاجها على أساس أخوي سِلْميّ متين، ولا ضرورة لحمل السلاح.

هـ. الأمر مفتوح لنقاش ودي سلميّ لعلاج المشكلات، والفيصل في الأمر الشعب السوداني، الذي يريد أن يعالج قضاياه.

و. اقتناعه واقتناع المؤسسات بالاتجاه إلى التسوية، والباب مفتوح لأن يجلس الإخوة الجنوبيون معنا لعلاج مشاكل الوطن، على أساس الإخاء والمودة والسلام.

ويمكن تحديد إستراتيجية الحكومة لحل مشكلة الجنوب في الآتي:

- حل المشكلة في إطار كيان قومي موحد.
- الحفاظ على التوجه الإسلامي، وحماية حرية العقيدة والحرية المدنية، لكافة المواطنين.
- إيقاف القتال، واللجوء إلى الحل السياسي السلميّ للمشكلة.

سعت حكومة الصادق المهدي في محاولاتها لحل المشكلة، قبل انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي في أواخر عام ١٩٨٦م، لتلافي عرض المشكلة على

المؤتمر. وعمل جون قرنق على تقويض هذه السياسة، لإضعاف موقف الحكومة أمام المؤتمر. وسعى إلى تصعيد العمليات العسكرية في إقليم الاستوائية، بمحاولة الاستيلاء على مدينة جوبا، عاصمة الإقليم. وعمل على توتر العلاقات مع دول الجوار بالإعلان عن اتصاله برئيس أوغندا، ونقل إذاعة تتبعه إلى الأراضي الكينية، وأعلن عن استخدامه لأراضي كينيا وأوغندا وزائير لحركته.

عمل السودان على إعداد المسرح السياسي، محلياً وإقليمياً ودولياً، ليؤمن موقفه في الحوار مع المتمردين. وبدأ في تدعيم الموقف العسكري المهتز في الجنوب، ومحاولة عزل جون قرنق عن مصادر دعمه العسكرية والسياسية. وزار رئيس الوزراء السوداني، الصادق المهدي، إثيوبيا في محاولة لتحييدها وعدم تأييدها للتمرد. ثم زار الاتحاد السوفيتي بهدف ضغطه على إثيوبيا، لتضغط على المتمردين للتفاوض مع الحكومة. ثم زار كينيا لمحاولة منع انتشار قوات التمرد فيها، وحاول علاج الفتور مع أمريكا، وسعى لإقامة علاقات متعددة مع الدول العربية وإيران، للحصول على الدعم والقمح والسلاح.

أوقف السودان نشاط منظمة الدعوة الإسلامية في الجنوب، مستخدماً قانون التبشير لسنة ١٩٦٢م، لإيقاف دعاوى الجنوبيين والكنائس المؤيدة للتمرد. ولكنه لم يستطيع الاقتراب من نشاط أربعين منظمة مسيحية، صدر هذا القانون لوقف نشاطها. حاول السودان تغيير موقف الدول العربية المدعمة للقضية الإريترية، لتمكين التفاهم مع إثيوبيا، أي اتبع أسلوب التخلي المؤقت والمضّطر عن دعم النشاط الإسلامي والعروبة، وهادن الشيوعية والتبشير والعنصرية ليُخلّص السودان من مشكلة الجنوب.

اجتمع الصادق المهدي مع جون قرنق في أديس أبابا، في يونيو ١٩٨٦م، ولم يتوصل الاجتماع إلى نتائج محددة. واستُكمل الاجتماع بمباحثات وفود شعبية مع قرنق، الذي طالب بالعودة إلى دستور ١٩٥٦م وتعديلاته حول

الحكم الذاتي. وأعلن إمكان الوصول إلى حل مع الخرطوم، بصرف النظر عن أديس أبابا ومشكلة إريتريا. وتوقف الحوار بإسقاط قوات قرنق طائرة مدنية أثناء إقلاعها من مطار ملكال.

أدرك الصادق المهدي أن الحل السلمي وحده لا يكفي، واتجه إلى ما أسماه بالحل السياسي، وأعلن، في ٢١ أغسطس ١٩٨٦م، وقف الحوار مع قرنق، لأن حركته أثبتت أنها حركه تمرد إرهابية، ذات أهداف غامضة تسعى إلى تحقيقها بالعنف. وأن حادث إسقاط الطائرة يجعل الصادق المهدي يُعيد النظر في موقفه، وأن المواجهة العسكرية مع المتمردين أصبحت حتمية. وفي الوقت نفسه صعَّد قرنق عمليات الخوارج بقصف واو، وهدد بإسقاط أي طائرة تدخل إلى الجنوب. وكان من نتائج حادث الطائرة أن فقد قرنق بعض تحالفاته الخارجية والداخلية، خاصة الغربية والكنسية، لأن أغلب ركاب الطائرة المنكوبة كانوا مدنيين جنوبيين.

تمثل الحل السياسي في إعلان الصادق في ٨ نوفمبر، عن محاولات وساطة من جانب أمريكا وإنجلترا وكينيا وليبيا لحل مشكله الجنوب. وبذلك تغير مفهوم الحل السلمي المحلي إلى حل سياسي خارجي، وهو أمرٌ يحاول جون قرنق تجنبه ليكون بعيدا عن تأثير الضغوط الخارجية، ولأن الحل المحلي يُمَكِّنه من إملاء شروطه على الحكومة، مستنداً على دعمه الخارجي، وله أن ينقض الاتفاق المحلي متى شاء، وبما لا يحرج إثيوبيا والاتحاد السوفيتي.

توالت تصريحات القيادات السودانية منذ منتصف فبراير ١٩٨٦م، عن استعداد الحكومة لإخماد التمرد عسكرياً عقب انتهاء موسم الأمطار، وأن الأوضاع تسير إلى الأحسن. ولكن النتائج المعلنة لم تتجاوز ما هو متوقع في هذا الفصل من السنة. كما أن محاولة الخيار العسكري جُربت من قَبْلُ مراراً، ولم تأتِ بالحل. كما صدرت تصريحات للصادق في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٨٦م عن مناقشة تعديل الدستور فيما يختص بالشريعة، ولإصدار قوانين

بديلة، وأنه سيصدر قوانين للنظام الإداري في الجنوب وفقا لإحكام اتفاقيه أديس أبابا، وأن النظام الإداري سيقوم على أساس مجلس أعلى، وحكومات محليه ثلاثة، مع استبعاد المتعاونين مع قرنق.

تناقضت مواقف الأحزاب الجنوبية، بين تأييد حزب سابكو وثلاثة أحزاب أخرى، لِما صرح به الصادق المهدي، ورفض أحد عشر حزباً أخر له. وأعلن رئيس كينيا أنه سيُجري محادثات سلام مع منجسستو وقرنق، لإيقاف الحرب. وتوزعت اهتمامات السودان بين الدوائر المحلية والإقليمية والأفريقية والعربية والدولية، حتى يحظى السودان بالتأييد في موقفه من المشكلة، وللضغط على المتمردين، وعلى إثيوبيا ان تُوقف دعمها لهم، ومحاولة استغلال تفتت موقف الجنوب والمتمردين لجذبهم بعيدا عن إثيوبيا، بصرف النظر عن أخطائهم ومواقفهم، ولكن دون قطيعة مع إثيوبيا. ثم تدعيم العلاقات مع عدن وليبيا، للضغط على شريكهم الإثيوبي في حلف عدن.

اتهم السودان في ٢٣ نوفمبر ١٩٨٦م إثيوبيا بأنها تؤيد حركه التمرد، وأعلن السودان استدعاء سفيره في أديس أبابا. وقال السودان إنّ إثيوبيا شنت، ولازالت تشن، غارات جوية على المنطقة الشرقية، منذ شهر، والجنوبية الشرقية مما أدى إلى خسائر مادية وأخرى في الأفراد. ولم تعد هناك فائدة ترجى من الدعم الليبي العسكري، لعدم تأثيره. وتغيير الموقف العسكري في الجنوب، بعد أن أشركت ليبيا طائرتين تي يو ٢٢، لتقصف بوما وبور ويرول ورومبيك. ومن ثم لم يعد هناك ضرورة للوجود الليبي، إلاّ أنه زاد المشكلة تعقيداً وحولها إلى صراع عربي مسلح ضد أفريقيا السوداء. فأعلن السودان يوم ٢ ديسمبر عن إبعاد العناصر الليبية التي هددت أمن السودان، وعدد من الدول المجاورة والرعايا الأمريكيين.

حكومة الوفاق الوطني (١٩٨٧-١٩٨٩م)

شُكلت حكومة للوفاق الوطني في مايو ١٩٨٧م، مكونة من الأحزاب الآتية:

الأمة، الاتحاد الديموقراطي، الجبهة الإسلامية القومية، الحزب القومي السوداني، التجمع السياسي لجنوب السودان "جناح الدو" سابكو، والحزب الفيدرالي.

في ٧ أكتوبر ١٩٨٧م عُقد اجتماع بين الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان، بقياده جون قرنق، وما سمى بالأحزاب السودانية الأفريقية المُشَكّلة في جنوب السودان، وعددها ستة أحزاب جنوبية، والحزب القومي السوداني، الذي يمثل جبال النوبة. وأصدر الاجتماع بياناً في ٧ أكتوبر ١٩٨٧م، اعتبره التجمع ميثاقاً مشتركاً، يُشكل شروطاً أساسية للانضمام إلى أي حكومة. وكان أهم هذه الشروط إلغاء قوانين الشريعة، والعودة إلى قوانين عام ١٩٧٤م.

اعترضت الجبهة الإسلامية القومية وحزب الأمة، على هذه المبادرة حيث اعتبراها مخططاً لجعل الحكومة في موقف ضعف بالنسبة إلى الحزب الاتحادي الديموقراطي. ورفضا المبادرة، واعترضت الجبهة الإسلامية على تجميد قوانين الشريعة وهددت بالانسحاب من الائتلاف الحاكم. كما اعترضت على رفع حالة الطوارئ، لأن ذلك، في وجهة نظرها، يعوق نشاط الجيش في حفظ القانون والنظام.

وبتطور أعمال القتال، واستيلاء قوات قرنق على مدينة الكرمك وقيسان، في جنوب النيل الأزرق، تمكنت القوات المسلحة السودانية من طرد هذه القوات في ٧ ديسمبر ١٩٨٨م. وعرضت المبادرة على الجمعية التأسيسية

لإقرارها، فلم توافق عليها الأغلبية. وقد أدّى ذلك إلى انسحاب وزراء الحزب الاتحادي الوطني من حكومة الوفاق الوطني. وهكذا لم تجد المبادرة القبول المطلوب.

وكانت ليبيا قد قدمت مساعدات عسكرية إلى السودان، متمثلة في طائرات ميج ٢٣، يقودها طيارون ليبيون، وكذلك دبابات وذخائر. وأدّت هذه المساعدات إلى رفض قادة حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية، تأيد المبادرة التي يناصرها الاتحاديون. وأدى ذلك أيضاً إلى إجهاض المبادرة.

حكومة الجبهة الوطنية المتحدة:

في مارس ١٩٨٩م شُكّلت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة (مارس ١٩٨٩ ـ يونيو ١٩٨٩م) برئاسة الصادق المهدي. وضمت الحكومة كل الأحزاب في الجمعية بأجنحتها المختلفة، عدا الجبهة الإسلامية التي ترى عدم إلغاء قوانين سبتمبر الخاصة بأحكام الشريعة الإسلامية، وتُعارض موافقة الحكومة على اتفاقية كوكادام مع الجنوب.

استمرت الاتصالات بين الأحزاب الشمالية وجبهات الجنوب وأحزابها. فالتقت الجبهة الإسلامية القومية بممثل الحركة في لندن وأديس أبابا وهراري، بين عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٧م. كما أجرت اجتماعات مع اتحاد أحزاب السودان الأفريقية، الذي يضم الأحزاب الجنوبية، والحزب الوطني بقيادة القس فيليب غبوش، في إثيوبيا وكينيا وأوغندا في شهر مارس ١٩٨٨م، تحت رعاية رؤساء هذه الدول ومجلس الكنائس السوداني. وانتهت الاتصالات بإبرام مبادرة سلام، بين الحركة الشعبية والحزب الاتحادي الديموقراطي في نوفمبر من عام ١٩٨٨م، اشتملت على النقاط الآتية:

١. على الرغم من أن الموقف الرسمي للحركة الشعبية لتحرير السودان، وجناحها العسكري، ظل متمسكاً بإلغاء قوانين الشريعة، الصادرة في سبتمبر

عام ١٩٨٣م، والتي ألغت قوانين عام ١٩٨٤م العلمانية، فإن الحركة مع ذلك توافق على أن تُجمّد خلال الفترة السابقة للمؤتمر الدستوري كل المواد القاضية بالعقوبات الإسلامية "إقامة الحدود"، والبنود المتصلة بها في قوانين سبتمبر ١٩٨٣م، وألاّ تصدر أي تشريعات أو قوانين تشتمل على مثل هذه المواد، حتى يُعقد المؤتمر ويتم الوصول إلى اتفاقية نهائية حول القوانين البديلة.

٢. إلغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى، والتي تتعارض مع سيادة السودان الوطنية.

٣. رفع حالة الطوارئ.

٤. وقف إطلاق النار.

٥. عقد المؤتمر الدستوري في الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٨٨م، شريطة تنفيذ المتطلبات المذكورة أعلاه.

٦. مناشدة جميع الأطراف السودانية الانضمام لهذا الاتفاق، ويسمى: "مبادرة السلام السودانية"، من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

ثورة الإنقاذ الوطني (عام ١٩٨٩م):

في مطلع عام ١٩٨٩م قدمت القيادة العامة للقوات المسلحة، مذكرة إلى رئاسة الوزراء، حول الأزمة العسكرية والسياسية، التي وصلت إليها البلاد. وكان في مقدمة تلك الأسباب، استمرار الحرب في الجنوب، والوضع السيئ للقوات المسلحة في هذه الحرب الأهلية. وتعقد الموقف السياسي في العاصمة، خاصة بعد موافقة الصادق المهدي على تطبيق اتفاق كوكادام. فوقع الانقلاب العسكري في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير، لمصلحة الجبهة القومية. وأُطلق على ذلك "ثورة الإنقاذ الوطني"، وشكل العميد عمر حسن احمد البشير مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني.

اتسمت الحركة بالتوجه الإسلامي، واتخذت الحكومة الإجراءات التالية لإحكام قبضتها على الحكم.

تبنيها لسياسات مطابقة لبرنامج الجبهة، لا سيما حول موضوع السلام وقوانين سبتمبر الخاصة بالشريعة الإسلامية.

تعيين أشخاص في الحكومة، معروفين بانتمائهم للجبهة، إضافة إلى إلحاق كوادر الجبهة بالوظائف القيادية بالخدمة المدنية، وبعثات السودان الدبلوماسية.

احتكرت الجبهة الحركة التجارية والعمل الاقتصادي، حيث بيعت المؤسسات العامة (القطاع العام) لكوادر من الجبهة.

الرحلات المكوكية التي تتولاها زعامة الجبهة، في الاتصالات الخارجية والسياسية والمالية، جذباً للتأييد والدعم الخارجي وإضفاء الشرعية على النظام الانقلابي، خاصة مع إيران الدولة ذات التوجه الإسلامي.

تسريح أكثر من ألف ضابط من القوات المسلحة السودانية، ومجموعة من ضباط الشرطة، وتكوين الميليشيات الخاصة من كوادر الجبهة، فيما عُرف بالدفاع الشعبي.

الحصول على تأييد الحركة الطلابية للانقلاب، وذلك بتولي الطلبة التابعين للجبهة الإسلامية لاتحادات الطلاب. تعين رؤساء للصحف الرسمية من كوادر صحفية تابعة للجبهة.

١. إعلان موقف الحكومة من الجنوب:

أصدر العميد "عمر حسن البشير"، قائد ثورة الإنقاذ، بيانه الأول، الذي ألقى فيه باللائمة على الحكومات السابقة والأحزاب السياسية (المحلولة) لفشلها في مد الجيش باحتياجاته لمواجهة المتمردين، وفي تحقيق السلام، الذي رفعته الأحزاب شعاراً لتحقيق مكاسب رخيصة، مما انعكس أثره سلباً على القوات المسلحة. ولهذا فشلت حكومات الأحزاب في مساندة الحرب، أو دعم جهود السلام. وأعلن البشير التزام مجلس قيادة ثورة الإنقاذ، بتحقيق

تسوية لسلام شامل دائم، وأنه يُفضل أن يجرى محادثات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأعلن أنه سيُخضع قوانين الشريعة لاستفتاء شعبي، وأعلن تأييد حكومته لوحدة إثيوبيا.

أرسل الفريق "البشير" خطاباً إلى جون قرنق، في السادس من يوليو ١٩٨٩م، يطلب منه الانضمام إلى ثورة الإنقاذ، بسبب تطابق أهدافهما، وإنقاذا لما تبقى من الوطن، توطئه لإعادة بناء سودان جديد.

٢. مؤتمر الحوار الوطني للسلام ٩ سبتمبر ـ ٢١ أكتوبر ١٩٨٩م:

شُكّل المؤتمر برئاسة العقيد "محمد الأمين خليفة"، عضو مجلس ثورة الاتقاد الوطني، وعضوية سبعة عشر آخرين، بهدف دراسة الأسباب التي أدت إلى الحرب الأهلية، على أن يُقدم المؤتمر توصيات بسياسات تؤدى إلى حل المشكلة. شارك في المؤتمر معظم القوى السياسية في السودان، باستثناء الحركة الشعبية لتحرير السودان وقياداتها. وأعطى المؤتمر اهتماماً لمشكلة الجنوب، على الرغم من عدم حضور ممثلين من الجنوب. وأوصى بعلاج المشكلة عبر الإصلاح السياسي والحل السلمي لها. واتفق على أن تكون الفيدرالية هي البديل لاستيعاب حقائق الواقع السوداني، بمختلف صوره وأنماطه، دون الالتفات لمدى التعارض بين هذا الطرح وأُطروحات تطبيق الشريعة الإسلامية. وتمثلت أهم التوصيات التي طرحها المؤتمر في الأتي:

أ. قيام نظام فيدرالي، ومنح سلطات واسعة للحكومة المركزية، مثل سلطتها في الشؤون الخارجية، والدفاع، والجنسية، والهجرة، والعملة وصكها، والإعلام العام، والتخطيط الاقتصادي والتعليم.

ب. تركيز التشريع على الحكومة المركزية.

ج. جعل الإسلام والشريعة المصدران الأساسيان لتشريع القانون العام، بشقيه المدني والجنائي.

د. نُصّ الاتفاق على أن يكون من حق الأغلبية المسلمة أن تطبق قوانينها، مع صيانتها لحقوق الأقليات. واقتصرت حقوق الأقليات على قانون الأسرة

في الزواج، والطلاق، والإرث، والولاية، والعبادة وفق شعائر الفرد، ونُصّت على أن "تتوافر حرية العقيدة الدينية والدعوة لها، دون إحداث استفزاز لمعتقدي العقائد الأخرى".

هـ. أشارت التوصيات إلى أن السودان دولة عربية أفريقية، دون إشارة إلى عرق تنتمي إليه الأغلبية أو الأقلية.

و. اقترحت توصيات انتخاب رئيس تنفيذي، يشترك في انتخابه جميع المواطنين ممن بلغوا سن الانتخاب.

ز. نصّت بعض المقترحات على مشاركة الجنوب في السلطة والثروة. ولكنها عالجت أمر موارد النفط المتنازع عليها، بأن تذهب هذه الموارد العامة إلى الحكومة المركزية، التي تقدم ـ بدورها ـ موارد عادلة لتنمية الأقاليم المتخلفة اقتصادياً، مع ضمانات بتقديم حصة عادلة من دخل النفط للمنطقة التي تنتجه.

ح. لم تُطرح أي توصيات عن مستقبل الجيش الشعبي لتحرير السودان.

اتخذت الجبهة موقفاً رافضاً من قرارات مؤتمر الحوار الوطني للسلام، كما رفضتها كذلك "الحركة الشعبية لتحرير السودان"، التي كانت تمثل الجناح الرئيسي والأوحد الذي يقود العمل السياسي والعسكري في الجنوب، واعتبرتها مجحفة بحقوق الشعب السوداني في الجنوب.

سعت قوات الجبهة الشعبية إلى تصعيد نجاحها في السيطرة على بعض المدن، لإحكام سيطرتها على المواقع الرئيسية في الجنوب. ونتيجة لما سبق، أصبح خيار الحل العسكري هو المرجح أمام الحكومة. لذا قامت الحكومة بالآتي:

أ. الحصول على السلاح اللازم لخيار الحل العسكري. ونجحت الحكومة في التعاقد على صفقتي سلاح من الصين، كلٍ صفقة بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، عن طريق إيران.

ب. محاولة تحييد الدول التي تقدم المساعدات إلى قوات جون قرنق، خاصة إثيوبيا. وقد ساعد السودان في ذلك نجاح الثورة الإثيوبية، وهروب الرئيس السابق منجستو هايل ماريام، وتحسين العلاقات الإثيوبية ـ السودانية، وأوقفت إثيوبيا مساعداتها لجون قرنق. ولكن السودان لم ينجح مع أوغندا، نتيجة للصداقة التي تربط بين "يورى موسيفني" رئيس أوغندا و "جون قرنق" رئيس الجبهة الشعبية.

ج. في السادس من نوفمبر أصدرت الحكومة "قانون الدفاع الشعبي"، الذي قنن حمل السلاح الموجود في أيدي الناس، كما منحت الحكومة الميليشيات رتب، وجعلتهم يمارسون سلطات وصلاحيات أجهزة الأمن.

وقد تبنت حكومة السودان التوصيات، وأوعزت بأن مؤشرات سياستها الجديدة ستستخدم أساسا لإجراء حوار مع الحركة الشعبية. ولكن ما قامت به الحكومة والحركة الشعبية في الأسبوع الأخير من أكتوبر، أوضح أن السلام هدفٌ بعيد المنال. في الثاني والعشرين من أكتوبر، استعادت الحكومة مدينه الكرمك، وفي الحادي والثلاثين من أكتوبر، شنت الحكومة هجوماً في "يرول" على الجيش الشعبي. وبدأت العمليات العسكرية في النشاط مرة أخرى.

الأحزاب السودانية ومتلازمة التوهان

لعل أكثر ما يميز السودان تاريخياً، مساحته التي تجاوزت المليون ميل مربع في بعض مراحل تكوينه، وتأسيسه تحت الإدارة الخديوية حيث كانت تطمح الإدارة في استغلال موارده خاصة الذهب في بني شنقول، ومتابعة منابع النيل جنوباً، ولم تكن هناك قوة دولية أو أقليمية تقف في مواجهة طموح الخديوية في ذلك الوقت، تحت ضمانات الأتراك العثمانيين. أما قبل ذلك فقد ظل السودان يتمتع بالانتماء إلى فضاء جغرافي عريض إمتد من القرن الأفريقي والبحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلنطي غرباً، فيما عرف ببلاد السودان، وقد شارك السودان في ذلك الإمتداد بممالك وسلطنات من بين أهمها السلطنة الزرقاء شرق النيل، وسلطنات تقلي والمسبعات، ودارفور غرب النيل، كامتداد لدول بلاد السودان في القارة الأفريقية. على ذلك، وما يزال السودان أرض للهجرات البشرية والصحارى والقوافل التجارية والأراضي الزراعية الخصبة الصالحة للإستثمار، بما يؤكد أنها بلاد صالحة للتنمية والتعمير والبناء على قاعدة الشراكات والمشروعات الكبيرة، والبلاد بعد، ظلت أرض نضالات من أجل الحريات والحقوق الديمقراطية، الأمر الذي يجعل السؤال عن الأدوار السياسية للأحزاب السودانية في تنمية البلاد والإنشغال بتعميرها، سؤالاً مشروعاً ومطلوباً، وأن القيادة السياسية والإدارية، في أطرها الدستورية القانونية، مطلوب منها في كل الأحوال تقديم رؤى لتنمية قدرات شعوبها، من خلال المشاركة الشعبية القاعدية سياسياً. وفي إطار البحث عن تكوين رؤية موضوعية واستكشاف إمكانية المساهمة في

طرح حلول بدلا عن الوقوف على الرصيف أو الاكتفاء بالنظر من بعيد، كان لا بد من قراءة للميدان الذي تجري داخله الأحداث من كافة زواياه.

نتائج تلك القراءة هي مدى عمق الأزمة التي تعيشها الأحزاب السودانية، والتي دائما ما تحاول الهروب منها للأمام، والمتمثلة في عدم قدرتها على دفع إستحقاقات العمل السياسي الذي يتطلب الرؤى والصبر والمثابرة وتطوير أدوات العمل من أجل نشر الوعي واتساع رقعة مفاهيم العمل السياسي المدني، واكتفائها من غنيمة الظفر بوضع ركائز الدولة المدنية بالإياب إلى مضارب القبلية والمكونات الاجتماعية وتكريس قوتها ومد أجلها كمؤثر فاعل في المشهد السياسي، وإن الأزمة مظهرها سياسي ولكن جوهرها اجتماعي. وتلك حقيقة اذا ما نفذنا إلى العمق، ففي كل المكونات القبلية في السودان هناك من ينتمون إلى الأحزاب السودانية يمينها ووسطها ويسارها، قل عددهم أم كثر، ولكنهم في قمة الأزمة، بل منذ بدايتها، إما أعلنوا عن انحيازهم لمكوناتهم الاجتماعية أو اكتفوا بالصمت المتواطئ، دون أن يكون لرؤى أحزابهم أي تأثير في ما يجري لصالح التطور السياسي المدني داخل هذه المكونات وبالتالي فعالية تلك العضوية في طرح حلول موضوعية والتأثير على مراكز صنع القرار داخل تلك المكونات. وهذا الأمر ينطبق حتى على الحزب السياسي الواحد الحاكم في ظل النظم الشمولية، فالمؤتمر الوطني المحلول، نموذجا، فشل فشلا زريعا في تطويع المكونات القبلية رغم سطوته والفترة الزمنية الطويلة التي أحكم فيها قبضته على مقاليد الحكم في البلاد.

وإذا ما عدنا للوراء أكثر، فمنذ تأسيس الحركة السياسية الحديثة في السودان، نجد أن المكون الطائفي أو الاجتماعي هو المؤثر الفعلي على المشهد السياسي والشاطر من الأحزاب هو القادر على نيل رضائه سواء بالمال أو بالمناصب، دون اجتهاد كبير، وهو ما يبدو أكثر سهولة في ظل نظام حكم الحزب الواحد.

ويمكن الاستدلال على ذلك أيضا في التاريخ المعاصر للسودان ما قبل استقلال دولة جنوب السودان، بالحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الراحل دكتور جون قرنق، والتي على الرغم من تقدمية أطروحاتها السياسية إلا أنها اعتمدت على تجييش المكونات الاجتماعية في بناء قاعدتها العسكرية والسياسية الأمر الذي كان له تداعياته الكارثية بعد الاستقلال، بل وقبله أثناء تمرد بعض القيادات المستنيرة في قمة الهرم وخروجها بمكونها القبلي.

كنا نتوقع أن تساهم الأحزاب السياسية بفعالية اكثر، عبر عضويتها في المكونات الاجتماعية وأفرعها في كل السودان، في طرح رؤى تنفذ إلى عمق الأزمة وهي تلك المرتبطة بتجذير المفاهيم المدنية وتطويرها وأن تعقد مؤتمرا موحدا لعضويتها المفرقة دمها بين القبائل للالتفاف حول قضايا السودان ككل والمتفق عليها والانتقال بالصراع إلى مربع أكثر تقدما.

بالتأكيد ستنتهي الأزمة الحالية، ولكن ستبقى أزمة الحكم والأحزاب السياسية قائمة طالما هي غير قادرة على الخروج من مركزيتها، ومركزية الدولة من مركزية تلك الأحزاب التي في وثائقها تنادي بلا مركزية الحكم. وكما يقال، فاقد الشيء لا يعطيه.

الأحزاب السودانية تحالفات الأعداء وانشقاقات الأصدقاء

إن جاءت الانقلابات العسكرية، رحب بها السودانيون، ثم لم يلبثوا أن يكتشفوا بؤس الاستبداد، فيغضبون، فيتجمع الغضب المكتوم، ثم تقع شرارة ما وتنفجر الأوضاع، تكرر هذا كثيرا. هناك مثل سوداني عندما لا تكون العلاقة ودا كاملا، ويكون الود اضطراريا يقولون: "ما بريدك وما بحمل بلاك" وهذا المثل يعني، لا أحبك ولا أحتمل الحال بدونك. وأعتقد أن هذا المثل أبلغ ما توصف به العلاقة بين السودانيين ونخبتهم السياسية، فقد هتف السودانيون للنميري قائلين: العذاب ولا الأحزاب، ثم ثاروا عليه بعد ١٦ سنة، ثم انتخبوا الأحزاب ذاتها التي ثاروا عليها. وبعد استقلال السودان كانت الانشقاقات هي عنوان سعي الأحزاب السودانية من دون استثناء في إطار البحث عن السلطة. ساد بين صفوف الحركة الوطنية السودانية منذ منتصف أربعينيات القرن الماضي نشاط سياسي مغاير لما كانت عليه قبل تلك الحقبة وإن تساوت جميع القوى في مناهضة الاستعمار البريطاني.

في تلك الفترة نشأت الأحزاب السياسية السودانية بشكلها الحديث، أثرت في الساحة السياسية وتأثرت بالأحداث من حولها وبرزت كأحزاب تقليدية راديكالية تواءمت ضد الاستعمار.، وتمسك بعضها على رغم شعاراته الديمقراطية بأهداب النظم السياسية القائمة بما فيها الانقلابية.

الأحزاب السودانية والنشأة غير السوية

إن البيئة التي نشأت فيها الأحزاب السودانية، هي بيئة القهر السياسي الاستعماري، والاخضاع الاداري الأمني، والتكيف المعيشي، أما فرص الاختيار الوطني الحر فقد كانت ضئيلة إن لم تكن معدومة. على تلك الخلفية فإن الأحزاب السياسية التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة أو تلك التي لحقت بها بعد ذلك، فإن المتاح أمامها للتواصل مع الجمهور فقد كان أولاً، تحرير البلاد من قبضة المستعمر، أيا كان المعسكر الذي أنتمى إليه الحزب أو مجموع الأحزاب، دون برامج مقترحة لاستدامة الأستقلال تنموياً.

لقد تحالفت الأحزاب الاتحادية مع مصر الخديوية، فيما تحالف حزب الأمة مع السياسات البريطانية بعشم أن تنتهي العلاقة إلى انتماء السودان إلى الكمنولث. لقد تبع هذين التيارين العريضين، الحزب الشيوعي السوداني، وحركة الأخوان المسلمين، في خدمة تحرير السودان من المستعمر، ولكل مداخله ومعارفه، وحلفاؤه، ولكن لم تكن ضمن برامجها قضايا تنموية تدفع بالتحرر الوطني، وقد كان الحزب الشيوعي هو الكيان السياسي الابرز الذي نادى مبكرا بالتنمية في أدبياته السياسية، بل أنه في الجمعية التأسيسية أورد عبد الخالق محجوب زعيم الحزب مقولته المشهورة أن (القضية الأساس هي قضية التنمية). في أعلى موجات مقاومة المستعمر، لم تكن قضية التنمية أسبقية على أي مستوى من مستويات التناول السياسي، إذ عندما تصاعدت أصوات المثقفين أمام قادة الاستقلال بضرورة تضمين التنمية أو قل التعمير في برامجهم، أكد الزعيم الراحل الأزهري، أن المرحلة أمامهم هي مرحلة

تحرير وليست مرحلة تعمير، وهكذا سقطت التنمية من أجندة الاستقلال تماماً، وتم الاكتفاء بما بناه المستعمر من بنيات تحتية لم يتم الحفاظ عليها بطرق لائقة تجعلها قابلة للاستدامة.

في ما بعد، تأسست عدد من الأحزاب العقائدية بما في ذلك العروبية التي شملت البعث العربي الاشتراكي، والحزب الناصري، واللجان الثورية، وفي مقابل ذلك برزت أحزاب تمثل الانتماء الافريقياني للزنوجة، ومعظمها كانت تنتمي إلى ماكان يعرف بجنوب السودان. إضافة إلى ذلك فقد تأسست قوى سياسية وحزبية أنتمت إلى مناطق بعينها في السودان، مثل جبهة نهضة دارفور، واتحاد جبال النوبة، والحزب القومي السوداني، وتنظيمات شرق السودان بما في ذلك مؤتمر البجا، وهذه الاحزاب الأخيرة جميعها فقد كان الدافع لتكوينها وتأسيسها، مجمل دوافع تنموية وتعزيز الشكوى العامة من ظلم مركز سلطة الدولة للأقاليم والأطراف، وتلك الشكاوى تطورت في ما بعد إلى نزاعات مسلحة.

أن التطورات الحزبية في السودان، أخذت محورين، أحزاب عقائدية مسنودة من الخارج، وتدعو إلى أفكار لا تجد الاستجابة التي يتوقعها دعاتها، فتجد نفسها مضطرة إلى مساندة إنقلابات عسكرية تتحدث عن التنمية والأستقرار كدافعين للإنقلاب على الأوضاع الديمقراطية. ماعدا إنقلاب الفريق عبود، الذي جاء مسنوداً من القوى الطائفية التقليدية التاريخية كقوى رغبت من الحد من نفوذ قوى الاستنارة اليسارية في سودان الأستقلال، فإن إنقلاب مايو ١٩٦٩م، وانقلاب يونيو ١٩٨٩م، وإنقلابات أخرى لم تبلغ النجاح، جميعها كانت مسنودة بأحزاب أقلية عقائدية، إذ في العام ١٩٦٩م كان قوى اليسار هي من ساندت الإنقلاب، فيما كانت قوى أقليات اليمين هي من ساندت إنقلاب ١٩٨٩م. أما القوى السياسية الإقليمية برغم مزاعمها في الدعوة إلى التنمية، فإنها أيضاً لم تخل من محاولات إنقلابات عسكرية، تعزز بها فرص نجاح تنمية أقليمية محلية، لم تكتمل لها الشروط في سياق

بناء وطن دون تخريط طريق متكامل، وقد أدى كل ذلك إلى وعي ناقص بالحقوق أدى إلى أشعال الريف السوداني بحركات كفاح مسلح، تمكنت من أن تلفت نظر العالم وقواه الحية إلى ضرورة التنمية من أجل التوازن السياسي القومي، إلا أن الرؤية الشاملة للتنمية وارتباطها بالسلام والحقوق الدستورية لم تكتمل بعد.

الصبغة الطائفية للأحزاب السودانية

تأسس حزب "الأمة" في البداية تقليدياً عقائدياً على فكرة "المهدية" المبنية على الاستقطاب الأيديولوجي بضرورة اتباع كيان "الأنصار" المؤمنين بالدعوة المهدية وأولئك المستقطبين بالمال، أو خوفاً من البطش، نهج الإمام محمد أحمد المهدي قائد الثورة المهدية عقب الغزو التركي- المصري بقيادة محمد علي باشا.

وأدخل الإمام المهدي الدين كأداة لمقاومة الاستعمار عبر جهاده خلال الفترة من ١٨٤٣ إلى ١٨٨٥م، أما سياسياً، فأسسه الإمام عبدالرحمن المهدي في فبراير ١٩٤٥م، محافظاً على صبغته الطائفية وعمل مع مكونات سياسية أخرى تنادي بالاستقلال عن دولتي الحكم الثنائي بريطانيا ومصر. ولا يزال حزب "الأمة" القومي يمارس نشاطه السياسي من تصور أنه حزب "الدولة المهدية" التي تأسست في الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٨م، ففي كتاب كيم سيرسي الذي ترجمه بدر الدين الهاشمي ذكر المؤلف أن أنصار المهدي "صاغوا دعوة سلطتهم أساساً عن طريق استخدام الرموز وعروض الاحتفالات المأخوذة من جماعات الطرق الصوفية، وكذلك من سلطنتين إسلاميتين سابقتين هما سلطنة الفونج وسلطنة الفور". وأكد سيرسي التأثير الكبير للثقافة الصوفية في مشروع "المهدية"، وعلى رغم محاولات زعيم الحزب السابق الصادق المهدي المحافظة على الأداء السياسي بعيداً من تصورات التابعين "الأنصار"، إلا أنه لم يستطع تصفية الحزب تماماً منها، فقد ظل يسيطر الخيال الشعبي وتؤمن جموع غفيرة من الأنصار بما كان يزعمه جده المهدي وخليفته عبدالله التعايشي من رؤى منامية للنبي محمد (ص) أو

"هواتف" يستقبلها يقظاً تأمره بإدارة الدولة على نحو معين، ولكل هذا لم يخرج الحزب من الإطار العائلي واعتمد على التوريث وتنصيب الأقارب والأصهار على قيادة الحزب.

حزب الأمة والتوريث

تزعم الصادق المهدي الحزب منذ وفاة والده الصديق المهدي عام ١٩٦١م، وحتى وفاته عام ٢٠٢٠م، كما تولى إمامة كيان "الأنصار" وقيادة الجبهة القومية المتحدة، وانتخب رئيساً لوزراء السودان بين عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧م وعامي ١٩٨٦ و١٩٨٩م. وبعد وفاة الصادق المهدي، تسلم نائبه فضل الله برمة ناصر رئاسة الحزب، بينما خلفه في قيادة كيان "الأنصار" عبد المحمود أبو. وظلت ابنته مريم نائبته ضمن خمسة نواب آخرين من بينهم ناصر، لكن خلافات في الحزب حول محاولات التوريث والتفضيل بينها وإخوتها حالت دون تسلمها رئاسة الحزب.

في كتابها "الاختراق والانسلاخ في حزب الأمة ٢٠٠١- ٢٠٠٢م" ذكرت رباح الصادق المهدي أن "أول انقسام خطر حدث في الحزب كان عام ١٩٦٦م حين وقع خلاف بين رئيس الوزراء محمد أحمد المحجوب رئيس الحكومة الائتلافية (حزب الأمة والوطني الاتحادي) والهيئة البرلمانية لحزب الأمة، نتج عنه استقطاب حاد ما أدى إلى انشقاق الحزب إلى جناحين، جناح الهادي المهدي عم الصادق، وجناح الصادق". كما انشق الحزب مرة أخرى بتأسيس مبارك الفاضل المهدي "حزب الأمة الإصلاح والتجديد" عام ٢٠٠٢م، ثم عاد للحزب الرئيس عام ٢٠١٠م، ثم انسحب منه مرة أخرى ووصلت الانقسامات إلى ستة كيانات عن الحزب منها "حزب الأمة الفيدرالي"

عبدالله خليل وحزب الامة:

عبد الله خليل (١٨٩٢ – ١٩٧١م)، ولد بأم درمان، كان من أعضاء جمعية اللواء الأبيض، منفذة ثورة ١٩٢٤م التي كان المثقفون (الأفندية) في طليعتها. تخرج عبد الله خليل من كلية غردون بالخرطوم، قسم المهندسين وألحق بالمدرسة الحربية. خدم في الجيش المصري ١٤ سنة متصلة بدأت عام ١٩٦٠م. واشترك مع الجيش البريطاني عام ١٩١٥م في أثناء الحرب العالمية الأولى. وانضم إلى قوات الدفاع السودانية – الجيش – عام ١٩٢٥م وكان أول سوداني يحصل على رتبة الأميرلاي عميد. ساهم في إنشاء حزب الأمة عام ١٩٤٥م واختير سكرتيراً لهذا الحزب. عندما عرض محمود فهمي النقراشي رئيس وزراء مصر قضية مصر والسودان ووحدة وادي النيل مطالباً بخروج الإنجليز أسس عبد الله خليل وفداً سودانياً سافر إلى نيويورك مؤيداً استقلال السودان. وفي عام ١٩٤٨م أصبح رئيساً للجمعية التشريعية ووزيراً للزراعة. وانتخب عضواً في مجلس النواب عن درافور عام ١٩٥٣م. في حكومة إسماعيل الأزهري الائتلافية التي شكلت في فبراير عام ١٩٥٦م عين وزيراً للدفاع والأشغال العامة.

يقول تقرير بريطاني إنه شجع الأزهري على التحول من تأييد الوحدة مع مصر إلى طلب الإستقلال. وكان له دور رئيس في المفاوضات بين أحزاب السودان عام ١٩٥٥م نحو تقرير المصير. بعد سقوط وزارة الأزهري في يوليو ١٩٥٦م تولى رئاسة الوزارة لأول مرة. وفي الإنتخابات الأخيرة التي جرت عام ١٩٥٨م انتخب عضو لمجلس النواب. عن دائرة "كوستي" وأعيد انتخابه رئيساً للوزارة كما تولى وزارة الدفاع. وقد حصل على ١٠٣ أصوات من ١٧٢ صوتاً في المجلس مما يدل على أن للوزراة أغلبية البرلمان. ويرى الإنجليز انه يتميز بالشجاعة أكثر من أي سياسي سوداني وأنه كان يحكم البلاد بيد حازمة في أثناء حرب السويس، وهو أكثر زعماء حزب الأمة يتمتع بالإحترام. يميل إلى الإنجليز كما يقول تقرير للسفارة البريطانية في الخرطوم.

بعد فشل الثورة والموقف المتخاذل الذي وقفته الأورطة المصرية والحكومة المصرية منها تحول عبد الله خليل للفكرة الاستقلالية. وكان من أبرز المؤسسين لـ حزب الأمة كحزب يقود الشعار الاستقلالي وقد انتخب عبد الله خليل كأول سكرتير عام للحزب. سلم السلطة لقيادة القوات المسلحة ممثلة في الفريق عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م وذلك وفق رؤية معينة نكصت عنها قيادة الجيش وبطشت به وبحزب الأمة على وجه الخصوص وبكل القوى السياسية السودانية عموما. توفي عام ١٩٧١م.

الصادق المهدي:

ظل الصادق المهدي عبر مساره الطويل في السياسة السودانية، يختبر مزيجاً غريباً من المواقف والمصائر والتحولات لأكثر من نصف قرن، قارب فيه السياسة من أبواب كثيرة: ممارسةً وتنظيراً، وسلطةً ومعارضةً، ليكون حتى اصبح هو المخضرم الوحيد من أجيال الممارسة السياسية السودانية منذ ثورة أكتوبر في العام ١٩٦٤م. المسار السياسي الطويل للمهدي ظلّ يكشف باستمرار عن تحولات، أبرزها: تجريبٌ مستمر بوحي تقديرات ذاتية للرجل، ينحو به إلى اجتهادات فردية (صادمة في غالبية الأحوال) حتى ولو بدا ذلك الاجتهاد لشركائه السياسيين تغريداً خارج السرب. ومنذ إصراره، في ستينيات القرن الماضي على حيازة منصب رئيس الوزراء بعد ثورة أكتوبر على حساب انشقاق حزبه (حزب الأمة) والتحالف مع حزب غريم لإسقاط رئيس وزراء حزب الأمة المنتخب آنذاك (محمد أحمد محجوب)، لم يكف الصادق المهدي عن كشف حالات "غرائبية" في شخصه، إذ كان الصادق منذ النصف الأول من ستينيات القرن الماضي "يرى نفسه زعيماً فريداً من نوعه، ليس فقط في السودان، ولكن أيضاً، في الدول المجاورة، العربية والإسلامية"، (بحسب

وثائق الخارجية الأميركية عن مرحلة الديمقراطية الثانية في السودان ما بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م).

وهي حالات بدا فيها أكثر شبهاً بندّه وصهره الراحل د. حسن الترابي، وكان الرجلان يتنافسان على أرضية فكرية وسياسية جعلت منهما الثنائي الأكثر شهرةً في مسرح السياسة السودانية. وبعد عودته إلى السودان من منفاه قبيل اندلاع ثورة ١٩ ديسمبر بأيام، إذ ظل المهدي يكشف عن مواقف غير مفهومة سياسياً، أمام قاعدة حزبه (حزب الأمة) المعارض حين رفض المشاركة في تظاهرات الثورة بحجج وفذلكات غريبة ومستفزة، فأدى موقفه ذلك إلى ردود فعل غاضبة في أوساط الثوار، لا سيما شباب الحزب، الذين فاجأهم بحديث عن الاحتباس الحراري في عنوان أول ندوة سياسية له عقب مجيئه إلى السودان قبيل الثورة بأيام، وهي مواقف يحار المرء في تأويلها، فلا يجد لها من وجاهة إلا في أسباب ذاتية غامضة للرجل لا تعبأ بخيارات الآخرين وتوافقاتهم.

ولقد عمقت تلك الحالة في المهدي إحساساً متوهماً بأنه دائماً رجل خلاص ما (الصادق المهدي هو كذلك إمام الأنصار) وهو إحساس نابع في تقديرنا، من خزين ضارب العمق في الإحساس بهوية ذاتية متجاوزة. فما يتصوره المهدي عن ذاته، من وهم الاضطلاع بمهام غير عادية حيال استعصاءات تاريخية متعددة الوجهة والمكان، هو أقرب إلى الهوايات الخطرة منها إلى فرص التسويات السياسية.

فالرجل الذي طالما أنس في نفسه قدرات عظيمة على إدارة حلول لمواضيع شائكة بطبيعتها، وأقرب ما تكون إلى المآزق منها للمشاكل، كقضايا الشرق الأوسط وصراع الشيعة والسنة والإرهاب (فقط من حيث كونه رئيساً لمنتدى الوسطية العالمي)، لا ينظر أبداً في الخيوط الرمادية الدقيقة لحيثيات تلك القضايا، لأن منطق المقاربة حيالها لديه يرتهن إلى تقديرات ذاتية ليس

لها قدرة على رؤية الامتناعات الكامنة في طبيعتها، ولا في طرق النظر إليها، ما يجعل مهامه النسقية في معالجاتها امتداداً بلا أفق.

لهذا قال المهدي لمحاوره، في لقاء تلفزيوني (أنا عندي طواقي كتيرة) في إشارة إلى مهامه الكبيرة والمتعددة حيال تلك القضايا التاريخية خارج الحدود. وبطبيعة الحال، لا تخلو نزعات كهذه في الصادق المهدي من وهم امتياز خاص في أولوية حصرية له للاضطلاع بمهام تلك القضايا، بينما هو يوهم الآخرين بالزهد عنها، لكنه لا يفارق مركز الضوء فيها، وإن بشكل غير مباشر.

بعد الإطاحة بنظام عمر البشير في أبريل ٢٠١٩م، ظل المهدي يراقب الحراك الثوري عبر نشاط قوى إعلان الحرية والتغيير (حزب المهدي جزء منها) الذي تولى ريادته قياديون شباب عبر تنسيقيتها، سواء التفاوض مع المجلس العسكري الانتقالي، أو عبر المؤتمرات الصحافية التي كشفت عن قدرات وإمكانيات متميزة لهم في مخاطبة الشعب السوداني. ومشهد جديد كهذا فرض على الصادق المهدي صبراً على مضض، فظل يرصد الموقف عبر ابنته مريم التي كانت ضمن الوفد المفاوض. حين قدّمت قوى إعلان الحرية والتغيير وثيقة الإعلان الدستوري للمرحلة الانتقالية، اعترض المهدي على الوثيقة وقال إنها لا تمثل حزب الأمة، مع معرفته أن الوثيقة هي وثيقة مؤقتة وقابلة للتعديل (كما أكد وفد تفاوض قوى إعلان الحرية والتغيير منذ البداية على ذلك). وكان واضحاً من ذلك الاعتراض أن الصادق يبحث عن شق لصف قوى إعلان الحرية والتغيير، ما أدى إلى تلكؤ المجلس العسكري باعتراضات على الوثيقة لا علاقة لها بموضوعها، فتعطلت المفاوضات لأيام مع قوى الحرية والتغيير.

بعد استئناف المفاوضات بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، والاتفاق على ٩٥ في المئة من هياكل السلطة الانتقالية، دعا الصادق إلى تكوين مجلس رئاسي لقوى إعلان الحرية والتغيير يكون بديلاً عن

التنسيقية ووفد التفاوض، في اتخاذ القرارات، في محاولة منه لقيادة قوى إعلان الحرية والتغيير عبر ذلك المجلس الرئاسي، لكن محاولته تلك باءت بالفشل أيضاً، لأن حزب الأمة الذي يرأسه الصادق لا يمثل إلا فصيلاً من تحالف واحد لقوى الحرية والتغيير، التي تتكون من خمسة تحالفات كبيرة، وكل تحالف منها يضم أحزاباً عديدة، وبعد تعليق المفاوضات حول الخمسة في المئة من الاتفاق، على إثرها تعنت المجلس العسكري وإصراره على غالبية عسكرية في عضويته مع رئاسة عسكرية لمجلس السيادة، ولجوء قوى الحرية والتغيير إلى خيار الإضراب المؤقت (وكان إضراباً ناجحاً بنسبة تسعين في المئة) للضغط على المجلس، اعترض الصادق المهدي على خيار الإضراب (وهو اعتراض تمرد عليه الأطباء وبعض الشباب في حزبه)، وكشف عن تعليل مزدوج وغريب للإضراب في حال فشله أو نجاحه، ما يعني أن الرجل لا يريد من تعليله تأويلاً لمصداقية الخطأ والصواب في رأيه حيال ذلك الإضراب، بقدر ما يريد أن يجعل من ذاته مرجعية لصواب سياسي، تحيل عليه حصرياً.

وهكذا، وفي حال فشل الإضراب، سيقول لقوى الحرية والتغيير ما معناه: "ألم أقل لكم؟" وإذا نجح الإضراب، فهو في نظر إمام الأنصار تصرف يعمق حالة الاستقطاب بين قوى إعلان الحرية والتغيير وبين المجلس، وكأن الأمر بالنسبة إلى الإمام تمريناً فكرياً على قدرات العقل، وليس خاضعاً للعبة السياسة وأوراق الضغط حول تسويات قضايا شأن عام. مقاربات الصادق المهدي للشأن السياسي، إن أحسنا الظنّ، تنحو إلى تعقيدات وفذلكات نظرية لا تنظر إلى مجريات الواقع وتفاعلاته المستمرة، لهذا فإن القياسات النظرية التي يدّخرها لحلول قضايا العالم العربي والشرق الأوسط والشيعة والسنة، تغلب على طبيعة تفكيره هنا، وتنحو به إلى التنظير المجرّد، لكن ما هو غريب حقاً أن يظل الرجل على عادته هذه لأكثر من نصف قرن في مقاربة قضايا السياسة والفكر والدين. ربما لا يعترف الصادق المهدي بخطأ

تقديراته، ويخرج حزبه من قوى إعلان الحرية والتغيير، بحثاً عن التفاف آخر للدخول إلى مركز ضوء الساحة السياسية وهو ضوء لا يستغني عنه أبداً. لقد عمم الصادق المهدي طوال تاريخه السياسي، مساراً ذاتياً متجاوزاً في مقاربة قضايا السياسة بطريقة لا يمكن القول فيها سوى أنها تجسيد لحالة "ما ورائية" يظنها الرجل في نفسه، مهما كانت نتائج الواقع مخالفة لصوابه السياسي واليقيني ذاك، وهو بهذا المعنى ربما كان آخر شخصية سياسية غرائبية، بعد محمود محمد طه وصهره حسن الترابي في تاريخ السياسة السودانية.

وللأسف، في كل منعطف تاريخي يتاح فيه للصادق المهدي تسجيل موقف وطني مسؤول، يقف الرجل على الجانب الخطأ من التاريخ.

صراع الصادق والمحجوب

برزت خلافات بين الصادق المهدي ومحمد احمد المحجوب في الأشهر الأولى لعام ١٩٦٦م فذات مساء جاء بعض أفراد عائلة المهدي إلى منزل المحجوب طالبين منه الاستقالة من منصب رئيس الوزراء حتي يصبح الصادق المهدي الذي بلغ ثلاثين عاما رئيسا للوزراء وكان جواب المحجوب هو ان هذا الطلب غريب فالصادق لايزال فتيا ،،والمستقبل أمامه وفي وسعه ان ينتظر، وليس من مصلحته أو مصلحة الحزب والوطن ان يصبح رئيسا للوزراء الان بيد انهم اصروا فتصلبت وساندني الحزب، ثم طلبت مقابلة السيد الصادق المهدي من اجل إصلاح الضرر، واجتمعنا وأبلغته إنني مستعد للاستقالة ومنحه الفرصة ليصبح رئيسا للحكومة لو لم يكن السودان في خطر، وذكرته بانه سيتعامل مع السياسي الحاذق رئيس مجلس السيادة الزعيم إسماعيل الأزهري الذي يستطيع ان يلوي ذراع أي شخص، ،وليت الصادق المهدي، رد علي قائلا: إنني مخطئ بل قال (إنني اعرف ذلك ولكنني اتخذت موقفا ولن اتزحزح عنه) وكان تعليقي هو (إنني مقتنع الان اكثر من أي وقت مضى بانك لا تصلح لرئاسة الوزراء، ،ويقال انه يوم ان اصبح الصادق المهدي رئيسا للوزراء سؤل المحجوب من قبل بعض الصحفيين. ماذا تقول للصادق في هذا اليوم؟ رد محمد احمد المحجوب بجملة صغيره وكبيرة في معناها (لا أريد ان افسد عليه بهجة يومه هذا.

ولكن تجدر الإشارة هنا إلى ان صراع (الصادق المحجوب) الذي توج بانقسام حزب الأمة إلى جناحين، احدهما بقيادة الصادق والاخر بقيادة المحجوب، ورعاية الإمام الهادي، في جانب منه كان صراعا تجديديا في

حزب الأمة بقيادة الصادق الصادق المهدي الذي كان من جيل ثورة أكتوبر وقد تفاعل مع موجة التغيير الاكتوبري التي اجتاحت الواقع السياسي، وكان يريد ان يحدث تطورا في الاداء السياسي في حزب الامة، حيث كان يخشى ان تفقد الاحزاب السلطة اذا لم تطور نفسها – حسب ما قاله امين التوم في مذكراته (ذكريات ومواقف) ولكن مساعيه اصطدمت بتقليدية الإمام الهادي، وبالنزعة المحافظة للمحجوب، ،فقد كان تعامل المحجوب مع حزب الأمة مكرسا للطائفية علي عكس ما كان متوقعا من مثقف لبرالي مثله، ،والشاهد علي ذلك انه عندما أقدمت الهيئة البرلمانية لحزب الأمة على مساءلته حول ادائه في الحزب والحكومة، ،رفض ذلك واستنجد بالإمام الهادي بعد ما اقنعه ان مساءلة الهيئة البرلمانية تهدف إلى أسقاطه هو (أي الإمام الهادي) وليس المحجوب ،،وعلى اثر ذلك برز الشعار (سقوط المحجوب سقوط الإمام)، ولكن مالات الصراع في حزب الأمة بعد ذلك، ،ترجح فرضية (الكعكة السلطوية) اكثر من (فرضية التجديد) لان حزب الأمة جناح الصادق عاد وتوحد مع حزب الأمة جناح الإمام الهادي دون ان يطرا أي تغيير في توجهات الإمام الهادي الفكرية أو نهجه الطائفي أو موقف حزبه من شعارات ثورة أكتوبر، وكل الذي تغير هو (طبخة الدستور) استوت علي ان يكون السودان جمهورية رئاسية ،وتوحيد جناحي الأمة تم على أساس ان يتم ترشيح الإمام الهادي لرئاسة الجمهورية، وترشيح السيد الصادق المهدي لرئاسة الوزراء، ،وتحسر المحجوب على هذا القرار حيث قال في كتابه (الديمقراطية في الميزان) بدا انهما يعتبران الحكم مغنما يتورثانه ويقتسمانه بعيدا عن بقية أعضاء الحزب الذين لا ينتمون إلى عائلة المهدي،، غير إنني وافقت على ذلك لان المهم كان اتفاق الجانبين، وحتى لو سلمنا بفرضية ان السيد الصادق المهدي كان يهدف من صراعه مع المحجوب إلى التجديد على مستوى حزب الأمة وعلى مستوى الأداء السياسي للحزب في الحكومة، فان الطريق الذي سلكه، (طريق استعجال الصعود إلى قمة السلطة) لم يكن

الطريق المناسب إلى تحقيق ذلك الهدف، فالإطاحة بالمحجوب كانت بداية لطاحونة صراعات زعزعت استقرار الحكم، وأضعفت أداء النظام الديمقراطي، فالأزهري الذي تحالف مع الصادق المهدي لإسقاط المحجوب عام ١٩٦٦م، ،عاد وتحالف مع المحجوب للإسقاط الصادق عام ١٩٦٧م، وهذا الأزهري نفسه هو الذي حل البرلمان في فبراير عام ١٩٦٨م ليقطع الطريق أمام الصادق المهدي (الذي تحالف معه بالأمس) من العودة إلى رئاسة الوزراء مجددا بعد ان اعد عدته لحجب الثقة عن حكومة المحجوب ونتيجة لهذه الدوامة وما ترتب عليها من حالة (عدم الاستقرار) لم يسجل في دفاتر أكتوبر أي إنجاز اقتصادي أو تنموي حيث انحصرت الإنجازات التنموية في خطب الزعماء ووعودهم فقط. ولكن حتى لو صرفنا النظر عن حالة عدم الاستقرار التي تسبب فيها الصراع (الصادق المحجوب)، واذا نظرنا إلى هذا الصراع من زاوية أخرى هي زاوية (التقاليد الديمقراطية)، نجد ان هذا الصراع بالصورة التي تم بها كان مضرا بالتقاليد الديمقراطية، فالسيد الصادق المهدي عندما انتخبت الجمعية التأسيسية لم يكن قد بلغ السن القانونية التي تسمح له بالترشح، وبمجرد بلوغه هذه السن تم إخلاء احد مقاعد الجمعية التأسيسية له باستقالة احد نواب حزب الأمة ليترشح بدلا عنه، ثم شرع فورا في دخوله البرلمان في عملية الإطاحة بالمحجوب من رئاسة الوزراء عبر حجب الثقة عن حكومته في البرلمان،، فهل هذه بداية منطقية للتجديد على أسس ديمقراطية؟ الم يكن ان ينتظر السيد الصادق المهدي الانتخابات المقبلة ليترشح فيها بدلا من إخلاء مقعد له بان يستقيل احد النواب؟ حتى لو كانت هذه الاستقالة طواعية فان الرسالة التي تبعث بها إلى الراي العام هي رسالة سالبة،، مفادها (استعجال الصعود إلى القمة)، والإطاحة بالمحجوب بالطريقة التي تمت بها هي الأخرى تبعث برسالة اكثر سلبية مفادها (ان هنالك امتياز لأسرة المهدي في قيادة حزب الأمة، حيث يخلي نائب في البرلمان مقعده لكي يترشح السيد الصادق المهدي بدلا عنه)،

وهذا بالطبع ليس مفيدا في تعزيز الثقة في ديمقراطية حزب الأمة ومن ثم في الديمقراطية السودانية بوجه عام، حتى لو كانت العملية برمتها صحيحة من الناحية الإجرائية، وحتى لو كان المحجوب في ذلك الصراع يقف في الموقف الخاطئ بمنطق الديمقراطية (وقوفه ضد مساءلة الهيئة البرلمانية وتكريسه لوصاية الإمام الهادي على الحزب)، فان هذا الاستعجال إلى اعتلاء قمة السلطة ليس صحيحا لان عملية (الإصلاح والتجديد السياسي) في الأحزاب يجب ان تبدا بالعمل القاعدي والاشتغال على البنية التحتية للأحزاب حتى يكون للمناهج الجديدة سيقان تقف عليها، ولابد من التدرج الذي يجعل اعتلاء قمة السلطة تتويجا للمشروع التجديدي وليس تدشينا له لان من يحتلون مواقع السلطة-لا سيما ان كانوا بقامة محمد احمد المحجوب وهو ذو باع طويل في العمل السياسي والدبلوماسي، وله وزنه، وتاريخه- بالتأكيد لن يستسلموا دون رد فعل، وكل فعل ورد فعل في الصراعات السلطوية في الأحزاب الحاكمة تسدد فاتورته من حساب (المصلحة العامة للبلاد).

نواة الحزب الاتحادي الديمقراطي:

كانت نواة "الحزب الاتحادي الديمقراطي" في منتصف عام ١٩٤٤م، عندما أنشأ إسماعيل الأزهري حزب "الأشقاء" الذي كان يهدف إلى شكل من أشكال الوحدة مع مصر كوسيلة لإنهاء الحكم الثنائي (المصري - البريطاني) وطرح شعار "وحدة وادي النيل" التي فضلت عدم التدخل المباشر في العمل السياسي. وفي مرحلة الحكم الذاتي في بداية خمسينيات القرن الماضي اندمج الحزب مع الجماعات التي كانت تدعو إلى "وحدة وادي النيل" وكان يهدف إلى الاستقلال أو الاتحاد مع مصر.

خرجت طائفة الختمية من الحزب عام ١٩٥٧م وأسست حزب الشعب الديمقراطي، ثم توحدت مرة أخرى تحت "الحزب الاتحادي الديمقراطي" من اتحاد "الحزب الوطني الاتحادي" برئاسة إسماعيل الأزهري أول رئيس وزراء لجمهورية السودان بعد الاستقلال عام ١٩٥٦م، ورئيس السودان من عام ١٩٦٥م حتى أطاحه جعفر النميري عام ١٩٦٩م، وحزب "الشعب الديمقراطي" برئاسة الشيخ علي عبدالرحمن.

بعد الاستقلال انغمس الحزب في الصراع على السلطة مع بقية الأحزاب الأخرى واندمج مع أحزاب اتحادية عام ١٩٦٧م. ومثل حزب الأمة، تسيطرت عائلة الميرغني على الحزب الذي يرأسه محمد عثمان الميرغني مرشد الطريقة الختمية الصوفية عبر هيئة للقيادة تضم في عضويتها نواب الرئيس وفي مقدمتهم نائبه ابنه جعفر الصادق. وكان الميرغني رئيس التجمع الوطني الديمقراطي المعارض الذي نشط بعد انقلاب حكومة "الإنقاذ" عام ١٩٨٩م وضم تحت لوائه ١١ تنظيماً وحزباً سياسياً سودانياً من بينها "الحركة الشعبية لتحرير السودان" و"الحزب الشيوعي السوداني"، وعاد مع بقية الأحزاب للعمل السياسي داخل السودان بعد توقيع اتفاق القاهرة مع الحكومة السودانية برعاية مصرية عام ٢٠٠٥م. وانشق عنه "الحزب الاتحادي الديمقراطي المسجل" وترأسه الشريف زين العابدين الهندي، كما انقسم الحزب الآن إلى أجنحة عدة منها "الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل" والحزب الاتحادي الديمقراطي- القيادة الجماعية" و"التجمع الاتحادي المعارض".

الإخوان المسلمون

نشأت جماعة "الإخوان المسلمين" بالسودان في أربعينيات القرن الماضي متأثرة بالجماعة التي أسسها حسن البنا في مصر، ومع أنها تقف على الطرف الراديكالي الآخر منافسة للحزب الشيوعي السوداني، فإنهما وقفا معاً ضد حزبي "الأمة" و"الاتحادي الديمقراطي". استبعد الاستعمار البريطاني "الإخوان" و"الشيوعي" من العمل السياسي واقترب من الحزبين التقليديين "الأمة" و"الاتحادي الديمقراطي"، ثم اعترف بهما بعد الاستقلال. اتخذت الجماعة نهجاً تنظيمياً اخترق المجتمع السوداني، خصوصاً الطلاب، وظهرت بتسميات عدة هي "جبهة الدستور الإسلامي" و"جبهة الميثاق الإسلامي" و"الجبهة الإسلامية القومية"، وصولاً إلى "المؤتمر الوطني"، ثم انشق "المؤتمر الشعبي" عنها وبعد ذلك تيارات عدة منها حركة "الإصلاح الآن". ومما يجدر ذكره هنا أن التنظيم الإسلامي الأصل "حزب الإخوان المسلمين" مستمر منذ أربعينيات القرن الماضي وأول زعيم له بصفة "المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في السودان" كان علي طالب الله، وتدرج "الإخوان" في تسلم قيادته إلى أن وصلت إلى الصادق عبدالله عبدالماجد ومنذ انقلاب "الإنقاذ" إلى عام ٢٠٠٨م، واستمر أعضاء "الإخوان" في تداول القيادة، ويرأسه الآن سيف الدين أرباب منذ ١٨ يونيو ٢٠٢٢م،

اعترضت بعض قيادات "الإخوان" التي كانت تصر على المضي في تنفيذ أفكار حسن البنا، على الأنشطة التي تبناها حسن الترابي في طريق "إرساء قواعد الإسلام السياسي"، فحدث الانشقاق الأول عقب مؤتمرها العام في فبراير ١٩٦٩م.

واصل الترابي مسيرته ورأوه مصراً على "الخروج من حيز الالتزام بالنهج الإسلامي المستمد من أصول الدين إلى منحى المصالح والكسب السياسي الذي لا يتوخى في الحصول عليه ضوابط القيم وكوابح المثل العليا"، بينما مضت المجموعة في خط الحركة الأول المتبني لأفكار حسن البنا.

عارض الترابي نظام جعفر نميري ثم تحالف معه وفرضا "قوانين سبتمبر" ١٩٨٣م، ووقف مع النميري الذي أعلن أنه إمام المسلمين، ثم اندلعت الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٥م، وصعد الإخوان المسلمون إلى الحكم بعد إطاحة حكومة الصادق المهدي المنتخبة عام ١٩٨٩م وفرض الترابي الإسلام السياسي مستفيداً من عجز الأحزاب. وفي رمضان عام ١٩٩٩م كانت "المفاصلة" الشهيرة التي أسس بعدها حزب "المؤتمر الشعبي"، وبعد تسلم حزبه الحكم وحتى وفاته اعتقل مرات عدة منها اتهامه بمحاولة الانقلاب على البشير.

الحركة الإسلامية والحكم

شكلت الظروف التاريخية المحيطة بنشأة الحركة الإسلامية في السودان ركيزة أساسية في بنائها النفسي وتكوينها الأيديولوجي وسلوكياتها وممارساتها السياسية، ما ترك بصمة واضحة في خلق كيان أمني يسعى إلى ضمان تحقيق الوصول إلى السلطة أو الحصول على تحالف مع النظام القائم، أو خلق معارضة شرسة تصوغ كوادرها على ضرورة اقتلاع السلطة التي تعدها حقاً مستلباً. لكن الوضع المستجد بعد المفاصلة لم تسفر عنه أي مقاومة من قبل المعارضة التي كانت تنشط كلها بالخارج، ثم عادت في بداية الألفية وانغمست أحزابها، وعلى رأسها حزبا "الأمة" و"الاتحادي الديمقراطي" مع السلطة في حكومة الوفاق الوطني. وفي حالة فريدة من تبادل الأدوار، تحرك "حزب المؤتمر الشعبي" إلى المعارضة، ولكن بعد انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١م، وبعد اشتعال أحداث "الربيع العربي"، حاولت الحركة الإسلامية في السودان التيمن بها، وعبر عنها بعض أعضائها، ومنهم غازي صلاح الدين العتباني الذي انشق عن "حزب المؤتمر الوطني" عام ٢٠١٣م، وأسس "حركة الإصلاح الآن"، الذي قال إن "صعود الإسلاميين في عديد من الدول العربية، وقبل ذلك في تركيا، يجب أن يبعث الطمأنينة في نفوس الإسلاميين الذين يمسكون بالسلطة في السودان بأن النظام الديمقراطي يمكن أن يكون في صالحهم".

وبعد المفاصلة ووقوف "الإخوان" مع "المؤتمر الشعبي"، طالبت حكومة "الإنقاذ" من جماعة "الإخوان المسلمين" تغيير اسمها، واقترحت على أعضائها حل التنظيم والاستعاضة عنه بأمانة للتزكية تابعة لـ"حزب المؤتمر

الوطني"، ولكن الجماعة رفضت، وأعلنت تمسكها باسمها الذي عدته مرجعية لدورها الدعوي الممتد منذ ما يزيد على سبعة عقود.

كان الإسلاميون قد بدأوا مراجعات في مشروع "حزب المؤتمر الوطني" قبل قيام ثورة ديسمبر، وبعدها أعربوا عن أن الثورة "منحتهم فرصة للانعتاق من تركة الحزب المثقلة بالإخفاقات التي نقلته من دائرة الشورى التنظيمية إلى حزب الرجل الواحد". ومع كل الحديث عن فرصة إجراء مراجعات سياسية، لكن لم يجرؤ أحد على تناول سيرة التنظيم الأصل إلا بالقدر الذي تتيحه علاقته بالعمل السياسي وحاجته إلى زخم وسند تنظيمي شعبي.

نشطت الحركة الإسلامية في التعبئة الدعوية والفئوية والاجتماعية وهنالك عوامل عدة ساعدتها منها أن التيار الإسلامي بتسمياته المختلفة إلى قلب الصراع السياسي الحالي، ثم ستكون هنالك حسابات أخرى للرابح الأخير، أهمها، أولاً، أن الحركة الإسلامية بتركيبتها التنظيمية قد تأسست على قاعدة ثابتة هي عداء الكل حتى تصل إلى مبتغاها، وهو تكتيك تمارسه الأحزاب الأيديولوجية، وينشط فيه بشكل صارخ الحزب الشيوعي الذي لا يكاد يتفق مع أي من القوى السياسية وعلى رأسها "قوى إعلان الحرية والتغيير" واجهته في الشارع السياسي، حتى ينكص على أعقابه مبدياً اختلافه مع الكل. وميزة هذا التكتيك أنه يربط الموقف السياسي بالنضال والاستعداد للتصعيد حتى ولو أدى إلى الدخول في قتال، وقد اكتسب التيار الإسلامي خبرات في هذا النوع من حربه في جنوب السودان.

تعتزم الحركة الإسلامية توحيد مكوناتها في العمل الدعوي والفئوي، في قطاعات الطلاب والمرأة والشباب، بحسب ما نشرت في إعلان تأسيس "التيار الإسلامي العريض"، خلال أبريل من العام ٢٠٢٠م، وشمل ١٠ تنظيمات وتيارات إسلامية أهمها "الحركة الإسلامية السودانية"، و"حركة الإصلاح الآن"، و"الإخوان المسلمون"، و"منبر السلام العادل"، و"حزب دولة القانون والتنمية"، و"حركة المستقبل للإصلاح والتنمية"، ولم يوقع "حزب

المؤتمر الشعبي"، ظل متردداً، خصوصاً أنه يقدم رجل ويؤخر أخرى في طريقه للتوافق مع المجلس العسكري بشكل مستقل عن التيارات الإسلامية الأخرى. وبهذا ستكون هذه مرحلة انتقالية ربما تعمل موازية للفترة الانتقالية القائمة وبنشاط أكثر تنظيماً نسبة إلى مقدرة الحركة الإسلامية في التعبئة الاجتماعية.

السودان والمجتمع الخارجي

بات معلوماً أن ملف الحكم في السودان ليس مجرد ملف داخلي، وإنما لديه امتدادات إقليمية ودولية، هذا الواقع يفسر الاهتمام الذي أولته القوى الدولية بالأزمة السودانية، وتجسدت في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية (يونيتامس)، والآلية الثلاثية المكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي و"الايقاد"، ودول "الترويكا" المكونة من الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج، ومجموعة أصدقاء السودان التي تضم كلاً من الأمم المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج وإسبانيا والسويد وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. هذه الأجواء أقلقت التيار الإسلامي الذي ظل متربصاً، ومشككاً منذ البداية في نجاح الثورة، وغاضباً من زيارات شخصيات دولية، خصوصاً وفود الولايات المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية وآخرها زيارة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان. فإن المحاولات الدولية لإحداث توافق حول نظام الحكم في السودان لم تسفر عن نتيجة مرضية، بالتالي أصبح من الصعب توقع انفراجة سياسية مرتقبة. ومن دون هذا التوافق، واصبح من الصعب إجراء الانتخابات والوصول إلى نظام حكم ديمقراطي. في المقابل تبرز إشكالية أخرى تتعلق بتعاطي التيار الإسلامي مع هذا الوضع، مع ترتيب صفوفه وجاهزيته النسبية للحصول على مقعد وسط تزاحم القوى السياسية. وأن التيار الإسلامي في حالة تقهقر، وهذه رؤية وفرتها الثورة التي ظل بعض أعضاء التنظيم يرددون أنهم جزء منها. ويتضح من تسميات وشعارات الحركة الإسلامية القديمة والحديثة أنها لا تزال تطرح نفسها كأداة لانعتاق العمل السياسي في السودان،

وهـذا يشـير إلـى أن المراجعـات المزعومـة هـي وسـيلة فقـط للخـروج مـن ديكتاتوريـة داخـل التنظـيم، إلـى أخـرى تفرضـها علـى الشـعب باعتبـار أنهـا الأصلح للحكم، لتنتهي المراجعات والمحاسبة إلى غاية واحدة.

تجربـة الاسـلاميين فـي السـودان بمـا لهـا مـن صيت فـي سـاحة الصـراع الفكـري الايـديولوجي العـالمي لـم تحظ بالتنـاول الـذي يكشـف عـن تكوينهـا الداخلي وعلاقة القاعدة بالقيادة ودقائق الحوادث التي مثلت مفاصل مهمة في تاريخها الطويل.

ولم يكن طريق (الإنقاذ) الذي جاء إلى السلطة في السودان لتحقيق احلام واشـواق الاسـلاميين فـي قيـام دولـة اسـلامية مفروشـا بـالازاهير وشـأن كـل الأنظمة التي مرت على حكم السودان واجه الكثير من المخاطر السياسية والاقتصادية والعسكرية وان لم تبدُ للإنسان العادي ولكن المراقب للحوادث من موقع قريب يدرك أن سنوات حكم نظام «الانقاذ» التي مرت لـم تمر مر السحاب. كانت الحركة الاسلامية التي جاءت بالانقلاب العسكري تحمل في داخلها بذور الخلافات الداخلية وكان أكثرها خطورة الخلاف الكبير الذي حدث بين مؤسس الفكرة «الانقاذية» ورئيس الجمهورية والتي سميت بحـوادث «الرابـع مـن رمضـان» التـي كانـت بمثابـة القشـة التـي قصـمت ظهـر الحركـة الإسـلامية السـودانية مؤديـة فـي نهايـة المطـاف بفـراق العسـكر مـن المدنيين بقيادة حسن الترابي السياسي الأكثر إثارة للجدل في الخمسة عقود الماضية من القرن الماضي. بل إن الحوادث التي أبعدت الزعيم الإسلامي عـن الحكـم مثلـت بالنسـبة إلـى السـودانيين الإسـلاميين نقطـة تاريخيـة مـن الصعب على تاريخ المنطقة والامة الإسلامية تجاوزها لقوة الحركة الإسلامية السودانية وقوة استقطابها وقوة ترويج أفكارها للإسلاميين في العالم قاطبة سـيما وان الكثيـر مـن الحركـات الاسـلامية العربيـة كانـت تـرى فـي الحركـة السودانية الانموذج الامثل، ولذلك وجد النظام السوداني في بدايات ظهوره الدعم «الاسلامي» العربي والخليجي الامر الذي دعى زعيم منظمة القاعدة

اسامة بن لادن إلى الاقامة في السودان، وبكل تأكيد كانت هي الفترة الاكثر حيوية بالنسبة إلى الرجل في ان يعمل بصمت وقد كانت نتيجة لذلك كل الحوادث التي قامت بها «القاعدة» في العالم.

خلاف البشير الترابي:

أختلف الكثير في تحديد بداية الاختلافات التي أدت إلى «خلافات البشير- الترابي» فهناك من يقول إنها بدأت قبيل التحول من حال الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية (الانتقال من حال الثورة إلى دولة المؤسسات) ومن المراقبين من يقول إنها بدأت بعد محاولة اغتيال الترابي في مطار أوتاو في كندا صيف ١٩٩٢م، وهناك من يحسب أن الخلافات الحقيقية بدأت بعد اتهام السودان بتدبير محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا وآخرون غير متابعين لحركة الإنقاذ الوطني قالوا إن الاختلافات الحقيقية بدأت عندما برزت قضية التعديلات الدستورية في الانتخاب المباشر للولاة من القاعدة الشعبية ذلك الاختلاف الذي انحصر فيما بين رئاسة المجلس الوطني (البرلمان) ورئاسة الجمهورية التي كانت ترى «على الأقل» إرجاء أمر التعديلات إلى وقت آخر، بينما كانت رئاسة المجلس التي يرأسها الترابي كانت ترى غير ذلك.

وبعد ازدياد الاختلافات داخل الحركة الإسلامية وتفكير الترابي في ايجاد الحلول ومناداته الدائمة لبعض اصحابه بمصالحة حزب الأمة، وبالفعل بعد أكثر من ثلاثة أعوام من شدة الصراع بين الإسلاميين التقى الترابي رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي (في جنيف)، لكن أجهزة الإعلام لم تتمكن من كشف الأجندة الخاصة والسرية لاتفاق الصادق المهدي مع الترابي في لقاء جنيف والذي يكمن في الموافقة على استحداث منصب رئيس وزراء في ظل النظام الرئاسي وتعيين الصادق المهدي فيه، وبعد عودة زعيم الحركة

الاسلامية من هذا اللقاء بدأت حركة الصراع تأخذ أبعادا جديدة داخل كيان الإسلاميين، وبشكل اكثر شراسة وقد علم الجانب الآخر من الحركة الاسلامية ما خرج به اجتماع جنيف الذي رعاه الامين العام للملكية الفكرية كامل ادريس.

الحركة الإسلامية والتصدعات الداخلية

كانت هناك اختلافات في وجهات النظر منذ تأسيس الحركة وهذا شيء طبيعي للغاية وأكبرها وأعظمها اختلاف وجهات النظر عند دخول فصيل الترابي في مصالحة وطنية مع «نظام مايو» بقيادة جعفر نميري في ١٩٧٧ وعلى إثر ذلك انشقت مجموعة «الاخوان المسلمين» بقيادة صادق عبدالله عبدالماجد يوسف نور الدائم، ولم يكن ذلك من الخطورة بمكان بحيث يؤثر في مسيرة الاسلاميين إلى أن جاءت انتفاضة أبريل/ نيسان ١٩٨٥م التي جاءت بالنظام الديمقراطي وظهرت الحركة الاسلامية أكثر قوة على مواصلة برنامجها فدخلت الانتخابات وفاجأت المراقبين باحتلالها المركز الثالث واكتساحها جميع دوائر خريجي الجامعات. وعندها تحالف حزبا الأمة والاتحادي الديمقراطي فشكلوا حكومة ائتلاف وأصبحت الجبهة الاسلامية القومية في موقع المعارضة.

ولما كان أمين عام الجبهة الإسلامية القومية الترابي زعيم المعارِضة الإسلامية في الجمعية التأسيسية (البرلمان) يرى أن مجموعة الشباب داخل المكتب القيادي لهم طموحات كبيرة ورؤى ووجهات نظر يكن لها الاحترام والتقدير. جاءت اللحظة التي يتعين فيها اختيار زعيم المعارضة في البرلمان والكثير من الشيوخ داخل القيادة ينظر إلى نفسه على أنه الأحق بهذا المنصب وراح كل منهم يلمع نفسه من خلال صحف المعارضة، مثل صحيفة «الراية» لسان حال الجبهة الاسلامية، وصحيفة «ألوان». ولكن الترابي أشار إلى مجموعة كبيرة منهم باختيار علي عثمان محمد طه، ولم تكن إشارات الترابي لدى المكتب القيادي إلا أوامر وتعليمات في نظر الكثير منهم، وجاءت لحظة

الاختيار من داخل الاجتماع التاريخي والكل يعلم أن زعيم المعارضة هو الشخص الذي أشار اليه الترابي. وتم الاختيار رسميا وأعلن في صحافة المعارضة، وقد وجد تعيين علي عثمان محمد طه زعيما للمعارضة في البرلمان ترحيبا واسعا من قاعدة الحركة الإسلامية، لكن أشخاص بعينهم كانوا رافضين لهذا التعيين على رغم أن هذا التعيين تم بالشورى، ولكن من يجرؤ على المجاهرة والافصاح بوجهة نظر داخل مكتب الشوري تتضارب مع وجهة نظر الأمين العام التي هي في نظر البعض مقدسة ولا يمكن بأي حال من الأحوال الإتيان برأي مخالف لها وتم اختيار المحامي الشاب زعيما للمعارضة على رغم الرفض الداخلي والاستهجان المحدود وسط مجموعة من الشيوخ كل منهم يرى نفسه الأحق بزعامة المعارضة للتاريخ الطويل في الحركة الإسلامية والمجاهدات المتواصلة منذ أيام جبهة الميثاق الإسلامي وحركة الاخوان والجبهة الإسلامية القومية وارتياد السجون والمعتقلات في الكثير من الأنظمة التي حكمت السودان والعمل في الجهاد المسلح في صحراء ليبيا وأدغال إثيوبيا.

ولكن لم تشفع لهم كل هذه المجاهدات أمام ثورة الشباب العارمة. من هنا بدأت الأزمة الحقيقية داخل الحركة الإسلامية بين وجهتي نظر الأولى ترى أن الترابي يملك زمام الحركة بشكل فردي ويتحكم في القرارات كافة. الثانية ترى أن الترابي هو الماكينة الفكرية والقيادة التاريخية وهو الذي أسس الحركة الإسلامية بشكلها الحديث من خلال آرائه الفكرية في أسلمة السياسة فلا ينبغي اختيار قيادة أخرى مادام حيا يرزق.

وكان الخلاف الثاني الذى جاء فوجد الجبهة الاسلامية القومية قد تصدعت شيئا ما وأصبح هناك تكتلان داخل مكتب القيادة، لكن تنظيم الاسلاميين لم يكترث بحسبان أن الخلافات في وجهات النظر ظاهرة صحية وطبيعية وأمكن للجبهة مع سخونة الجو السياسي في فترة الديمقراطية الثالثة تجاوز مهدداتها الأمنية كافة ولم تكن خلافاتها الداخلية تؤثر في وحدتها لأن

القاعدة الشعبية بعيدة كل البعد عن هذه الخلافات وكانت عندما تسمع أن هناك خلافات تستهزئ بهذه الأقاويل باعتبارها محاولة لشق الصف، بل كانت القاعدة تحسب أن وجود خلافات وسط قياداتها وشيوخها من المستحيلات ولكنها كانت موجودة.

الإخوان بين ولاءات الفكرة وتحولات المستقبل

مازال تنظيم الإخوان المسلمين منحازًا للفكرة والتنظيم معًا، تحت لافتة التنظيم بصورة واضحة، أو تحت لافتة الحركة الإسلامية التي يمثل أحد أهم معطياتها.

الإخوان برغم أنهم أنشأوا كيانات ضمت تنظيمات غيرهم وتيارات دينية ربما يكونوا مختلفين عنها، غير أنهم شديدو الإيمان والانحياز لأفكارهم وللتنظيم، فولاؤهم للفكرة ربما يدفعهم لتحولات المستقبل التي يُحاولون أن يصنعوها على الأقل على مستوى الحضور السياسي.

صحيح أنهم كانوا جزءًا من الحركة الإسلامية والجبهة التي تشكلت وكانت نواة الحكم، ولكنهم ظلوا يعبرون عن أيديولوجيتهم الخاصة، وما حدث بين الإخوان والحركة الإسلامية، حدث بين مرجعية الحركة ممثلة في د. حسن الترابي وبين الرئيس السوداني، عمر البشير.

فقد كان الإخوان أكثر بعدًا في النظر إلى العمل تحت لافتة ضمت تيارات دينية مختلفة مثل السلفيين والصوفيين وعموم المنتمين للحركة الإسلامية، وهنا نجحت في الاستفادة من قوة هذا التيار العددي، ونجح الترابي في تحويل التنظيم إلى تيار ثم العودة إلى فكرة التخندق التنظيمي فيما بعد.

سياسة التمكين:

جاء العام ١٩٨٩م ودخلت الجبهة الإسلامية مع الأحزاب الطائفية في حكومة سميت حكومة «الوفاق الوطني» ولم تكن على وفاق أبدا، فكان جهازها الأمني مستيقظا يرصد ما يجرى في الساحة من اتصالات سرية خارجية مع جهات حزبية وعسكرية في الداخل فعقدت الجبهة الإسلامية القومية على مستوى المكتب القيادي ومكتب الشورى القيادي اجتماعا كان الأخطر من نوعه ونوع الأجندة المطروحة ومنها كان واحدا باسم التمكين. مشروع التمكين كان مشروع تسلم السلطة، ولم يكن طرح مشروع تسلم السلطة للمرة الأولى فقد سبق طرحه ونوقش ولم يوافق عليه لأن المستقبل بحسبان قيادة تنظيم الاسلاميين مازال يحتاج إلى أن تلعب فيه الحركة الإسلامية سياسيا دورا كبيرا، ولم تكن هناك أية ضغوط على الحركة شديدة وقوية ولم يكن في الساحة من يفكر في انقلاب عسكري والكل مبتهج بالحرية والديمقراطية. ولكن لماذا طرحت الجبهة الإسلامية مشروع تسلم السلطة للمرة الثانية؟ وفي ذلك الوقت بالذات؟.

الجهاز الأمني الخاص بالجبهة كان قد رصد حركة اتصالات خارجية واسعة مع عسكريين سودانيين عقائديين في الداخل، علاوة على أن الحكومة المصرية كانت جاهدت لتغيير سياسي في السودان يحافظ على مصالحها فيه، في وقت انتشرت فيه أدبيات الاسلام السياسي على نطاق واسع وصادف ذلك فعلا اكتساح الطلاب السودانيين التابعين للحركة الاسلامية السودانية الانتخابات الطلابية في مصر وكل المقاعد وأصبح البرنامج الاسلامي يتم تداوله داخل المجتمع الطلابي المصري، وفي الحقبة ذاتها التي كانت عناصر الاخوان المسلمين المصرية تفوز فيها بالكثير من الاتحادات النقابية وأصبح «الخط الاسلامي» يحاصر مصر من الداخل ومن الخارج ولم يكن غريبا أن تظهر في الأجواء محاولات مصرية جادة لدعم أي تفكير في انقلاب عسكري في السودان. وكان الوسط الصحافي يدرك بحاسته الصحافية تلك

المحاولات - ليست المصرية فحسب بل العراقية بواسطة حزب البعث العربي الاشتراكي الموالي لبغداد، اضافة إلى المراقبين في السودان والمحللين - ويدرك أن اكتظاظ طرقات العاصمة الخرطوم بالأجانب وهم يصولون ويجولون بسياراتهم آنذاك ما هي الا علامة لتغيير مفاجئ سيحدث في السودان خصوصا اذا وضعنا في الحسبان الاختراق الأمني للحدود من الجهات كافة بداية بالحرب الأهلية في غرب السودان مع الحدود التشادية، والجبهة الجنوبية المستعرة باستمرار، اضافة إلى الجبهة الشرقية التي كانت بين الفينة والأخرى تشتعل بواسطة العصابات المشهورة التي كانت تتحرك بين السودان واثيوبيا ومصر في الشرق والشمال وكانت تناصب النظام السوداني العداء كرد فعل لطرح المشروع الاسلامي.

الجبهة الاسلامية وضعت كل هذه النقاط في حساباتها وكانت أجهزتها الأمنية تخترق مجموعة من الضباط الذين كانت ستتم عبرهم محاولات انقلابية، بل كانت (ساعة الصفر) تحت يدها - هذا ليس تضخيما لامكانات الحركة الاسلامية ولكنها حقائق مجردة - وعندما انعقد اجتماع مكتب القيادة والشورى كانت كل المعطيات أمام الاجتماع للخروج بنتيجة واضحة بخصوص تسلم السلطة أو عدمه وهذه المرة كانت الموافقة كلية وبنسبة ١٠٠ في المئة وحتى الذين كانوا قد رفضوا الفكرة في المرة الأولى كانوا أكثر المتحمسين للمشروع الذي سمي «التمكين» ولم يناقش ذلك الاجتماع الكيفية أو التفاصيل بل أوكلت دراسة وتنفيذ المشروع برمته للأمين العام حسن الترابي دون أن يحدد التاريخ أو الوسيلة.

الاسلاميون داخل كيان الحركة الاسلامية الحديثة يعرفون تماما أن عملية محاولة اغتيال الترابي في كندا (مايو/ ١٩٩٢م) وما تلاها من حوادث كانت انقلابا حقيقيا داخل الحركة وقبل سفر الترابي إلى كندا برز إلى السطح حديث عن ضرورة تكثيف الحماية الأمنية على الترابي. وقبل ثلاثة أيام فقط من مغادرته مطار الخرطوم التقت مجموعة من قادة الحركة بالترابي وأبلغوه

شفاهة وأنه مغادر إلى كندا والولايات المتحدة الأميركية لابد من وضع احتياطات الأمن والسلامة كافة، ولم يهتم الترابي بهذا الحديث واعتبره مجرد اشفاق عليه وأنه بقوة الله يغادر.

وضرب تكتم شديد على برنامج الزيارة وانحصرت معرفة البرنامج في شخص أو شخصين، حتى أقرب الإعلاميين من الترابي ما كان يعلم بالبرنامج فغادر الترابي إلى حيث ذهب بصفة شخصية وليس بصفة رسمية وحدث ما حدث هناك في كندا وكان وقع الخبر على الاسلاميين في السودان كالصاعقة في ذلك الشهر من أشهر صيف السودان الساخن من العام ١٩٩٢م. علما بأنه حتى تاريخ مايو ١٩٩٢م ومحاولة الاغتيال لم يكن «التنظيم الاسلامي» قد حل بعد، وكانت كل القطاعات التنظيمية تسير وفق ما خطط لها.

جاء حسن الترابي من كندا ووضع تحت المراقبة الصحية وأبعدت عنه في تلك الفترة كل ملابسات الحوادث التي حدثت في غيابه، ولكنه كان يعلم أن شيئا ما قد دبر أثناء غيابه وكان يسأل عن أمور بعينها ولا يجد إجابات شافية لأن المسئولية قد انتقلت إلى آخرين دون علمه. لم يمر هذا الحدث مرور الكرام داخل الحركة الإسلامية وبدأت العداوة والبغضاء ترتسم على علاقات الإسلاميين الموالين للشيخ والموالين للقيادي الشاب علي عثمان محمد طه. وحتى لا يصبح الترابي من دون عمل فاعل، ولأنه اشتهر بالحيوية والحركة الشديدة والمتواصلة تم إقناعه على مضض بترك العمل الداخلي والتفرغ النهائي للعمل الخارجي تحت دعاوى أن المسلمين في أنحاء الكرة الأرضية يحتاجون إلى ماكينة فكرية في حجمه وأن المستضعفين من المسلمين في الأرض تحتاج لمن يلم شملها ويأخذ بيدها ويحرك فيها الروح تجاه المخططات الغربية، وكانت المظلة لهذا العمل هي «المؤتمر الشعبي الإسلامي العربي» ومن داخله كانت تخرج الأفكار والدراسات والمواجهات، ما هي الا ايام قليلة وكان الاسلاميون المعارضون لانظمتهم يملأون طرقات العاصمة الخرطوم من تونس وليبيا والجزائر والسعودية، وكانوا من خلال

هذا التنظيم العالمي الذي تبنته الخرطوم لحل مشكلة الترابي في الحكم يتحركون في السودان بكل حرية وقد استخرجت للكثير منهم الجوازات السودانية وتم تسجيل الكثير منهم في الجامعات، واعطي الغالبية منهم مشروعات استثمارية في قلب العاصمة في شكل كافتيريات سياحية باعفاءات من الضرائب والاتاوات التي تأخذها الحكومة غالبا من المحلات التجارية. وهؤلاء العرب المعارضون كانت احوالهم المادية جيدة للغاية اذ كانت تصلهم التحويلات المالية من دول اوروبية وغربية، وفي الوقت ذاته انشغلت الاطر التنظيمية باعداد هؤلاء المعارضين في تنظيمات فئوية فالطلاب منهم كانوا في اتحاد الطلاب العرب الوافدين وعلى هذه الشاكلة اصبحوا جميعهم في قوالب تنظيمية، ليسهل على الأجهزة السودانية التعامل معهم.

وكانت نفقات هذه الأعمال تخرج من الموازنة العامة للدولة الأمر الذي أدخل الحكومة السودانية في مشكلات كثيرة مع المجتمع الدولي واستطاعت من خلاله مصر والولايات المتحدة تأليب العالم بأسره على السودان تحت دعوى احتضان السودان للإرهاب، ولكن هل ابتعد الترابي عن ممارسة مسئولياته من منطلق رئاسته وقيادته الحركة الإسلامية في تصريف بعض الأمور ذات الصبغة التنفيذية فيما يتعلق بالشأن الداخلي السياسي وغيره؟ هنا كان مصدر الصراع بينه وبين تلميذه علي عثمان محمد طه، وكان رئيس البلاد عمر البشير يرقب عن كثب ما يدور داخل دوائر الحركة والتأثيرات الناتجة عنه في دولاب العمل الرسمي. بل لم يكن عمر البشير بعيدا، فقد كانت التقارير تصل اليه من عدة مصادر، منها ما يسمعه من علي عثمان نفسه ومن آخرين تضرروا من قيادة الترابي. وفي هذا الصدد كانت دوائر سياسية خارج الحركة الإسلامية تتهم الرئيس عمر البشير بأنه دمية في يد قادة الحركة وذلك من الصورة التي بدأت في الظهور من خلال وجود الافغان العرب المتزايد، وازدياد نبرات التحدي ضد الولايات المتحدة والدول العربية ووصفها من خلال الاعلام السوداني بشكل كثيف بأنها ذنب اميركا، ولم تكن مسألة اتهام

رئيس الجمهورية دمية في ايادي قادة الحركة الاسلامية، اذ لم يجد الرئيس فرصة الا وانتهزها وبيّن فيها للإسلاميين المتصارعين علمه بدقائق صراعاتهم وتأثيرها على مستقبل الحكم في السودان. وكانت مجموعة قليلة ذهبت للقاء الرئيس لشرح وجهة نظرهم فيما يدور داخل الدوائر الخاصة بالحركة الإسلامية، ولكن الرئيس رفض سماع ما يريدون قوله بحجة أن ذلك شأن داخلي وهو ليس معنيا به. ولم تكن تأثيرات ما بعد حادثة كندا تقف عند هذا الحد، بل راحت مجموعة كبيرة من المعارضين لقائد الحركة يشيعون أن عقلية حسن الترابي تأثرت أيما تأثير نتيجة الضربة الشديدة والقوية التي تعرض لها في رأسه على يد لاعب الكاراتيه هاشم بدرالدين وأخذت هذه الشائعات تأخذ أبعادا كثيرة وخطيرة لابعاد الترابي نهائيا عن ساحة العمل الدعوي والتنفيذي الذي اعتاد الترابي قيادته قرابة الخمسة عقود حتى ان تحليلات كثيرة في الساحة حينها ألمحت إلى أن حادث كندا دبرته عقول (سودانية) ومن داخل المتصارعين على النفوذ في الحركة الإسلامية بل اتهمت شخصيات بعينها اعتادت أسلوب الإقصاء بشكل غير معهود في أدبيات الحركة الإسلامية. لكن على رغم ذلك ظل الترابي يمسك بالمفاتيح المهمة للغاية في لعبة الحكم في السودان الأمر الذي أوجد الكثير من الهواجس في نفسية رئيس الجمهورية عمر البشير حتى انه أعلن ذات مرة في لقاء مع مجموعة من قياديي الحركة ومن بينهم الترابي نفسه أن كثيرا من القرارات تصدر من غير معرفته بل من غير أن يتم التشاور معه فيها، فكانت بالتأكيد لم تكن الأسباب المذكورة آنفا هي وحدها التي أدت إلى قرارات الرابع من رمضان التي احالت الترابي ومجموعته من الساحة السياسية فرصة مواتية لآخرين لكي يوغروا صدر الرئيس وعرفوا فيما بعد بمجموعة (مذكرة العشرة) الذين كانوا يرون أن رئيس الجمهورية بلا صلاحيات حقيقية وان الصلاحيات في يد الترابي الذي كان يرأس المجلس الوطني (البرلمان) ويرأس الحزب الحاكم وان هذه الصلاحيات تجعل من رئيس الجمهورية

ديكورا فقط ليس الا وتجعل من الترابي الحاكم الفعلي والحقيقي للسودان وبيده مقاليد الأمور .ان مذكرة العشرة هي أول صرخة داخل الكيان تندد بأسلوب الترابي في تمسكه بالصلاحيات كافة، وأن المذكرة أحد العوامل الاستراتيجية التي أدت إلى قرارات الرابع من رمضان ومن ثم أدت إلى ابعاد الترابي من الحكم.

الحركة الإسلامية والصراع الداخلي

لقد ابتليت الحركة الإسلامية السودانية بنشوء طبقة من السياسيين المحترفين حجبت القاعدة عن القيادة فأفرزت الكثير من التشوهات والانحرافات دفعت البعض من شريحة الوعي إلى العزلة الاختيارية أو الجلوس في المقاعد الخلفية، وانقسمت الغالبية الباقية إلى فرقتين فرقة المريدين تبرر ما يحدث من الأخطاء غاية في الأهمية هي السبل كافة إلى ما حدث أخيرا والتجاوزات بتبريرات لا تقنع أحدا، أما الرافضة فيروجون أنهم مغلوبون على أمرهم لأن الشيخ ممسك ولا يتنازل عن شيء. واذا حاول أحدهم أن يمسك ويصر على رأيه يصنف من قبل المريدين بأنه (حاقد على الشيخ) فيخطط لابعاده نهائيا أو الصاق التهم به فلا يلبث أن يوافق على كل ما يقوله الترابي. وبدى واضحا ان القاعدة الشعبية التي كانت لدى الاسلاميين انهارت تماما بعد بروز الخلافات التي اكدت فيما بعد مستوى الخصومة بين المتصارعين والمستوى الذي وصل اليه (الاسلاميون) في مفارقة قيم الاسلام وادبيات الحركة الاسلامية التي عمقتها في اعضائها طيلة ٥٠ عاما المنصرمة من عمرها. إن الفكر الإسلامي هو نتاج العقل المسلم منطلقا من الدين الإسلامي، فالفكر والمنهجية الإسلامية الفاعلة هي أساس أي بناء حضاري، وما عايشه الشعب السوداني في تجربة الحركة الإسلامية السودانية من العام ١٩٨٩م إلى فترة الصراع المكشوف بين القيادتين فيما عرف بصراع (البشير- الترابي) هو اعتلال في الفكر (الاسلاموي) الذي جاءت به الإنقاذ في كل المجالات وخصوصا السياسة. وعلى رغم وجود نظرية اسلامية، فإن الحركة الإسلامية لم توفق في تقديم حلول للمشكلات

التي يطرحها وطرحها الواقع في ضوء تلك النظرية وقيم الدين أي تأصيل حلول لقضايا المجتمع السوداني من خلال رؤية سليمة للمذهبية الإسلامية، مثل:

-قضايا تداول السلطة.

-التقسيم العادل للثروة.

-القضاء على الفقر والمرض.

-تردي الخدمة المدنية.

المتابع والمعايش للتطورات في الحركة الاسلامية في الفترة من ١٩٩٥م إلى ٢٠٠٠م يجد ان الحركة الاسلامية فشلت حتى في الحفاظ على كوادرها الخاصة في المقام الأول من الوقوع في الممنوعات والمحظورات وقد بدأ فناء الحركة الاسلامية التي كانت ملء السمع والفؤاد في هذه الفترة الامر الذي بين بشكل واضح الاستقالات الجماعية للشباب الاسلاميين من الاجهزة الامنية والنظامية لانهم وجدوا ان الاهداف العظيمة التي من اجلها دخلوا الحركة الاسلامية ضاعت سدى بعد تسلم الحركة للحكم.

الزلزال الذي ضرب أركان (الإسلام السياسي)

هناك أسبابا عدة ساعدت الإخوان على تثبيت حكمهم في السودان على مدار العقود الماضية، من بينها "سعيهم لخلق قاعدة اجتماعية عبر بناء رأسمالية طفيلية، وانتهاجهم للعنف لتحقيق أهدافهم". إن الحركة الإسلامية عمدت إلى إضعاف الجيش والمعارضة والنقابات العمالية. " ومن الواضح أنهم كانوا بحاجة إلى تمكين سياسي يستوعب تمكينهم الاقتصادي". غير أن مدير مركز الخرطوم الدولي لحقوق الإنسان وأن السبب الرئيس وراء تمكن الحركة الإسلامية في السودان هو تلبيتها لأشواق "مجتمع محافظ" عبر رفع شعارات دينية من أمثال "هي لله، هي لله لا للسلطة ولا للجاه"، وما صاحب ذلك من وعود دنيوية من أمثال "نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع". وأن الحركة "فشلت" في الشعارين مما أدى إلى انكماش قاعدتها الشعبية. أن الأسباب التي أدت إلى "تمكين" النظام هي ذاتها التي ادت إلى "هلاكه"، وأن التنظيم بدأ يتأكل من الداخل بعد أن "حاد عن الأهداف التي قام من أجلها". وتوارى عن الانظار منظرو التنظيم الأساسيون من أمثال الطيب زين العابدين والتجاني عبد القادر وعبدالوهاب الأفندي والطفيليون هم من قادوا التنظيم حتى نهايته. وأن الشعب السوداني خلص إلى أن الحركة الإسلامية تعمل "ضد مصالحه وأنها لا تقبل أي شيء ديمقراطي وإنساني". وأن الحركة الإسلامية تنشط وتضعف حسب الظروف والمتغيرات.

وان العامل العقائدي هو سعي يجانبه الخطأ والصواب وحين يحدث الخطأ، على القائمين على الأمر الإقرار به ثم تصويبه، وحين يصيبون، فعليهم

البناء على ذلك لتحقيق المطلوبات. وهذا ما لم تفعله الحركة طيلة فترة بقائها في الحكم".

مع أن النظام الإسلامي في السودان بدأ في تثبيت أركانه منذ إنشاء جبهة الميثاق الوطني في بداية السبعينيات وليس مع انقلاب ١٩٨٩م. وان الحركة الإسلامية السودانية كانت تبني نفسها تحت الأرض وما حدث في عام ١٩٨٩م لم يكن سوى إشهار للدولة ليس إلا. ولدى الحركة الإسلامية تجربة أغنى وأثرى وأعمق بمراحل من الأنظمة التي أسقطتها شعوبها في العالم العربي. وان ما آلت إليه الأوضاع في البلاد كان مؤشر واضح على قرب نهاية النظام. ولا تزال تداعيات السقوط الدراماتيكي للتنظيم في السودان، تثير التساؤلات حول أسباب فشل الإسلام السياسي في السودان وتأثيره في المنطقة، بعد سقوط نظام البشير. ويرى باحثون في شئون الحركات الإسلامية، أن فشل الإسلام السياسي في السودان، أنقذ المنطقة من «قطار متعدد العربات». ويتوقع باحثون ومحللون سودانيون، أن سقوط النظام السوداني سيفقد حركات الإسلام السياسي في الدول المجاورة، مثل: مصر، وإريتريا، وأثيوبيا، وغرب إفريقيا، ميزات لوجستية مهمة، باعتبار أنّ البشير كان ملاذاً لتلك الجماعات منذ تسعينيات القرن الماضي، تحت مظلة «المؤتمر العربي الإسلامي الشعبي» بحسب رؤية الكاتب والروائي السوداني، فايز السليك ـ بينما يرى المحلل السياسي الإريتري، جمال همد، أنّ الزلزال الذي ضرب أركان الحكم في الخرطوم، ستكون له انعكاسات كبيرة على كلّ النظم حوله، وعلى الإسلام السياسي في المنطقة ككلّ، ذلك لأنّ السودان بموقعه الجغرافي المترامي، وتأثيره الثقافي العميق، ظلّ لأعوام قبلة لمجمل الحركات الإسلامية بالمنطقة. أضف إلى ذلك، أنّ رأس المال الإخواني وغير الإخواني ظلّ يتحرك بارتياح من الخرطوم إلى عدة بلدان أخرى، خدمة لفكرة إعادة (صياغة الشعوب)، كما روّج لها عراب المشروع، (حسن الترابي).

والمفاجأة «الصدمة» التي ضربت الإسلام السياسي في السودان، وأن الجماعة كانت قد بسطت سيطرتها على الحكم في السودان، ثلاثة عقود كاملة، أوحت لهم بأنهم بلغوا حالة «التمكين»، ورسّخوا قواعدهم في كلّ مفاصل الدولة، بما فيها الجيش، قبل أن تفاجئهم الثورة الشعبية التي دفعت بالمؤسسة العسكرية للتدخل وعزل الرئيس السابق، عمر البشير، بعد أن كانت حصيلة العقود الثلاثة، فشل الدولة، وانهيار الاقتصاد، وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية، واستشراء الفساد، وهذا الأمر أسهم وبصورة كبيرة في وقف مدّ فكر الإسلام السياسي في أوساط السودانيين، والركون أكثر للطرق الصوفية أو للأفكار اليسارية، خصوصاً بين الطلبة والشباب، رغم أن السودان (مثل معظم دول العالم الثالث) يعاني من الثالوث الشيطاني (الجهل، والفقر، والمرض)، ونسبة الأمية كبيرة، وهذا ساعد تيارات إسلامية متشددة أخرى في استقطاب الشباب، إما عن طريق الترغيب المادي، أو عن طريق إرهاب موجه يستخدم مخزون السلطة الدينية التقليدي.

وأنّ التجربة السودانية مع حكم الحركة الإسلامية، تكاد أن تكون الفداء لكل المجتمعات المحيطة بالسودان، العربية والأفريقية والإسلامية، لأنّها استمرت لفترة طويلة (٣٠ عاماً)، طرح فيها الإسلاميون كلّ شعاراتهم، ووجدوا فرصتهم في تنزيل برامجهم وتطبيقها. وكانت حصيلتها، فشل الدولة.

وأن هنالك اسباب اخرى ايضا ساعدت في فشل الإسلام السياسي في السودان سابقة لاندلاع الثورة الحالية، منها إخفاق النظام الإخواني، «نظام الإنقاذ» في إقامة نظام ديمقراطي حقيقي، وفي الحفاظ على وحدة السودان وتحقيق الحدّ الأدنى من الاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية، ولذلك لم يكن غريباً أن تجد دعوات الثورة على النظام بعد ثلاث عقود من الحكم، هذه الاستجابة الكبرى من قبل مختلف فئات المجتمع، تأكيداً على الشعور

الجمعي الذي بلغ درجة من الوعي واليقين بفشل مشروع الإسلام السياسي، الذي تحققت له فرص الحكم أكثر من أيّ تيار آخر في السودان.

وهكذا أطاحت الثورة التي قادها الشباب السوداني، غير المنتمي أيديولوجيا، بكل المشروع الذي عمل فيه حسن الترابي ببرغماتية شديدة. السوداني، وأن جوهر المشروع هو الفاشية الدينية، شعارات الإقصاء والإرهاب، مثل: «فليعد للدين مجده، أو ترق منهم دماء، أو ترق منا الدماء، أو ترق كلّ الدماء»، كان القتل والقطع وبيوت الأشباح والحروب العبثية التي انتهت بانفصال جنوب السودان، وارتكاب جرائم الإبادة الجماعية في دارفو.

وأصبح مستقبل الإسلام السياسي في السودان، مطروحا للبحث وفي دائرة

الاحتمالات والتوقعات، وأن الشعب السوداني لن يسمح لاحقاً بالارتهان لأيّ مشروع أيديولوجي يتستر بالدين، أو يمنح مساحة لتيارات الإسلام السياسي، سيما بعد التجارب المريرة التي عاشها طوال العقود الثلاثة الماضية وان فرص انبعاث مشروع الإسلام السياسي في السودان بذات القوة لم تعد ممكنة على المدى القريب، خاصة أن تأثير سقوط نظام البشير، يتجاوز الخريطة السودانية، ليبلغ تطلعات الإسلام السياسي، في المنطقة ككلّ، بعد أن ظل السودان المعقل الأخير لهذا المشروع السلطوي، وتفكيك هذه المنظومة سودانياً حتماً سيكون له أثر كبير في تقليص وتقييد فرص الإسلام السياسي في المناطق والدول المجاورة للسودان.

ومن قبل أورد الدبلوماسي والكاتب السياسي السوداني منصور خالد، في كتابه "تناقض السودانين: اتفاقية السلام الشاملة والطريق إلى التقسيم"، أن "سقوط نظام محمد جعفر النميري العسكري في أبريل ١٩٨٥م، هو الذي مهد لبروز الإسلام السياسي كقوة رئيسة في مركز السياسة السودانية، بطريقة غيرت راديكالياً قواعد اللعب".

ووصف خالد الذي شغل منصب خبير في الأمم المتحدة والمستشار السياسي لجون قرنق زعيم "الحركة الشعبية لتحرير السودان" حتى مقتل الأخير في تحطم مروحية عام ٢٠٠٥م، تبعات استيلاء الإسلاميين على السلطة في يونيو ١٩٨٩م، بقرارهم تحويل الحرب الأهلية في السودان إلى "بين المسلمين الأتقياء في الشمال وغيرهم في الجنوب" بأنه "من أكبر خيبات الخزي والعار التي اقترفوها". والمفارقة التي كشف عنها خالد هنا هي أن الإسلاميين لا ينتظرون الوصول إلى السلطة للمضي في محاولاتهم فرض مشروعهم الإسلامي بالقوة، وإنما ظلوا يقومون بذلك في أغلب المطبات السياسية على طول تاريخ السودان الحديث، ومثال لذلك تواطؤهم مع الأحزاب الإسلامية التقليدية والطائفية في منتصف ستينيات القرن الماضي.

وطوال حكم البشير عمل النظام على "سياسة التمكين" وعسكرة الدولة وفرض قوانين النظام العام والقوانين المقيدة للحريات، وتم التضييق على حرية التعبير، وأخذ البشير يقرب ويباعد بين أعضاء التنظيم الذين تململوا وحاولوا الانقلاب عليه، ثم أضعفت الانشقاقات دائرته المحيطة به حتى أسقطته ثورة ديسمبر ٢٠١٨م.

المؤتمر الوطني وثورة ديسمبر:

أصدرت السُلطة الانتقالية السودانية في نوفمبر ٢٠١٩م قانوناً قضى بحلِّ حزب المؤتمر الوطني، ومنْع رموزه من الترشُّح في الانتخابات لمدة عشر سنوات، وتشكيل لجنة لإزالة تمكين الحزب بعد أن حكم السودان لمدة ثلاثين عاماً، غير أن موقف السُلطة الانتقالية تجاه أعضاء الحزب شهد تحولاً نسبياً، في أعقاب إعلان الجيش السوداني في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م فَضّ الشراكة في السُلطة مع تحالف قوى الحرية والتغيير، وتجميد نشاط لجنة إزالة تمكين نظام البشير التي دَعَّمتها قوى التحالف.

واتخذت السُلطة الانتقالية بعد هذه القرارات إجراءات عدة أشارت لاتجاهها نحو إبداء مرونة أكبر في التعامل مع قيادات وأعضاء المؤتمر الوطني، ومن أبرزها الإفراج عن رئيس الحزب المؤقت إبراهيم غندور، وعدد من القيادات الأخرى، بعد ما أُلقي القبض عليهم بتهمة تقويض النظام الدستوري. وأعقب هذا إعلان غندور في أبريل ٢٠٢٢م اتجاهه نحو اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإلغاء قرار حل الحزب.

وبناءً على خطاب صادر من لجنة مراجعة أعمال لجنة إزالة التمكين التابعة للسُلطة الانتقالية، أصدر البنك المركزي السوداني في سبتمبر ٢٠٢٢م توجيهات بفك تجميد الحسابات المصرفية لعدد من قيادات وأعضاء المؤتمر الوطني، وتضمَّن هذا حسابات أبناء محمد طاهر إيلا آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس السوداني المعزول عُمر البشير، وكذلك علي كرتي الأمين العام للحركة الإسلامية، التي تُمثِّل الظهير الاجتماعي للحزب. في وقت أعادت السُلطات الانتقالية عدداً من العاملين الذين فصلوا من مؤسسات الدولة، للاشتباه في انتمائهم للحزب.

المؤتمر الوطني وقرار الحل:

عَرَّف قانون ازالة التمكين رموز الحزب بأنهم "أي شخص شغل منصباً فيما يسمى "مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني"، أو أي شخص كان عضواً بمجلس شورى الحزب، أو عضواً بالمجلس القيادي للحزب، بمن فيهم من شغلوا منصب رئيس الجمهورية أو نائب رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس التشريعي أو والٍ أو وزير اتحادي أو ولائي أو مدير لجهاز الأمن أو نائب عام أو نقيب للمحامين أو رئيس للقضاء أو للمحكمة الدستورية لجمهورية السودان إبان نظام الإنقاذ".

وقفت عدة دوافع وراء اتجاه حزب المؤتمر الوطني لمقاومة مساعي إبعاده من العملية السياسية، يأتي على رأسها مُطالبته بالإفراج عن قياداته التي كانت مُحتجَزة، ومنهم الرئيس السوداني المعزول عُمر البشير، كما يستهدف قيادات الحزب إنهاء التحفُّظ على أموالهم، واستعادة ممتلكاتهم التي صادرتها السُلطات الانتقالية قبيل ٢٥ أكتوبر، في وقت يسعى الآلاف من أعضاء الحزب للعودة لأعمالهم بعد أن فصلوا منها.

وفي سبيل تعزيز فُرَص العودة الرسمية للعمل السياسي، عمل حزب المؤتمر الوطني على التلويح بقدرته على الاضرار بالاستقرار السياسي في البلاد إذا لم يُستجَاب لمطالبه، واستهدفت مُجمَل تحركاته تأزيم الوضع السياسي الداخلي، بغية دفع قادة الجيش إلى تبنّي ترتيبات جديدة لإدارة العملية الانتقالية، تجُبُّ قانونياً قرار إلغاء الحزب.

واستخدم الحزب في هذا الصدد عدداً متنوعاً من الأدوات، في مقدمتها توظيف نفوذه داخل المؤسسات الأمنية السودانية بغرض إرباك الحكومة الانتقالية. وبحسب حمدان دقلو قائد قوات الدعم السريع ونائب رئيس مجلس السيادة السوداني، فقد نَسَّقَت عناصر في الحزب مع المئات من هيئة عمليات جهاز المخابرات السودانية في تمرد مُسلح جرى تنظيمه بالعاصمة السودانية الخرطوم في يناير ٢٠٢٠م، كوسيلة للضغط على الحكومة السودانية. كما دأبت الحكومة الانتقالية السابقة على اتهام عناصر الحركة الإسلامية داخل "الدولة العميقة" بتعمُّد تأزيم الوضع الاقتصادي عبر المُضاربة في العملة، وتعطيل مرافق الدولة، والامتناع عن مد الأسواق بالسلع الرئيسة.

واستهدفت تحركات أنصار حزب المؤتمر الوطني توسيع الفجوة بين الحرية والتغيير والمكون العسكري بالسُلطة، والترويج للحزب بوصفهِ بديلاً يستطيع توفير الدعم السياسي للمؤسسة العسكرية، وفي هذا السياق أعلن

رئيس الحزب تأييده لقرارات ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م التي أبعدت قوى الحرية والتغيير عن السُلطة الانتقالية، ووصفها بـ "الخطوة في المسار التصحيحي"

بالتوازي مع تعزيز الضغوط على السُلطة الانتقالية، سعى حزب المؤتمر الوطني إلى استمالة المكون العسكري في السُلطة، مُفضِّلاً الانحياز لتوجهات قادة الجيش، وتوفير الغطاء الاحتجاجي لقراراتهم، وعلى سبيل المثال، شارك أنصار الحزب خلال يونيو ٢٠٢٢م في احتجاجات أمام مقر بعثة الأمم المتحدة بالخرطوم للمُطالبة بطرد رئيس البعثة فولكر بيرتس، وتزامَن هذا مع توتُّر علاقة الأخير بقائد الجيش السوداني عبد الفتاح البُرهان، بسبب رغبة البرهان في خفض انخراط بيرتس في مباحثات العملية الانتقالية.

وتضمَّنت مساعي الحزب للتغلب على عزله من العملية السياسية محاولته كسْب اعتراف عدد من القوى السياسية بدوره السياسي، وبأحقية أعضائه في ممارسة العمل السياسي، واعتمد الحزب في هذا الإطار على عقد تحالفات مع عدد من القوى الإسلامية السودانية، بذريعة الدفاع عن تطبيق الشريعة الإسلامية، وكان من أبرز هذه التحالفات تنسيقية "التيار الإسلامي العريض"، التي أُعلن عنها في أبريل ٢٠٢٢م، وضمَّت عناصر بالحزب إلى جانب مجموعات قد انشقت عنه في وقت سابق، مثل حركة الإصلاح الآن، وبعض الحركات المُنتمية لجماعة الإخوان المسلمين، فضلاً عن بعض القوى السلفية المتشددة.

علاوة على ذلك، لجأ الحزب إلى استخدام واجهات قبلية في إدارته لأزمة استبعاده من العملية السياسية، ودلّ رفض بعض القيادات القبلية لنشاط لجنة إزالة التمكين، على أن ثمة رفضاً لدى مكونات غير مُسيَّسة نظرياً لتوسيع أعمال اللجنة. كما وُظِّفَت المطالب الجهوية في تعزيز الضغوط على الحكومة الانتقالية، ولعب الأمين ترك قائد المجلس الأعلى لنظارات البجا والعضو السابق في الحزب دوراً مؤثراً في هذا الإطار، إذ دعا إلى حلِّ لجنة إزالة التمكين باعتبارها أحد شروط إنهاء احتجاجات البجا بشرق السودان،

وأسهمت هذه الاحتجاجات إلى جانب عوامل أخرى في حل الحكومة الانتقالية في أكتوبر ٢٠٢١م.

ورغم أن هذه الأدوات لم تنجح في إلغاء قرار حل الحزب، إلا أنها قد أدت إلى ميل قادة السُلطات الانتقالية لإبداء مرونة نسبية تجاه قياداته كما سبق الإشارة، خاصة بعد أن احتاجت المؤسسة العسكرية السودانية لكسب دعم أكبر قاعدة ممكنة من القوى السياسية، عقب قرارات ٢٥ أكتوبر، وكان استمرار استعداء عناصر الحزب في ظل هذه الظروف سيُعقِّد مهمة مؤسسات الدولة السودانية في إدارة شؤون البلاد.

ومثلت أبرز معوقات عودة حزب المؤتمر الوطني للعمل السياسي في عدم تمتُّع توجهات قادته السياسية بقبول دولي وإقليمي، بعد أن تورَّطوا خلال فترة حُكمهم للسودان في دعم عدد من الجماعات الإسلامية المتطرفة، ما دفع القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى رهْن دعمها للاقتصاد السوداني بتقويض نفوذ الإسلاميين في السُلطة، ومواصلة مساعي تفكيك نظام البشير، إذ عملت واشنطن على تحييد الخرطوم عن دعم نشاط الجماعات الإسلامية العنيفة في القرن الأفريقي، والشرق الأوسط. كما انخفض مستوى الدعم العلني للحزب من جانب الأطراف الإقليمية الداعمة لتيارات الإٍسلام السياسي بصفة عامة، ويُلاحظ أن دولة مثل تركيا قد تجنَّبت إعلان دعمها لعودة الحزب للعمل السياسي، رغم أن أنقرة استضافت عدداً من قيادات حزب المؤتمر الوطني عقب الإطاحة بالبشير، وتخشى الحكومة التركية اتخاذ أي موقف علني لصالح الحزب قد يقود إلى تضرر مصالحها بالخرطوم، وتوتر علاقتها بالأطراف المناوئة للحزب داخل السودان وخارجه.

وشجَّعت المواقف الإقليمية والدولية قيادات المؤسسة العسكرية السودانية على عدم تفضيل خيار عودة الحزب بشكل رسمي، بعد قرارات ٢٥ أكتوبر، وحرص قائد الجيش عبد الفتاح البُرهان على تجديد رغبتهم في

إبعاد حزب المؤتمر الوطني عن مباحثات حلحلة الأزمة الانتقالية بين القوى السياسية، بغية نفي اتهامات القوى السياسية له بموالاة حزب البشير.

وتعد عدم موافقة قادة الجيش عائقاً مهماً أمام عودة الحزب، خاصة وأن هذا الموقف يعكس قناعات أصيلة لدى القادة العسكريين السودانيين، إذ أعلنوا عقب الإطاحة بالبشير بأيام عدم اتجاههم لإشراك الحزب في الحكومة الانتقالية، وذلك قبل موافقتهم على مُشاركة السُلطة مع قوى الحرية والتغيير، كما اتجه القادة العسكريون إلى الترويج لصورتهم لدى الخارج بصفتهم مناوئين للعناصر الإسلامية المتطرفة، وأعلنوا خلال المرحلة الانتقالية عن إجهاض أكثر من محاولة انقلابية، شارك بها بعض المتعاطفين مع الحركة الإسلامية داخل الجيش، كان منها محاولة جرت في يوليو ٢٠١٩م، وقادها رئيس أركان الجيش آنذاك هاشم عبد المطلب.

وإلى جانب رغبة قادة الجيش لعودة حزب المؤتمر الوطني لممارسة العمل السياسي رسمياً، إذ يرفض عودتهم للحكم قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو، الذي تتمتع قواته بوضعية رسمية مستقلة نسبياً عن هيكل الجيش السوداني، وفَضَّل دقلو عقب الإطاحة بالبشير عدم المُشاركة في المجلس العسكري الانتقالي، قبل أن يوافق على المُشاركة بعد إبعاد القيادات العسكرية المحسوبة على الحزب، في خطوة حملت إشارة إلى احتمال حدوث ارتباك داخل المؤسسة العسكرية السودانية في حال عاد الحزب رسمياً للعمل السياسي.

ومن بين عوائق عودة الحزب للعمل الرسمي، أيضاً، رفْض أغلب القوى السياسية السودانية له، بعد استئثاره بالسُلطة على مدى عقود، وتشمل القوى الرافضة للحزب قوى علمانية مثل حزب المؤتمر السوداني، وأغلب الحركات المُسلحة السودانية، فضلاً عن حزب الأمة القومي الذي يُعدّ أكبر الأحزاب السودانية، إلى جانب قطاعات قوية في حزب المؤتمر الشعبي المحسوب على التيار الإسلامي. وهذه القوى كانت قد تتجه إلى تصعيد

العمل الاحتجاجي حال موافقة السُلطة على عودة الحزب الوطني، بشكل يُعقِّد من احتمالات حلحلة الأزمة الانتقالية في السودان.

فضلاً عن ذلك، يصعُب تحقيق هدف عودة الحزب في ظل تراجُع فعاليته السياسية، ما ظهر من عجزه عن حشد أعداد كبيرة لفعالياته الاحتجاجية، مقارنة باحتجاجات القوى المناوئة له، ويُمكن إعادة هذا إلى مرور الحزب بأزمة تنظيمية، نتيجة حدوث فراغ في هيكل القيادة بعد إلقاء القبض على عدد من قياداته، ووفاة أمين الحركة الإسلامية السابق الزبير أحمد الحسن في أبريل ٢٠٢١م.

وسعى الحزب إلى التغلب على هذه الأزمة بتكليف إبراهيم غندور بتولي مهام رئاسته مؤقتاً، وقررت الحركة الإسلامية تعيين علي كرتي قائماً بأعمال الأمين العام بشكل مؤقت. في وقت ظهرت بعض المؤشرات على أن ثمة خلافات داخلية بين أنصار الحزب حول الجهة المنوط بها قيادته، كان منها إعلان علي كرتي خلال لقاء تلفزيوني أجراه في مايو ٢٠٢٢م اتجاهه لإجراء انتخابات داخلية للحركة في أقرب وقت، وتأييده تسليم القيادة لجيل الشباب.

أن مستقبل الوضع القانوني لحزب المؤتمر الوطني، يتوقف على عدد من المتغيرات، أبرزها مواقف القوى الدولية والإقليمية من ذلك، وتوجهات كبار الفاعلين المحليين حيال الحزب، وعلى رأسهم القوات المُسلحة السودانية، وأخيراً تطورات أزمة الانتقال السياسي بالبلاد. وعليه، يُمكن طرح ثلاث سيناريوهات لمستقبل الدور السياسي للحزب، وذلك على النحو الآتي:

١. نجاح الحزب في العودة للعملية السياسية: قد يقود استمرار التباين بين المكون العسكري بالسُلطة وقوى الحرية والتغيير إلى لجوء السُلطات الانتقالية لتشكيل حكومة جديدة، والتراجُع عن قرار حل حزب المؤتمر الوطني، والموافقة على اشتراكه في الانتخابات العامة، كوسيلة لكسب الدعم السياسي لتوجهات الجيش، وتقويض النفوذ السياسي للقوى المناوئة لنظام

البشير. غير أن هذا السيناريو لا يبدو مُرجَّحاً، بالنظر لشدة المخاطر التي قد تنتج عنه، والتي من شأنها تعقيد أزمة الانتقال السياسي في السودان، وتعزيز فُرص عودة الخرطوم للعزلة الدولية والإقليمية، إلا أنه لا يُمكن الجزم بعدم حدوثه، بعدما ألغت السُلطات السودانية خلال الأشهر السابقة عدداً من القرارات التي اُتُّخِذَت ضد قيادات الحزب وأعضائه. ومع هذا، قد تتعزز فُرص تحقيق هذا السيناريو في حال تغيُّر بعض القادة العسكريين المناوئين لعودة الحزب للسُلطة، وأخذ أزمة الانتقال السياسي مدى زمني أطول، بشكل يجعل القوى الدولية أكثر قابلية لعودة الحزب، إذا ما اعتقدت أن من شأن هذا إنهاء الأزمة السودانية، وتحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم.

٢. استمرار استبعاد الحزب وأعضائه من العمل السياسي: يرتبط تحقق هذا السيناريو بنجاح القوى السياسية السودانية في الوصول لصيغة توافقية لإدارة المرحلة الانتقالية، بما يقود إلى تشكيل حكومة انتقالية جديدة، تحظى بتأييد الجيش، وبدعم قاعدة اجتماعية وسياسية واسعة، تؤيد قرار حل حزب المؤتمر الوطني، ومنع أعضائه من الترشُّح في الانتخابات. ورغم أن هذا السيناريو يُعزز فُرص استئناف الدعم الاقتصادي الدولي للسودان، فإن تحققه يتقيد بصعوبة الوصول لتوافق بين القوى السياسية، وتبايُن رؤية المؤسسة العسكرية مع قوى الحرية والتغيير حول الطريق المُناسب لإدارة المرحلة الانتقالية. وهذا السيناريو يبدو حظوظه أقوى من سابقه، بسبب ميل العامل الخارجي إلى عدم عودة حزب المؤتمر الوطني للعملية السياسية بالسودان.

ومن غير المتوقع أن تزداد فُرص عودة حزب المؤتمر الوطني للعمل السياسي الرسمي في المدى القريب، نظراً لميل القوى الدولية والإقليمية والتركيبة العسكرية الحالية في السودان إلى عدم عودة الحزب، وإن كان من المحتمل ألا تعترض السُلطات السودانية على عودة أعضاء في الصفين الثاني والثالث للحزب عبر منصات وتحالفات سياسية بديلة.

٣. عودة قيادات الصف الثاني والثالث للحزب عبر منصات سياسية جديدة: ربما تلجأ مؤسسات الدولة السودانية إلى السماح بعودة بعض القيادات الوسطى بحزب المؤتمر الوطني للعمل السياسي، وتتغاضي عن مُشاركتهم في منصات وتحالفات سياسية جديدة، وخوضهم للانتخابات، إلى جانب السماح للحركة الإسلامية بممارسة أدوار دعوية اجتماعية، ودراسة ملفات المُستبعَدين من مؤسسات الدولة، كلٌّ على حده، على أن يتم إعادة العناصر الأكثر استعداداً للتخلي عن أجندة الحزب. مع استمرار الحظر الرسمي للحزب ولقيادات الصف الأول، وربما يتم الإفراج عن أموالهم في وقت لاحق، وذلك في حالة تشكيل حكومة تصريف أعمال جديدة، أو تكوين حكومة توافقية بناء على صيغة انتقالية جديدة.

وتتعزر فُرَص تحقُّق هذا السيناريو بسبب رغبة المكون العسكري في موازنة النفوذ السياسي للقوى التي تؤيد تفكيك تمكين نظام البشير، إذ تتخوَّف القيادات العسكرية من حدوث تسارُع في مساعي إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، في حال وصول هذه القوى للسُلطة بأريحية، وعبر انتخابات لم تواجه فيها تنافساً كبيراً، ما قد يُربك الأوضاع الداخلية في الجيش، وبعض مؤسسات الدولة الأخرى. وقد توافق القوى السياسية على هذا السيناريو من جانبها، بسبب رغبتها في تقليل احتمالات فشل الصيغة الانتقالية الجديدة. ويعد هذا السيناريو الأكثر ترجيحاً، ويتوقف التوسُّع في تنفيذه على الحد الذي يحافظ على علاقة الخرطوم بالقوى الدولية والإقليمية المناوئة لحزب المؤتمر الوطني، كما يُمكن اعتبار المرونة النسبية التي أبدتها السُلطات السودانية تجاه بعض العناصر التابعة لحزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية، بمثابة اختبار لنوايا القوى الدولية والإقليمية حيال عناصر الحزب.

الحزب الشيوعي السوداني

تأسس الحزب الشيوعي السوداني بداية عام ١٩٤٦م تحت اسم "الحركة السودانية للتحرر الوطني" متأثرة بالحركة الشيوعية المصرية بقيادة هنري كورييل والضباط الشيوعيين في الجيش البريطاني، ونادى الحزب بحق تقرير المصير للسودان ووقف ضد الوحدة مع مصر.

ونسبة إلى ضعفه في مواجهة "الإخوان" من جهة والحزبين الطائفيين من جهة أخرى، ذهب إلى التحالف مع تنظيمات ثانية واندمج معها مكوناً تنظيم "الجبهة المعادية للاستعمار" التي نشطت أثناء أول انتخابات برلمانية جرت في السودان عام ١٩٥٣م وأسفرت عن فوزه بمقعد واحد، ثم حاول عام ١٩٥٥م ولكن لم يفز.

استجمع الحزب بعض قواه بعد انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م الذي نفذه الفريق إبراهيم عبود، فوسع قاعدة نفوذه السياسي وناهض حكم عبود مع أحزاب المعارضة، مستفيداً من تجمع النقابيين والمهنيين الذين واصلوا الإضراب السياسي حتى اندلاع ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، ومع ذلك لم يحصد في انتخابات مايو ١٩٦٥م سوى ١١ مقعداً في البرلمان، كان أحدها من نصيب فاطمة أحمد إبراهيم التي كانت أول امرأة في الوطن العربي تدخل البرلمان.

جاء في مجموعة وثائق الحزب الشيوعي السوداني التي أصدرها "المعهد الدولي للتاريخ الاجتماعي" بأمستردام، "مثل الانقلاب العسكري الذي نفذه الضباط الأحرار في مايو ١٩٦٩م الفترة الأكثر اضطراباً في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، فقد أدى تباين الآراء في الموقف من الانقلاب إلى انقسام حاد للآراء داخل الحزب بحيث أيد بعض قادة الحزب (حركة الجيش

الثورية) معولين على تقدميتها ومعاداتها للطائفية". وأضاف تقرير المعهد الدولي "تم تعيين عدد من رموز هذه المجموعة كوزراء في حكومة الانقلاب وساندت هذه المجموعة دعوة النميري إلى حل الحزب نفسه أسوة بتجربة الشيوعيين في الجزائر ومصر والانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي السوداني الذي أسسته الحكومة".

ومن قادة الحزب التاريخيين عبدالوهاب زين العابدين وعوض عبدالرازق وعبدالخالق محجوب الذي أعدمه النميري بعد انقلاب فاشل عام ١٩٧١م، ثم بعد انقلاب ١٩٨٩م حظر نشاط الحزب الذي انضم إلى "التجمع الوطني الديمقراطي" المعارض. تزعم الحزب بعد ذلك الأمين العام الرابع محمد إبراهيم نقد الذي توفي عام ٢٠١٢م، واختارت اللجنة المركزية للحزب محمد مختار الخطيب سكرتيراً عاماً له، ونشط الحزب تاريخياً في أوساط الحركة النقابية العمالية ولا يخفي "تجمع المهنيين" الذي نشط ضمن مجموعات ثورة ديسمبر انتماءه للحزب.

الأحزاب والولاء العاطفي

تبدو الأحزاب أكثر تقليدية، إذ ما زالت تعتمد الولاء العاطفي الطائفي والقبلي وحتى الأسري، فإنها تواجه اليوم جيلاً حديثاً سلاحه التقنية والتكنولوجيا وهو بالتالي أكثر علمية وانفتاحاً على تجارب العالم، وأتاحت له الثورة الرقمية ثقافة سياسية واطلاعاً على ماهية الأحزاب ودورها لا يشبه ما يرونه في السودان، حيث لا يعلم كثير من أعضاء الأحزاب شيئاً عن برامج أحزابهم لأنهم لم ينضموا إليها على أساس موضوعي وفق رؤية الحزب وحلوله التي يطرحها لقضايا البلاد الداخلية والخارجية. أن الإيمان الكبير من جيل شباب اليوم وقناعاته بالحريات العامة يقابلهما انغلاق الأحزاب وافتقادها إلى الحرية والممارسة الديمقراطية داخلها، إذ تحتكر كثير من زعاماتها القيادة في ما يشبه التوريث المغلف، مما يصعب ردم الهوة بين الجانبين. ومعظم شباب الثورة أميل إلى المثالية منهم إلى الواقعية، فهم يطالبون بالعدالة وهم ضد الفساد والمحسوبية، أي عكس ما يحدث داخل الأحزاب التي لا تخلو من أجندات شخصية لزعاماتها واتضح ذلك في تراجعها أخيراً عن حكومة التكنوقراط بعد ثورة ديسمبر واتجاهها إلى تشكيل حكومة محاصصات حزبية.

خلال الأعوام التي مضت بعد ثورة ديسمبر فهم الشباب ما هي الأحزاب وعايشوا عن قرب الممارسات الحزبية غير الرشيدة والانشقاقات والخطاب غير المنضبط وغياب زعامات قومية عقلانية وضعف التماسك والتوافق إزاء القضايا الوطنية، مما عزز النظرة السلبية تجاه الأحزاب وزاد من تحفظات الشباب في التعامل معها".

وتضم الساحة السياسية السودانية أكثر من ١٠٥ حزبا مسجلة رسمياً لدى مجلس شؤون الأحزاب وهي قابلة للزيادة مع استمرار عملية التسجيل المفتوحة وفق قانون تنظيم الأحزاب السياسية لعام ٢٠٠٧م، وذلك بخلاف العدد المهول من التجمعات والواجهات والتنظيمات والأحزاب غير المسجلة.

إن الناظر إلى الأحزاب السودانية التي أنهكها تعب التجارب السياسية المتكررة، ومتلازمة الفشل الذي ما انفكت تقع فيه خلال كل التجارب التي مرت بها العملية السياسية مُنذ استقلال السودان وإلى يومنا هذا يجد أنها لم تُقدم للسودان كثيرا، سوى أمجاد ماضوية ومكاسب سياسية تاريخية قديمة " مثلاً مساهمتهم في استقلال السودان كُلاً يدعى أن له الفضل في استقلال السودان".

ما إن تأتي ذكرى الاستقلال المجيد حتى تراهم متبارين في إظهار وتعظيم تلك الأدوار البطولية "لا ينكرها إلا مكابر" التي قامت على أساسها أحزابهم ويتمنون على المواطن السوداني الأماني أنهم من حرره من الاستعمار والاستبداد.

تفاقم النزاع الحالي في السودان لأن العملية الديمقراطية المحدودة التي برزت بعد سقوط عمر البشير لم تشمل مجموعة متنوعة من الأصوات المدنية السودانية.

وإن القاسم المشترك بين كل الحقب من تاريخ السودان هو أن الشعب السوداني استطاع أن ينتقل بشكل ناجح وسلمي من الدكتاتورية إلى الحكم المدني من خلال آلية الانتخابات الديمقراطية ومن دون تدخل القوى الإقليمية أو الدولية. ويُعد هذا النجاح المتكرر دليلًا على رغبة الشعب السوداني الشديدة في إرساء الديمقراطية وقدرته على القيام بذلك. كما أنه يتعارض مع أي سرديات تشير إلى فشل الديمقراطية. عند التمعّن في الأزمة الداخلية في السودان، التي أدت إلى نزوح الملايين وحرمان المواطنين من

الغذاء والرعاية الصحية والمسكن وتعريض النساء والأطفال للاعتداءات الوحشية، من الضروري الإشارة إلى السياسات المحددة التي ساهمت في انهيار الديمقراطية في البلاد على الرغم من استعداد الشعب السوداني للالتزام بالديمقراطية. وبدلًا من الإشراف على الانتقال الداخلي السلس من نظام عمر البشير إلى حكومة ديمقراطية، كما حصل في السودان في ما مضى، دعا رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية، عبد الله حمدوك، الأمم المتحدة فعليًا إلى تولي منصبه. ثم أنشأت الأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان برئاسة الممثل الخاص للسودان، فولكر بيرتس، في ما كان من المفترض أن يكون محاولة لتنظيم انتخابات عامة بالتشاور مع السودانيين من جميع شرائح المجتمع.

يُعتبر المواطنون السودانيون محافظين إلى حد كبير، ولكنهم أفراد متسامحون وعصريون وغير عنيفين يتوقون ببساطة إلى حكومة تحكمهم يختارونها من خلال الاقتراع. فهم ليسوا مناهضين للديمقراطية، بل يرغبون في ديمقراطية تنسجم مع واقعهم الثقافي. وفي المقابل، بدا الإطار الديمقراطي الذي فرضته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان و"قوى إعلان الحرية والتغيير" غريبًا لهم وغير مناسب للكثير منهم.

لسوء الحظ، هذه ليست المرة الأولى التي تستند فيها سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان إلى محاورين مضلَلين أو من جانب واحد. في الواقع، حصل ذلك أيضًا طوال فترة الحرب الأهلية السودانية الثانية. في ذلك الحين، اعتمد صانعو السياسة الأمريكيون بشكل مفرط على جماعات الضغط الحزبية والمخبرين غير الموثوق بهم لتشكيل الآراء حول النزاع، ما أفضى إلى سردية مبسطة بشكل مفرط، ولكن قابلة للاستيعاب، مفادها أن الحرب الأهلية وضعت جنوب السودان المسيحي الضعيف في مواجهة مع شمال السودان المسلم. وبعد تقييم لاحق، اعتراف علنًا دبلوماسيون برزوا في

مراحل متنوعة من النزاع السوداني بهذه التقديرات الخاطئة، ومن بينهم سفير الولايات المتحدة السابق في السودان دونالد بيترسون، والدبلوماسية إليزابيث شاكلفورد، ومدير قسم السياسات لدى المبعوث الأمريكي الخاص إلى السودان، زاك فيرتين، والمبعوث الأمريكي الخاص إلى السودان، السفير برينستون ليمان. عندما لا تشمل السياسة تجاه السودان أصوات عدد كبير من أصحاب المصلحة، يُحجَب واقع المشهد السياسي السوداني وتزداد معاناة الشعب السوداني. ومع استمرار المعركة بين "القوات المسلحة السودانية" و"قوات الدعم السريع"، لا بد من أن يعيد المجتمع الدولي جديًا تقييم نظرته إلى البيئة السياسية والثقافية في السودان حرصًا على رؤية الصورة الكاملة لما يمكن أن تبدو عليه الديمقراطية في السودان.

السودانيون قوم يتعجلون:

علة اضطراب الصلة بين الأحزاب والشعب في السودان، منشؤها ازدواجية بنية الأحزاب التقليدية بين قيادة وأتباع تقليديين وطبقة من الخريجين، وقاد هذا لانشقاقات في بنية "الاتحادي" مرارا، بين السيد علي الميرغني وإسماعيل الأزهري والشيخ علي عبد الرحمن. وقاد في حزب الأمة إلى صراع محمد أحمد محجوب مع الصادق المهدي. كما عزز هذا الإشكال غياب البرامج الاقتصادية والسياسية الواضحة، فعدا عبارات وطنية صاغها حسين الهندي، سميت "مبادئ الهندي" وخطاب "الرايات السبع" للصادق المهدي، لم تكد توجد محاولات جادة لإيجاد خطاب أيديولوجي يترجم لبرامج سياسية واقتصادية واضحة، إذ لم تكن نخب الخريجين ذاتها إلا طيفا واسعا تحت رعاية تقليدية. فعبد الله خليل والمحجوب والأزهري ليبراليو التوجه ميالون إلى الغرب عروبيون. وفي حين كان السيدان علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي زعماء تقليديين دينيين، كانت "الإسلامية

العقلانية" هوية علي عبد الرحمن والصادق المهدي مثلا. أما الإخوان، فقد انقسموا للإخوان التقليديين وجماعة الميثاق مع الترابي الذي غدا طائرا مغردا خارج السرب، مثيرا للجدل في فتاوى ثبت أن له فيها سلفا. أما وفاء هذه الأحزاب ذاتها للديمقراطية، فليس أقل من صبر السودانيين عليها، فحزب الأمة حفز على الانقلاب الناجح الأول عام ١٩٥٨م. والشيوعيون قادوا الانقلاب الناجح الثاني عام ١٩٦٩م، وانقلبوا على النميري في انقلاب فاشل دفعوا ثمنه غاليا، وأما الإسلاميون، فشأنهم ما قد رأى الناس، كعطر منشم.

وداخليا، فإن وفاء الأحزاب للديمقراطية كان شيئا عجبا، فإذا ضج السودانيون من حكم البشير لثلاثين عاما، فما قولكم في أحزاب سياسية يترأسها رئيسها لما يقرب من نصف قرن بغير انتخابات، بل وفي أحسن الظروف، ينزل للانتخابات بلا منافس. وإذا كانت الديمقراطية مفرزة للتشاكس بطبيعتها، إلا أن غياب الأولوية الوطنية كان مفضيا لتحطيم كثير من المنجزات، أو تعطيلها، خاصة ما شهدته الديمقراطية الثالثة من تعطيل الترابي لاتفاقية الميرغني - قرنق، ومناكفات عطلت حكومة الصادق المهدي، فثمة فرق بين الخلاف الحزبي، وبين الطمع في السلطة، وبين تحطيم بنية الوطن.

والسودانيون يحبون الزعيم القائد الكاريزمي لكونهم مجتمعا قبليا يؤمن بشيخ القبيلة ذي العقل والبيان، ولكنهم في الوقت ذاته، أقل الناس صبرا على ذي البيان بلا عمل، لذا لطالما ضجوا من كثرة خطب الأحزاب السياسية إبان الديمقراطيات، وضجوا من حكم العسكر إذا طال أمده، واستبد الزعيم برأيه. ناهيك عن أن السودانيين في الأصل صعبو القياد، وما ذاك إلا لنفرتهم من الظالم أصلا، ومن مقيد حريتهم تبعا، لعلل في تاريخ السودان. رغم كل شيء، لا أظن انقلابا عسكريا سيكون مقبولا مجددا، ولكن نحتاج ديمقراطية فاعلة وقوية وواضحة البرنامج.

ويبقى سؤال صبر الشعب على الديمقراطية، وإيمانهم بها وسيلة للحكم، أمرا آخر يحتاج إلى بصيرة ووعي، كي يخرج المجتمع السوداني من الدوامة الجهنمية، ويوقظ ذاكرته التاريخية ويتعلم منها.

لماذا فشلت الأحزاب السياسية في السوان

طبيعة تكوين ونشأة الأحزاب السودانية في شكل تحالفات دينية وعشائرية ومتصوفة مع قادة من النخب المثقفة ظلت تحمل بذور الانقسامات بداخلها، كما ظلت تتعايش في الوقت نفسه مع الانقلابات العسكرية، وكان الشباب والطلاب دائماً هم المحرك الرئيس في التصدي للديكتاتوريات العسكرية وظلت فجوة الثقة هذه تتسع وتتمدد إلى اليوم. تباعد الشقة بين قطاعات الشباب والأحزاب السودانية إلى نشأة الأحزاب في بيئة مغايرة تماماً عن البيئة الحالية التي يعيشها الشباب اليوم، إذ كانت القضايا المطروحة آنذاك تتعلق بالاستقلال عن دولتي الحكم الثنائي، وانقسام الأحزاب وقتها ما بين البقاء تحت التاج المصري أو استمرار الحكم الإنجليزي، في ظل غياب رؤية واضحة حول كيف يحكم السودان.

فشلت الأحزاب السياسية في السودان تاريخيا في إقامة نظام ديمقراطي بسبب عدد من العوامل. إحدى القضايا الرئيسية هي أن الأحزاب السياسية في السودان كانت تاريخياً ضعيفة ومشتتة، وغالباً ما تم استقطاب بعضها من قبل حكومة المؤتمر الوطني في الآونة الاخيرة. ومن الصعب على الأحزاب السياسية انها تستطيع ان تتحدي النظام الاستبدادي بشكل فعال وبناء حركة معارضة قوية.

وزيادة على ذلك ان الأحزاب السياسية ركزت في كثير من الأحيان على المصالح الطائفية والإقليمية الضيقة، بدلاً من العمل من أجل أجندة وطنية للإصلاح الديمقراطي. وقد أدى ذلك إلى مزيدا من تفتيت المعارضة وجعل من الصعب على الأحزاب السياسية بناء حركة تغيير ذات قاعدة عريضة.

علاوة على ان، استخدم النظام الاستبدادي في السودان تكتيكات مختلفة لإسكات وقمع المعارضة السياسية، مثل الرقابة والترهيب والعنف ضد النشطاء السياسيين مما صعب على الأحزاب السياسية العمل بحرية وفعالية في تحدي الحكومة. وأدى عدم وجود مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني قوي في السودان إلى إعاقة تطور الأحزاب السياسية وإقامة نظام ديمقراطي. بدون مؤسسات مستقلة للإشراف على الانتخابات وحماية حقوق الإنسان، كان من الصعب على الأحزاب السياسية العمل بحرية وفعالية في تحدي الحكومة. نحن نعلم تماما ان لا توجد ديمقراطية بدون احزاب لان للأحزاب أدوار رئيسة في الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى الديمقراطية وأيضا هي توفير منصة للمواطنين للتعبير عن مخاوفهم ومطالبهم للتغيير من خلال إنشاء فروع للحزب على المستوى المحلي، حيث يمكن للمواطنين المشاركة في صنع القرار ومحاسبة ممثليهم المنتخبين.

كمان لها دور مهم في توفير وسيلة للمعارضة السياسية المنظمة للحكومات الاستبدادية من خلال دعم حق الشعب في الاحتجاجات والمظاهرات المنتظمة، وكذلك من خلال المشاركة في الانتخابات. على سبيل المثال، في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، لعب حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي (NDC)، حزب المعارضة الرئيسي في غانا، دورًا رئيسًا في تنظيم الاحتجاجات والمقاطعات ضد محاولات الحكومة الحاكمة تزوير الانتخابات. وقد ساعد هذا في خلق موجة من الدعم الشعبي لإجراء انتخابات نزيهة مما أدى في النهاية إلى هزيمة الحزب الحاكم وإنشاء حكومة ديمقراطية. في النظام الديمقراطي، تعمل الأحزاب السياسية أيضًا على تقديم

وجهـات نظـر وأفكـار مختلفـة حـول كيفيـة الحكـم ومعالجـة احتياجـات المواطنين. فوجود نظام متعدد الأحزاب ضروري لديمقراطية صحية. وخير مثال على ذلك في السنغال حيث تناوبت الأحزاب السياسية على السلطة منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد سمح ذلك بانتقال سلمي للسلطة وعملية سياسية أكثر شمولاً.

هل بإمكاننا علاج أزمة الأحزاب؟

ظل ضمور دور الأحزاب السياسية السودانية في التحول الديمقراطي محل جدل تاريخي، مصطحباً المشكلات البنيوية التي رافقتها منذ نشأتها الأولى وأثرت في ممارستها السياسية حاكمة كانت أو معارضة، فكيف تسهم الأحزاب الحديثة النشأة والأفكار في إصلاح الحياة السياسية في السودان؟.

واجهت الأحزاب التقليدية، التي تحقق على يدها الاستقلال خلال فترة الحكم الوطني الأول ١٩٥٣م، اتهاماً بغياب المشروع الوطني المتوافق عليه طوال المراحل التي أعقبت ثورات وانتفاضات منذ أكتوبر ١٩٦٤م وحتى ديسمبر ٢٠١٩م، مروراً بانتفاضة أبريل ١٩٨٥م التي أطاحت بالرئيس جعفر نميري.

انعكست الخلافات الحزبية منذ لحظة تشكيل أول حكومة وطنية عام ١٩٥٣م في أزمة سياسية ممتدة ومتجذرة، وجسد الصراع الحزبي الصفري بين قوى اليسار واليمين جوهر الأزمة، مما أعاق أي توافق بينها بشكل عطل إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي في السودان. وفي سياق تنامي الوعي السياسي الباحث عن الخروج من حال الصراع وعدم الاستقرار نحو نظام ديمقراطي قابل للحياة والاستدامة بعد مرور اكثر من ثلاثين عاماً عن الاستقلال، بدأ

بروز عدد من الأحزاب الحديثة تستلهم الدروس والأخطاء التي ظلت تعيد إنتاج الأزمات السياسية الوطنية، ومنها حزبا "المؤتمر السوداني" و"البعث العربي الاشتراكي".

شهد يناير ١٩٨٦م ميلاد وتأسيس حزب "المؤتمر السوداني" على يد رئيس القضاء الأسبق عبدالمجيد إمام قبل أن تنتقل رئاسة الحزب بعد وفاته إلى إبراهيم الشيخ، الذي خلفه لاحقاً في ٢٠١٦م الرئيس الحالي للحزب المهندس عمر يوسف الدقير.

وجد الحزب منذ ميلاده التفافاً كبيراً من الشباب وطلاب الجامعات الذين ضجروا من هيمنة حزبي "الأمة" و"الاتحادي الديمقراطي" التاريخيين التقليديين اللذين ترتكز قواعدهما الجماهيرية على طائفتي الأنصار والخاتمية الدينيتين، مما جعل أبرز سمات القاعدة الجماهيرية لحزب "المؤتمر السوداني" من فصيلة الشباب المتعلم الذي جذبته حزمة أفكار وأطروحات الحزب المستمدة من واقع الخصوصية السودانية. ونادي "المؤتمر السوداني" بضرورة إعادة صياغة شروط التعاقد الاجتماعي للدولة السودانية وتعزيز مقتضيات الديمقراطية التعددية ولامركزية الحكم والإدارة، كما يعترف ضمن نظامه الأساسي وبرنامجه بالتمييز الإيجابي والعلمانية، وينادي بتنمية الهامش، ويقر مبدأ الفصل بين السلطات، وبدور البرلمان في مراقبة الجهاز التنفيذي، ويعتبر أن الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة لانتقال السلطة. في المجال الاقتصادي يطرح الحزب مفهوماً شاملاً يقوم على الاقتصاد التعاوني، ويعتبره أنسب الأطروحات التي يمكن ان تسهم في دفع عجلة الاقتصاد بالبلاد، بوصفه نظاماً ملائماً وجزءاً من إرث وجذور الثقافة السودانية المتمثلة في التآزر والتكافل بالمشاركة في حل المعضلات.

وفي شأن رؤية الحزب على مستوى العلاقات الخارجية فإنه يرفض التدخل في شؤون الدول الأخرى، وهو بذلك لا يسمح بالتدخل الأجنبي في الشأن الداخلي السوداني، لكنه ينشد سياسة حسن الجوار، ويشدد على أن

تقوم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المصالح المشتركة واحترام السيادة الوطنية. إلى جانب معارضته المزعجة لحكم البشير وتعرضه للملاحقات والاعتقالات، لعب الحزب لاحقاً دوراً بارزاً ضمن تحالف "قوى الحرية والتغيير" الذي قاد الاحتجاجات ضد نظام البشير في أبريل ٢٠١٩م.

لكن الحزب لم يسلم من داء الخلافات الموروثة نفسها، خصوصاً بعد قرار مجلسه المركزي قبل فترة قليلة حل الأمانة العامة وتجميد عضوية عدد من القياديين، وهو ما وصف بأنه صراع بين تيارات الشباب وكبار القادة حول التنافس الانتخابي، فضلاً عن تبيانات داخلية حول الموقف من الاتفاق الإطاري.

ووصف بيان لرئيس المجلس المركزي للحزب عبدالقيوم عوض السيد، ما يحدث داخله بأنه "تحديات ظل يواجهها باستمرار"، مؤكداً "تمسكه وتصميمه على الالتزام الديمقراطي والمؤسسي"، ومشيراً إلى "الإشاعات" التي تستهدف الحزب.

لابد من مراجعة رؤية الأحزاب في المستقبل

مع التقدير للجهود العظيمة التي بذلتها الأحزاب السودانية لتحرير البلاد من قبضة المستعمر والقوى الأجنبية، إلا أن تلك الجهود لم تثمر بالقدر الذي يحافظ على وحدة البلاد، وتنميتها، ويحقق لمواطنيها الحقوق والحريات الدستورية، ولعل أكبر العوائق في ذلك هي عدم الخروج من حالة الخضوع للعقلية الأستعمارية، إذ لم تحدد البلاد رؤية بناء استراتيجية بالبحث والدراسة والدرس ولم تتمكن من الأستفادة من الثورات الشعبية وتحويلها إلى دولة مؤسسات وعمل، فيما إستجابت في استسهال إلى نوبة الإنقلابات العسكرية بمساندة أحزاب لا تملك القدرة على تطوير ذاتها ديمقراطياً، فقد كانت دروس مستفادة ولكن لم تستفيد منها الاحزاب، لانهاء الأوضاع الشمولية، وبتجاوز إنقلاب ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ والبدء من جديد.

مرت البلاد بمرحلة إنتقالية، هشة ولكن لا يمكن معها فقدان الأمل، إذ أيقن الشعب أنه لا رجعة إلى الوراء أو القبول بأي نموذج من نماذج الشمولية أو الديكتاورية العسكرية، بل قد يتحمل فوق الطاقة وفي صبر عملية إنهاء النظم الديكتاتورية. هذا فضلاً عن أن المجتمع الدولي معترفا بالقيمة الجيوسياسية، والاقتصادية الاستثمارية للبلاد، وظل مسانداً لإستدامة الأستقرار السياسي بعد عهد التيه واحتمالات فشل الدولة وذلك بدعم الانتقال بآليات أقليمية ودولية (الإيقاد، الاتحاد الأفريقي، الأمم المتحدة)، وبآليات دول (المملكة العربية السعودية، بريطانيا، فرنسا، والولايات المتحدة). في هذا السياق المتطور باتجاه مستقبل جديد للسودان، والذي يتأكد يوماً بعد يوم في محاور ثلاثة:

المحور الشعبي الرافض للإنقلابات والمستجيب للإنتقال الديمقراطي.

المحور الوطني السياسي الراغب في تعديل سلوك الدولة بالحوار والديمقراطية.

المحور الإقليمي الدولي المساند لاستقرار البلاد.

فإن إمكانية بناء رؤية جديدة تفرض على الأحزاب مراجعة شاملة لرؤيتها وهياكلها وأدائها، وفسح المجال لتأسيس أحزاب جديدة تستجيب للواقع الدستوري الفيدرالي، الذي يربط بين العمل السياسي والتنمية بمفاهيمها المعاصرة، والتي تخدم المواطن العادي، دون التخلي عن أي فرصة إيجابية لتنمية علاقاته التنموية مدنياً في الداخل واستثمارياً مع الخارج.

حزب البعث العربي الاشتراكي

من جهة أخرى ضربت التصدعات حزب البعث العربي الاشتراكي فانقسم إلى أربعة أحزاب، هي البعث العربي الاشتراكي برئاسة التيجاني مصطفى، والبعث العربي الاشتراكي الأصل الذي يترأسه علي الريح السنهوري، والبعث السوداني بقيادة يحيى الحسين، والبعث القومي ورئيسه كمال بولاد. تحمل الأحزاب الأربعة تاريخ وملامح وأفكار الحزب الأم نفسها، من حيث شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة بين الدول العربية، وتتقارب هذه الأحزاب إجمالاً مع أحزاب اليسار بشكل عام، سيما الحزب الشيوعي. رئيس حزب البعث العربي الاشتراكي التيجاني مصطفى أرجع انشقاقات الحزب في السودان إلى خلافات القيادة القطرية في سوريا، ويشدد على ضرورة أن تبحث جميع القوى السياسية السودانية عن مخرج عبر مشروع وطني ينقذ البلاد من حال التشظي الراهنة، مشيراً إلى أن الإخفاقات التي لازمت الفترة الانتقالية باتت توفر مبررات لأعداء ثورة ديسمبر لإسقاط الديمقراطية الوليدة، فضلاً عن وجود قوى داخلية وخارجية تستهدف وحدة الدولة السودانية. وأن تنامي الوعي وتراكم أخطاء الأحزاب التقليدية وإدمانها الفشل في إيجاد حلول لأزمة البلد السياسية كان ضمن محفزات بروز رؤى وعناوين سياسية تتبنى الروح الجديدة وسط الشباب والمثقفين. ورؤى كل من حزب "المؤتمر السوداني" ومجموعة أخرى من القوى السياسية الحديثة قد لا تصلح للمرحلة الراهنة، خاصة بعد مشاركة بعضها في سلطة الحكومة الانتقالية الأولى الموصومة بالفشل قبل أن يطيح بها الجيش في الـ٢٥ من أكتوبر. وأن كثيراً من الأحزاب التي تتدثر بعباءة الحداثة كـ"المؤتمر السوداني"

و"البعث" بأقسامه المختلفة قد ارتكزت وتبنت فلسفة تقوم على المعارضة المحضة وتجاهلت رؤية الحكم، وهو ما ينطبق على أحزاب أخرى كالحزب الشيوعي. بيد ان نظام البشير أسهم خلال ال ٣٠ عاماً في إضعاف وتفتيت كل المنظومة الحزبية، مستغلاً تطلعها إلى السلطة وتضعضعها الداخلي، مما يجعلها تتهيب أي حديث عن انتخابات مبكرة لحسم الشرعية.

الشباب السوداني ومقاطعة الأحزاب

يقاطع الشباب الاحزاب لانهم فقدوا الأمل فيها جراء الإحباط والحرمان وإهمال قضاياهم وهمومهم من أجل صراعات السلطة. وان الشباب محبط لأنه دفع فاتورة التغيير ومعها في الوقت نفسه ثمن فشل وإخفاق القوى السياسية. شكلت القوى الشبابية والمجتمعية في السودان طوال فترة الحراك الثوري مصدر قوة وواجهة الشارع وهي تقود الاحتجاجات وصولاً إلى إسقاط نظام عمر البشير بعد حكم دام ٣٠ عاماً، وكشف الحراك السياسي المستمر منذ ديسمبر ٢٠١٨م عن برود في العلاقة ونوع من الجفوة والتباعد بين الشباب والأحزاب السياسية، إذ يتهم كثير منهم الأحزاب، إلى جانب إخفاقاتها التاريخية في بناء دولة قومية حديثة، بالتفريط في قضايا الثورة وإجهاض شعاراتها، فبينما يقدمون أرواحهم في الشوارع في مواجهة القمع والآلة العسكرية، ينشغل قادة الأحزاب باقتسام كعكة السلطة في مفاوضات الغرف المغلقة، فما سبب ذلك التباعد وتلك الفجوة ولماذا يقف الشباب بعيداً كل البعد من الأحزاب السياسية؟ وهل من سبيل لاستعادة الثقة وردم هذه الفجوة؟. لأن الأحزاب لم تعمل على تصحيح أخطائها التاريخية بالسعي إلى تجديد قواعدها الجماهيرية لتتمدد وسط القطاعات الشبابية، كما لم تعر

اهتماماً كبيراً لعمليات التحديث والإصلاح والتغيير بداخلها لتتماشى وتواكب التطورات التي طرأت على البنية المجتمعية، مما تسبب في تعثرها السياسي وتوسيع الفجوة بينها والأجيال الشابة التي يتزايد وعيها على نحو مطرد. باتت الاحزاب السياسية السودانية الآن أمام خيارات صعبة وحتمية إما بالاتجاه صوب إعادة تشكيل بنيتها الفكرية والهيكلية معاً، بحيث تعمل على تطوير أدواتها وبرامجها ومحتواها تجاوباً مع تطلعات جيل الشباب في ظل المتغيرات المحلية والعالمية والتحول من النمط التقليدي الموروث إلى الانفتاح المجتمعي النوعي، أو مواجهة مصير الاضمحلال التدريجي والتلاشي المعنوي لها لأن الجيل الراهن لن يقبل أن تقوده أحزاب لا تستوعب قضاياه وليست لديها رؤية لمعالجتها.

حداثة التجربة الحزبية من بعد مؤتمر الخريجين وحتى الاستقلال كانت فترة غير كافية لبلورة مفاهيم الديمقراطية وقيم الحوار البناء واحترام الآخر، لذلك عندما نالت البلاد استقلالها لم تستطع الاستقرار على حال، واتسمت مسيرة الحكومات الوطنية المتعاقبة بكثير من الإخفاقات والتقلبات والصراعات وجاءت الانقلابات العسكرية المتواترة لتزيد الموقف تعقيداً، معتبراً أن الأحزاب حديثة النشأة لم تكن تتمتع بالنضوج الكافي وتفتقر إلى الرؤية والمرجعية، مما جعلها تتخبط بصورة أعجزتها عن إدارة البلاد وأزماتها المتلاحقة ووقعت فريسة للآخرين ممن يتربصون بها. كل تلك السلبيات أفقدت الشباب الأمل والثقة بالأحزاب لأنها لم تراع حاجاتهم الآنية وتقدم لهم برامج عملية تستوعب طاقاتهم وتنمي قدراتهم وتقدم لهم العيش الكريم والرفاه وتغذيهم بالفكر السليم والتخطيط للمستقبل"، وصدم الشباب صدمة كبيرة في الأحزاب وفقدوا الأمل فيها بسبب ما هم فيه من إحباط وضياع وحرمان من أبسط حقوقهم كشباب، وذلك نتيجة إهمال الأحزاب لقضاياهم وهمومهم وتكريس جل اهتمامها للصراع على السلطة وفشلها في توظيف موارد البلاد المعدنية والزراعية والحيوانية الضخمة.

لابد من سد الفجوة في ظل الثورة الرقمية

لسد هذه الفجوة يجب أن تتبنى الأحزاب برامج لإعداد الشباب بشكل متكامل ومشاركته الرأي في القضايا التي تهم الوطن وأن تشجع الفرق الشبابية في الثقافة والإبداع، بما في ذلك النساء، لدورهن الكبير في إشاعة السلام والتسامح والتراضي الوطني. ولابد من ضرورة الاهتمام بالتربية الوطنية في المناهج الدراسية ورعاية مؤسسات تولي اهتماماً خاصاً بالشباب واستيعاب طاقاتهم وتدريبهم وإشراكهم في بناء الوطن قولاً وفعلاً وليس بالشعارات فقط، وان تبادر الجامعات وتعمل على تقديم خطط تستوعب طاقات الشباب وتسهم في عمليات التدريب والتأهيل وتقديم البحوث والدراسات والخطط التي تهدف إلى إشاعة السلام بين أبناء الوطن الواحد. لأن الثورة الرقمية التي سهلت التداول المعرفي تتناسب عكسياً مع القولبة الحزبية، فبينما كان الشباب مهموماً بالمستقبل وإيجاد الوظائف، نجد أن قضية البطالة مثلاً تتذيل قائمة اهتمامات الأحزاب في وقت تركز على إيجاد فرص عمل لتشغيل منسوبيها لا غير. السودان في حاجة إلى إدارة هذا التنوع بدلاً من التفتت إلى كيانات صغيرة تباعد أكثر بين المكونات الوطنية القومية.

صعود لجان المقاومة بعد ثورة ديسمبر كان فاعل سياسي متقدم وبات شديد التأثير في الشارع وكشف عن بغض القواعد الشبابية للأحزاب بعد فشلها في تحقيق الحل السياسي، حتى بات الشباب ضحية الإحباط بعدما تبددت آمالهم وطموحاتهم على موائد الحوار المتطاول بين الأحزاب، ومن ثم شكلت تلك اللجان بروزاً مهماً لقوى المجتمع إلى الواجهة. إن قوة لجان المقاومة وصمودها بمثابة تعبير صارخ عن خيبة أمل الشباب في الأحزاب

بعدما قدموا تضحيات هائلة، وما زالت مستمرة، وحققت في ثورة ديسمبر انتصاراً باهراً لكن الأحزاب أضاعت مكتسباتهم وبددت تضحياتهم.

القوات المسلحة السودانية

تشير الدلائل التاريخية الي ظهور اشكال بدائية للجيوش المحترفة في السودان منذ نشوء سلطنات دارفور في القرن الخامس عشر، حيث تمركزت السلطة المطلقة في يد السلطان بينما اعتمد في الإدارة التنفيذية (الوزراء) علي افراد مسترقين (بعض الروايات تشير الي المخصيين) يشكلون حلقة الوصل بينه وزعامات المجموعات والقبائل المكونة للسكان المستقرين علي أراضيه، تسندهم نواة قوية لجيش من المسترقين أيضا يقودهم وزيره الأول في الغالب، وهو ما يضمن ولائهم التام وارتباط وجودهم باستمرار السلطان أو من يخلفه من سلالته في الحكم واستبعاد أي احتمال لانقلابهم عليه، بينما شهدت مملكة الفونج، وتحديدا في عهد السلطان بادي أبو شلوخ ١٧٦٢ – ١٧٦٩م إنشاء نواة لأول جيش نظامي مماثل من المستعبدين، حيث قام بإسكانهم في قرى خاصة بهم حول العاصمة سنار، وفي حال الحاجة يتم حشد متطوعين من المكونات القبلية لتكوين جيش أوسع في استطاعته القيام بمهام اكبر حيث تنضوي كل مجموعة قبلية في فرقة معينة.

جاءت الثورة المهدية ولاحقا الدولة المهدية (١٨٨١-١٨٩٨م) بمنظورها الحداثوي ولم تشكل تطورا مؤسسيا كبيرا للجيش نحو المهنية الاحترافية، وبأستنادها حصريا علي أيديولوجيا دينية ذات اهداف عابرة للحدود وطموح شخصي لقائدها في زعامة الامة الإسلامية جمعاء لبعثها الجديد، اعتمدت بصورة شبه كاملة علي المتطوعين الراغبين في "الجهاد"،

لكنها بالتأكيد شكلت قفزة من حيث تنوع المنضوين تحتها لما شمله ذلك من طيف اثني وقبلي واسع، كما من حيث العتاد والتنظيم الذي وصل في مراحل متأخرة الي محاولات جادة وان كانت بدرجة نجاح محدودة للتصنيع الحربي. حيث بدأ بمجموعات صغيرة من الثائرين علي المستعمر مسلحين بالأسلحة البيضاء في معركة الجزيرة أبا أغسطس ١٨٨١م وصولا الي تنظيم هرمي متماسك من الجنود تحت قيادة من الرتب المتدرجة تبدأ بالجندي ثم المقدم وراس المية والأمير وتنتهي في قمتها بالخلفاء الخمس الحاملين للرايات بالوان مختلفة بما فيها الراية الصفراء التي عرضت دون جدوي علي السيد محمد المهدي السنوسي، الزعيم الديني والسياسي الليبي المعروف حينها. لكن كمحصلة نهائية ظل جيشا غير نظامي كما انه، وبخلاف نجاحاته في طرد المستعمر، لم ينعم السودان في عهده بالاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي، واتسم عهد المهدية بصورة عامة بالفوضى والمجاعات الطاحنة والنزاعات المستمرة، بل تشير بعض التقديرات الي ان تعداد السكان الكلي تقلص خلال عمر الدولة البالغ ١٣ عاما فقط بما يقدر ب ٣٠ الي ٤٠٪. بعد هزيمة الدولة المهدية علي يد الجيش البريطاني المصري بقيادة اللورد كتشنر سبتمبر من العام ١٨٩٨م، والذي شكل السودانيون ما يقارب ثلث جنوده تفرق شمل الجيش المهدوي وظلت تشكيلات من الجيش السوداني جزءا من الجيش المصري حتي تأسيس قوة دفاع السودان عقب انتفاضة اللواء الأبيض ١٩٢٤م واكمال إحلال وابدال الجيش المصري بصورة كلية لاكمال فك الارتباط وانفراد بريطانيا بإدارة شؤون السودان عام ١٩٢٥م، بينما اكتملت عملية السودنة عام ١٩٥٤م وتكون من عدد من الجنود السودانيين تحت إمرة ضباط من الجيش البريطاني المحتل. وبعد عام ١٩٥٦م عندما نال السودان استقلاله عن التاج البريطاني، كوّن جيشا وطنيا جديدا بفرقه كافة، ابتداء بفرقة للمشاة، ثم تأسست القوات البحرية والجوية، وعرف باسم الجيش السوداني، وبتقلد الجنرال احمد محمد حمد لقيادته تلاه الجنرال

إبراهيم عبود عام ١٩٥٦م عقب الاستقلال متزامنا مع تغيير اسمه الي قوات الشعب المسلحة وبقوة لا تتعدي الخمسة الف مجند متفرغ، كان النواة الاولي للقوات المسلحة الحالية.

خلال السبعة والستين سنة اللاحقة، وبجانب تعاظم نفوذه السياسي والاقتصادي كما شرحنا سالفا، تضاعف حجم الجيش عدة وعتادا ليصبح في الترتيب رقم ٧٧ في التصنيف العالمي من بين ١٤٥ دولة حسب المراجعة السنوية لقوة النيران العالمية لعام ٢٠٢١م. وجاءت "القوات المسلحة السودانية" في المرتبة الـ٨ على مستوى القارة الأفريقية. ويأتي تصنيف قوة الجيوش بناء على عدة معايير، منها التعداد السكاني والعتاد العسكري والموقع الجغرافي، إذ يبلغ عدد سكان السودان قرابة ٤٥.٥ مليون نسمة، بينهم قرابة ٢٤.١ مليون نسمة قوة بشرية متاحة للتجنيد.

والمالك لمنظومة تصنيع حربي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات وليصل الي الترتيب الثالث في تصنيف الدول الافريقية المصدرة للأسلحة، لكنه وبالمقابل وكما اثبتت الاحداث واخرها حرب ال ١٥ من ابريل ٢٠٢٣م، تغير دوره من عنصر استقرار خلال الفترة الاستعمارية الي اهم عنصر في زعزعة الاستقرار السياسي وتهديد الامن القومي، ذلك انه، وفي ظل اقتصار ذاكرته المؤسسية علي الحروب الاهلية وعدم دخوله في أي مواجهة مع جيش محترف اخر، اتجه في مساره التطوري حثيثا نحو التحول الي أداة ناجعة للسيطرة السياسية والاقتصادية لنخب حاكمة في المركز بدلا من العمل في تناغم مع أجهزة الدولة الأخرى من اجل تامين حدود البلاد وسيادتها وحماية نظام حكمها وتوفير البيئة الملائمة للتنمية، واتجه كذلك الي تفويض جزء مقدر من مهامه فيما يلي استتباب الامن الداخلي الي مليشيات قام بتسليحها واعدادها بل شارك بعضها في عملياته التي تخللتها جرائم مروعة وانتهاكات بالغة لحقوق الانسان.

القوات المسلحة العتاد والعدة:

يبلغ عدد القوات المسلحة في السودان حوالي ٢٠٥ آلاف جندي، بينهم ١٠٠ قوات عاملة، ٥٠ ألفا قوات احتياطية، ٥٥ ألفا قوات شبه عسكرية. فيما تصنف القوات الجوية التابعة للجيش، في المرتبة رقم ٤٧ بين أضخم القوات الجوية في العالم، وتمتلك ١٩١ طائرة حربية تضم ٤٥ مقاتلة، ٣٧ طائرة هجومية، ٢٥ طائرة شحن عسكري ثابتة الأجنحة، ١٢ طائرة تدريب، وقوات برية تشمل قوة تضم ١٧٠ دبابة، وتصنف في المرتبة رقم ٦٩ عالميا، ٦ آلاف و٩٦٧ مركبة عسكرية تجعله في المرتبة رقم ٧٧ عالميا، قوة تضم ٢٠ مدفعا ذاتي الحركة تجعله في المرتبة رقم ٦٣ عالميا. قوة مدافع مقطورة تضم ٣٨٩ مدفعا تجعله في المرتبة رقم ٢٩ عالميا، ٤٠ راجمة صواريخ تجعله في المرتبة رقم ٥٤ عالميا في هذا السلاح. كذلك يمتلك الجيش أسطولا حربيا يضم ١٨ وحدة بحرية تجعله في المرتبة رقم ٦٦ عالميا، بينما تقدر ميزانية دفاعه بنحو ٢٨٧ مليون دولار، وفقا لموقع "غلوبال فاير بور". واعتبرته إحصائيات صدرت عام ٢٠٢١م، من أقوى وأكبر الجيوش في القرن الإفريقي.

تنظيم القوات المسلحة السودانية:

من الناحية التنظيمية تتكون القوات المسلحة السودانية من ستة قيادات إقليمية هي:

القيادة المركزية في (الخرطوم).

القيادة الشرقية في (القضارف).

القيادة الغربية في (الفاشر).

القيادة الوسطى في (الأبيض).

القيادة الشمالية في (شندى).

القيادة الجنوبية كانت في جوبا قبل انفصال الجنوب في عام ٢٠١١م.
الكليات والمعاهد العسكرية المتخصصة:
الكلية البحرية.
معهد التوجية المعنوي والخدمات.
معهد سلاح المهندسين.
أكاديمية نميري العسكرية العليا.
كلية القادة والأركان المشتركة.
معهد المشاة – جبيت.
المعهد العسكري للعلوم الإدارية.
مدرسة ضباط الصف – جبيت.
مركز التدريب المهني العسكري.
معهد المظلات.
معهد نظم المعلومات.
التصنيع الحربي.

تقوم القوات المسلحة السودانية بإنتاج عدد كبير من اسلحتها بنفسها عبر هيئة التصنيع الحربي تشمل صناعات حربية خفيفة كالذخائر والمدافع الرشاشة مثل (الكرار والخواض) وصناعات ثقيلة كالمركبات المصفحة والراجمات وغيرها.

الكلية الحربية السودانية:

هي الكلية العسكرية الأولى في السودان ويتم عبرها الدخول للجيش بالنسبة للطلاب السودانيين الساعين للدخول في الجيش ونيل رتب عسكرية، وشعارها(الواجب-الشرف-الوطن)، مدة الدراسة فيها أربعة سنوات بعد أن أصبحت جزء من جامعة كرري العسكرية. يتخرج الطالب منها ببكلاريوس

العلوم الإدارية ورتبة الملازم أو الملازم أول. مع ملاحظة ان الجنود والفنيين يمكن تجنيدهم عبر مراكز خاصة لا علاقة لها بالكلية.

توجد جامعة كرري للتقانة العسكرية في منطقة وادي سيدنا – التي تقع شمال مدينة امدرمان- مهمتها التدريب والتعليم للطلاب الحربيين السودانيين وللطلاب الحربيين القادمين من بلدان أخرى عربية وأفريقية مثل (اليمن والصومال وكينيا والإمارات العربية المتحدة وبوركينا فاسو وتشاد وإثيوبيا وإريتريا وأوغندا والكويت و المملكة العربية السعودية) وغيرها، وذلك لسمعتها العسكرية الجيدة حيث تخرج منها في عام ١٩٨٢ م، ستون (٦٠) ضابطا يوغنديا كمساهمة من السودان في إعادة بناء الجيش الأوغندي بعد الإطاحة بالرئيس اليوغندي السابق الجنرال عيدي أمين دادا.

منظومة الصناعات الدفاعية:

يعتبر السودان من الدول الرائدة إقليمياً في مجال التصنيع الحربي والمكتفية ذاتيا في مجال تصنيع الأسلحة الخفيفة والمدرعات والذخائر بالإضافة لصناعة الطائرات الخفيفة والقنابل الجوية والموجهة منها.

التحالفات الإقليمية:

بعد حرب أوكرانيا وقفت السلطة في السودان موقفاً أقرب ما يكون إلى الموقف الروسي، وسعى البرهان إلى استغلال ظروف الصراع الروسي الغربي لتحقيق مكاسب سياسية ومادية خاصة في ملف التعدين واستخراج الذهب بصورة خاصة. هذا المنعطف في سياسة البرهان وتوجهه الجديد نحو روسيا أدى إلى تعديل سياسيات أميركا تجاهه. وسارعت أميركا نهاية عام ٢٠٢٢م إلى فتح الجسور مع السلطة من خلال دعوتها وزير الداخلية إلى

المشاركة في مؤتمر أمني تنظمه الإدارة الأميركية، في سابقة لم تشهدها العلاقات بين البلدين خلال ٣ عقود خلت، كما سارعت إلى إرسال سفير أميركي إلى السودان بعد غياب دام ٢٥ عاماً. وقد وأن سياسة أميركا الجديدة ارادت ان تسترد عبرها نفوذها ومكانتها في المشهد السوداني، في ظل المتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية السودانية، والمتغيرات على المسرحين الإقليمي والدولي.

المهام العامة والخاصة:

يعتمد الجيش السوداني عقيدة قتالية تقوم على أساس الدفاع عن الوطن والحفاظ على سيادته ووحدته الوطنية وحماية الدستور. كما يقوم بمهام مدنية تتمثل في تقديم المساعدات أثناء الكوارث الطبيعية وحفظ الأمن في حالة الأوضاع الأمنية المضطربة. وتتّبع القوات المسلحة السودانية نظام انضباط عسكريا صارما. وتتسلسل فيها الأوامر والتكليفات على نحو هرمي دقيق، من أعلى رتب الضباط في القيادة إلى أدنى رُتب الجنود في الميدان، شأنها في ذلك شأن الجيوش النظامية في البلدان الأخرى. وللجيش السوداني مشاركات إقليمية ودولية، وفق ما تمليه التزامات دولة السودان في الإقليم والعالم، لانضوائها تحت مظلة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ومعاهدات الدفاع العربي المشترك. وتبعا لمهمة حفظ الأمن القومي واجه الجيش السوداني حركات المعارضة المسلحة. فمنذ تأسيس "قوة دفاع السودان" شاركت في الحرب العالمية الثانية ضد الإيطاليين في إريتريا وإثيوبيا، وحرب الصحراء الغربية لدعم الفرنسيين في "العلمين"، لوقف تقدم "ثعلب الصحراء"، الجنرال الألماني رومل. وشارك الجيش السوداني في حروب فلسطين في الأعوام ١٩٤٨م و١٩٧٣م، إلى جانب مشاركاته في عمليات الأمم المتحدة في كل من الكونغو وتشاد وناميبيا.

المحطات التاريخية وأهم العمليات:

كان للقوات السودانية على مر التاريخ حضور مهم في الأزمات التي شهدها القرن الأفريقي المتاخم للسودان، أو تلك التي حدثت في الجوار الأفريقي والإقليم العربي، وصولا إلى أبعاد عالمية في قارات مختلفة، ومن أبرز هذه المحطات:

مشاركة وحدات سودانية ضمن الجيش المصري في حروب محمد علي باشا، والي مصر في سنتي ١٨٥٤م و١٨٥٦م. استقدمت السلطنة العثمانية وحدات من المقاتلين السودانيين للمشاركة معها في حرب القرم إلى جانب القوات التركية ضد الإمبراطورية الروسية، بين عامي ١٨٥٣م و١٨٥٦م. وشاركت في المكسيك سنة ١٨٦٢م، عندما طلبت كل من فرنسا وإنجلترا وإسبانيا إرسال فرقة من السودانيين لحماية رعاياها ضد العصابات المكسيكية. في الحرب العالمية الأولى أرسلت بريطانيا فرقتين من الجنود السودانيين إلى جيبوتي بناء على طلب من فرنسا لتحل محل الجنود السنغاليين هناك.

أثناء الحرب العالمية الثانية شاركت قوات الدفاع السودانية في عمليات خارجية وداخلية ضد الإيطاليين الذين كانوا يحتلون إريتريا، وذلك عندما حاولوا احتلال مدينة كسلا في شرق البلاد، وهو ذلك الانتصار الذي جعل تشرشل يعدل عن الاستسلام للألمان كما ظهر لاحقا. كما شارك في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، عندما أرسلت الحكومة السودانية قوة قوامها لواء مشاة إلى شبه جزيرة سيناء.

شاركت القوات المسلحة السودانية أيضا في عمليات دولية تصب في مساعي حفظ السلام والاستقرار في "الكونغو البلجيكية" عام ١٩٦٠م وتشاد عام ١٩٧٩م وناميبيا في ١٩٨٩م. شاركت القوات المسلحة السودانية ضمن قوات الردع العربية في لبنان أواسط سبعينيات القرن الماضي، لحفظ السلام تحت لواء جامعة الدول العربية. شارك السودان في عملية إعادة الحكومة

المدنية الشرعية في جمهورية جزر القمر، حيث أسهمت قوات المظليين السودانية في استعادة جزيرة أنجوان وتسليمها لحكومة جزر القمر عام ٢٠٠٨م. كما كانت القوات السودانية شريكا أساسيا إلى جانب القوات السعودية والإماراتية، في "عاصفة الحزم" باليمن.

تاريخ طويل من الانقلابات العسكرية

لا شكّ في أنّ الجيوش وأجهزة الأمن تبقى المسؤول الأوّل عن الانقلابات العسكريّة في السودان، كما في البلدان العربيّة التي تعرّضت للانقلابات. وهي أيضاً المسؤول الأوّل عن الأنظمة الديكتاتوريّة التي أنشأتها الانقلابات. مع هذا، فالشركاء كانوا كثيرين، لا سيّما في البيئات الحزبيّة والثقافيّة التي وفّرت للانقلابات حججها، وشاركت عناصرها العسكريّة فيه، بعد أن بذلت قصارى جهدها في إضعاف الأنظمة المدنيّة القديمة ولم يكن انقضى على قيامها غير سنوات قليلة جدّاً. حين حصل أوّل الانقلابات السودانيّة عام ١٩٥٨م، بعد عامين فقط على الاستقلال، بذريعة أنّ «الديمقراطيّة فشلت فشلاً مؤذناً بالخراب»، فإنّ تلك الأحزاب والأفكار والنماذج كانت تدفع، وبقوّة ومواظبة، إلى الجحيم. فانقلاب ابراهيم عبّود، مثله مثل الانقلاب العراقيّ الذي قاده عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في السنة نفسها، لم يكن قليل التأثّر بيوليو المصريّ قبل ستّ سنوات. الضبّاط الأحرار المصريّون، من خلال أحدهم صلاح سالم الذي تولّى مسؤوليّة الشؤون السودانيّة، ذهبوا بعيداً في التدخّل في السودان، آملين في تعميم نموذجهم وفي إحراز موقع بين ضبّاطه بدعم مصالحهم في القاهرة، ومستفيدين بالطبع من العلاقات التقليديّة التي ربطت مصر بالطائفة الختميّة.

وفي هذا السياق تأسّس تنظيم لـ(الضبّاط الأحرار) السودانيّين كان في قيادته الضابطان محمود حسيب ويعقوب كبيدة المعروفان بعلاقاتهما المصريّة وزياراتهما إلى القاهرة. وكان ما متّن الصلة وجود ضبّاط سودانيّين في مصر يعود وجودهم هناك إلى عهد «السودان الإنكليزيّ المصريّ». أمّا معظم من عادوا منهم إلى الخرطوم فانضمّوا إلى تلك المجموعة العسكريّة الناصريّة. لكنّ «الضبّاط الأحرار» السودانيّين ممّن اعتنقوا الناصريّة كانوا مستعجلين وراغبين في تسلّم السلطة من دون شراكة عبّود. فقد سبقوه إلى الانقلاب، إذ نفّذوا محاولة فاشلة في ١٩٥٧م، ثمّ ما لبثوا أن انقضّوا على العهد العسكريّ الجديد، عبر محاولة انقلابيّة أخرى جرت في ١٩٥٩م، بقيادة المتحمّس محمود حسيب الذي أودع السجن وبقي فيه حتّى ١٩٦٤م. وكان أحد ضبّاط انقلاب ١٩٥٨م، العقيد حسين علي كرّار، الذي عيّنه الانقلابيّون سكرتيراً لمجلسهم العسكريّ، بَهَرتْه زيارة قام بها للقاهرة، وأكثرُ ما بهره كان «منزلة الجيش في المجتمع». فهو وجد هناك «مناخاً للانقلابات يريد به الناس تدخّل الجيش لينعموا منه بما نعم به شعب مصر تحت حكم الجيش».

الا أنّ العام ١٩٦٤م شهد مجدّداً حركة تآمر نفّذها ضبّاط ناصريّون، وكان أحد الذين اعتُقلوا لضلوعه فيها الضابط الناصريّ جعفر نميري، هو الذي سبق أن أحيل إلى الاستيداع لدوره في محاولة ١٩٥٧م الانقلابيّة. ولأنّ الناصريّين كانوا على علاقة سيّئة بالشيوعيّين حينذاك، اكتشفوا بعد فشلهم ضرورة التفاهم معهم وإشراكهم في العمليّة المقبلة. وبالفعل ففي ١٩٦٩م قام العميد جعفر نميري ومجموعة من الضباط الشيوعيين والقوميين العرب بالإنقلاب الثاني. بين قادة الإنقلاب اللواء خالد حسن عباس وزين العابدين محمد عبد القادر وأبو القاسم محمد إبراهيم وأبو القاسم هاشم، وهاشم العطا وبابكر النور، وفاروق حمدنا الله. وبقي النميري في الحكم ١٦ سنة.في ٢٥ مايو وهذا قبل أقلّ من ثلاثة أشهر على انقلاب الضابط الناصريّ معمّر القذّافي في ليبيا. أمّا المنفّذون فكانوا ضبّاطاً ناصريّين وقوميّين عرباً

وشيوعيّين تشكّل تنظيمهم العسكريّ قبل خمس سنوات وارتبط مباشرةً بالأمين العامّ عبد الخالق محجوب، كما انضمّ إلى «الضبّاط الأحرار». هكذا أطيحت التجربة الديمقراطيّة الثانية في ظلّ وئام بين الختميّين والمهديّين، جسّده تقاسم السلطة بين إسماعيل الأزهري والصادق المهدي. وفي بياناته الأولى أعلن النظام العسكريّ أنّ السلطة باتت في «أيدي العمّال والفلاّحين والجنود والمثقّفين والرأسماليّين الوطنيّين غير المرتبطين بالإمبرياليّة». أمّا الشيوعيّون، الذين نطق النظام العسكريّ بلغتهم، فأصدروا نداءً موجّهاً إلى كلّ «العناصر الثوريّة» في الجيش لمساندة الحركة وضمان نجاحها، كما ضُمّ ثلاثة ضبّاط شيوعيّين إلى مجلس قيادة الثورة، وأربعة شيوعيّين إلى الحكومة، ووقع الإنقلاب الثالث وهو شيوعي في ١٩ يوليو ١٩٧١م انقلب الشيوعيون علي شريك الامس وبقياده هاشم العطا فاستولى على الخرطوم لمدة يومين. ولكن النميري نجح في القضاء على الإنقلاب ونصب المشانق لقادته فأعدم زعيم الحزب الشيوعي السوداني عبد الخالق محجوب ومساعده الأيمن الشفيع أحمد الشيخ وبابكر النور وقائد الإنقلاب هاشم عطا. وفشلت محاولة الإنقلاب الرابع بقيادة العميد محمد نور سعد فأعدم رمياً بالرصاص وتحولت شوارع الخرطوم لمدة يومين إلى ميدان قتال بين نميري وقادة الإنقلاب. وتحوّل من ناصريّ إلى ساداتيّ، ومن حليف لموسكو إلى حليف لواشنطن، ثمّ أعلن، في ١٩٨٣م عن تطبيق الشريعة الإسلاميّة. وبدوره بات الشيخ حسن الترابي مستشاره، الذي تُنسب إلى تأثيره أكثر التوجّهات ظلاميّة في عهد نميري، من إعادة تأجيج الحرب على الجنوب إلى إعدام محمود محمد طه أوائل ١٩٨٥م، وعصفت ثورة شعبية عارمة بحكم النميري في ٦ إبريل من العام ١٩٨٥م أطلق عليها انتفاضة إبريل، ولكنْ بعد سقوط نميري في ذاك العام وقيام مرحلة ديمقراطيّة ثالثة امتدّت حتّى ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، وانقلب الضبّاط الإسلاميّون هذه المرّة بقيادة عمر البشير، أحد تلامذة الترابي النجباء. وإذ حوفظ على أسوأ ما في نظام نميري، زادت مركزة السلطة

وطبيعتها الأمنيّة، حتّى أنّ الترابي نفسه لفظه تلاميذه العسكريّون في ١٩٩٩م، مثلما لفظ الضبّاط البعثيّون من حكّام سوريّا أستاذَهم ميشيل عفلق. هكذا غُرز الانقلاب العسكريّ خنجراً في جسد السياسة السودانيّة بهمّة الناصريّين والشيوعيّين والإسلاميّين على التوالي. أمّا ما يجري اليوم من تقاتل بين جيشين فلا تكمن أصوله البعيدة إلاّ هناك وجدت عدة محاولات انقلابية ضد نظام البشير فشلت جميعها وأبرزها إنقلاب رمضان عام ١٩٩٠م بقيادة اللواء عبد القادر الكدرو واللواء طيار محمد عثمان حامد. وقد انتهت هذه المحاولة بإعدام ٢٨ ضابطاً، وإن عبد الله خليل هو من فتح شهية ضباط السودان للقيام بالإنقلابات العسكرية.

حرب أبريل ٢٠٢٣م:

بدأت المواجهات العسكرية بين الدعم السريع والقوات المسلحة منتصف أبريل ٢٠٢٣م كانت المواجهات في محيط مطار مَرَوي شمال السودان. ثم امتدت لتشمل المناطق كلها بما في ذلك العاصمة الخرطوم. وأدت هذه المواجهات إلى سقوط مئات القتلى وإصابة الآلاف وتشريد آلاف آخرين. كما أدت إلى أضرار مادية كبيرة وأزمة مياه وكهرباء خانقة. وتدخلت وساطات دولية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع لإجراء مفاوضات تنهي النزاع. انتشار المعدات العسكرية وارتفاع أصوات إطلاق الرصاص أعاد إلى الأذهان وقائع مشابهة عاشها البلد الممزق مرات عدة خلال الـ٦٦ عاما الماضية من تاريخه، حيث تتشابه. وكانت اشتباكات عنيفة هزت السودان، بسبب خلافات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، والتي قد ادخلت البلاد في أتون الصراع. وأعلن رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، عبد الفتاح البرهان، تعرض منزله صباح نفس اليوم السبت ٢٠٢٣م، هجوم من قوات الدعم السريع، ومنذ أكتوبر ٢٠٢١م فشلت

كل الوساطات العربية والدولية في إنهاء الأزمة السياسية التي لا يبدو لها أنها ستنتهي قريبا.

تقسيم السودان يلوح في الأفق

بات شبح تقسيم السودان على مرمى حجر بحكم الأمر الواقع في الوقت الحالي الذي تشهد فيه حربا مدمرة للبشر والحجر ووسط تدخلات دولية وإقليمية اصبح السودان الآن في مواجهة انقسام مرعب بين يلوح في الأفق بين مكوناته القومية والدينية والطائفية والسياسية في كل من إقليم دارفور والنيل الأزرق والشرق.

حديث السفير دفع الله الحاج علي وكيل وزارة الخارجية لوكالة سونا عن منح والي ولاية البحر الأحمر المكلف وزارة الخارجية قطعة أرض في موقع مميز لتقوم الوزارة بدورها بإستقطاب الدعم الخارجي من أجل إنشاء مركز لإستضافة المؤتمرات وبناء فلل رئاسية ومقر دائم لوزارة الخارجية هذا يعني أن البرهان قد يكون رئيس جمهورية جديدة.

قائد قوات الدعم السريع حميدتي في تسجيل صوتي منسوب إليه يوم الخميس ١٤/٩/٢٠٢٣م قال أن قيام البرهان بتشكيل حكومة يكون مقرها بورتسودان. يعني أننا قد نتجه نحو سيناريوهات حدثت في دول أخرى بوجود طرفين يسيطران على مناطق مختلفة في بلد واحد وإن قواته ستبدأ مشاورات لتشكيل سلطة مدنية في المناطق الخاضعة لسيطرتها إذا استمر قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان ادعاء شرعية زائفة.

هل يرجع السودان للمرة الثانية إلى الفترة المظلمة؟

هنالك حقبة من تاريخ السودان سميت بالحقبة الغامضة وأطلق عليها البروفيسور يوسف فضل اسم فترة الظلام في تاريخ السودان والتي تمتد ما بين (١٣١٧ - ١٥٠٤م). وهى الفترة التي شهدت انتقال السلطة في دولة المقرة المسيحية داخل الأسرة النوبية من فرع يدين بالمسيحية إلى فرع نوبي آخر مستعرب يدين بالإسلام

وهى نفس الفترة التي شهدت في نهايتها سقوط دولة علوة المسيحية على يد حلف الفونج و العبدلاب الذى أنتج دولة (الفونج).

إذا فترة الظلام التى يعنيها البروف يوسف فضل هي ما بين الممالك النوبية المسيحية وعصر ظهور السلطنات السودانية الإسلامية (١٤٩٥-١٨٢١م).

وأن أهم ما ميز فترة الظلام التي إمتدت لمدة قرنين من الزمان تقريبا تدفق أعراب وبدو الصحراء في مجموعات غفيرة نحو السودان في انتشار واسع بحثا عن المرعى والكلأ حتى غطوا مساحات واسعة من أرجاء بلاد السودان واستوطنوا فيها واصبحوا ملوكا وحكاما. وقضوا بذلك على ما تبقى من نمط الحياة النوبية المتحضرة والامنة والمستقرة والتي كانت تعرف الزراعة والصناعة ونظم الإدارة والحكم واستبدلوها بحياة متنقلة لا تعرف الإستقرار في مكان واحد فقد عاث اؤلئك الأعراب فسادا فى الارض وسادت عندهم ثقافة الغزو والسلب والنهب والتعدي على الغير وتفشت ظاهرة الإغارة على المجتمعات الحضرية وتدميرها بعد سلبها ونهبها وهدمت جراء ذلك القصور والحصون والقلاع والكنائس والبيوت في جميع

أنحاء السودان واكبر شاهد على ذلك عندما قام أعراب القواسمة والعبدلاب مع الفونج بتدمير وخراب مدينة سوبا عاصمة مملكة علوة حتى أصبح ذلك الحدث مثلا يذكر إلى يومنا هذا (خراب سوبا). وخلال تلك الفترة المظلمة فقد سكان السودان الإستقرار والأمن وانحسرت مظاهر الرخاء والمدنية والتحضر وكان ذلك بداية إنقطاع حبل التواصل الحضاري بين الحضارة النوبية الضاربة في القدم (٧٠٠٠ سنة) وبين ما تلى ذلك من نظم للحكم وسادت الأمية في أهل السودان خلال تلك الفترة المظلمة بعد أن كانوا يكتبون بالهيروغرافية والاغريقية والقبطية واللغة النوبية التي بدأوا الكتابة بها في القرن العاشر الميلادي.

إن طبيعة العقل الرعوى فى الغالب السلب والنهب والتعدي والبغي لأنه نشأ بعيدا عن المدنية والتحضر وحياة الإستقرار والنظم الحاكمة والقوانين وليس من طبيعة العقل الرعوى البناء والتعمير لأنه مجبول على التنقل والترحال وعدم الإستقرار في مكان واحد. وقد أختلف اؤلئك الأعراب البدو الذين دخلوا السودان من اؤلئك الذين دخلوا بلاد الشام ومصر وفارس وشمال إفريقيا وغيرها حيث كان لهؤلاء القوم كسب كبير من قيم الإسلام وتعاليمه عملوا بموجبها على حمل لواء الدعوة ونشر الدين الإسلامي بين تلك المجتمعات الشيء الذى كان يفتقده الأعراب الذين دخلوا السودان خلال تلك الفترة المظلمة والذين لم يكن لهم كسب من قيم الإسلام وتعاليمه السمحاء والآن هل نحن عند بداية مرحلة مظلمة جديدة في تاريخ السودان نتيجة لهذه الحرب التي يقودها أعراب بدو الصحراء من المحاميد والرزيقات ومن معهم والذين جاءوا من السنغال ومالي والنيجر وليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى بهدف الاستيلاء على السلطة والحكم في السودان. خاصة وأنهم يمارسون نفس التعدي والبغي والسلب والنهب والتدمير والخراب الذى قام به أعراب بدوا الصحراء في السودان من قبل سبعمائة سنة مضت.

إشكاليات الدولة وحرب الموارد والهوية

لم تترسخ فكرة الدولة من حيث الاطار المؤسسي لتقنين علاقات الافراد فيما بينهم، وفق تعاقد يضمن الإرادة ''المشتركة'' داخل نظام دولي يمنع التدخل في شؤونها الداخلية ويضمن وحدتها وسيادتها. وترافق ذلك مع افلاس المشاريع التنموية وتردي الحالة السياسية وانسداد الافاق اقتصاديا وتشققها اجتماعيا، واشتعال الحروب الاهلية. ونتيجة لذلك أصبحت الدولة في بعض أنحاء افريقيا عاجزة عن احتكار العنف، ووصلت أحوال العباد والبلاد الي مرحلة متفاقمة من التدني مما دفع أحد المفكرين المرموقين في خواتيم القرن العشرين الي الدعوة دون مواربة الي عودة الاستعمار ''الحميد'' للقارة من خلال نفوذ دولة محورية إقليمية تبسط سيطرتها علي الأطراف المفككة الواقعة في مسار مصالحها. وبرر حجته بان ذلك هو الخيار الوحيد لانتشالها من حالة التفكك والانهيار الذي تسير فيه بخطي حثيثة.

ما يعيشه السودان من مأساة شاخصة اليوم هو نتاج التركيز المكثف للسلطة والثروة في المركز، في ظل تعدد مراكز القرار المتصادمة والمتنافسة والمالكة لجيوش جيدة التسليح، فالسودان وكحال عديد الدول الافريقية الهشة في فترة ما بعد الاستعمار، اتسعت الهوة فيه سريعا جدا بين الخطاب الرسمي الذي تدعي فيه الدولة سعيها نحو '' التنمية الوطنية'' وبين الاستراتيجيات الاقتصادية المتبناة علي ارض الواقع والتي جعلت من سيطرة النخب الحاكمة علي المصادر الحيوية للثروة اولويتها القصوي. ففي ظل غياب قطاع خاص قوي ومتماسك ومستقل وبالتالي ارتباط غالب قاعدة

المصالح المادية بأجهزة الدولة وفي ظل افقار الدولة كذلك بفعل محاولات توفير البني التحتية اللازمة للتحديث في زمن قياسي بعيد الاستقلال، تحولت الدولة الي حارس علي الثروة الوطنية توزعها علي من تشاء وكيفما تشاء، وهو ما ادي تلقائيا الي تصاعد الصراع بين النخب المتنافسة علي السلطة بفعل تقلص الاقتصاد أو ما دُرج علي تسميته في العامية السياسية السودانية بـ"الكيكة" نتيجة لتقليص منصرفات الحكومة.

حرب الجيل الخامس

هي الحرب التي تُنفذ في المقام الأول من خلال العمل العسكري غير الحركي، مثل الهندسة الاجتماعية، والتضليل، الهجمات الإلكترونية، إلى جانب التقنيات المستجدة مثل الذكاء الاصطناعي والأنظمة المستقلة تماماً. وقد وصف دانيال أبوت حرب الجيل الخامس بأنها حرب "معلومات وإدراك". فلا يوجد تعريف متفق عليه على نطاق واسع لحرب الجيل الخامس، وقد رُفض من قبل بعض المختصين، بما فيهم وليام س. ليند، الذي كان أحد المنظرين الأصليين لـ حرب الجيل الرابع.

اسْتُخْدِم مصطلح "حرب الجيل الخامس" لأول مرة في عام ٢٠٠٣م بواسطة روبرت ستيل. وفي العام التالي، انتقد ليند هذا المفهوم، بحجة أن الجيل الرابع لم يتحقق بالكامل بعد. وفي عام ٢٠٠٨م، اُسْتُخْدِم المصطلح من قبل تيري تيريف، الذي قدم رسائل الريسين لعام ٢٠٠٣م كمثال محتمل، لكنه ذكر أنه لم يكن متأكداً تماماً مما إذا كان هجوماً من الجيل الخامس، مدعياً "أننا قد لا نتعرف عليه وهو يجري حولنا. أو قد ننظر إلى عدة عقود قادمة ونرى كل منها على أنها من الجيل الخامس". وجادل تيريف: أنه

بالرغم من أن حرب الجيل الخامس تسمح "للأفراد ذوي السلطة المطلقة" بالإدلاء ببيانات سياسية من خلال الإرهاب، فإنهم يفتقرون إلى القوة السياسية لتلبية مطالبهم بالفعل.

خصائص حرب الجيل الخامس:

قال أليكس بي شميد إن حرب الجيل الخامس تتميز ب "ساحة المعركة الموجودة في كل مكان"، وحقيقة أن الأشخاص المشاركين فيها لا يستخدمون بالضرورة القوة العسكرية، وبدلا من ذلك يستخدمون مزيجاً من القوة الحركية وغير الحركية. وقد أشار مؤلفو كتاب "الحرب غير المقيدة"، عام ١٩٩٩م، بقلم العقيد تشياو ليانغ ووانغ شيانغ سوي من جيش التحرير الشعبي، إلى أنه في السنوات التي تلت حرب الخليج عام ١٩٩١م، انخفض العنف العسكري التقليدي، والذي ارتبط بزيادة "العنف السياسي والاقتصادي والتكنولوجي"، والذي جادلوا بأنه يمكن أن يكون أكثر تدميرا من الحرب التقليدية. وعلى العكس من ذلك، يعتقد توماس بي إم. بارنت أن فعالية حرب الجيل الخامس مبالغ فيها، لأن الإرهاب الذي يقوم به أفراد، مثل تيموثي مك فاي أو تيد كازينسكي، يفتقر إلى دعم الحركات الأكثر تنظيماً. وقد أيده في ذلك جورج مايكل، الذي أشار إلى أن عنف العصابات كان مسؤولاً عن وفيات أكثر بكثير من هجمات الذئاب المنفردة والإرهابية. وقد وصف إل سي ريس طبيعة حرب الجيل الخامس بأنها صعبة التعريف في حد ذاتها، في إشارة إلى القانون الثالث لكاتب الخيال العلمي آرثر سي كلارك - "أي تقنية متقدمة بما فيه الكفاية لا يمكن تمييزها عن السحر".

حرب التدمير والاستنزاف

التراث الثقافي على خط المواجهة:

أثار الغزو الوحشي للخرطوم من قبل الدعم السريع لم يلق إدانة دولية واهتمام كبير من وسائل الإعلام. وبينما دمرت الحرب خط المواجهة عبر المثل العليا، أصبحت الهوية والتراث الثقافي هدفاً للهجمات وتم تعبئتهما كسلاح. وكما أن تدمير التراث الثقافي يمكن أن يؤدي إلى الصراع، فإن حمايته واسترداده يمكن أن يكون بمثابة محرك للحل والتعافي بعد الحرب. يتطلب الاستعداد العسكري والحفاظ على الحياة والرفاهية فهمًا لدور التراث الثقافي في الحرب. وقد أدى الغزو إلى ظهور تحديات إنسانية لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. كما شهدت أيضًا التدمير المتعمد لمئات دور العبادة والمتاحف والمباني التاريخية والنصب التذكارية. كما تم تدمير التراث الثقافي وتحويله إلى أسلحة على نطاق واسع في الصراعات. غالبًا ما يشكل التدمير المنهجي للتراث جزءًا من الأعمال الإستراتيجية لـ "الإبادة الثقافية". كان محو وسرقة التراث الثقافي من الشعوب اليهودية والغجر في جميع أنحاء التي تم احتلالها خلال الحرب العالمية الثانية بمثابة هجوم كبير، مما أدى إلى تفاقم الدافع إلى تجريد عرقيات بأكملها من إنسانيتها ونزع الشرعية عنها. وقد تعرضت النساء، على وجه التحديد، للمعاملة الوحشية وتُركن محرومات من الأعراف الثقافية الخاصة بنوع الجنس.

قوى الدول الكبرى من الإرهابيين والذئاب المنفردة من المليشيات والجماعات المسلحة - تركز أنظارها على التراث الثقافي. وإن الهجمات

على التراث المادي (المباني والآثار والمصنوعات اليدوية) وغير المادي (الممارسات والعادات والمعارف) ليست مجرد أشكال من الدعاية بالأفعال، ولكنها تعمل على حرمان الناس من هوياتهم ذاتها - إحساسهم بالذات. وهذه الخسارة فادحة بشكل خاص لأن التراث الثقافي أساسي لشعور الشخص بالانتماء والارتباط بالمكان. إنه يرسخ ويوجه ويحدد موقع الشخص والشعب في الزمان والمكان. باختصار، يؤدي هذا التدمير إلى التعطيل والتفكك، وغالباً ما يترك الضحايا على غير هدى نفسياً ويائسين عاطفياً.

يعتبر التراث الثقافي عنصرا أساسيا في شعور الشخص بالانتماء والارتباط بالمكان التدمير يعطل ويخلخل. إن القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح (١٩٥٤م)، والتي وقعت عليها حاليا ١٣٣ دولة طرفا، تطالب الدول بضمان عدم إلحاق الضرر بالتراث أو اختلاسه في الحرب. والاستثناء من هذه الحماية هو الضرورة العسكرية. وبالتالي، يُسمح للقوات بإتلاف التراث، إذا كان الخصم يستخدمه ليشكل تهديدًا. على سبيل المثال، أن تستخدم قوة عسكرية وسائل متناسبة لتحييد قناص في برج الكنيسة.

وعلى الرغم من هذه الحماية القانونية، يظل التراث الثقافي هدفًا استراتيجيًا في الحروب والصراعات. في الواقع، هناك العديد من الأسباب وراء حدوث هذه الهجمات. غالبًا ما يكون المقصود منها التأثير على الهوية الذاتية وتجريد الرغبة في القتال (على سبيل المثال في "هجوم"، ١٩٤٠-١٩٤١م)، أو يمكن أن تكون وسيلة لمعاقبة الخصم (على سبيل المثال، "قصف السجاد" في هامبورغ، ١٩٤٣م). تشمل المحفزات الأخرى: تحطيم المعتقدات التقليدية، وإزالة رموز الشرعية والسلطة (على سبيل المثال، استهداف الأشياء الأربعة القديمة خلال الثورة الثقافية في الصين، ١٩٦٦-١٩٦٧م)؛ توليد الدعاية من أجل إثارة الدعم أو الغضب أو أي رد فعل آخر

(مثل تدمير طالبان لتماثيل بوذا في باميان، ٢٠٠١م)؛ الرغبة في الوصول إلى الغنائم (على سبيل المثال نهب مدينة بنين، ١٨٩٧م)؛ والنهب الانتهازي والمنظم (بما في ذلك السرقات من المتحف الوطني العراقي، ٢٠٠٣م). وسرقة السيارات في السودان أثناء الحرب، غالبًا ما يكون هناك أيضًا أضرار جانبية كبيرة وغير مقصودة ومهملة تتسبب فيها الحرب.

تحديات المراجعة والبناء الجديد

لقد جاءت ثورة ديسمبر المجيدة، كآخر المراحل الإنتقالية الثورية الشعبية في مقاومة الحالة الأستعمارية، القاهرة على السودانيين والمستنزفة لمواردهم الخام، إذ كان اعلان الأستقلال ١٩٥٦م مرحلة جلاء المستعمر، وثورة أكتوبر ١٩٦٤م مرحلة أستعادة المبادرة للوطن، وإنتفاضة أبريل ١٩٨٥م مرحلة تعزيز حوارات التنوع، وثورة ديسمبر ٢٠١٨م مرحلة عريضة لبناء السودان الفيدرالي بالمدنية والديمقراطية البرلمانية. وبنهاية الرغبة في استمرار النزاعات المسلحة، ومن كل الأطراف، فإن قوى المجتمع المدني، والاستثمار ستمثلان رأس الرمح التطبيقي في الإنتقال الديمقراطي، على أن الأحزاب ستظل الآلية السياسية السلمية في مجمل الأنتقال السياسي الديمقراطي وفق المبادئ الدستورية لثورة ديسمبر المجيدة برغم كل التحديات والصعوبات والعقبات.

لعل أبرز التحديات، في تطوير التجربة الحزبية السودانية أو تقديم أنماط جديدة من الأحزاب الوطنية، تتمثل في الآتي: بناء عقل جديد، وبمساهمة مختلف الأعمار والمهن والنوع الإجتماعي والإنتماء الثقافي الفكري، على صعيد الفكر السياسي والقانوني لاستيعاب التنمية أولاً. بخروج البلاد من

النمط المركزي للحكم والادارة، فإن أكبر التحديات أن تتحول مناهج التعليم العالي والعام إلى ما يساند الفكر التنموي في ترفيع المجتمعات وخاصة الريفية. إقتصاد الإنتاج، سيكون مفتاح النجاح لأحزاب المستقبل، في تحقيق الاكتفاء الذاتي ورفع معدلات الصادر، والحفاظ على علاقات الاستثمار إقليمياً ودولياً. فإن انطلاقة جديدة من التنوير بحقائق المرحلة، أضحت ضرورية، ولامناص أن تبدأ الآن على مشارف الانتقال الثالث، وذلك بالتداول على نطاق واسع بين قادة الرأي الفكري والأكاديمي والسياسي والقانوني والناشطين في المجتمع المدني، وذلك بتنظيم ورش عمل قاعدية في ولايات السودان وأقاليمه وينتهي إلى مؤتمر قومي، قد يعلن من خلاله سمات الأحزاب المرجوة لتحقيق مبادئ ثورة ديسمبر المجيدة وهي تبني سودان الفيدرالية بالمدنية والديمقراطية البرلمانية. ولكن قطع الانقلاب العسكري، بقيادة الجنرال عبد الفتاح البرهان، الطريق مرة أخرى أمام تطلعات الشعب السوداني للانعتاق من الدائرة الدكتاتورية الطويلة والمتعرجة في بلادهم. فعلى مدى العقود الستة الماضية، اتسمت الحياة السياسية في السودان بفترات قصيرة من الحكم الديمقراطي بقيادة مدنيين، عادةً ما تنتهي بانقلاب ينذر بنظام استبدادي. البرهان ليس أول ضابط عسكري يطيح بحكومة مدنية في الخرطوم، فتاريخ السودان الحديث يزخر بمؤامرات الجنرالات الذين تمكن بعضهم من الاستيلاء على السلطة وفشل بعضهم (وآخرون ما زالوا بلا شك ينتظرون لحظتهم). كلهم برروا انقلاباتهم بأنها انحازت إلى جانب "الشعب" وتذرعوا بضرورة حماية أمن البلاد من "فوضى" الديمقراطية والحكم المدني. وفي كل مرة، يشكّل أتباعهم جوقة لتزيين سوءات حكم العسكر.

على الرغم من الآمال التي ظهرت عقب الإطاحة بديكتاتورية عمر البشير التي استمرت ٣٠ عامًا في عام ٢٠١٩م، يواجه السودان الآن عقبة مألوفة للغاية على طريق الديمقراطية. على مدار اعوام في السلطة، كانت الحكومة

الانتقالية في السودان، المعروفة باسم مجلس السيادة والمكونة من ممثلين مدنيين وعسكريين، تعاني من الاقتتال الداخلي والتدهور الاقتصادي في البلاد وانعدام الأمن على نطاق واسع وهي الأمور التي تم ترحيلها من عهد البشير، وهي ايضا الأشواك التي وضعها الجنرالات عمدًا في طريق الحكومة، بما يشمل التحرك البطيء للإصلاحات الاقتصادية. لكن على الرغم من عيوبها، كانت هذه الحكومة برئاسة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، حتى انقلاب أكتوبر، الأمل الوحيد في تخليص السودان من قمع حكم العسكر وهو هدف الثورة الشعبية التي أنهت نظام البشير وحكم الفرد. تذوق الشعب السوداني باكرًا طعم الديمقراطية بجلاء الاستعمار البريطاني عبر ممارسة برلمانية ناضجة ونشوء الأحزاب السياسية في أربعينيات القرن الماضي. ومع ذلك، فإن بعض هذه الأحزاب نفسها كانت متواطئة مع الجيش، ما يقوض المؤسسات نفسها التي يُتوقع منهم احترامها وتقويتها. حظيت جميع الانقلابات العسكرية في السودان بدعم الأحزاب السياسية حيث دفعت وأغرت الجيش لقطع الطريق أمام الديمقراطية، إلى جانب قوى إقليمية ودولية التي من المرجح أن تتعارض مصالحها مع ظهور حكم مدني ديمقراطي حقيقي في الخرطوم. من حيث الشكل، يبدو أن لاعبين إقليميين ساعدوا في التخطيط لانقلاب البرهان ودعمه، وأرسلت إسرائيل وفدًا إلى السودان ضم أعضاء من جهاز الموساد الاستخباراتي أثناء الانقلاب، بعد أن زار وفد أمني سوداني إسرائيل سرًا. ووصفت صحيفة هآرتس اليومية البرهان بأنه "رجل إسرائيل في السودان" لأنه دعا إلى التطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل، وهي سياسة لا يدعمها الجانب المدني في الحكومة الانتقالية أو معظم السودانيين. ورفع المتظاهرون السودانيون في الشوارع لافتات تتهم مصر والإمارات صراحة بالتخطيط للانقلاب ودعمه. تم الكشف عن الطريقة التي قامت بها مصر بإعطاء الضوء الأخضر لانقلاب البرهان في تقرير تم نشره مؤخرا. كما نظمت الجاليات السودانية في الشتات احتجاجات متزامنة

أمام السفارات المصرية والإماراتية في الخارج للتعبير عن معارضتهم للانقلاب وتواطؤ الحكومتين في دعم البرهان. حتى عندما قالت الحكومة الإماراتية منذ ذلك الحين أنها ترحب بالتسوية السياسية في السودان وانخرطت في محادثات، إلا أنه "وكأن الإماراتيون يتفاوضون نيابة عن البرهان، ما يعكس دورهم المهم في دعم انقلابه ضد الحكومة المدنية،" بحسب ما ذكره خليل العناني.

هل سيكتب السودان نهاية حكم العسكر في إفريقيا؟

هناك مُدنا أو حواضر تتركّز فيها الحياة الثقافية والسياسية، ومنها يأتي المفكّرون أو السياسيون الذين يقودون كامل الإقليم، إما نحو أنظمة الحكم الديكتاتوري، أو نحو التشدّد الديني، أو نحو الإنفتاح السياسي أو الثقافي، ويتّفق أغلبهم على أن القاهرة هي أهم هذه المراكز مع أنهم في بعض الأحيان وخلال فترات زمنية محدّدة كانوا يتحدثون عن دور مهم لبغداد أو بيروت أو دمشق، ولكن متابعة أدق للحياة السياسية في هذه المنطقة تُظهر وجود دور متميز ومتفرّد وقيادي للسودان.

ففي منتصف القرن الماضي عندما كانت الحركات والتنظيمات اليسارية تلعب الدور الرئيس في الحياة السياسية في الكثير من دول العالم برز الحزب الشيوعي السوداني، ليس لأنه كان أحد أكبر الأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط وشمال ووسط إفريقيا فحسب وليس لأنه كان قريباً من الوصول إلى السلطة، بل لأن هذا الحزب كان يحتفظ بهامش من الاستقلالية عن موسكو بخلاف أغلب الأحزاب الشيوعية، ولأنه حاول في ذلك الوقت إيجاد نسخة من الحركة الشيوعية تُراعي الخصوصية الثقافية والطبيعة القبلية والريفية

للمجتمعات المحلية، حتى أصبح مصدر إلهام للكثير من الأحزاب اليسارية في هذه المنطقة، وربّما لهذه الأسباب حافظَ هذا الحزب على وجوده حتى اليوم رغم إنقراض هذا النوع من الأحزاب بعد فشل وإنهيار الأنظمة التي قامت على الأفكار التي كانت تدعو إليها.

وكما كان للسودان نموذجه المُختلف من الأحزاب اليسارية، كذلك كان له نموذجه الخاص المتفرّد من الأحزاب الإسلامية، وتجلّى ذلك في عدد من الأحزاب والجبهات التي نشأت في السودان والتي كان أغلبها فروع من جماعة الإخوان المسلمين، وكان الأب الروحي لكثير منها شخصية حسن التُرابي، ورغم اختلاف كثيرين حول تقييم الأدوار السياسية المتقلّبة والمتناقضة التي لعبها الترابي في تاريخ السودان الحديث، ولكنّه فتح الباب من خلال موقعه كمرجعية إسلامية كبيرة أمام حركة تجديد ديني كانت على درجة من الجرأة إلى حد أن تيارا رئيسيا وتقليديا من أحزاب الإسلام السياسي اعتبره مارقا وزنديقا تجب محاكمته لعدة إتهامات منها أنه: "أباح الارتداد عن الإسلام عندما قال نحن أحرار في أن نكون مسلمين ونصبح غير مسلمين وأنكر وجود حد الردّة، ولأنه طعن في السنّة عندما قال إن اليهود والنصارى مؤمنين وليسوا كفارا، ولأنه أباح زواج المسلمة من مسيحي أو يهودي، كما أباح إمامة المرأة للرجال في الصلاة وكذلك أباح صلاة النساء والرجال متجاورين، كما قال إن حدّ الخمر لا يصبح قانوناً إلا إذا تحوّل إلى عدوان".

وكما كان الترابي شخصا غير تقليدي في المواضيع الدينية كان كذلك في مواقفه السياسية، فقد تفهّم مطالب جنوب السودان بالانفصال لأنه كان يرى أن الشمال ظلمَ الجنوب، وأن حق تقرير المصير لا يمكن إنكاره، وأن محاولة الشمال تعريب الجنوب قسريا كانت عملا عنصريا، وكذلك كان لا يمانع أن يتولّى رئاسة السودان إمرأة أو مسيحي طالما كان عادلا ونزيهاً، ورغم أن حركات الإسلام السياسي تعيش حالياً أواخر أيامها بعد فشل آخر

نماذج الحكم التي قدّمتها في إيران وتركيا، ولكن أفكار حسن الترابي التجديدية مازالت حية بل أصبحت قضايا مطروحة للنقاش بشكل واسع في مختلف المجتمعات الإسلامية.

السودان والدور البارز في السنوات الأخيرة

في نهاية عام ٢٠١٨م أعاد الشعب السوداني إيقاد شعلة ما سُمي الربيع العربي بعد أن خمدت نتيجة فشل الموجة الأولى من هذا الربيع في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن، ولذلك عندما انطلقت احتجاجات السودان ضد نظام عمر البشير والتي تطوّرت خلال بضعة أشهر إلى ثورة شاملة وتوّجت بإسقاط هذا النظام عاد الأمل إلى الكثير من شعوب المنطقة، وكان من أسباب نجاح الثورة في السودان أن شباب هذه الثورة لم يسمحوا لأي قوة بتصدّر المشهد السياسي سواء كانت إسلامية أو يسارية أو ليبرالية بل بقي الحراك الشعبي تحت يافطة عريضة جامعة هي قوى الحرية والتغيير التي تسعى إلى بناء دولة مدنيّة ديمقراطية حديثة.

ولعلّ من أسباب التوجهات المدنية والعصرية لهذه الثورة أنها قامت بالأساس ضدّ حكم إسلامي، ولذلك لعبت النساء دوراً بارزاً واستثنائياً فيها كرد فعل على عقود طويلة من التهميش والاضطهاد وصَلت إلى حد اعتبار البنطال ثوب "فاضح" يجب معاقبة المرأة التي ترتديه، وقالت بعض التقديرات أن ٧٠ في المئة من المشاركين في الثورة على حكم البشير كنّ من النساء وشبه بما حدث في إيران حالياً، ولذلك تم تعيين أربع نساء في أول حكومة بعد الثورة كان منهن وزيرة الخارجية.

وإن السودان سيتابع دوره المُلهم والمتميز والقيادي من خلال إصراره على إسقاط الحكم العسكري الذي انقلب على شركائه المدنيين في أكتوبر من العام ٢٠٢١م، لأنه منذ ذلك الوقت لم تتوقف احتجاجات السودانيين أبداً رغم ضخامة التضحيات التي قدّموها ورغم الدعم الكبير الذي تلقّاه العسكريون السودانيون من بعض الدول الإقليمية ومن روسيا والصين، ولعلّ من أسباب صمود السودانيين إصرار القوى المدنيّة على التوحّد في خندق واحد رغم التباين بين أجنحتهم المختلفة، وكذلك نتيجة فشل هذا الحكم في حل أي من المشاكل التي يُعاني منها السودان إن كان من الناحية المعيشية التي تدهورت نتيجة توقف المشاريع والتجارة وتفاقم البطالة وزيادة الفقر حتى طال ٨٠ في المئة من السكان حسب بعض الخبراء، وكذلك من الناحية الأمنية حيث عادت الاشتباكات القبلية في بعض المناطق وأوقعت أكثر من ١٥٠ قتيلاً في فترات مضت. وانعكس صُمود الشعب السوداني وإصراره على رفض الحكم العسكري في إيجاد موقف دولي متعاطف ومؤيد لمطالب الشعب، كان أبرزها الموقف الأميركي الذي عبّر عنه وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، قبل أيام بالقول "إن الولايات المتحدة تواصل رفض الحكم العسكري وتقف إلى جانب الشعب السوداني في مطالبه بالحرية والسلام، والعدالة، وإن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام كافّة الوسائل المُتاحة ضد أولئك الذين يعملون على عرقلة التحول الديمقراطي في السودان، وإن الحكومة المدنية هي المفتاح لاستئناف المساعدات الدولية".

نجاح السودانيين في التخلّص من الحكم العسكري سيعطي دفعة للحراك الشعبي في تونس الذي يعمل على مقاومة محاولة قيس سعيد للانفراد بالسلطة، كما أنه سيفضح الأكاذيب التي يروّج لها إعلام أنظمة الحكم العسكري مثل أن مجتمعات الشرق الأوسط غير جاهزة بعد للتحوّل الديمقراطي لأن الديمقراطية ثقافة بحاجة لعدة أجيال حتى تصبح المجتمعات جاهزة لها من دون أن يشرحوا لماذا هناك ديمقراطية في

أندونيسيا أو جنوب افريقيا وغيرهما من دول العالم الثالث، ورغم الفشل الكبير الذي انتهت إليه أنظمة الحكم العسكري في شمال إفريقيا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي كان من مظاهرها أزمات معيشية لم يسبق لها مثيل، بما يدل على أن محاولات التهرّب من الديمقراطية لن يُكتب لها النجاح ولن يترتّب عليها سوى استمرار معاناة الشعوب. ولذلك عند مقارنة ما شهدته الخرطوم من حراك سياسي وحيوية ثقافية مع وضع القاهرة التي انعدمت فيها أبسط مظاهر الحياة السياسية والتي أصبحت متزمتّة اجتماعياً ودينيّاً بحيث ينتظر قسم كبير من سكانها فتاوى رجال الدين ليعرف كيف يتعامل مع أبسط أموره اليومية، أو مع بغداد وبيروت ودمشق التي تعيش أجواء ثارات وصراعات طائفية عمرها قرون، تبدو الخرطوم أكثر وعياً بما لا يُقاس، بل تبدو كمركز إشعاع فكري وسياسي لأن انتصار قوى الثورة فيها قد يشكل بداية تحوّل سياسي سينعكس عاجلاً أو آجلاً على بقية دول الإقليم.

غزو عرب الساحل الأفريقي للسودان

علماء الاجتماع والسياسة يردون محنة البادية الأفريقية في الساحل إلى الطبيعة وحدها. من رأي كثير من صفوة السودان أن القوات المسلحة بدت في حربها القائمة اليوم مع الدعم السريع كمن لم يستعد لمثلها في الميدان. ولا يبدو أن هذه الصفوة نفسها التي وصفت الحرب بأنها غزو قوامه عرب الساحل الأفريقي قد استعدت لها في جهة اختصاصها وهي الفكر. فبدا وكأنها قد فوجئت بالحرب أيضاً في حين كانت أسبابها تتخمر عند حدودنا الغربية على مدى عقود ناهيك بتلظي دارفور بلهبها منذ أوائل القرن الحالي. لم نكترث لهذا الوفود العربي من الساحل الأفريقي سوى بالاحتجاج على

أجنبيته وتطفله على السودان. وهكذا تمردنا، لو صحت الكلمة، على التفكر في الأسباب العميقة التي أطلقت قوى عرب الساحل الأفارقة من عقالها لتغزو السودان كما يقولون.

وبدا أننا أفقنا، بعد فوات الأوان، ربما لهذا النقص المريع في علمنا بالعدو بعد حلوله في صحن الدار، فقد كتب القانوني الدرديري محمد أحمد، الرمز المرموق في دولة الرئيس المخلوع عمر أحمد حسن البشير، كلمة طويلة منذ فترة عن هذا الوفود الأجنبي عن طريق الدعم السريع إلى السودان لقيت رواجاً كبيراً. وسمى الدرديري وفود هؤلاء العرب إلى السودان بـ"التشريقة" ناظراً إلى "تغريبة" عرب بني هلال في شمال أفريقيا ومترتباتها.

ولا يعيب الكلمة أنها تأخرت لسبق السيف العزل فحسب، بل لصرفه لوفود هؤلاء العرب كمجرد مؤامرة قام عليها المشتبه فيهم المعتادون: الصهيونية والغرب. فقال في كلمته إننا لم نعتن بدراسة هؤلاء العرب، الذين سماهم "عرب الشتات" في مالي والنيجر ونهر شاري، ممن يتهمهم كثير من السودانيين بأنهم الجند المؤثر في الدعم السريع. فاقتصرت دراستهم، على قلتها في قوله، على ما جاء في بطون الكتب.

وأضاف أن من اعتنى بدراستهم في المقابل هم اليهود. فاستخدموهم لإشعال فتنة دارفور منذ ٢٠٠٣ م والتي كان متحف الهولوكوست في واشنطن إحدى قبلها المهمة، فأذاع خبرها، وبشع بنظام الإنقاذ في العالمين بسببها، وتبنى الدفاع عن ضحاياها. وأرادت فرنسا من الجهة الأخرى، التخلص من أولئك العرب لأنهم جماعة رفضت الاندماج في مجتمعاتها الأفريقية المحلية، وارتبطت بالإرهاب من منصات إسلامية. ومن مقاصد توطين عرب الشتات في السودان، تغيير نخبه التي تداولت الحكم فيه بعد الاستقلال بأخرى علمانية المزاج تخترق لاءات الخرطوم الثلاث "لا تصالح، ولا اعتراف، ولا تفاوض مع العدو الصهيوني" التي صدع بها مؤتمر القمة

العربية في الخرطوم بعد هزيمة ١٩٦٧م. نظرية المؤامرة لتفسير هذه التشريقة التي قال إننا ضحاياها في السودان بينما حللها في المظان العلمية على أنها وجه من وجوه مأساة البادية من عرب وغير عرب في الساحل الأفريقي. فمعلوم جور الطبيعة على هذا الإقليم الأفريقي منذ بداية السبعينيات، فضربته بموجات من الجفاف والتصحر جعلته غير صالح لسكن البشر مما رمى أهله في محنة وجودية.

ومع ذلك لا يكتفي علماء الاجتماع والسياسة برد محنة البادية الأفريقية في الساحل إلى الطبيعة وحدها، فيقولون إن حياة رعاة الساحل تضعضعت حتى قبل كوارث الجفاف والتصحر، فسياسات الدول التي هم بعض رعاياها أجحفت بتغولها على حقوقهم في أرضهم، وسد سبلهم إلى مواردها، فلاحقتهم الدولة باسم الحداثة بسياسات الاستقرار من عل لأن الترحل عاهة خالفة. واستباحت مساراتهم التقليدية للمستثمرين الموسرين ذوي المداخل للتمويل من مصارف الدولة. وحظي هذا البديل لاستثمار أرض البوادي بتشجيع من سياسات للبنك الدولي زكت للحكومات أن تحسن الاستفادة من أرضها بمثل الزراعة الآلية لا أن تتركها لرعاة بدائيين يجوبون فضاءها بلا طائل.

بين الحداثة والحياة المترحلة ما صنعه الحداد. فما أزرت الطبيعة بالبادية الأفريقية مثل إزراء مفهوم الحداثة بهم، فقد أراد أن يبدلهم حياة غير حياتهم. وبالنتيجة كان سبيل حياتهم في العيش بالترحل من أعاقهم في الصراع حول الموارد المتناقصة في المرعى والماء. وحالت حياتهم المترحلة دون نيل حظهم من التعليم الذي جرى تصميمه لحياة المستقرين لا جوابي الآفاق. فباعدت حياة الترحل، وما ترتب عليها من انقطاعهم عن التعليم الحديث، بينهم وبين أن يكون لهم صوت في سياسات الدولة بأي قدر، فتخلقت بالنتيجة وبمر الزمن بيئة اجتماعية، لا غرابة أن أفرخت لا مجرد جدب في حياة أهلها بل طبعتهم على الإرادة في تغيير ما بهم.

فلو ضربنا بالطوارق البربر مثلاً على أزمة الرعاة الوجودية في الساحل لوجدنا أن جريرتها ربما وقعت على سياسات حكوماتهم قبل الطبيعة. فبعد ويلات دورتين للجفاف (١٩٧٣-١٩٧٤م و١٩٨٣-١٩٨٤م) ترك كثير من شبابهم أسرهم في مالي والنيجر إلى ليبيا والجزائر بحثاً عن طريق غير تقليدي في الرزق. وجرت تسميتهم بـ"الشمر" بما يعيد للأذهان نشأة "الجنجويد" في دارفور. واتصلوا في ليبيا بفيلق معمر القذافي الإسلامي فخامرهم حس بهوية طوارقية متجاوزة الحدود السياسية لدولهم ومن فوق وعي بالظلم الواقع عليهم. وبدأت ثورتهم في مالي منذ ١٩٩٠م بقيادة حركات مسلحة طالبت برد الاعتبار لمواطنتهم وبتوزيع مقسط للسلطة والثورة، بل نادى بعضهم باستقلالهم في دولة خاصة بهم. واكتنفت ثوراتهم ملابسات ربما أخفت جوهر مظالم الطوارق والعرب، فنشط في السياق تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي تعقبته أميركا باسم محاربة الإرهاب. وتحول الصراع في أطوار منه إلى صراع بين الطوارق والعرب والماليين من أصول أفريقية صرف، كما ضرب الخلاف تلك الحركات فلم تستثمر بكفاءة في المساومات التي عقدتها مع الحكومة المالية. وبدأت ثورة الطوارق في النيجر عام ١٩٩١م وكان بعض قواتها من سبق له التجنيد في كتائب القذافي. وتجد بين من درسوا محنة البادية في الساحل من لم يكتف في تحليها لا بجور الطبيعة ولا الحكام، فمن قال منهم إنه كان الطوارق في الصحراء سحابة تاريخهم كله ولا بد أنهم تجاوزوا من جور الطبيعة محناً أشد خلال ذلك الزمن. ويميل هؤلاء المراجعون في تحليل أزمة الساحل إلى تحميلها للاستعمار الذي جرد الحدود التي اصطنعها لمستعمراته جزافاً من الإنسانية. ففرقت الطوارق مثلاً عشوائياً بين الجزائر وبوركينا فاسو ومالي والنيجر، ثم ثبتت منظمة الوحدة الأفريقية هذه الحدود الموروثة منعاً للزعازع بعد الاستقلال، فأربكت هذه الحدود شعباً كالطوارق نشأ على الترحل في فضاءات طبيعية لا وطنية مما يشبه قولنا في السودان "الرحيل عز العرب".

فالثورة، في قول هؤلاء المراجعين هي ثورة هذه السجية التي اعتقلها وطن قومي مفروض عليها من أعلى. فقيد السعية دون الرعي في فضاءات خلت من تلك القيود قبل قدوم الاستعمار، ناهيك بأن هذه الحدود الصارمة ساقت، بمثل اعتقال السجية الرعوية دون فضاءاتها التقليدية، للصراع الحثيث حول الموارد الشحيحة مع تزايد السكان خاصة. وربما كانت ثورات البادية تلك في الساحل هي التي حدت بمنظمة اتحاد دول غرب أفريقيا (أكواس) لإصدار قرارهم في ١٩٩٨م ليؤمن للرحل الطلاقة في الترحل عبر الحدود الوطنية. فتستضيف الدولة بمقتضى هذا القرار رعاة رحلاً من دولة أخرى بعد فحص ما يعرف بشهادة العبور الدولي، تتضمن عدد القطيع وتكوينه ووجهته وثبوت تطعيمه ضد أمراض الحيوان، وهذه الدولة المضيفة هي التي تحدد وقت دخول القطعان فيها ووقت مغادرتها.

لا أعرف إن كنا سنخرج من هذه الحرب، متى وضعت أوزارها، بأننا كنا ضحايا مؤامرة لتشريقة عرب الشتات كما يريد لنا الدرديري. وصح خلافاً لذلك أن نجود تحليل هذه التشريقة بردها إلى اقتصادها واجتماعها وسياستها حيث نشأت. ومن وجوه هذا التجويد إعمال النظر المقارن مع محنة البادية السودانية التي خضع أسلوب عيشها المترحل إلى بلاء مماثل لبادية الساحل، بل أشد. فشكوى البادية القائمة في السودان في يومنا من انكماش مسارات قطعانها هو احتجاج كبير على تصرف الدولة في دورها واقتطاعها لأصحاب رخص مشاريع الزراعة الآلية من صفوة البلد.

يكفي بياناً على مترتبات تصرف الدولة المعيب هذا أن المتخصص بالشأن الجنوب سوداني الباحث دوقلاس جونسون، رد كل حروب السودان نفسها إلى تغول الدولة الحديثة على اقتصاد البادية وهويتها في كتابه "جذور حروب السودان الأهلية" (٢٠٠٣م). وربما سيكون الدرس الأكبر من هذه الحرب هو وجوب أن نعدد "العلاقة الأزلية" بمن حولنا وبقدر ما للسودان من دول مجاورة، فقد اقتصرت هذه العلاقة تاريخياً على مصر بإهمال

لعلاقات أزلية أخرى مع دول الجوار إلى أن جاءتنا من بعضها هذه التشريقة ونحن على غفلة. فمفهوم ألا نرى علاقة أزلية إلا مع مصر نحسن معرفة كل حركة فيها وسكنة بمداخلها على العالم العربي الآخر طالما كان مقود السياسة في يد صفوة وادي النيل الشمالية خلال الحركة الوطنية وفي الدولة المستقلة.

وبقدر ما تعزز النادي السياسي بصفوات من جنوب السودان وشرقه ودارفور ظلت مصر هي محط النظر. واكتفت الصفوات من الهامش بمجرد الاحتجاج على فرط التركيز على مصر في العلاقة الأزلية بينما قعدت من دون اقتحام استراتيجية العلاقة الأزلية بجغرافيا غيرها من بلدان جوار ذات علاقة وثقى بأقاليمهم مثل دول الساحل الأفريقي. وجاءتنا هذه التشريقة المدججة من بلاد جار لم تكن في رادارنا استراتيجياً.

الصراع في دار المساليت

مما يخشى منه أن الفهم الذي ساد أن الوقائع الدامية على "المساليت" في الجنينة بدارفور هي مجرد أثر من حرب الخرطوم قد يسوقنا لا لفهم ما يجري في الجنينة ولا في الخرطوم في آن واحد، بل إن ما يجري في الخرطوم هو أثر مما ظل يجري في الجنينة منذ تسعينيات القرن الماضي. فهو استنساخ مروع من "نجتيف" الجنينة إذا استعنا بلغة التصوير. "المساليت" شعب في الحزام السوداني على الحدود بين تشاد والوسط الغربي للسودان، وتعداده نحو نصف مليون أكثرهم في السودان، ويتحدث لغة تنتمي إلى الأسرة النيلية الصحراوية. وكان تابعاً لسلطنة الفور حتى أسقطها الحكم التركي المصري (١٨٢١-١٨٨٥م). ومع ذلك لم تترك السلطنة "المساليت"

على حالهم حين استردت نفسها على يد السلطان علي دينار بعد سقوط دولة المهدية (١٨٨٥-١٨٩٨م)، فحاربهم السلطان كراً وفراً حتى قبل باستقلال المساليت عنه في نحو ١٩٠٧م. ونمت سلطنة المساليت تقاليداً ديوانية دقيقة في تمسك بليغ بهويتها الإسلامية واستقلالها. ويذكر لها التاريخ أنها لم تقاوم الفرنسيين الذين جاؤوها من جهة الغرب لاقتسام أفريقيا فحسب، بل هزمت جيشهم في معركة كريندق يناير عام ١٩١٠م . وكادت تهزمهم مرة ثانية في معركة ثأرهم في دروتي نوفمبر من العام نفسه. وتعاقد الإنجليز والفرنسيون لضمها إلى السودان في مفاوضاتهما حول حدود السودان الغربي في ١٩٢٢م.

احتفظت السلطنة بقوامها الإداري بإشراف من ممثل مقيم لحكومة السودان في ما عرف بالحكم الاستعماري غير المباشر للأهالي. وتروج بين "المساليت" إفادة أنهم خيروا وقتها بين أن ينضموا إلى السودان أو تشاد فاختاروا الأول. ومن أفدح ما سمعت أخيراً قولة السلطان الحالي للمساليت، حيال بلده المنتهك والمضرج، أنه ود لو اختار أهله الانضمام إلى تشاد. الأصل في أزمة المساليت ومحنتهم الراهنة هو اختلال المعادلة التقليدية بين رعاة دارفور، الذين صدف أنهم عرب بالغالبية، ومزارعيها ممن صدف أنهم أفارقة، أو "زرقة" بالمصطلح المحلي.

وتسمي عبارة محلية الرعاة بـ"القرون" أي رعاة الأنعام بينما تطلق على المزارعين لقب "الجرون" وهي مطامير خزن العيش بعد حصادها. ونتج هذا الاختلال عن الجفاف والتصحر الذي ضرب الساحل الأفريقي بما في ذلك شمال دارفور منذ أوائل السبعينيات. بدأ الجفاف مروعاً في ١٩٧٢-١٩٧٣م وبلغ الزبى في ١٩٨٤-١٩٨٥م و١٩٩١م ثم سنة بعد أخرى منذ ٢٠٠١م. تجسد في تغير ديموغرافي اضطر به الرعاة من سودانيين وغير سودانيين من تشاد وليبيا إلى الإقامة بين المزارعين فوق ما تواضعوا عليه تقليدياً.

كان الرعاة يبقون في مناطقهم بالشمال سبعة أشهر لطول الخريف ثم يقضون أشهر الصيف بين المزارعين في دورة تبادل منافع معروفة، ولكن حمل انقطاع المطر في البوادي الرعاة إلى تطويل إقامتهم بين المزارعين فوق المعتاد.

هنا نشبت النزاعات بين "القرون" و"الجرون" حول حظوظ كل من الماء والكلأ جراء ذلك. وترافقت مع هذا الاختلال تطورات ثقافية وديموغرافية نوعية. فأفاق العرب البادية في محنتهم هذه إلى فوتهم حقوقهم السياسية في إقليم دارفور، الذي كانت صفوة المزارعين الأفارقة قد أمسكت بزمام قيادته، لانشغالهم عنها بالترحال، فكونوا تنظيماً باسم التجمع العربي لأول مرة في أوائل الثمانينيات، وتم ذلك في سياق مشروع الساحل الأفريقي العربي الإسلامي الذي تبناه العقيد معمر القذافي في السبعينيات. ومن جهة أخرى كانت دارفور، وهي في مخاض ذلك التغيير الديموغرافي المنذر بالخطر، قد زادت عدداً في السكان.

كان النزاع بين الرعاة والمزارعين في دارفور منذ الأزل. ونشأت أعراف مستقرة لحلحلته بالجودية (تحكيم عرفي)، ولكن بطلت تلك الأعراف لسببين، الأول هو أن "القرون" لم تعد عابرة لدار "الجرون" إلى مستقر لها في أوطانها المعروفة لأن التصحر أخلى يدها منها، فلم يعد النزاع بينهما حول اعتداء سعية راحل على مزارع كما كان الأمر قبلاً بل تحول إلى نزاع حول الموارد في أرض المزارعين والاستيطان فيها.

والسبب الثاني هو مجيء حكومة الرئيس المخلوع عمر البشير بمشروع مركزي سياسي عروبي إسلامي رأت به في النزاع حول الموارد سانحة تستنزفها لصالح مشروعها لا نزاع موارد تتوسل إليه بالسياسات في مثل التنمية والقسط. وابتدعت الإنقاذ في هذا السبيل سياسات خرقت أعرافاً تاريخية تعلقت بـ"الحاكورة" استقرت وقننت لها الدولة الإنجليزية

الاستعمارية (١٨٩٨-١٩٥٦م) وحكومات الاستقلال إلا حين أرادت مكافأة جماعة ما على خدمة ممتازة أدتها لها.

يسود نظام ملكية الأرض في السودان مبدأ "الدار"، أو الحاكورة في مصطلح دارفور. فالجماعة، القبيلة، تحتكر كل أرض سبقت إليها، أو حتى أجلت منها قاطناً، وهو سلف مشاع بين أفرادها. فإذا جاءتها جماعة ليست منها نزلت بعد الإذن أهلاً "كتبع"، وشروط التبع أن تنتفع مثل هذه الجماعة بموارد دار مضيفك في الرعي والزراعة مقابل رسوم تدفعها لشيخ الجماعة صاحبة الدار. وتماثل الحاكورة الدولة الحديثة في بعض الصفات، فتحتكر الجماعة صاحبة الدار القيادة السياسية فيكون الناظر منها، ولا مطمع لتابع في أي قدر من المساهمة في سياسات الحاكورة وعلاقاتها مع غيرها من الحواكير، أو الدولة بأي صورة من الصور. وتعطل أعراف الحاكورة رمزيات جماعة التبع، فتمنعها من ضرب نحاسها (الطبل) القبلي في الدار التي جاءت إلى كنفها، كما تمنعها من رسم وسم أنعامها على أي موضع في الدار، بل وتمنعها من حفر أي بئر تصل الحجر. فكلها ممنوعات على التبع لأنها تعني أنه خرج من التبع إلى التملك، أو أنه بسبيله أن يستوطن.

وعليه كانت أكثر نزاعات الريف طولاً وتضريجاً هي تلك التي نشأت من "تمرد" جماعة التبع على صاحبة الدار، فمتى طاولت إقامتها في الدار ربما لأجيال طمعت في الخروج من مواطنة التبع إلى الاستقلال بأمرها من فوق أرض الجماعة صاحبة الحاكورة، فتتحين هذه الجماعة "المتمردة" سانحات السياسة الوطنية العامة لاختلاس دار ونظارة من الحكومة المركزية نظير خدمات أدتها لها. وتلك السانحة هي بذاتها ما عرضته "الإنقاذ" للعرب الذين أقاموا بين ظهراني "المساليت" زمناً.

جاءت دولة الإنقاذ إلى نزاعات دارفور بين الرعاة والمزارعين حول الموارد بمشروعها العروبي الإسلامي الذي احتاج منها إلى استنفار العرب للقتال دونه في حربها في الجنوب ثم لاحقاً في دارفور، ولولا ذلك المشروع

السياسي لما احتاجت نزاعات دارفور بين رعاتها ومزارعيها إلى غير إحسان الحوكمة.

وكان "المساليت" أكثر أهل دارفور قاطبة تأذية من دخول الدولة بتلك الصفة. فكانوا في عين العاصفة "الإنقاذية" لسببين متصلين، فهم من أشد أنصار حزب الأمة حتى احتلت صفوتهم مراكز قيادية في حكومة الحزب عام ١٩٨٦م بما في ذلك خانة ممثله في مجلس السيادة، وهي الحكومة التي أطاحها انقلاب الإنقاذ في يونيو ١٩٨٩م. وخرج حزب الأمة بنفوذه السياسي الكبير على رأس المعارضين لدولة الإنقاذ، وكان المساليت من الجهة الأخرى "زرقة" لا إعراب لهم في المشروع العروبي. وأعدت حكومة الإنقاذ لـ"المساليت" رباط السياسات للجمها، فخرجت حكومتها في ١٩٩٥م بإصلاح إداري لنظم "المساليت" تحيزت فيه للجماعات "التبع" لهم ممن جاؤوا إلى كنف حاكورتها منذ عقود نازحين من حروب تشاد الأهلية أو من الجفاف. واغتنم التبع أولئك سياسات الإنقاذ العروبية الإسلامية فقدموا لها خدماتهم حيث أرادت وأين. ولرد جمائل أولئك العرب قسمت الحكومة حاكورة المساليت إلى ١٣ وحدة، سمتها إمارة، جعلت منها ٨ للعرب الوافدة من سودانيين وتشاديين والبقية للمساليت. وعقد ذلك الإصلاح حق تعيين سلطان المساليت على والي الولاية مما كان سيفتح الباب ليكون على "المساليت" سلطان ليس منهم بالمرة. وهكذا لم تبق "الإنقاذ" حجراً على حجر من أعراف الحاكورة مما غبن المساليت.

ودار الصراع بين "المساليت" والحكومة منذ ذلك التاريخ وظفت فيه الأخيرة الجيش والجنجويد معاً لكسر مقاومتهم. وبينما كان مشروع الحكومة إخراس معارضة المساليت كان للجنجويد العرب مشروع استيطاني تخلو به وجه دار "المساليت" لهم. فالمستعمر المستوطن في تعريف سيسل رودس، الاستعماري الإنجليزي الذي أعطى اسمه لروديسيا الشمالية والجنوبية في الخريطة الاستعمارية، هو من يريد الأرض خلاء من أهلها. وتكاملت قواعد

هـذا الاسـتيطان مـن روتـين الحمـلات التـي شـنها الجـيش والجنجويـد علـى "المسـاليت". فيبـدأ الهجـوم علـى قـراهم بعـد طلعـات للترهيـب مـن طيـران الجيش. فيهجم الجنجويد بعدها على القرية على جياد يصحبهم جنود من الجيش على تاتشرات (سيارات)، فيطلقون النار على من تصادف، ثم ينهبون البيـوت، ويفككـون أجزاءهـا، ويحرقونهـا واحـداً بعـد الآخـر ويـدفنون الآبـار، ويغتصـبون مـن وجـدوا فـي هجـومهم بينمـا لا يكفـون عـن إطـلاق النعـوت المسيئة عليهم.

ولا وقت للجنجويد لأخذ أسرى ولا مزاج "فالمسلاتي" الحقيقي عندهم هو الصريع، والهدف من كل ذلك هو اجتثاث القرية فلا يجد الراجع إليها سبباً ليرجع وقد صارت يباباً مغنماً للاستيطان. فإحصاءات اللجوء إلى تشاد التي يغلب فيها "المساليت" صريحة في إفراغ دارها من أهلها فنزح إلى هذا البلد المجاور ٤٠٠ ألف دارفوري قبل الحرب الأخيرة وزادوا ٢٧٠ ألفاً بعد الحرب. ولا بد أن نسبة "المساليت" من تعدادهم نصف مليون في السودان وتشاد كما تقدم، كبيرة بين هؤلاء اللاجئين.

ليس ما طرأ على الخرطوم من نهب للمال واحتلال للعقار واغتصاب وترويع غير استنساخ للروتين الجنجويدي الاستيطاني الذي شقي به شعب "المساليت" لثلاثة عقود.

اتفاقية (قيلاني) هل تفسح المجال لانفصال دار المساليت؟

ان معاهـدة قلانـي التـي ابرمـت بـين سـلطنة دار مسـاليت والحكومتـان الانجليزيـة والفرنسـي في التاسـع عشـر مـن سـبتمبر مـن عـام ١٩١٩م جـاءت تتويجا لنضـالات سـلطنة دار مسـاليت وتصـديها للغزو الخـارجي والاسـتعمار الأوروبي المتمثل في الإمبراطورية الفرنسية التي استباحت افريقيا واستعمرت شعوبها الا انها اصطدمت في تمددها نحو الشرق بعد الاستيلاء على سلطنة وداي وسلطنة المساليت التي ظلت عصية على الفرنسيين بنضـالاتها الشجاعة و البطولية التي سجلها التاريخ واصبحت دار مساليت نقطة فاصلة في تاريخ الاستعمار الأوروبي في القارة الافريقية.

ارسـل السـلطان بحرالـدين وفـدا بخطـاب الـي القيـادة الفرنسـية طالبـا منهـم عقد إجتماع معهم من اجل توقيع معاهـدة صـلح وتمثلـت مقترحـات السـلطان بحرالدين التي حملها الوفد للفرنسيين استعداده في التنازل عن منطقة (ادري) التـي احتلهـا الفرنسـيين والتـي تقـع ضـمن الحـدود السياسـية لدولـة تشـاد مـع تحديد موعد للاجتماع وبدورهم ابدوا الفرنسـيين ترحيبهم بخطوة السـلطان بحرالـدين كمـا ارسـل السـلطان بحرالـدين وفـدا اخـرا الـي القيـادة الانجليزيـة بالفاشـر برئاسـة ابوكجـام والملـك هـارون ملـك كرومـه يحمـلان خطـاب ومقترحات السلطان بحرالدين لقائد القوات البريطانيه وقد وصل الوفد الي الفاشر وقابل القائد البريطاني (كلي باشا) والذي بدوره تسلم الخطاب من الوفد الذي يتضمن مقترحات السلطان بحرالدين للانجليز في عقد صلح مع الحكومـة البريطانيـة وسـلطنة دار مسـاليت التـي وقفـت صـدا منيعـا أمـام الغـزو الفرنسي وهجماتها المتلاحقة وشرح السلطان بحرالدين في خطابه موقفه من

الفرنسيين ويريد ان يعقد معاهدة صلح مع البريطانيين شريطة ان يحتفظ بسلطنته وكيانه الإداري كما أنه مستعد بقبول الإشراف البريطاني على سلطنته وان يسرع القائد البريطاني في الوصول إلى الجنينة في الميعاد الذى اقترحه لهم ولم يشر اليهم السلطان بحرالدين انه ارسل وفدا الي الفرنسيين يطلب منهم الحضور في ذات الميعاد المحدد.

استدعى الجنرال (كلي باشا) احد الضباط الانجليز واصدر له امر بأن يتوجه فورا للحاق (بمكمايكل) والتوجه لدار مساليت واصطحب الضابط الملك هارون وابوكجام وكان (مكمايكل) متوجها الي كبكابية ولحق به الضابط وسلمه أوامر القائد البريطاني بدارفور وتحرك مكمايكل على رأس ١٣ اورطة لدار مساليت ووصل الي كرينك وقد وصل الوفد الفرنسي الي (ادري) وعلم الوفدان بالفخ الذي اوقعهم فيه السلطان بحرالدين فإنجلترا تقف وجها لوجه أمام فرنسا وكان وصول الوفدان في التاسع عشر من سبتمبر من عام ١٩١٩م في ذات اليوم الذي حدده السلطان بحرالدين. كان الوفد الانجليزي برئاسة الإداري (المستر ديفس) وضم في عضويته (المستر هارو ليك).

اما الوفد الفرنسي برئاسة (الكولونيل إريك) ومعه بعض الاداريين وكبار الضباط فيما ضم وفد سلطنة دار مساليت في رئاسته (السلطان بحرالدين والقاضي عبدالمالك قاضي السلطنة) وكبار رجالات السلطنة. واجتمع الوفود الثلاثة بمنطقة (قلاني) التي تقع جنوب منطقة (ادري) والتي تقدر مسافتها من الجنينة بمقدار ساعة واحدة حيث كان السلطان بحرالدين في ذلك الاجتماع سيد الموقف اما الفرنسيين فكانوا ينظرون للانجليز بعين الحقد والكراهية لأنهم وقعوا في فخ اشبه بفخ كرندنق السابق وها هي إنجلترا عدوهم اللدود استطاعت ان تحتل دارفور وتضمها لنفوذ حكومة السودان رغم سبقهم ووصولهم الي حدود دارفور الغربية قبل الانجليز بسنوات اما بحرالدين فاستطاع ان يهزمهم في معارك حربية والان حول معركة سياسية كبري تتوفق

عليها مصير فرنسا واطماعها في احتلال سلطنة دار مساليت وقد كان الوفد الانجليزي الذي يمثل حكومة السودان اكثر برودا وادبا كعادتهم من الوفد الفرنسي فلم يخسروا جنديا واحدا ولم يشتبكوا مع المساليت في اي معركة وإن المساليت يكنون للانجليز احتراما اكثر من الفرنسيين الذين غاروا عليهم وقتلوا الكثير من علمائهم وقد ساد صمت في الاجتماع ولم يستطيع الإنجليز والفرنسيين تحديد موقف السلطان بحرالدين رغم ان الانجليز كانوا متفائلين اكثر بالإضافة إلى سيطرتهم على كل مناطق دارفور عكس الفرنسيين الذين لم يستطيعوا سوي احتلال منطقة (ادري). عقب هذا الصمت تحدث السلطان بحرالدين مخاطبا الوفدين في أن واحد وقال انه يريد ان:

١/ ينضم لحكومة السودان الانجليزي.

٢/ ان يكون لحكومة السودان إدارة غير مباشرة على سلطنة دار مساليت.

٣/ ان يحتفظ السلطان بإدارته الأهلية في سلطنته وحكمه الذاتي.

٤/ التنازل عن الإشراف الإداري لمنطقة ادري التي احتلها الفرنسيين على أن يحتفظ بالإدارة الغير مباشرة لها ويكون له مندوب فيها.

٥/ ان يكون لسكان المنطقة من المساليت حق الاختيار في مكوثهم فيها أو الارتحال منها أو الإنضمام إليها دون تعرض لهم من السلطات الفرنسية.

فسارع (المستر ديفس) بالموافقة على شروط بحرالدين دون تحفظ باسم حكومة السودان ولم يكن أمام الفرنسيين سوي قبول شروط بحرالدين اما ان يقبلوا اويستعدوا للحرب مع بحرالدين وإنجلترا كما انهم اذا رفضوا الاتفاقية ربما يفقدوا المناطق التي احتلوها في افريقيا الاستوائية فوقعوا الاتفاق مع بحرالدين ومع إنجلترا التي تمثل حكومة السودان في تلك الحقبة من التاريخ وصادق (مكمايكل) الذي أصبح السكرتير الإداري لحكومة السودان وصادق كذلك على البند الذي يقضي بإعطاء سلطنة المساليت حق الاستقلال الذاتي عن حكومة السودان وبهذه الطريقة الذكية والادارة الدبلوماسية استطاع السلطان بحرالدين ان يحتفظ لسلطنة المساليت بكيانها الذاتي مثل اسلافه

الـذين اسـتطاعوا ان يخرجوهـا مـن المعـارك الداميـة منتصـرة مرفوعـة الـراس بقيادة تاج الدين ورفاقه. كما وقعت إنجلترا معاهدة منفردة مع فرنسا في نفس الشهر حددت فيها مناطق نفوذ كل منهما في البقعة الافريقية واعتبرت كل من دار مسـاليت عـدا الجـزء الـذي تنـازل عنـه السـلطان بحرالـدين للفرنسـيين والمعروف بمنطقة (ادري) تقع داخل الحدود السياسية لحكومة السودان.

صناعة المليشيا واستخدامها في الحروب

غالبيـة النخبـة الحاكمـة بعـد الاسـتقلال سـاعدت فـي اتسـاع الهـوة بـين المجتمعات في السودان، وبقية اطرافه المهمشة خصوصا في جنوبه وغربه بسـبب الظلـم التنمـوي وافتقـار سياسـات الدولـة الاقتصـادية للتـوازن بفعـل الانحياز وقصر النظر، مع عاملين أساسيين اخريين غيرا من موازين القوة بين الجيش والقوي المسلحة المتمردة أو غير الرسمية ووسعا من رقعة النزاعات وطبيعتها، الأول هو انهيار اتفاقية سلام اديس اباب عام ١٩٨٣م عقب اتخاذ الجنرال النميري قرارا منفردا بتقسيم الجنوب الي أقاليم ثلاث وتمرد فصائل من القوات الجنوبية وتأسيسها للحركة الشعبية لتحرير السودان، ونجاحها في الحصـول علـي دعـم لوجسـتي كبيـر مـن عديـد الجهـات علـي راسـها اثيوبيـا الاشتراكية حينها بقيادة الرئيس منقستو هايلي ميريام والزعيم الليبي العقيد معمـر القـذافي، امـا الثـاني فيتمثـل فـي انـدلاع الصـراع التشـادي الليبـي عـام ١٩٧٨م، عقـب محـاولا القـذافي ضـم إقلـيم اوزو اعتمـادا علـي الاتفاقيـة الفرنسـية الإيطاليـة لعـام ١٩٣٥م، والتـي شـاركت فيهـا مجموعـات دارفوريـة بجانب قوات تشادية متحالفة مع الليبيين قبل ان تنقلب عليهم وتتوحد مع بقية الفصائل التشادية ليتمكنوا عام ١٩٨٧م من طرد الليبيين فيما عرف حينها

بحرب التويوتا، إشارة الي استخدام التشاديين للسيارات اليابانية رباعية الدفع. نتج من هذين الحدثين انتشارا واسعا للسلاح في غرب وشرق وجنوب السودان وارتفاعا ملحوظا في القدرة القتالية للمجموعات المسلحة غير الرسمية وهو ما وضع الجيش السوداني امام واقع عجزه عن الاستمرار في احتكار أدوات العنف أو القدرة علي بسط سيطرة الدولة علي اقاليمها وفرض سيادة حكم القانون، وما دفعه لتدشين عملية صناعة المليشيات القبلية المسلحة وتناسلها لاحقا.

ان القبائل العربية في كردفان كانوا لا يعرفون انتشار للسلاح – غير اسلحة محددة وهي المرمطون وضامن عشرة وابو خمسة وهو السلاح الذي كان يستخدم في القنيص وحماية البقر من الهمباتة خاصة الأبالة منهم في سنة ١٩٨٧م، عندما اقتربت قوات التمرد من مناطق كبيرة أهلة بالسكان، ينهبون الأبقار وبعض المتاجر أعلنت الحكومة توزيع سلاح للناس لحماية انفسهم. تصريح العمدة نحولة من قبيلة (المسيرية الزرق) ذات الاصول العربية حيث صرح به لشبكة (عاين) الصحفية، مارس ٢٠١٥م. ترجع بعض المصادر بداية صناعة المليشيات الي عهد الرئيس النميري، بتسليحه بعض القبائل الجنوبية المتحالفة مع الحكومة (القوات الصديقة) ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي سيطرت فيها قبيلة الدينكا، التي ينتمي اليها الزعيم جون قرنق، علي مفاصل قيادتها، ولكن يعتبر تسليح القبائل العربية المتاخمة لمناطق توسع الحركة الشعبية في جنوب دارفور وكردفان، ولمناطق النهب المسلح المتفشي في دارفور، في عهد رئيس الوزراء السابق السيد الصادق المهدي هي القفزة الأولي في الظلام. وقد كان الغرض المعلن من تسليح القبائل المسماة حينها (بالمراحيل) هو حماية مواشيهم من استهداف قوات الجيش الشعبي، ولكن كان الهدف المستبطن ان تعمل هذه المليشيات العربية جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة السودانية في محاربة الجيش الشعبي (لحماية الدين والهوية العربية) كما كانت تردد ذلك الحكومة المركزية، كما سنت

حكومة المهدي وعبر اللواء برمة ناصر، وزير الدفاع حينها، قانون الدفاع الشعبي الذي اجيز في مجلس الوزراء في الحكومة الائتلافية بين حزبي الامة بقيادة الصادق المهدي والجبهة الاسلامية القومية بقيادة حسن الترابي وكان يفترض ان تتم اجازته في البرلمان ولكن تم ارجاؤه إلى ان استولت الجبهة الاسلامية على الحكم عبر انقلابها العسكري بقيادة عمر البشير في يونيو ١٩٨٩م. الا ان النظام الاسلامي الجديد ضاعف من وتيرة صناعة المليشيات، من جهة، وكاي نظام حكم فاشي، ومن اجل السيطرة علي السلطة عمل علي قمع أي مقاومة سياسية عبر الإرهاب الفكري وتكفير المعارضين ثم عسكرة الحياة المدنية وخنقها وخلق اجسام نظامية موازية بدأت بما سمي بقوات الدفاع الشعبي ثم أجهزة الامن الشعبي و جهاز الامن الوطني الذي اضحي بدوره اقرب الي دولة داخل الدولة. من الجهة الأخرى ولردم هوة عجز الجيش عن السيطرة علي التمرد واتهام الحكومة للكثير من افراده بالتمرد عليها وانضمامهم الي تلك الحركات المسلحة في كل من الجنوب والشرق والانفلات الأمني في دارفور استخدم قانون الدفاع الشعبي لتوفير غطاء قانوني للتسليح المكثف وغير المسبوق للقبائل العربية بالذات، في البداية بغرض المشاركة في مواجهة التمرد في الجنوب ثم تفاقم الامر عقب اندلاع الحرب في دارفور، لتبدأ مرحلة جديدة، وهي مرحلة الجنجويد.

قوات حرس الحدود

قوات حرس الحدود هي القوات التي كان يقودها الشيخ موسي هلال وكان القائد محمد حمدان دقلو قائد قطاع نيالا في قوات حرس الحدود. ناصب الشيخ موسي هلال حكومة الانقاذ العداء في ايام الاخيرة وخرج مغاضبا ومتمردا علي الانقاذ وكون قوات خاصة به فيما عرف فيما بعد (بقوات الصحوة الثورية) والتي اصبحت حركة من حركات الكفاح المسلح في دارفور وامتدت الي الأراضي الليبية. ومن ثم احتاج الجيش السوداني الي مقاتلين في (عمليات الصيف الحار) وجئ بالسفير وقتذاك بسلطنة عمان الفريق عوض أبنعوف للاستعانة بقوات القائد محمد حمدان دقلو والذي لم يتمرد علي الحكومة مع قائده الشيخ موسي هلال جمع حميدتي جزء من القوات وانضم إلى (عمليات الصيف الحار) وكان الفريق عوض ابنعوف والفريق صلاح قوش هما الوحيدان اللذين لديهما القدرة والتواصل مع تلك القوات الا ان صلاح قوش في تلك الفترة لم يكن مصدر ثقة لحكومة البشير لذلك اوكل الامر الي الفريق ابنعوف بتكوين هذه القوة التي بدأت بعدد ١٥٠٠ مقاتل وسرعان ما ارتفع عددها قبل بداية العملية الي خمس الف مقاتل وسميت بقوات الدعم السريع وهي قوات طبيعتها تصلح للقتال في المناطق المفتوحة المنبسطة والسهول وليس المناطق الجبلية المعقدة كجبال النوبة. ماجرى من احداث طارئة ادت الي اعتقال الشيخ موسي هلال والذى كان قد بدا في تهدئة الاجواء بينه وبين الحكومة بل وابدى استعدادا للمساهمة في عملية جمع السلاح وقد زالت اجواء الحرب والتوتر حتي ان الشيخ موسي كان يتردد علي منزله في مسترحية لتلقي العزاء فى والدته التي

انتقلت الي جوار ربها قبل اكثر من شهر من تلكم الاحداث وكان كعادته في يوم الحادث يتلقي التعازى خاصة وانه لايوجد هناك ما يدعوا الي الحذر. وقد كان العميد عبد الرحيم جمعة مسؤول عن عملية جمع السلاح يواصل عمله في تلك المنطقة وقد تعرض الي كمين تمت فيه عملية مطاردة حتي مستريحة وحدثت اشتباكات ادت إلى استشهاد العميد عبد الرحيم وكان الشيخ موسي قد خرج من اجل تهدئة الموقف ومنع الطرفين من الاقتتال ولكن نبا استشهاد العميد عبد الرحيم جعل مجموعات من قوات الدعم السريع تحاصر مستريحة ووصلت طائرة حربية عليها قوات خاصة ووجدت الشيخ موسي فى موقفه وهو يحاول التهدئة وقاموا بالتحفظ عليه ومكث في السجن. لايعدوا ان يكون الحادث حدثا طارئا اضفت عليه وسائل التواصل الاجتماعي ابعادا غير حقيقية وتم معالجتها في الاطار القانوني واطلق سراح الشيخ موسي هلال وتمت المصالحة بين الاطراف وفق التقاليد الدارفورية المتبعة. يعتبر موسي هلال، زعيم قبيلة الرزيقات المحاميد العربية هو القائد الأبرز لظاهرة الجنجويد ورجل حكومة الاسلاميين الأول لتنفيذ سياسة الأرض المحروقة في دارفور، فتح غطاء قانون للدفاع الشعبي وتم تسليح قبيلته، وتوفير غطاء جوي ومشاركة قوات المشاة الرسمية من الجيش، وقاد عمليات اتسمت بالوحشية الكبيرة استهدفت المدنيين وبالأخص من عنصر الفور بين عامي ٢٠٠٣م و ٢٠٠٦م.

لم يسلم منها المدنيين العزل، واتُّهمت قواته حينها بعمليات قتل وحرق وسلب ونهب. وصدر قرار من مجلس الأمن الدولي برقم ١٥٥٦ لعام ٢٠٠٤م يطالب الحكومة السودانية بنزع سلاح "الجنجويد" ومحاكمة قادتها، وعلى رأسهم موسى هلال. وقد وضعت الولايات المتحدة الأميركية موسى هلال ضمن قائمة المشتبه بهم في ارتكاب جرائم حرب في دارفور، واتهمه مجلس الأمن عام ٢٠٠٦م بعرقلة عملية السلام في الإقليم، وفُرض عليه حظر سفر دولي، وجُمدت ممتلكاته.

تغيرت طبيعة مليشيات الجنجويد التي اطلق عليها رسميا اسم قوات حرس الحدود تدريجيا مع توسع دائرة التمرد المسلح وازدياد حاجة الحكومة اليها، وعقب ظهور نشاط التعدين واكتشاف كميات مهولة من الذهب في جبل عامر الواقع في منطقة السريف بني حسين في ولاية شمال دارفور، ما ادي لتعاظم طموحات زعيم الجنجويد السياسية.

قوات الدعم السريع في السودان

أكدت السلطات اختيار محمد حمدان دقلو المعروف منذ صغره بلقب "حميدتي"، والمولود عام ١٩٧٥م في قبيلة الرزيقات، قائداً لقوات الدعم السريع، بعد أن كان قد تحول إلى عسكري في مرحلة سابقة ضمن قوات حرس الحدود، وكان" حميدتي" قد تخلى عن الدراسة باكراً في سن الـ ١٥ وانخرط في تجارة الإبل والقماش بين السودان وليبيا ومصر عبر الصحراء وأخيراً في حماية القوافل، وعُرف بقيادة مجموعات شبابية لحماية وتأمين القوافل وردع قطاع الطرق واللصوص، وقد تمكن خلال ممارسته تجارة الأبل والأقمشة بين السودان وليبيا ومصر من جمعِ ثروة مقدرة أسس بها لاحقاً ميليشيا مسلحة سرعان ما اشتهرت بمواجهتها وملاحقتها حركات التمرد والنهب المسلح وقطاع الطرق بصورة لفتت انتباه الجهات الرسمية في المركز التي كانت تسعى أصلاً إلى تجييش القبائل في تحالفات لمواجهة حركات التمرد في دارفور. وفرض توازن قوة جديد عبر التحالف مع الزعيم الجديد محمد حمدان دقلو. وواصل حميدتي طريقه في التجارة وحماية القوافل بحكم خبرته التي اكتسبها في قتال العصابات بمواجهة ومطاردة الحركات المسلحة في دارفور، وقررت حكومة الخرطوم الاستعانة به ضمن

تجنيد قوات شعبية من الموالين للنظام واختارته قائداً لتلك القوات التي سرعان ما تطورت تدريجاً مع تنامي دورها وعددها فتمت هيكلتها لتصبح ذات طابع قومي واختير لها في ما بعد اسم قوات الدعم السريع، وتقوية المليشيا التابعة له، بل وترسيخ وجودها القانوني بوضعها تحت مظلة جهاز الامن الوطني عام ٢٠١٣م ولاحقا اصدار البرلمان لقانون خاص بها عام ٢٠١٧م، الي آخر تلك المسيرة المأساوية التي سنتطرق لتفاصيلها لاحقا، وخاضت هذه الميليشيات الحرب في العام ٢٠٠٣م، في إقليم دارفور، وبرز وقتها مسمى ميليشيات "الجنجويد" مرادفاً لها وضمن مدلولات المصطلح الشائع أنها مقتبسة اختصاراً من "جن يركب جواد"، والتي اتهمت لاحقاً بارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية والتطهير العرقي، نتيجة إفراط نظام البشير الحاكم وقتها في استخدام هذه الميليشيات في النزاع، بصورة خلخلت بشدة النسيج الاجتماعي في الإقليم بعد أن تعاظم دورها في مواجهة حركات التمرد مع الجيش الحكومي، وفي كل المراحل، ظل الهدف ثابتاً وهو سحق التمرد المسلح وإلحاق الهزيمة العسكرية بالجماعات والحركات المسلحة في أرجاء السودان، وفي عام ٢٠٠٧م انشق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وأعلن تمرده على الحكومة لعدم التزامها بتسديد مستحقات القوات المادية وتأخرها عدة أشهر، وبدأ بقتال القوات النظامية، فما كان من حكومة البشير إلا تقديم عروض لحميدتي تضمن عودته، وكانت هذه العروض هي دفع الرواتب بأثر رجعي، ومنح قيادات قواته رتب ضباط ومنحه هو رتبة عميد.

إلى أن جاء أخيراً قانون الدعم السريع في عام ٢٠١٧م ليجعلها تحت إمرة رئيس الجمهورية مباشرة على رغم تبعيتها إلى القوات المسلحة في الوقت نفسه. بعدما أجازها البرلمان السوداني عام ٢٠١٧م وعدها قوة أمنية مستقلة تتبع للقوات المسلحة، وتم اعتبارها قوة نظامية منفصلة تتبع مباشرة لرئيس الجمهورية، وعين محمد حمدان دقلو قائدًا لها، وتوسع نشاط القوات ليمتد من دارفور إلى النيل الأزرق وجنوب كردفان وجميع أنحاء السودان.

ونص القانون على أن "الدعم السريع قوات عسكرية قومية التكوين، وتتقيد بالمبادئ العامة للقوات المسلحة السودانية"، وقد أثنى البشير على قوات الدعم السريع في كلمة ألقاها خلال تخريج الدفعة الخامسة منها عام ٢٠١٧م، وأشاد بدورها في حفظ الأمن والاستقرار في البلاد، والقضاء على التمرد في جنوب كردفان ودارفور، وأضاف "أحب القرارات وأفضلها لي هو قرار تكوين قوات الدعم السريع، وهي الذراع القوية للقوات المسلحة". في عام ٢٠١٩م، عُدّل قانون قوات الدعم السريع وحذفت منه مادة تلغي خضوعه لأحكام القوات المسلحة، مما يجعلها قوات مستقلة عن الجيش لها أحكامها الخاصة، وتعرّف قوات الدعم السريع نفسها بأنها "قوات عسكرية قومية التكوين تعمل تحت إمرة القائد العام وتهدف لإعلاء قيم الولاء لله والوطن، وتتقيد بالمبادئ العامة للقوات المسلحة السودانية". شاركت قوات الدعم السريع في العمليات التي يرعاها الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير النظامية وحرب اليمن ووقفت إلى جانب الثورة الشعبية التي أطاحت بنظام الرئيس المخلوع عمر البشير، وقد اعتبرها كثيرون جيشا داخل الجيش، وانطلقت المفاوضات بعد الإطاحة بالبشير لإدماج هذه القوات بشكل كامل داخل الجيش السوداني، وشارك قائدها في العملية الانتقالية التي كانت تهدف إلى تسليم الحكم للمدنيين، وبسبب خلافات بين حميدتي وقائد الجيش ورئيس مجلس السيادة الجنرال عبد الفتاح البرهان بسبب محور دمجها في القوات المسلحة، اندلعت في منتصف أبريل ٢٠٢٣م اشتباكات مسلحة بينها وبين القوات المسلحة والتي ترى في انها قوات تمردة عن الجيش السوداني.

أهداف قوات الدعم السريع:

- تقديم الدعم للجيش النظامي السوداني في مهماته الرامية للدفاع عن البلاد من أي - مهددات داخلية أو خارجية.
- القيام بأي مهام يتم تكليفها بها من قبل القائد العام للقوات المسلحة.
- مواجهة حالات الطوارئ في البلاد التي ينص عليها القانون.
- المساهمة في نشر الأمن والسلام والالتزام بالمعاهدات الدولية والإقليمية.

العدة والعتاد:

كانت للدعم السريع مقار وثكنات عسكرية داخل الخرطوم ومدن أخرى بالبلاد، وقد استولت على مقار تابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني ومقار تابعة لحزب المؤتمر الوطني المحلول، كما أنها تنتشر بشكل واضح في إقليم دارفور ومعظم ولايات السودان، إلى جانب مناطق حدودية مع دول الجوار الأفريقي. لا يعرف بالضبط نوعية التسليح والعتاد العسكري لتلك القوات، لكن الاستعراضات العسكرية التي كانت تنظمها هذه القوات بين حين وآخر، تظهر امتلاكها مدرعات خفيفة وأعداداً كبيرة من سيارات الدفع الرباعي من طراز «لاندكروز بك آب» مسلحة. وأيضاً تظهر تلك الاستعراضات أنواعاً مختلفة من الأسلحة الثقيلة والخفيفة. وفي وقت سابق نفت «الدعم السريع: شائعات راجت عن حصولها على أنظمة تجسس دقيقة ومسيرات متطورة، واتهمت جهات لم تسمها بالعمل على تشويه صورتها».

لا توجد إحصائية رسمية بعدد قوات الدعم السريع، ولكن تفيد مصادر مختلفة بأن عددها يتراوح بين ٦٠ ألفا و١٠٠ ألف من الجنود والضباط وضباط الصف، يتوزعون في أنحاء مختلفة من البلاد. تملك قوات الدعم السريع ما يقارب ١٠ آلاف سيارة رباعية الدفع مصفحة ومزودة بأسلحة

رشاشة خفيفة ومتوسطة ومضادات للطائرات. كما تمتلك وحدة مدرعات خفيفة من طراز "بي تي آر" (BTR).

التمويل والميزانية:

كانت قوات الدعم السريع تسيطر على جبل عامر، أحد أهم مناجم إنتاج الذهب في السودان، قبل أن تتخلى عنه لوزارة المالية، بالإضافة إلى سيطرتها على مناجم أخرى في جنوب كرفان، وتعد هذه المناجم مصدر التمويل الأساسي لها.

وهذا ما يفسر ما قاله حميدتي آخر أيام البشير عن دعمه الاقتصاد السوداني بملايين الدولارات. وقد أنشأ حميدتي عقب عزل البشير حسابا احتياطيا في بنك السودان وأودع نحو ٢٢٥ مليون دولار. وأوضح أن قواته حصلت على هذه الأموال من مصانع الذهب ورواتب عناصرها التي تشارك في حرب اليمن.

تقول الكثير من المصادر إن إيرادات الذهب المستخرج من مناجم الذهب التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع بلغت بين عامي ٢٠١٤م و٢٠١٦م نحو ١٢٣ مليون دولار، وكشفت تقارير أن شركة كالوتي الإماراتية حصلت على أكثر من ١١٧ طنا من الذهب السوداني بين عامي ٢٠١٢م و٢٠١٩م من خلال شركة الجنيد التي أسسها شقيق حميدتي عبد الرحيم دقلو. يقول تقرير للجنة الأمم المتحدة إن إيرادات الذهب الذي تم تهريبه إلى الإمارات العربية المتحدة بين عامي ٢٠١٠م و٢٠١٤م تقدر بأكثر من ٤.٥ مليار دولار. سعت قوات الدعم السريع لزيادة الموارد من خلال إنشاء شركات استثمارية كبيرة داخل السودان وخارجه. وينظر إلى مشاركة قوات الدعم السريع بحرب اليمن على أنها عززت خزائنها، إذ تشير التقارير إلى وجود دعم إماراتي أسهم في زيادة التجنيد والتسليح. كما أدت مشاركة قوات

الدعم السريع في ملف الهجرة غير الشرعية مع الاتحاد الأوروبي في "عملية الخرطوم" إلى وجود دعم أوروبي لهذه القوات، وأسست شركات استثمارية لدعم مشاريع اجتماعية وخدمية مثل دعم المتأثرين بالسيول والفيضانات.

دور قوات الدعم السريع:

أوضح حميدتي في حفل تخريج الدفعة الخامسة من قوات الدعم السريع أن دورها هو "الدفاع عن الوطن ومكتسباته"، وأن قواته "تدعو للسلام وتعمل من أجله، وتحافظ عليه، وتسعى إلى بث الطمأنينة بين الناس، والقضاء على النزاعات القبلية، ومحاربة الاتجار بالبشر والهجرات غير الشرعية، والقضاء على تجارة السلاح والمخدرات وأي شكل من أشكال التطرف".

مواجهة التمرد في دارفور:

بعد تشكيل قوات الدعم السريع واعتمادها قوة نظامية مقاتلة، خاضت عددا من المعارك المهمة بأوامر من الحكومة السودانية ضد حركات التمرد في دارفور، ولا ينفصل الحديث عن انحسار التمرد في دارفور ومناطق النيل الأزرق وجنوب كردفان عن الإشارة إلى مسيرة قوات الدعم السريع، ويرى البعض أنها حافلة بالانتصارات في العديد من المعارك وإسهامها بجانب الجيش والقوات الأخرى في دحر التمرد وحصره في أضيق نطاق، وما زال الناس يتذكرون معارك كبيرة لها في دارفور، خاصة معركه "قوزدنقو" الأشهر في تاريخ معارك الدعم السريع، التي تمكنت خلالها من إلحاق هزيمه ساحقة بقوات "حركة العدل والمساواة" التي فقدت فيها أكثر من ٩٥ بالمئة من قوتها المقاتلة، وتم الاستيلاء على ١٦٠ عربة وكميات كبيرة من الأسلحة والذخائر وما يقارب ٢٥٠ مدفعاً، واحتفى رئيس الجمهورية نفسه مع القوات بالنصر

في ميدان المعركة ومنح وسام الشجاعة لكل قوة الدعم السريع على شجاعتها وبسالتها، بالإضافة إلى معركة "فنقا" شرق جبل مرة، في يناير ٢٠١٥م، وانتصاراتها في مناطق دوبو المدرسة ودوبو العمدة ووادي صبي وأم أرطال وتروجي والبعاشيم والنخارة ووادي هور وبئر الديك، بالإضافة إلى عملية الصيف الحاسم عام ٢٠١٥م ضد الحركات المسلحة التي تمكنت من السيطرة على مناطق عديدة، وقد انتهت هذه العملية بانتصار قوات الدعم السريع والسيطرة على جبل مرة وبلدة قولو، التي كانت تخضع لسيطرة جيش تحرير السودان منذ عام ٢٠٠٣م، وقد رافقت عمليات وأد التمرد في دارفور كثيرا من الانتهاكات والجرائم الإنسانية مثل اجتياح القرى وحرقها وتدمير الممتلكات والاعتداءات الجنسية وفقا لتقارير منظمة هيومن رايتس ووتش. ونتج عن صراع دارفور تشريد ما يقارب ٢.٥ مليون شخص وقتل ٤٥٠ ألفا آخرين. على رغم مما وجدته تلك القوات من إشادات من قبل البعض، فقد طالها أيضاً العديد من الاتهامات والانتقادات خاصة ما يتعلق بالتجاوزات التي وقع فيها بعض منسوبيها، أبرزها حادثه مقتل مواطن على يد أحد منسوبي الدعم السريع بولاية شمال كردفان عام ٢٠١٤م حيث أصر الوالي على إبعادها من الولاية.

حرب اليمن:

شاركت قوات الدعم السريع في حرب اليمن عام ٢٠١٥م إلى جانب القوات السعودية والإماراتية لمحاربة الحوثيين، بإشراف حميدتي والبرهان، فقد تم إرسال ٣٠ ألف مقاتل معظمهم من قوات الدعم السريع للقتال في اليمن. بمشاركة كل من السعودية والامارات ودول عربية أخري وكان من المقدر الاستعانة بالقوات الباكستانية ولكن الدستور الباكستاني لم يمكن من ذلك .ولعل اتفاق كامب ديفيد بين مصر واسرائيل لا يسمح للقوات المصرية

للقتال خارج أراضيها. تشير تقارير أخرى إلى وجود صفقة منفصلة بين الإمارات وحميدتي تقتضي مشاركة قوات الدعم السريع بالحرب اليمنية مقابل تمويل إماراتي للقوات أدى إلى زيادة معدلات التجنيد. وكُلّفت فيها القوات بأدوار متنوعة في حرب اليمن وهي:

- حراسة حدود المملكة العربية السعودية مع اليمن.
- القيام بعمليات برية في الساحل الغربي.
- حراسة القواعد الإماراتية في جنوب اليمن.

كما أشار تقرير لنيويورك تايمز إلى أن ٤٠٪ من هؤلاء الجنود أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٧ سنة. وقُسمت هذه القوات إلى وحدات تتراوح بين ٥٠٠-٧٥٠ مقاتلا يتقاضون رواتب تتراوح بين ٤٨٠ دولارا و٥٣٠ دولارا بحسب السن والرتبة، وتتوزع هذه القوات في كل من تعز والحديدة ولحج وحجة وصعدة.

عملية الخرطوم:

مع تزايد أعداد قوات الدعم السريع أصبحت جزءًا من عملية الخرطوم عام ٢٠١٦م، التي بدأت عام ٢٠١٤م وتهدف إلى التعاون بين الدول الواقعة على طريق الهجرة بين القرن الأفريقي وأوروبا للتصدي لعمليات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وكان لقوات الدعم السريع دور كبيرا في حراسة الحدود الليبية لمنع المهاجرين من الوصول إلى ليبيا. في ٢٠٢٢م، زار دقلو روسيا عشية غزوها أوكرانيا وأعرب عن انفتاحه على بناء قاعدة روسية على ساحل البحر الأحمر.

الإطاحة بالبشير واعتصام القيادة العامة:

مع اندلاع ثورة الشعب السوداني في ديسمبر ٢٠١٨م طلب البشير من قوات الدعم السريع التدخل لردع المظاهرات، إلا أن حميدتي رفض الانصياع وأسهم مع قواته في الإطاحة بنظام البشير، وتولى لاحقا منصب نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، واتُّهِمت قوات الدعم السريع بالمشاركة مع الجيش في فض اعتصام القيادة العامة عام ٢٠١٩م، والذي تسبب في قتل عشرات المعتصمين وإصابة المئات، بالإضافة لعشرات المفقودين. كما اتُّهِمت هذه القوات برمي الجثث في نهر النيل، إذ عثر فيه على ما يقارب ٤٠ جثة بعد فض الاعتصام.

حميدتي وثورة ديسمبر:

رفض "حميدتي" تولي الفريق عوض بن عوف قيادة المجلس العسكري الانتقالي بعد سقوط البشير، مطالباً بفترة انتقالية لا تزيد عن ستة أشهر، وتشكيل مجلس انتقالي مهمته إنقاذ الوضع الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية، وتشكيل حكومة مدنية يتم الاتفاق عليها بواسطة القوى السياسية، وتحت الضغط الشعبي ورفض "حميدتي"، تنحى الفريق ابن عوف خلال يوم واحد، ظهر اسم الفريق عبد الفتاح البرهان قائد القوات البرية وقتها مرشحاً لرئاسة المجلس العسكري الانتقالي بدعم من "حميدتي" الذي سرعان ما تمت ترقيته إلى رتبة فريق أول وتعيينه نائباً له في قيادة المجلس العسكري. أسهمت قوات الدعم السريع في الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في أكتوبر ٢٠٢١م الذي نفذه الفريق البرهان وأنهى فيه الشراكة مع قوى الحرية والتغيير وعطل مؤسسات الفترة الانتقالية ومسار التحول المدني الديمقراطي، لكنه استدرك لاحقاً واعتذر عن مشاركته معتبراً أن مشاركته في الانقلاب خطأ أسف له، وعلى الرغم أن البرهان ونائبه "حميدتي" هما اللذان

نفذا الانقلاب على الحكومة في أكتوبر عام ٢٠٢١م، إلا أن الصراع بينهما ظهر إلى العلن خلال الأشهر الأخيرة مع بروز الطموحات السياسية للرجلين، خاصة بعد إعلان "حميدتي" فشل الانقلاب واتهامه البرهان بمحاولة إعادة نظام البشير، وقيادات في الجيش بالتخطيط للبقاء في الحكم.

الدعم السريع والدعم الخارجي:

تدير دولة الإمارات تحت ستار إنقاذ اللاجئين، عملية سرية متقنة لدعم الدعم السريع في الحرب المتصاعدة في السودان، حيث تقوم بتزويده بأسلحة قوية وطائرات بدون طيار، وعلاج المقاتلين المصابين، ونقل الحالات الأكثر خطورة جواً إلى أحد مستشفياتها العسكرية، وفقاً لما ذكرته صحيفة الغارديان البريطانية وعشرات المسؤولين الحاليين والسابقين من الولايات المتحدة وأوروبا والعديد من الدول الأفريقية. وتتمركز العملية في مطار ومستشفى في بلدة نائية عبر الحدود السودانية في تشاد، حيث تهبط طائرات الشحن الإماراتية بشكل شبه يومي منذ بداية الحرب، بحسب صور الأقمار الصناعية والمسؤولين الذين تحدثوا على أساس عدم الكشف عن هويتهم لمناقشة المعلومات الاستخبارية الحساسة. الإمارات حليفة الولايات المتحدة في الخليج العربي، وضعت نفسها كلاعب رئيس وصانع ملوك في بعض الأحيان في جميع أنحاء أفريقيا. وفي السودان، تشير الأدلة إلى أن هنالك قوات تدعم قوات الدعم السريع، وهي مجموعة شبه عسكرية قوية مرتبطة بمجموعة المرتزقة الروسية فاغنر. منذ أن بدأت الطائرات في الوصول إلى مدينة أم جرس التشادية، نشرت وكالة الأنباء الإماراتية صوراً للمستشفى الميداني اللامع، حيث تقول إنه تم علاج أكثر من ٦٠٠٠ مريض فيه، وتظهر مقاطع الفيديو مسؤولين إماراتيين وهم يقومون بإسقاط حزم المساعدات خارج أكواخ القش في القرى المجاورة، والتبرع بالماعز وتجديد

المدارس وحتى أنهم نظموا سباق الهجن. ويقول الإماراتيون إن دافعهم هو مساعدة اللاجئين السودانيين، الذين فر العديد منهم من العنف العرقي الوحشي في منطقة دارفور، ولكن منذ انزلاق السودان إلى الحرب، لم يتم تسجيل سوى ٢٥٠ لاجئاً في أم جرس، ومن أم جرس، يتم نقل الأسلحة لمسافة ١٥٠ ميلاً شرقًا إلى الزرق، مركز قوات الدعم السريع الرئيس. قاعدة في إقطاعية الجنرال حمدان في شمال دارفور، وفقًا لمسؤولين سودانيين وتشاديين والأمم المتحدة. وقال أحد شيوخ قبيلة حدودية سودانية إن قوات الدعم السريع اتصلت بمجموعته هذا الصيف لضمان مرور آمن للقوافل البرية من الحدود إلى الزرق. يستمر المطار في التوسع وقد حصلت صحيفة التايمز على صور الأقمار الصناعية الليلية من أواخر أغسطس والتي كشفت عن أضواء في ساحة الطائرات والممر والمدرج، مما يشير إلى الاستعدادات للعمليات المستقبلية المحمية من التصوير عبر الأقمار الصناعية أثناء النهار.

قال كاميرون هدسون، الموظف السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ومحلل شؤون أفريقيا الآن في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: "لقد فعلت الإمارات أكثر من أي شخص آخر لدعم قوات الدعم السريع، وإطالة أمد الصراع في السودان"، لكنه أضاف: "انهم يفعلون ذلك بحذر كي لا يتركون اثرا، وهذا مقصود". اختارت الإمارات مضاعفة جهودها لدعم الجنرال حمدان الآن، على الرغم من الأدلة المتزايدة على الفظائع التي ارتكبت في زمن الحرب، الأمر الذي حير العديد من المسؤولين والمحللين الغربيين. ترى الإمارات، مثل العديد من دول الخليج، السودان كمصدر محتمل للغذاء، وتطمح إلى موقع على ساحل البحر الأحمر. ووقعت الإمارات صفقة بقيمة ستة مليارات دولار لتطوير ميناء على بعد ١٢٥ ميلاً شمال بورتسودان. وتشكل الخصومات في الشرق الأوسط عاملا أيضا حيث يقول دبلوماسيون إن التوترات بين الإمارات ومصر، التي تدعم الجيش السوداني، والسعودية، التي تقود الجهود الدبلوماسية لإنهاء حرب السودان،

تتصاعد بشكل مطرد. فإن الشيخ محمد قد يكون ببساطة متمسكًا بحليف مخلص. ويقول عمال الإغاثة إن اللاجئين السودانيين يواصلون التدفق إلى تشاد بمعدل الفي شخص يومياً، ويصل معظمهم إلى أدري، ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتقع حالة الطوارئ للاجئين في الواقع على بعد بضع مئات من الأميال إلى الجنوب، وهي رحلة تستغرق يومين عبر الطرق الصحراوية والترابية، حيث يكتظ ٤٢٠ ألف سوداني وصلوا مخيمات مترامية الأطراف وسط ظروف يائسة. وفي الواقع، تستخدم الإمارات مهمة المساعدات الخاصة بها لإخفاء دعمها العسكري لقائد قوات الدعم السريع، الفريق محمد حمدان، معروف بعلاقاته طويلة الأمد مع الإمارات. قال مسؤول أمريكي كبير سابق: "الإماراتيون يعتبرون حميدتي رجلهم" مضيفا "لقد رأينا ذلك في مكان آخر، إنهم يختارون رجلاً ويدعمونه على كل الأصعدة". باعتبارها لاعباً نشطاً بشكل متزايد في القارة الأفريقية، وقعت الإمارات صفقات تجارية بقيمة عشرات المليارات من الدولارات لتطوير مناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحصول على أرصدة الكربون في ليبيريا، والسيطرة على الموانئ في تنزانيا والصومال والسودان. وفي شرق ليبيا، قامت الإمارات بتسليح أمير الحرب خليفة حفتر في انتهاك لحظر الأسلحة الدولي، وفي إثيوبيا، زودت رئيس الوزراء أبي أحمد بطائرات مسلحة بدون طيار في لحظة حاسمة من صراع التيغراي في عام ٢٠٢١م، مما أدى فعليًا إلى قلب دفة الحرب. والإماراتيون في السودان يضغطون رسميًا من أجل السلام، وباعتبارها عضوا في الرباعية، وهو تجمع دبلوماسي يضم الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية، تحاول ابوظبي التوسط من أجل إنهاء الصراع عن طريق التفاوض، لكن في الوقت نفسه، تعمل الأسلحة الإماراتية على تأجيج الصراع. قال مسؤولون أمريكيون وسودانيون إن مقاتلي اللواء حمدان استخدموا في الأسابيع الأخيرة صواريخ كورنيت المضادة للدبابات، التي زودتهم بها الإمارات، لمهاجمة قاعدة مدرعة محصنة في العاصمة

السودانية الخرطوم. ولم ترد وزارة الخارجية الإماراتية على قائمة الأسئلة لكنها نفت في السابق تقديم الدعم. وقد أثارت العملية السرية في السودان حفيظة المسؤولين الأمريكيين الذين يشعرون بالإحباط بالفعل بسبب علاقات الإمارات المتنامية مع روسيا والصين، ويستضيف حاكمها المتشدد، الشيخ محمد بن زايد، ٥٠٠٠ جندي أمريكي في دولته النفطية الثرية، لكن جهوده في السودان تضع الشيخ محمد في صف الراعي الأجنبي الآخر للجنرال حمدان، ومرتزقة فاغنر الروسية. ويوضح تقرير غير منشور أعده محققو الأمم المتحدة، وتم تقديمه إلى مجلس الأمن وحصلت عليه صحيفة التايمز، تفاصيل كيف حصل اللواء حمدان على صواريخ أرض جو من قواعد في جمهورية أفريقيا الوسطى المجاورة في أبريل ومايو، وقال مسؤول في الأمم المتحدة إن فاغنر قدمت الصواريخ، وقال مسؤولان سودانيان إن هذه المضادات للطائرات استخدمت لإسقاط عدة طائرات سودانية مقاتلة. بالنسبة للمنتقدين السودانيين، يمثل التدخل الإماراتي ازدواجية شنيعة - دولة تتحدث عن السلام بينما تؤجج الحرب، وتدعي أنها تساعد اللاجئين السودانيين بينما تدعم المقاتلين الذين أجبروهم على الفرار في المقام الأول. وقال حسام محجوب، المؤسس المشارك لشركة "سودان بوكرا"، وهي شركة إعلامية سودانية مستقلة: "هذا الأمر يجعلني غاضباً ومحبطاً" مضيفًا "لقد رأينا هذا من قبل في دول مثل ليبيا واليمن. دولة الإمارات تقول إنها تريد السلام والاستقرار، بينما تفعل في الوقت نفسه كل ما في وسعها للعمل ضد ذلك".

فظائع وجرائم الدعم السريع:

كان رجل الأعمال السوداني الهولندي، يسلِم (٤٩ عاما)، محتجزا لدى مقاتلي مليشيات الدعم السريع السودانية في الخرطوم. يوم عيد الفطر حوالي الساعة الثالثة مساء سمع أحدهم يقول: "فريق الاغتيال وصل". تعرض يسلِم

الطيب (هذا اسمه وليس صفة له) لفظائع شهدها في الأسر رواها لموقع ميدل إيست آي (Middle East Eye) البريطاني بعد أن فُك أسره ووصل إلى برمنغهام مع الجالية البريطانية التي تم إجلاؤها من السودان بعد نشوب الحرب بين مليشيا الدعم السريع وقوات الجيش السوداني في ١٥ أبريل ٢٠٢٣م. كان يسلم، الذي يحمل الجنسيتين السودانية والهولندية محتجزا من قبل المليشيا في قاعدة عسكرية بالخرطوم. يقول إنه كان محتجزا في غرفة واحدة مع رجل متحفظ إلى أبعد الحدود يعرفه فقط باسم "الدكتور" نظرا لحصوله على درجة الدكتوراه في العلوم المالية ويعمل في أحد البنوك البارزة، لكن لا شيء آخر. وكلما حاول يسلم التحدث إليه، يطلب الدكتور منه أن يصمت. في أحد الأيام دخل ٤ رجال من المليشيا يرتدون عمائم ويحملون بنادق AK٤٧، بالإضافة إلى مسدسات على أوراكهم وسكاكين، "كانوا مخيفين حقا". استدار أحدهم إلى الدكتور داعيا إياه: "حاتم، تعال، حان وقتك". كان ذلك آخر عهده بالدكتور زميله في الزنزانة. عندما اقتيد حاتم بعيدا، التفت الرجل إلى يسلم وقال "انظر هناك، هناك القرآن. ابدأ بالقراءة. عندما ننتهي من هذا الرجل، سنأتي إليك". وسمع يسلم كلمات ساخنة في الفناء خارج غرفته.

قالوا لحاتم "كان يجب أن تتحدث بالأمس، كان يجب أن تعطينا المعلومات". وكان هناك القليل من الصمت ثم صوت إطلاق نار. وبعد ذلك أحضروا شخصا آخر. ومرة أخرى، سمع يسلم جدالا، ومرة أخرى سمع إطلاق نار. في الحمام المشترك رأى يسلم شخصا ميتا تحت ملاءة وبالقرب منه بركة من الدم الأحمر الداكن.

على مدى الأسبوعين التاليين لمقتل الدكتور حاتم، شاهد يسلم مجموعة من المعتقلين يتم إحضارهم إلى مبناه. يتم الاحتفاظ بالبعض منهم، ويُقتل آخرون بالرصاص في الفناء المغطى، ويمكن رؤيتهم من باب زنزانة يسلم المفتوح. بعد أكثر من شهرين بقليل، يسلم موجود في لندن، بعيدا عن

آسريه، لكن ذكريات الـ١٥ يوما التي قضاها في الأسر ظلت تقفز إلى ذهنه كل مرة، مدفوعة بالرغبة في الكشف عن الفظائع التي تعرض لها هو وبلده. يسلم رجل أعمال ناجح، لديه شركات في كل شيء من البناء إلى اللحوم بالجملة، ويقع منزله في حي الرياض بالخرطوم، وهي منطقة مرغوبة وراقية في شرق العاصمة السودانية. وكان يقطن على مرمى حجر من مكتب الملحق العسكري السعودي، وبجوارهما أيضا منزل عبد الرحيم حمدان دقلو، شقيق الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) قائد قوات الدعم السريع، ومن شرفة منزله بالطابق الرابع صباح يوم السبت، الذي اعتقل فيه، كان كل ما يمكن أن يراه يسلم هو مقاتلات قوات الدعم السريع، وشاحنات صغيرة مزودة بمدافع مضادة للطائرات مثبتة في الخلف، وشاحنات مليئة بالذخيرة، ومعدات عسكرية.

في وقت من الأوقات، تعرض المبنى للقصف حيث أطلق المقاتلون النار على طائرة ميج عابرة، مما أدى إلى قطع إمدادات المياه. ونفد الطعام القليل الذي كان بحوزته، وهو مريض بالسكر، وبدأ يشعر بتوعك خطير. غادر المنزل. وفي الخارج، واجهه مقاتلو قوات الدعم السريع بأسئلة استقصائية ومذعورة. أمره مقاتل شاب، يقول يسلم إنه لا يمكن أن يكون أكبر من ١٥ عاما، بأن يفرغ جيوبه. أخرج جواز سفر أحمر. بالنسبة للجندي المراهق، كان جواز السفر الهولندي مريبا للغاية. "هل أنت دبلوماسي؟ هل أنت جاسوس؟". رد يسلم بأنه عمل مع قوات الدعم السريع قبل الحرب، حيث تعاقدت شركته لتوسيع العديد من القواعد العسكرية لقوات الدعم السريع، بما في ذلك معسكر طيبة، جنوب الخرطوم.

بعد وقت قصير من استجواب الجندي الشاب، بدأ ضابط بالاطلاع على الرسائل الهاتفية الأخيرة ليسلم، أظهرت إحداها إرسال شائعات عن مقتل حميدتي في غارة جوية، وتضمنت أخرى، تواصلا مع وزارة الخارجية الهولندية تسأل فيها عن مكان إقامته، لأغراض أمنية. وأظهرت المكالمات

الأخيرة أنه كان على اتصال بصديق ضابط مخابرات سابق وقائد كبير جدا في الجيش. بعد قصف جوي خلال اشتباكات بين قوات الدعم السريع شبه العسكرية والجيش بالخرطوم بحري، وكان ذلك كافيا لنقل يسلم إلى منزل عبد الرحيم دقلو الذي بدا أنه تحول إلى مركز عمليات. وفجأة تعرض للكم في مؤخرة رأسه. وصرخ الضابط في وجهه "أنت لست مسلما، أنت خائن، أنت مقرف". وانتزع مسبحة يسلم من جيبه وبدأ بضربه بها قبل أن يأمر أحد المقاتلين "بإخراجه". يقول يسلم "في تلك اللحظة، كنت متأكدا بنسبة ١١٠% بأنني انتهيت"، لكنه نُقل إلى مبنى كان في وسطه فناء مغطى بسقف معدني. على الجانب الغربي كانت هناك غرفتان، يفصل بينهما حمام. وغرفتان أخريان على الجانب الشرقي بينهما غرفة تخزين. وعلى الجانب الجنوبي كانت هناك حاوية بنزين يخشى يسلِم أن تتعرض للقصف خلال الضربات الجوية ضد قوات الدعم السريع.

وكان الباب المجاور عبارة عن مستودع "هانغر" يُستخدم لاعتقال حوالي ٢٠٠ مدني، غالبيتهم تم القبض عليهم من شوارع الرياض. وكانت هناك أيضا ثكنة كان يحتجز فيها أفراد من الجيش السوداني، وبدا أن يسلم الآن موجود في مكان ما جلبوا فيه أسرى بارزين، أو على الأقل لم يكونوا متأكدين مما يجب عليهم فعله بهم.

يقول يسلم إن مقاتلين أحضرا ذات مرة رجلا متهما بأنه لص، جعلوه يجلس في مواجهة الحائط. من حين لآخر، حاول المعتقل أن يدير رأسه نحو آسره ويخبره بشيء. في المرة الرابعة، أطلق أحد المقاتلين النار على رأسه وسقط اللص ميتا، وبعد ذلك واصل المقاتلان الحديث وكأن شيئا لم يحدث، "لم يصدمني القتل. لقد صدمني برود الرجلين وهما يقتلان". فبعد أن انتهيا من الحديث، توجه أحدهما إلى الرجل، وأخذ البندقية وأفرغها على الجثة. كان العديد من الرجال الذين تم إحضارهم إلى أحد المباني التي كان يسلم معتقلا بها ضباطا متقاعدين في الجيش، أو أفرادا في الجيش يحملون

رتبا لكنهم يؤدون خدمات مدنية، مثل الأطباء أو المهندسين أو المهندسين المعماريين. يقول يسلم إن قوات الدعم السريع تجبرهم على ارتداء الزي العسكري والتقاط صورهم، ثم تعلن فيما بعد عن اعتقالهم كأعضاء ذوي رتب عالية في القوات المسلحة. في وقت من الأوقات، تحدث يسلم إلى شخص كان يعمل طبيبا في مستشفى شرق النيل، أحد أكبر المستشفيات في الخرطوم. أخبره بأن قوات الدعم السريع أغلقت الطوابق العليا من المستشفى ونقلت أفضل الجراحين والأطباء في العاصمة إلى هناك لعمل عاجل مع قائد كبير. يقول يسلم "لاحقا، أخبرني أحد الضباط، نعم، إنه حميدتي"، وفي أحد الأيام أحضر يسلم إلى مكتب أحد الضباط الذي قال له "تذكر لقد أخبرتك أن مصيرك ليس في يدي؟ حسنا، لدينا الآن كلمة من مكتب القائد. أنت ذاهب إلى المنزل. لكننا لن نفرج عنك. علينا تسليمك إلى سفارتك". ثم تم تسليمه هاتفا. أول شخص تحدث إليه كان المستشار القانوني لحميدتي. قال "نحن آسفون، هذا سوء تفاهم. لكن الهولنديين والبريطانيين تواصلوا معنا، ونحن نسمح لكم بالرحيل". ثم اتصل فارس النور مستشار حميدتي الإعلامي، واعتذر هو الآخر. ثم تحدث يسلم مع شخص ثالث استقبله بالهولندية. كان وزير الخارجية الهولندي. كانت هناك طائرة تنتظر نقل يسلِم إلى هولندا. تم إنزاله في السفارة الأميركية، ثم إلى بورتسودان قبل أن يصطحبه البريطانيون إلى قبرص وأخيرا برمنغهام، ويقول يسلم "بحلول الوقت الذي هبطت فيه الطائرة، بدأتُ في البكاء. كانت الدموع تنهمر على وجهي".

الخلاف مع الجيش النظامي ومسالة الدمج:

ظهرت بوادر الخلاف بين قوات الدعم السريع والجيش النظامي من خلال سعي قيادات كلا الطرفين إلى حشد دعم إقليمي ودولي. تطور

الخلاف بعد توقيع الاتفاق الإطاري الذي يهدف إلى تأسيس مرحلة انتقالية تمتد لمدة عامين وتنتهي بتشكيل سلطة مدنية، وتشكيل حكومة مدنية في يوليو ٢٠٢٣م. إلا أن الخلاف تجلى مع إصرار الجنرال البرهان على تحقيق كافة نقاط الاتفاق لا سيما نقطة دمج قوات الدعم السريع مع الجيش النظامي وتوحيد القيادة العسكرية.

وقد وقّع حميدتي على الاتفاق إلا أنه أعاق تنفيذه. وتدخلت عدة دول لاحتواء الخلاف من خلال محادثات الإصلاح الأمني والعسكري التي عقدت في مارس ٢٠٢٣م، إلا أنها انتهت من دون توصيات بخصوص دمج قوات الدعم السريع. عاد الخلاف مرة أخرى في أبريل ٢٠٢٣م حول الجدول الزمني لدمج قوات الدعم السريع، ومكانة ضباط الدعم السريع في الجيش مستقبلا، ومنصب القائد العام للجيش خلال فترة الاندماج. وحسب لواء متقاعد في جهاز الأمن والمخابرات السوداني طلب عدم كشف اسمه لـ«الشرق الأوسط»، فإن عملية دمج القوات بسيطة وعادية، ولكن في الحالة السودانية التعقيد يأتي من طبيعة تكوين قوات «الدعم السريع. ويشير في ذلك إلى الطابع القبلي والجهوي الذي يغلب على تلك القوات، وارتباطها بقيادة تاريخية بعينها شكلت هذه القوات في إشارة إلى قائدها (حميدتي)».

وتابع اللواء المتقاعد «إن ظروفاً وأسباباً كثيرة أدخلت القيادة التاريخية هذه القوات في المعادلة السياسية وأصبح لها موقف سياسي ومؤثر في مجريات الأحداث». بيد أنه عاد ليؤكد وجود «عوامل إيجابية» تخفف من صعوبة دمج هذه القوات على الرغم من الطابع القبلي الحاد، من بينها أنها ضمت في الآونة الأخيرة أفراداً من جهات وقبائل أخرى، وأن قياداتها الوسيطة غير منعزلة عن التكوينات العسكرية، وتضم ضباطاً برتب عليا من الجيش وجهاز الأمن والمخابرات. ويذهب المصدر إلى القول، إن بعض الظروف سمحت لقوات «الدعم السريع» بالتمدد الإقليمي والدولي. وعدّ ذلك «سلاحاً ذا حدين» قد يكون ضدها أو في صالحها لأن هذا العامل

الخارجي الذي يدرك التعقيدات في البلاد، يمكن أن يحدّ من طموحات قيادتها، لكن في الوقت ذاته، يفتح الطريق أمامها على موقع مناسب ومعقول في معادلة السلطة. ووفق اللواء المتقاعد، فإن العملية الفنية لدمج «الدعم السريع» أو غيرها من المجموعات المسلحة في الجيش يسيرة، ويمكن أن تمضي بسلاسة، بعزل وتفكيك الولاءات للقيادات التاريخية إلى قيادة اكثر قومية منها.

اختلف الطرفان على مسألة دمج قوات الدعم السريع في الجيش، وإلى من ستؤول القيادة بعد ذلك، إذ يرى البرهان أنها يجب أن تكون لقائد الجيش، بينما يعتبر "حميدتي" أنها يجب أن تكون تحت إمرة رئيس الدولة المنتخب، كما جاء في الاتفاق الإطاري الذي وقعه المكون العسكري مع قوى مدنية بهدف حل الأزمة السودانية. صعّد كبار القادة العسكريين في السودان من لهجتهم حيال عملية دمج «قوات الدعم السريع» في الجيش، وبدت مواقفهم في الآونة الأخيرة أكثر ضغطاً في هذا الاتجاه، وذلك استباقاً لورشة مخصصة للإصلاح العسكري والأمني، تعد واحدة من أهم القضايا التي نص عليها الاتفاق السياسي الإطاري الموقّع مع القوى المدنية. ومن المقرر أن تخرج الورشة التي ستحاط جلساتها بسرية تامة بعيداً عن الإعلام، بخارطة طريق لعملية دمج الفصائل المسلحة في جيش واحد. ولقد أثارت التصريحات المتبادلة بين رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش عبد الفتاح البرهان، ونائبه قائد قوات «الدعم السريع» محمد حمدان دقلو وبدت حالة من التوجس والتوتر الشديدين في الشارع والأوساط السياسية من مواجهة عسكرية محتملة، إلا أن الطرفين سارعا للتأكيد أن هذا لن يحدث، ولكن على الرغم من ذلك تظل المخاوف ماثلة لا تزيلها التصريحات بعد وجود خلافات.

في أول انتقال من خلافات مكتومة إلى الهواء الطلق في السودان، بادر رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان في

مخاطبة لتجمعات أهلية بشمال البلاد، بالقول «إن التحدي الذي يواجه الاتفاق الإطاري، هو دمج الدعم السريع في الجيش»، ولحق به اثنان من كبار القادة العسكريين في مجلس السيادة، هما شمس الدين الكباشي وياسر العطا، بالتشديد على المطالبات ذاتها.

جاءت تصريحات العطا أكثر وضوحاً ومباشرة في مواجهة «الدعم السريع»، فقال «لا بد من دمجها في الرحم المبارك الذي ولدت فيه سابقاً - في إشارة إلى الجيش»، مضيفاً «ليس هنالك دولة ديمقراطية حديثة محترمة بها جيشان. ولتأسيس دولة حديثة لا بد من جيش واحد مستقل قومي خاضع لسلطة الدولة الديمقراطية السياسية الموجودة». واسترسل قائلاً «التهديد والتكسب السياسي والشخصي والاقتصادي لامتلاك جيش قد تؤدي إلى انهيار كيان الدولة السودانية»، مؤكداً أن القوات المسلحة «قادرة على بسط الأمن والسيطرة على أعمال متفلتة وغير مسؤولة»، وهذه إشارة واضحة إلى السلطة المالية والعسكرية لـ«الدعم السريع». وهكذا، أظهرت تصريحات القادة العسكريين محاذير من تحول قوات «الدعم السريع» إلى «جيش موازٍ» للمؤسسة العسكرية في البلاد، بعدما تنامت قوتها في سنوات قلائل لتصبح رقماً عسكرياً وقوة اقتصادية مؤثرة بقوة في المشهد السياسي، لا يمكن تجاوزها. رد قائد «الدعم السريع» محمد حمدان دقلو (حميدتي) جاء في خطاب وجهه للشعب السوداني؛ إذ أكد التزامه بالاتفاق الإطاري بخصوص تكوين الجيش الواحد وفق جداول زمنية متفق عليها، والانخراط في عمليات الإصلاح الأمني والعسكري، واتهم أنصار النظام المعزول، «بالوقيعة بين قواته والجيش». ورأى «حميدتي» أن العملية السياسية «تطاول أمدها» وحان وقت إنهائها عبر حل سياسي، وتشكيل سلطة مدنية انتقالية تقود البلاد، وتعود بموجبها المؤسسة العسكرية إلى الثكنات لتتفرغ لأداء مهام حماية حدود وأمن البلاد، وهو ما عده مراقبون موقفاً في إطار الضغوط المتبادلة بين القوتين. وللعلم، كان شقيقه الذي ينوبه في قيادة «الدعم السريع» عبد الرحيم

دقلو، قد قطع باستحالة وقوع اشتباكات بين «الدعم السريع» والجيش، مؤكداً أن الطرفين لن يرفعا البندقية في وجه بعضهما بعضاً.

في هذه الثناء، أفادت مصادر عديدة تحدثت لـ«الشرق الأوسط»، بأن مسألة دمج قوات «الدعم السريع» في الجيش، لا خلاف عليها بين قائدي القوات، «إذ وقّعا عليها في الاتفاق السياسي الإطاري مع الأطراف المدنية بضمانات إقليمية ودولية، وتيسير من الآلية الثلاثية، التي تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة التنمية الحكومية الأفريقية (إيقاد)». وتابعت القول، إنه من الصعب على البرهان و«حميدتي» التراجع عن التزاماتهما. أيضاً استبعدت المصادر خروج الجيش و«الدعم السريع» كلياً من المشهد السياسي، على الرغم من إقرار ذلك نصاً في اتفاق يقضي بانسحاب الجيوش، وعودتها إلى الثكنات، وإفساح المجال للقوى السياسية الموقّعة على «الإطاري» لتشكيل حكومة تنفيذية بقيادة مدنية. وأشارت من ثم إلى أن نفوذ البرهان وحميدتي في السلطة المدنية المقبلة سيظل مؤثراً في ظل وجودهما في قيادة الأجهزة النظامية في البلاد. وأردفت، أنه قد لا يكون ظاهراً في أداء السلطة التنفيذية، وأن الاتفاق الإطاري منح العسكريين صلاحيات فيما يتصل بالملف الأمني والعسكري، وخلال تللك الفترة اجريت اتصالات عبر القنوات الرسمية مع قوات «الدعم السريع» للتعليق على الدعوات المكثفة من قادة الجيش بخصوص دمجها في القوات المسلحة السودانية، لم تتوافر إفادات تذرعاً بالتراتبية العسكرية، التي تعطي سلطة الإدلاء بأي حديث سياسي أو عسكري إلا من خلال القيادات المصرح لها، وهي لم تستجب للملاحقة الصحافية.

اتفاقية جوبا للسلام في السودان

بعـد إبـرام "اتفـاق جوبـا للسـلام" فـي ٢٠٢٠م، بمشـاركة المـدنيين والعسكريين الذين لم يتخلف عنهم إلا حركتا "تحرير السودان" بقيادة عبد الواحـد نـور و"الشـعبية شـمال" بقيـادة عبـد العزيـز الحلـو، اسـتمر تناسـل المجموعات المسلحة والمنابر والطامحين والطامعين ومجموعات لم يكن لهـا تـأثير علـى الأرض، فأضـيف شـمال السـودان ووسـطه إلـى محـاور الاستقطاب، وجاء الاتفاق بكلفة ارتدادية مثلتها مسميات جديدة مثل قوات "درع الوطن" وقوات "درع السودان" ومجموعات في شرق السودان متسابقة إلـى مهرجـان التجيـيش والامتيـازات. وزادت بـذلك مسـاحات العسـكرة، وارتفعت حدة الاستقطاب وانتشار السلاح والعنف والمخدرات وانتهاكات حقوق الإنسان، وقيام مراكز جديدة مدعومة بالسلاح بعد تأخر بند الترتيبات الأمنية وتشظي النخب السياسية وانهيار مشروعات التسوية السياسية تحت الرعاية الأممية، فأصبح المشهد أكثر اضطرابا باليسار واليمين والمجموعات الليبرالية في ظل ضغوط التدخلات الخارجية، فاختلفت المطالب وتعددت المنـابر وازدادت حـدة التشـرذم، فانهـارت التحالفـات الهشـة فـي المنظومـة الحاكمة من عسكريين ومدنيين وتقاسم الفواعل الذين يمتلكون السلاح.

دور القوى المدنية في ضبط الأزمة

دفع التصعيد الكلامي المتبادل بين قادة الجيش السوداني و«الدعم السريع» إلى تدخل القوى السياسية الموقّعة على الاتفاق الإطاري، تلافياً لحدوث أي صراع بين القوتين العسكرتين يجرّ البلاد إلى حرب، ويؤثر على العملية السياسية الجارية حالياً. وفي الوقت نفسه، يرى البعض أن الحديث عن ملف دمج «الدعم السريع» والمجموعات المسلحة الأخرى، يجب أن يتم في الورشة المحددة للإصلاح الأمني والعسكري، كي لا يضع عراقيل أمام مسار التسوية السياسية، واتخذت القوى السياسية الموقّعة على الاتفاق الإطاري، وعلى رأسها قوى «الحرية والتغيير» موقفاً متوازناً من الجيش و«الدعم السريع»، خشية أن يحدث صدام بين الجبهتين، ولكن بدا «حميدتي» قائد «الدعم السريع» الأقرب إليها من موقف الجيش لتمسكه القاطع بالاتفاق الإطاري. وكان هنالك تنافساً محموماً بين ثلاث ورشات لقضايا تفكيك نظام البشير المعزول، وتقييم مسار «اتفاقية جوبا للسلام» وحل الأزمة السياسية في شرق السودان. وينتظر في تلك الفترة ان تعقد ورشة الإصلاح الأمني والعسكري، بالإضافة إلى قضية العدالة الانتقالية.

الوساطة السعودية الأمريكية

كثَّفت المملكة العربية السعودية، جهودَها الدبلوماسية لوقف التصعيد في السودان، إلى جانب مساعداتها لإجلاء آلاف الرعايا من أكثر من مائة دولة عبر ميناء بورتسودان. وأجرى وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، اتصالات هاتفية، مع الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ووزير الخارجية الجيبوتي محمود علي يوسف، بحث خلالها الجهود المبذولة لوقف التصعيد العسكري بين الأطراف السودانية، وإنهاء العنف، وتوفير الحماية اللازمة للمدنيين، بما يضمن أمنَ واستقرار ورفاه السودان وشعبه.

أثار اللقاء الذي جمع قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان، وممثلي «الآلية الوطنية»، برئاسة عضوة مجلس السيادة السابقة عائشة موسى، والذي طرح فيه خارطة طريق لإنهاء الحرب، وتشكيل حكومة طوارئ، موجة رفض عارمة من جهات عدة، ولم تجد تأييداً من كل الفُرقاء السودانيين.

فأنصار الحرب ودعاة استمرارها اعتبروا هذه «الآلية الوطنية» محاولة اختراق للصف المؤيد لاستمرار الحرب، بينما اعتبرتها القوى السياسية الداعية لوقف الحرب وعودة الانتقال المدني الديمقراطي، تكريساً للمخاوف من تشظي البلاد إلى دويلات، وانتصاراً لأحد طرفي الحرب.

ولا يُعرَف متى تكونت الآلية التي اطلقت على نفسها «الآلية الوطنية للتحول الديمقراطي ووقف الحرب»، قبل إعلانها تسليم قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، خارطة طريق لوقف الحرب، وتشكيل حكومة طوارئ، وإعادة الإعمار، وفتح ممرات لدخول المساعدات الإنسانية.

وصف القيادي في تحالف «إعلان الحرية والتغيير»، شهاب إبراهيم، الآلية بأنها «تمثل أشخاصاً وليس كيانات»، وقال إنهم، وقبل أن يقدموا أنفسهم للرأي العام، طرحوا أنفسهم على «سلطة الأمر الواقع مباشرة». وأوضح إبراهيم أن ذهاب الآلية إلى قائد الجيش يُعدّ انحيازاً لأحد طرفَي النزاع ينذر بتقسيم البلاد، وأن تشكيل حكومة «طوارئ»، وفقاً لما طرحوه، يعزز الفكرة. «تكوين حكومة في بورتسودان قد يدفع (الدعم السريع) لإعلان حكومة في الخرطوم أو دارفور، ويتيح لقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان، عبد العزيز الحلو، تكريس سلطته في جنوب كردفان، وقد يعلن حكومته من هناك». ومن المحتمل ان يسعي النيل الازق الي نفس الهدف والازمة قد تلاحق اقاليم اخري. بدوره، دعا الأكاديمي والكاتب الصحافي زهير السراج إلى مقاومة ما توصلت إليه الآلية، وقال: «إن أي اتفاق أو بيان من جهة، مهما كانت، لتشكيل حكومة طوارئ انتقالية يقوم بتشكيلها البرهان خيانةٌ للوطن والشعب والثورة». ولم يعلن «حزب المؤتمر الوطني» المنحلّ ومؤيدو استمرار الحرب من أنصاره، و«الحركة الإسلامية»، موقفاً رسمياً من المبادرة، لكن مؤيديهما اعتبروها «محاولة من تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير العودة للسلطة من البوابة الخلفية».

الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع:

تتحمل الدولة كامل المسؤولية لقد ارتكبت خطأ فادح في انشاء قوة خارج قيادة الجيش واصبحت مهدد للدولة نفسها رغم ان الدولة تدعي بان الدعم السريع يتبع للجيش وايضا البرلمان في العهد السابق هو مسؤول عن المشاركة في هذا الخطأ الفادح لماذا وافق الجيش علي انشاء هذه القوة وبهذه الكيفية والشيء المؤسف انه تم القرار من القائد العام للجيش ورئيس الدولة في ذلك الوقت المشير عمر البشير وايضا تم تكوين المليشيا لتحارب

وتقاتل مواطنين سودانيين مفترض ان يجدوا العدالة والمساواة والحماية الكاملة من حكومة السودان ولكن للأسف هذا البلد يعيش في تناقضات فادحة وتقاطعات خطيرة ادت إلى تفتت السودان وقد تودي إلى تقسيمه خاصة عندما تلجأ الدولة للقبلية والجهوية لحل المشاكل عسكريا كما فعلت ونتذكر جيدا بان السيد الصادق المهدي رحمه الله قال (الدعم السريع ديل بقو زي نعامة المك مافي زول بيقدر يقول ليهم تك) في إشارة لتمددهم في البلد في عهد الرئيس المخلوع عمر البشير ووقتها حكومة البشير اتهمت الصادق المهدي بالخيانة وتم اعتقاله ووضعه في السجن وتوعدوا كل من يهاجم الدعم السريع بالسجن والإستئصال ورفعوا شعار (اكسح امسح اكلو ني ما تجيبو حي) وكان مجرد قولك أن الحكومة منحت سلطة وسلاح لمجموعة من الجهلة المتفلتين. فهذا القول كفيل بأن يجعلك من المغضوب عليهم وربما يخرجك من دائرة الوطنية تماما وتكون في خانة اعداء الوطن، ولاحقا بعد زوال نظام البشير واجه عدد من الصحفيين والاعلاميين مشكلة مع الدعم السريع لانهم وصفوه بالمليشيا. وذكر الدعم السريع في التحري انه قوة نظامية تابعة للجيش فكيف يصفه هؤلاء الصحفيين بالمليشيا. واليوم كل الدولة تصف الدعم السريع بالمليشيا.

ما طبيعة الدعم التركي للبرهان وهل نتجه نحو تكرار السيناريو الليبي؟:

بين تزويد أنقرة للجيش السوداني بالمسيّرات ودعمها العسكري لقائده أو حتى اللجوء إلى التدخل المباشر لحسم الحرب الدائرة، تتوالى التساؤلات والتكهنات التي أعقبت خصوصا زيارة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان لتركيا. فهل سيتكرر السيناريو الليبي في السودان وما حقيقة وجود طلبيات وإبرام صفقة بين قيادات عسكرية من البلدين حول طائرات بيرقدار؟.

تضاربت الأنباء مؤخرا حول نوايا تركيا تقديم دعم عسكري للجيش السوداني أو حتى التدخل مباشرة في البلد الغارق في الحرب منذ ١٥ أبريل ٢٠٢٣م بين الجيش وقوات الدعم السريع، مع ما يطرحه ذلك من هواجس من تكرار

للسيناريو الليبي. يأتي هذا تعقيبا على نتائج الزيارة التي أجراها الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان إلى أنقرة مصحوبا بوزير الخارجية المكلف ومدير الاستخبارات، ولقائه الرئيس رجب طيب أردوغان. بعد ما أفاد موقع عربي بوست بأن ''مصادر سودانية كشفت بأن البرهان سيبحث مع تركيا تزويد الجيش السوداني بمسيرات تركية''، وقالت إن ''الجيش السوداني يريد أن يستفيد من فعالية الطائرات المسيرة التركية''، نقل موقع قناة الجزيرة القطرية بدوره بأن تركيا استجابت ''لجميع مطالب البرهان بتزويد الجيش السوداني بطائرات مسيرة تمكنه من فرض سيطرته، وإحراز تقدم قد يُفضي إلى إنهاء المعارك''، في إشارة إلى زيارة البرهان إلى تركيا. وكانت مواقع أخرى قد أثارت أيضا مسألة تزود الجيش السوداني بطائرات بيرقدار المسيرة التركية، وقالت إن ''الجيش السوداني قد تسلم دفعة أولى من طائرات بيرقدار التركية لم دخلت الخدمة العسكرية موخرا وظهرت في بعض المعارك''. هل فعلا زودت تركيا الجيش السوداني بهذه الطائرات المسيرة؟ وهل يمهد هذا لتدخل عسكري تركي مباشر على غرار ما حدث في ليبيا؟. وما هو موقف تركيا من الحرب الدائرة في السودان؟ أسئلة اجاب عنها كل من د.مهند حافظ أوغلو الباحث في العلاقات الدولية، ورضوان أوغلو الكاتب والمحلل السياسي، علي أسمر الصحافي والمحلل السياسي المختص بالشؤون التركية، و حسب النبي محمود القيادي في حركة ''جيش تحرير السودان''. أوضح د.مهند حافظ أوغلو بأن زيارة البرهان إلى تركيا كشفت عن كون الأخيرة تدعمه على أساس أنه يمثل الشرعية في مواجهة قوات الدعم السريع. وكشف عن وجود ''طلبات سودانية للحصول على المسيرات التركية'' لترجيح كفة المعارك لصالحه. على الرغم من ذلك يرى حافظ أوغلو بأن أنقرة تريد العمل في مسار سياسي أكثر منه عسكري، ''ضمن حدود التوافق الدولي على استقرار السودان''. ليضيف أن احتمال أن يتحول الموقف التركي إلى دعم عسكري

بأسلحة نوعية مثل المسيرات وغيرها غير مرجح ''لأن الرؤية في الملف السوداني دوليا لم تتبلور بعد''.

لكن هل فعلا سعى الجيش السوداني إلى الحصول على الطائرات المسيرة التركية؟ يقول رضوان أوغلو إنه ومنذ بداية الحرب في السودان ''كانت هناك لقاءات بين ضباط من الجيش السوداني وبعض القيادات العسكرية في تركيا حول قضية المسيرات، أعتقد أنه قد تم حينها التوصل إلى صفقة حول هذا الموضوع بين الطرفين''. كما أوضح نفس المتحدث بأن ''العلاقات بين المؤسسة العسكرية السودانية وتركيا هي قديمة وكانت قائمة من قبل''، وأفادت عدة تقارير وشهود عيان عن رصد هجمات تشنها طائرات مسيرة سواء على مواقع وأهداف تابعة للجيش السوداني، أو تلك التابعة لقوات الدعم السريع، لكن لم تتضح الجهة التي تقف وراء تسليم طرفي النزاع مثل هذا النوع من الأسلحة. في هذا السياق، أوضح علي أسمر بأن الجيش السوداني ''يمتلك طائرات بدون طيار يقال إنها صينية أو إيرانية، لكن يجب عدم الخلط بينها وبين المسيرات التركية''. ولا يستبعد أسمر أن يكون الجيش السوداني قد سعى فعلا لشراء بعض المسيرات من تركيا لدورها الفعال في صراعات أخرى مثل ''ناغورني قره باغ وليبيا والصراع الروسي الأوكراني''.

بالنسبة إلى الأنباء المتداولة عن احتمال تدخل تركيا عسكريا بشكل مباشر في السودان على غرار السيناريو الليبي، قال أسمر إن ''الوضع في السودان ضبابي داخليا ودوليا. لم نر بعد موقفا إقليميا ودوليا واضحا أو موحدا تجاه هذه الأزمة. لهذا، فأغلب الدول تكتفي حاليا بمراقبة الأزمة عن بعد من دون التدخل المباشر. وينطبق هذا الكلام على تركيا أيضا. إن الاقتصاد والسياسة مرتبطان بشكل كبير في تركيا وبأن أي توتر سياسي ستتبعه آثار سلبية على الاقتصاد''. لهذا فهو يستبعد أن تكون تركيا تنوي أن تنفذ تدخلا عسكريا في السودان، ويرى أنها لا تريد أن تدعم أي طرف دون

التنسيق مع الأطراف الخارجية مثل السعودية ومصر، ما يفسر حسبو أيضا ''لهذا لم نسمع إلى الآن أخبارا رسمية مؤكدة حول تسليم قوات الجيش السوداني طائرات مسيرة من طراز بيرقدار''. في نفس الشأن، رجح محمود علوش بدوره أن أنقرة لا تنوي التدخل في السودان بشكل مباشر ردا على التقارير التي ألمحت إلى ذلك، وقال إن هذا ''السيناريو مستبعد''. وأكد أيضا أن تركيا ليست لديها أية ''رغبة في الانخراط العسكري في الصراع السوداني لصالح أي طرف، كما أن مصالحها وتأثيرها في الصراع محدودين مقارنة بالفاعلين الإقليميين الآخرين على عكس ما كان عليه الوضع في ليبيا قبل أربع سنوات''. حلل علوش موقف تركيا بالإشارة إلى كون الظروف الإقليمية التي كانت قد دفعت أنقرة إلى الانخراط في الأزمة الليبية وصراعات أخرى في المنطقة، لم تعد اليوم قائمة، مشيرا في هذا الشأن إلى أن تركيا اليوم باتت ''أكثر ميلا للدبلوماسية في سياساتها مع المنطقة العربية عموما''. كذلك، يرى نفس المصدر بأن الأتراك يريدون اليوم تصفية المشاكل مع القوى الفاعلة في المنطقة، معتبرا بأن ''أولوية تركيا هي إحلال السلام في السودان''. هذا، وقد أثار حسب النبي مسألة أخرى تتعلق بتكلفة الطائرات المسيرة التركية وطبيعة المسيرات التي يمكن أن تكون فعلا قد دخلت ساحة المعارك الدائرة في السودان. وهو يوضح في هذا الصدد بأن تركيا لم تسلم طائرات مسيرة من طراز بيرقدار للجيش السوداني، لكنه لم يستبعد أن تكون أنقرة قد زودت الجيش السوداني بطائرات مسيرة انتحارية أو طائرات استطلاع. مضيفا بأن هناك سببا آخر يحول دون حصول البرهان على تلك الطائرات وهو تكلفتها الباهظة.

وبالنسبة إلى مسألة التدخل العسكري المباشر لتركيا في السودان، يرى حسب النبي بأن هذه المسألة تتطلب التوصل إلى تفاهمات مسبقة بين تركيا ودول عربية أبرزها السعودية، الإمارات، ومصر، وهذا ''لأن لديها تأثيرا كبير في المنطقة''. وقال نفس المصدر إن تركيا تسعى إلى تحسين علاقاتها مع

دول المنطقة وأيضا مع السودان الذي شهد تحولا كبيرا بعد أحداث الثورة والربيع العربي، مؤكدا بأن تركيا تريد ‘‘طي صفحة الخلافات التي أثارها دعمها لحركة الإخوان’’.

السودان والتحرك الثوري (ثورة ديسمبر)

فَرَض شكل التنمية المركزية وغير المتوازنة على السودانيين تفاوتًا فظيعًا في مستويات التعليم والمشاركة في الحكم بين مراكز إدارة الثروة والأقاليم. وأتت الأحزاب السودانية ممثلةً للنّخب التي أنتجها هذا الواقع فتشكّلت أحزاب رأس المال الزراعي والتجاري وأحزاب الأفندية المتعلمين. رغم طرح بعضها نظريًا لتوجهات مناصِرة للطبقات العاملة مثل الحزب الشيوعي السوداني، إلّا أنّ أثر ذلك لم يتجاوز فرق الدرجة بينه وبين أحزاب رأس المال في أساليبها النخبوية في ممارسة السياسة. فدخل الحزب الشيوعي السوداني في تحالفات «حد أدنى» متعددة مع أحزاب ما سمّاه برأس المال الوطني مساومًا على مصالح الطبقة العاملة. تظهر الطبيعة النخبوية الأبوية المحافظة أيضًا في تكوين الغالبية العظمى من قيادات هذه الأحزاب من الرجال كبار السن والمنتمين لمراكز إدارة الموارد. وأخيرًا ظهرت هذه الطبيعة النخبوية أيضًا في تعامل هذه الأحزاب مع حلفائها في ثورة ديسمبر ٢٠١٨م. وقّع أكثر من عشرين جسم نقابي مطلبي وفئوي على «إعلان الحرية والتغيير» في ذات يوم صدوره في ١ يناير ٢٠١٩م، وتزايدت التوقيعات لتصل إلى ما يفوق المائة جسم في الأسابيع التالية. رغم ذلك بقيت قرارات قوى «إعلان الحرية والتغيير» قائدة الحراك المعارض رهينةً بتصويت وقرار الأجسام الأربعة الأولى (تجمّع المهنيين وتحالفات أحزاب المعارضة

الكبرى). ولم يتمكن تجمع المهنيين من لعب دوره الثوري الّذي انتظره السودانيون في تحرير القرار السياسي من يد النخبة. وقد يعود ذلك لتكوّنه من مجموعات أصحاب الياقات البيضاء وهيمنة مصالح هذه المجموعات وخياراتها الطبقية. ظهرت أصوات قليلة مشككة في هذا التوجه النخبوي إلا أن موجة الاحتجاجات في الشارع ما كانت لتتوقف في تلك اللحظة لمراجعة التحالف والقيادة. نستشعر ابتداءً من هذا المنعطف أثرَ غياب الحزب الثوري المنظّم الذي يعمل على تمليك الحقائق للجماهير كحق أصيل مثل حقهم في الثروة. في الشهور التالية تواصلت المواكب في مدن وقرى السودان مطالبةً بإسقاط النظام. ولفتت سيطرة النساء والفتيات السودانيات على المشهد نظر المتابعين. يمثّل ذلك دليلًا آخر على جوهرية الدافع الاقتصادي في إشعال الثورة، فتضاعف أثر السياسات التقشفية على النساء واقع حقيقي سواء في فقدان فرص العمل أو في تحملهنّ أثر انسحاب الدولة من تقديم الخدمات. دعا التجمع إلى تكوين لجان مقاومة في الأحياء والتي تشكّلت تطويرًا لفكرة مشابهة بخصوص لجان قاعدية، والتي بدأ تكوينها مع تظاهرات عام ٢٠١٣م. أصبحت اللجان بطل الثورة الأول بمواكبها المفاجئة خارج الجدول المعلن من تجمع المهنيين وبياناتها التي تعلن بها قبول دعوات التجمع لتفعيل أشكال الاحتجاجات المختلفة. كما دعا التجمع قبيل إعلان إضراب اليوم الواحد في مارس ٢٠١٩م إلى تكوين لجان إضراب أو لجان مقاومة في المؤسسات. ولكن بقيت مساحة حركة اللجان محصورة في المقاومة الميدانية وانتشر توافق جماهيري ضمني على أن دور اللجان هو العمل في الشارع لإسقاط النظام بينما تتفرغ القيادة السياسية لتحضير حكومة وترتيبات ما بعد السقوط. في ٦ أبريل ٢٠١٩م توجهت مواكب الثورة المعلنة نحو محيط مقرات القيادة العامة للجيش السوداني في العاصمة والولايات وأعلنت اعتصامات القيادة العامة الّتي استمرت حتى إعلان إسقاط الرئيس عمر البشير وما بعد ذلك. كان يوم السقوط (١٣ أبريل ٢٠١٩م) بداية لمرحلة

جديدة افترض المعتصمون ضمنيًا استعداد قوى «إعلان الحرية والتغيير» لها. وابتدأت الاجتماعات بين قوى «إعلان الحرية والتغيير» والمجلس العسكري وتولّت رئاسة البلاد بعد انقلابها على الرئيس السابق. أقيمت هذه الاجتماعات حين بدأت تحت عنوان مباحثات تسليم السلطة، وتحوّرت سريعا في الأيام التالية لاجتماعات «تفاوض». لا يُستغرب إذًا رفض المعتصمون لحكم هذا المجلس. تواصل التفاوض بين الطرفين وبذلت حكومات الخليج دعمها للعسكر عبر المنح والتسهيلات في استيراد الوقود والسلع الاستراتيجية وعبر الدعم الإعلامي. وأيّد سفراء الدول الغربية في السودان مسيرة «الانتقال السلمي عبر التفاوض» الّذي نظَّرت له المراكز الاستشارية الأوروبية والأمريكية، وغابت عبارات تسليم السلطة عن المشهد لفترة. في المقابل رأى المعتصمون أنّ قوة مفاوضيهم تنبع من تمسكهم بالاعتصام وبكافة أشكال المقاومة والاحتجاج. فسيّروا المواكب داخل المدن وعبرها وأغلقوا الشوارع كلما تلكّأ المجلس العسكري في التفاوض أو أصرّ على شروط يرفضونها. لم تسلم ساحات الاعتصامات من تعديات القوى الأمنية أثناء فترة التفاوض هذه. فتوالت محاولاتهم لفض الاعتصامات أو تحجيم مساحاتها وفعالياتها في مختلف المدن. وسقط ضحية هذا العنف غير المبرّر جرحى وشهداء. كان هجوم القوات الأمنية على اعتصام القيادة العامة في الخرطوم في ١٣ مايو ٢٠١٩م الموافق ٨ رمضان أول ما سمي بالمجزرة ضمن أحداث الثورة. أججت مجزرة الثامن من رمضان غضب الشارع ورفضه للمجلس العسكري فتصاعدت هتافات «مدنية ١٠٠٪» في مقابل مقترحات التفاوض حينئذ بصيغة حكم مشتركة بين العساكر والمدنيين. وظهرت دعوات لإضراب سياسي عام لإجبار العسكر على تسليم السلطة. تباطأت القيادة السياسية في الاستجابة لدعوات الإضراب وتبنيها. بل وصرّح بعضها برفض الإضراب إمعانًا في الإصرار على مسار التفاوض والمساومة. تحققت مخاوف الشارع هنا من إدمان الأحزاب النخبوية على المساومة

وتخوفها من التغيير الجذري. تزامن ذلك مع لقاءات قيادات أحزاب «إعلان الحرية والتغيير» مع ممثلي الاتحاد الأوروبي والحكومة الأمريكية وتكررت زيارات عدد من قيادات هذه الأحزاب وبشكل خاص قيادات تحالف نداء السودان والمؤتمر السوداني- إلى الامارات العربية المتحدة. انعكس رفض المعتصمين لهذه الانحيازات الدولية المشبوهة في هتافاتهم وأغانيهم ومساءلتهم لممثلي القيادة السياسية في ساحة الاعتصام وعلى منصاته. كان الحزب الشيوعي السوداني وقتها قد تمكن من جمع رصيد مقبول من ثقة الجماهير نتيجة لمواقفه المقاومة للتفاوض، على الأقل مقارنةً بالإمعان في المساومة الذي تظهره بقية أحزاب تحالف الإعلان. إلا أن الحزب الشيوعي لم يتمكن من الانفلات من جوهره النخبوي وسياساته غير الثورية فكان يقدم محافظته على حلف قيادة المعارضة على انحيازه للثورة وحمايتها من تنازلات المساومين. جاءت دعوة تجمّع المهنيين للإضراب السياسي رسميًّا بعد أسابيع من دفع التنظيمات القاعدية للمقترح، وذلك عبر إصدار بيانات استعدادها للإضراب متى ما أعلنه تجمع المهنيين وعبر المخاطبات الداعية للإضراب في ساحات الاعتصامات. مثّل الإضراب السياسي اشتداد المواجهة بين المعتصمين والمجلس العسكري. فاعتقل المجلس المضربين وهدّد باستبدالهم وتصاعد الدعم الخليجي المالي والإعلامي له. في المقابل توحّد المضربون خلف مطلب الحكم المدني الكامل ونفّذوا إضرابًا شلّ البلاد تمامًا يومي ٢٨ و٢٩ مايو ٢٠١٩م، بمطاراتها وموانيها ومؤسساتها وأسواقها. رد المجلس العسكري عليه بعد أسبوع بمجازر فض الاعتصامات في الثالث من يونيو ٢٠١٩م حيث هجمت قوة مُشكّلة من الأجهزة الأمنية على الاعتصامات بشكل متزامن في ١٤ مدينة سودانية بالتّزامن. توثّق شهادات الناجين مشاهد وحشية من اغتصاب وتعذيب للمعتصمين ناهيك عن القتل وإلقاء الجثث والأحياء في مجرى النيل بعد ربطهم بالحجارة. خلفت المجزرة ما يفوق المئة شهيد ومئات الجرحى وضحايا الاغتصاب وما

زال البحث جاريًا عن المفقودين. أعلن المجلس العسكري بعدها التراجع عن جميع مخرجات التفاوض والعمل نحو انتخابات بعد ستّة أشهر كما أوقف خدمات الاتصال بالإنترنت في جميع انحاء البلاد. لم يوقف ذلك عمل لجان المقاومة في الأحياء السودانية فنشطت للترتيب لمسيرة مليونية رافضة لحكم المجلس العسكري. خرج ما يتجاوز السّبعة مليون سودانية وسوداني في معسكرات النزوح والمدن والقرى في يوم الـ٣٠ من يونيو ٢٠١٩م منادين بالحكم المدني مرة أخرى. ونشط السودانيون في الخارج في نشر أخبار المجزرة وما بعدها في ظل التعتيم الإعلامي الذي فرضه المجلس العسكري على البلاد. كان لمليونية ٣٠ يونيو والدعم العالمي الذي لاقته الثورة السودانية الفضل في تراجع العسكر بعد أن ظنّوا أنهم فرضوا سيطرتهم وقتلوا منابع الثورة. إلا أن العسكر وجدوا في المقابل دعمًا سخيًا من خارج الحدود. أعلنت حكومات الإمارات والسعودية المنح والقروض لدعم المجلس العسكري وأرسل الاتحاد الافريقي كذلك وسطاءه للدعوة لحوار بين قيادة المعارضة والمجلس العسكري قائد المجزرة. ظهر التنسيق بين الدول ذات الاستثمارات والمصالح في السودان عبر اجتماعات ما سمي بمجموعة أصدقاء السودان والتي انطلقت في مايو ٢٠١٩م في واشنطن وتواصلت في برلين في يونيو وفي بروكسل في يوليو وتتابعت عبر ما تلاها من أشهر. ضمّت هذه المجموعة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والاتحاد الأوروبي وقطر والسعودية والإمارات وأثيوبيا. نجد التوصيف الأفضل لهذه المجموعة كونها مجموعة المستثمرين في السودان – اقتصاديًا وبعض حلفائهم. دعمت الدول المكونة لهذه المجموعة التوجه نحو صيغة تقاسم السلطة بين القيادة المدنية والمجلس العسكري. لذا من المنطقي أن تدفع هذه المجموعة بالسودان نحو «الشراكة المدنية العسكرية» لضمان نظام يحافظ على استثماراتها الحالية بالإضافة إلى استغلال هوامش التغيير لفتح مساحات «استثمار» كانت مغلقة أمامهم إما نتيجةً للحظر الاقتصادي

الأمريكي على السودان أو نتيجة لعدم تحصيل نظام البشير الدعم السياسي الكافي لتنفيذ التحرير الاقتصادي الكامل. لا تختلف مواقف هذه الدول نحو السودان في جوهرها عن مواقف مشابهة اتخذتها اتجاه حركات التغيير في الإقليم سواء في مصر أو تونس أو الجزائر أو غيرها ويجوز تسميتها بدول الثورة المضادة في المنطقة. وُجّه الضغط الخارجي الرسمي إذًا نحو تعزيز التوجهات السياسية والاقتصادية التي ثار عليها السودانيين. أما صوت الشارع فخذله غياب الحزب الثوري الذي وجب عليه العمل على تمليكه الحقائق وتنظيمه خلف مصالح الجماهير في استراتيجية موحّدة. وأصبح الخطاب الموجِّه للشارع يقتصر على تبرير الشراكة مع العسكر بأهمية حقن الدماء وإيقاف العنف وأصبحت صيغ الاتفاق وترتيبات الانتقال تخرج للجماهير مسرّبةً لا عبر بيانات جماهيرية. وفاقت اجتماعات الأحزاب مع السفراء والمبعوثين والوسطاء خطاباتهم للشارع. أدى غياب القيادة الثورية إذًا إلى تبديد ثمار صمود الثوار أمام عنف المجلس العسكري وتحديهم لقمع ما بعد المجزرة. وأدى غياب الخطاب الثوري إلى انتشار خطاب ساذج عن الاعتماد على البوصلة الأخلاقية «للدول الديمقراطية العظمى» والتي يجب تباعًا أن تدعم حق السودانيين في تحقيق الانتقال الديمقراطي. وانتشرت كذلك دعوات لتكوين حكومة تكنوقراط ذات كفاءات رفضًا للأحزاب السياسية الخائنة. وقد سوّقت الجهات الانتهازية بين قيادات أحزاب الشراكة من بينها قيادات حزب الأمّة والمؤتمر السوداني والمشاركة في الحكومة الانتقالية لهذه الخطابات لتعطيل التحليل في تناول مواقفها المساومة أو مصالح حلفائها في المجتمع الدولي. ليس من المستغرب أن يُنتِج هذا المناخ نوع من الحكومةَ غير جديرة باحترام المواطن، أي حكومة الشراكة بين العسكر والمدنيين برعاية إماراتية وقيادة تكنوقراطية من موظفي مؤسسات التمويل والتنمية الدولية، معبّرًا بذلك عن الثورة المضادة بشطريها الاقتصادي والسياسي. ذكر أول وزراء مالية الحكومة الانتقالية في أوائل أحاديثه

الجماهيرية أن الهدف الاقتصادي للثورة السودانية كان الخروج بالسودان من مأزق الدولة المثقَلة بالديون. أنبأ هذا التصريح بتحوّل تام لأهداف الثورة السودانية وتحويرها والتي انطلقت بالدعوة إلى تحقيق العدالة الاقتصادية للأغلبية الأفقر من السودانيين ورفض السياسات التقشفية. أصبح دفع الديون الهدف الأسمى والمبرِّر الأول لسياسات الحكومة الانتقالية الاقتصادية. فعادت مخططات رفع الدعم وتعويم العملة والاستثمارات الخارجية بشكل لا يختلف عن سياسات البشير في سنيه الأخيرة إلّا في توفّر الدعم العالمي المبذول للحكومة. قدّمت الحكومة الانتقالية للشعب السوداني مختلف قراراتها المخالفة لمسار الثورة ضمن تبرير شروط العودة إلى السوق العالمي وما سيتبعه من رفاه متخيَّل وشمل ذلك تطبيع العلاقات مع الاحتلال الصهيوني بضغط أمريكي إماراتي. ارتبك الشارع السوداني في التعامل مع أخبار التطبيع نتيجة لتاريخ طويل من استخدام حكومة عمر البشير للقضية الفلسطينية في حشد الجماهير حول الخطاب الجهادي. وكان اليسار السوداني قد انسحب في المقابل من تقديم قراءة تقدّميّة للموقف من القضية الفلسطينية عبر هذه السنوات حيث تعامل معها كقضية تخصّ الإسلاميين. فرغم رفض الحزب الشيوعي السوداني للتطبيع وقد صرح بذلك مرارًا إلا أنه دائمًا ما يميل إلى الابتعاد عن القضية، ومثال ذلك محتوى بيانه الرافض للقاء الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة الانتقالي وبنيامين نتنياهو رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي في فبراير ٢٠٢٠م حيث اختار الشيوعي التركيز على صلاحيات البرهان وعدم قانونية اللقاء وخرق الوثيقة الدستورية أكثر من تركيزه على تقديم المنظور الثوري للقضية الفلسطينية. يتكرر هنا ظهور تبعات غياب الحزب الثوري في صياغة خطاب تقدمي بخصوص قضايا السياسة الداخلية والخارجية. يظهر ذلك أيضًا بوضوح في قدرة الحكومة الانتقالية على تقديم أخبار المنح التنموية وإعفاءات الديون بصفتها انتصارات اقتصادية ثورية، وذلك رغم آثار شروطها النيولبرالية

الساحقة على حياة معظم السودانيين. يحاول الحزب الشيوعي السوداني أن يطرح خطابًا رافضًا لسياسات التحرير الاقتصادي إلا أنه غير قادر على التأثير على الجماهير الّتي فقدت الثقة فيه نتيجة تذبذب مواقفه وإصراره على التحالف مع الأحزاب الرجعية تزامنًا مع بذله البيانات في هجاء مواقفها. وضعت هذه الاستراتيجية الحزب الشيوعي في المخيال الجماهيري في دور المخرّب كثير الحديث قليل الحلول وفاقد الجدية، فيما تطرح لجان المقاومة في الأحياء عبر تنسيقياتها وتحالفاتها المختلفة بيانات ومواقف رافضة لسياسات التحرير لكنّها مدموغة بنقص الخبرة السياسية وأولوية الحفاظ على الحكومة. وقد تكررت عبارات «إصلاح مسار الثورة لا إسقاط الحكومة المدنية» في شعارات لجان المقاومة في محاولة منها لقطع الطريق أمام العسكر إذا ما حاولوا ركوب موجة الاحتجاج، وهو توجه يغذّيه التخوف من السيناريو المصري بوضوح. إلا أن هذا الموقف الداعم للحكومة المدنية يتراجع باستمرار نتيجة قراراتها المضادة للثورة في المجال الاقتصادي وغيره. ويتطلّب الطريق نحو استكمال أهداف الثورة السودانية إذًا بناء تنظيمات الطبقة العاملة السودانية صاحبة المصلحة الأصيلة في تحقيق أهداف الثورة كما يتطلب تحالفًا استراتيجيًّا مع أجسام المقاومة المعادية للإمبريالية التي تشاركها الهدف داخل وخارج حدود السودان. حينها يمكن ان تسير الدولة للامام.

النظرية العامة للاتحاد الفيدرالي

يعد النظام الفيدرالي من بين اكثر الانظمة ديمقراطية فهو يعبر عن معنى الديمقراطية من خلال توسيع قاعدة المشاركة الشعبية للمشاركة في الحكم وإدارة الدولة لذا فإن تناول موضوع الفيدرالية كان ولازال يشكل اهمية قانونية وسياسية على اساس معرفه المعنى الحقيقي للفيدرالية من خلال التعريف به مع الاخذ بعين الاعتبار موقف الفقه الغربي من الفيدرالية والفقه العربي المنقول له هذه التجربة، ثم تبين لنا بعد التعريف أنَّ للفيدرالية طرقاً تتحول بها الدولة البسيطة إلى دوله مركبه فتصبح فيدرالية ذات نظام سياسي معقد من خلال تعدد السلطات في الدولة فيصبح كل اقليم يتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي مع التقيد بدستور الاتحاد وبالمبادئ الاساسية المتفق عليها.

لهذا فالنظام الفيدرالي يقوم على تعدد السلطات وتعدد مراكز القرار ومنها هنا تتضح الديمقراطية بهذا التعدد الذي يسمح لعدد كبير من المشاركة بالحكم، ويعد النظام الفيدرالي اكثر النظم استقرارا اذا ما تكون عن طريق تحول الدول إلى دولة واحدة نتيجة للاتحاد فيما بينهما، اما الطريقة الاخرى المتمثلة بتحول الدولة الواحدة إلى دولة اتحادية معقدة التركيب السياسي هنا نجد ان الفقه اشار إلى ان مثل هذه الدول عرضة للتفكك والانهيار على اساس ان هذا الاستقلال قد يؤدي إلى التفكك، وبالرغم من كثرة الآراء الفقهية في مثل هذا المجال إلا ان الحكم في مثل هذه المسائل هو واقع الدول نفسها من خلال شروط تكوينها كدولة اتحادية فكلما كان هناك تجانس كلما كانت هذه الدول وثيقة الصلة ببعضها البعض، بالمقابل اذا ما

كانت هذه الدول معقده بتركيبتها الجغرافية والعرقية كلما كانت نتيجتها الانهيار .

فشروط تحول أو شروط النجاح هي كثيره وتختلف من شروط خاصة إلى شروط عامة وهذا الاختلاف يكون على اساس الدول نفسها، وتختلف الفيدرالية تمام الاختلاف عن الكونفدرالية على اساس ان هذا النظام يتعلق بالتعامل الدولي بين الدول ومتصل بالعلاقات الخارجية بعكس الفيدرالية التي تغير من النظام الداخلي. كذلك الحال بالنسبة للامركزية الادارية باعتبار ان اللامركزية الإدارية هي نظام اداري بحت والنظام الفيدرالي هو نظام سياسي وبالتالي فأن مثل هذا الاختلاف يقود إلى اختلاف بالقواعد التي تقوم عليها الدولة ككل وينعكس ذلك على الناحية الإدارية فكثير من الدول التي تتبع النظام الفيدرالي تتميز بوجود اللامركزية الادارية اما الدول التي تتبع النظام الموحد كدوله واحده فتجد النظام الاداري هو النظام المركزي .

تعد النظرية الفيدرالية من بين أهم النظريات التي تتداول في الساحة الدولية والساحة الاقليمية بَعدّها الحل الامثل للدول التي تعاني من النزاعات الداخلية وذلك لتعدد القوميات والاديان والطوائف، فالنظام الفيدرالي من أكثر النظم أهمية على المستوى العالمي، لما له من مزايا لا يمكن إنكارها فهو من دون شك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية، كونه يسمح لقاعدة شعبية كبيرة من المشاركة في الشؤون العامة، والعامل المساعد على التوفيق بين رغبات متباينة بعض الشيء، لمجتمعات تحاول أن تكون دول متحدة وقوية مع بعضها البعض، والمحافظة في الوقت نفسه على سيادتها الداخلية.

فإقامة مثل هذا النظام على أرضية صلدة، لا يتحقق إلا بإيضاح معناه والتعريف به لكي يتسنى فهمه على نطاق واسع من قبل العامة، وبالتالي إدراك جلل المسؤولية الملقاة على عاتقه وليكون قادرا على انجاحه، وبذلك يعي جيدا ما سيؤول إليه مستقبل البلاد من نتائج ايجابية أو سلبية وبما أن الفيدرالية تعد شكلاً من أشكال الدولة، تثير مشاكل متعددة لا سيما من حيث

تحديد المحتوى، وخير مثال على ذلك هو عدم الاتفاق على تسمية الدولة السويسرية، فبينما هي تمثل في واقعها دولة اتحادية فدرالية نجد أنها تسمى في الغالب دولة كونفدرالية، ويقول الأستاذ (كوليارد)" إن تعبير اتحادي فيدرالي لا يخلو من عدم الضبط والدقة في الاستعمال فهناك دول فدرالية تسمى كونفدرالية".

إن مثل هذه المشاكل التي يثيرها هذا الشكل من أشكال الدولة والمتأتية في الغالب من عدم الدقة في التعبير والمحتوى تقتضي سبر أغوار الفيدرالية من خلال بيان معناها بالمعنى الغربي وبالمعنى العربي وذلك من خلال عرض لمختلف الآراء التي قيلت في هذا الصدد وترجيح احدهما ثم بيان الطرق التي تتكون من خلالها الدولة ثم بيان الشروط اللازمة لقيامها وان النظام الفيدرالي هو نبرة الايقاع الاقوى الذي شغل بال المفكرين والسياسيين الذين حاولوا تجسيد هذا النظام على أرض الواقع مع الأخذ بعين الاعتبار التباين الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي بخلق نظام ديمقراطي.

مفاهيم الفيدرالية:

يعد المصطلح الفيدرالي مصطلحاً أجنبياً، تم نقلة وتداوله بشكل كبير من فقهاء القانون الدستوري، الأمر الذي جعل البعض منهم يحاول إيجاد المرادف لهذا المصطلح باللغة العربية، في حين اكتفى البعض الآخر بالإشارة إلى هذا المصطلح كما هو من دون آية إضافة أو تغيير حرصا منه على الدقة العلمية في التعبير. لهذا نجد عدة أطلاقات قيل بها لتوضيح معنى الفيدرالية وان اختلفت الصياغة لكنها تكاد تكون متفقة في المضمون. أن هناك مصطلحين يشيران إلى الفيدرالية وهما (Federalis) و (Federation) وهما إن اتفقا في النصف الأول من الكلمة إلا أنهما يختلفان من حيث المعنى والدلالة حيث تدل كلمة

(Federalism) علـى مـذهب الفيدراليـة أو مبـدأ الفيدراليـة أي أن هـذه الكلمــة تــدل علــى المعنــى الأيــديولوجي. فــي حــين تنصــرف كلمــة (Federation) إلى التـنـظـيـم أي الجانب التنظيمي للدولة الفيدرالية من حيث بناء القاعدة التي يستند اليها النظام الفيدرالي. في حين يشير الأستاذ (عبـد الـرحمن البـزاز) بالاسـتناد إلـى دائـرة المعـارف للعلـوم الاجتماعيـة (Encyclopedia Of The Social Science) إلـى أنَّ مصـطلح (Federation) يتصف بالغموض وعدم الوضوح، وهو يستخدم غالباً في أربعــة معــان رئيســة وهــي التحــالف (Alliance) والعصــبة أو الجامعــة (League) والـدول المتفقـة أي الاتحـاد الاسـتقلالي (Confederation) وأخيــــرا الاتحـــــاد بمعنـــــاه الأدق (Federation). ويــــرى الفقيهـــــان (Grenstien&Palsby) أنَّ كلمة (Federalism) ترجع إلى الكلمة اللاتينية (Foedus) ومعناها بحسب قاموس (لـويس اللاتينـي) عصـبة (Legue) أو اتفــاق بــين طــرفين أو أكثــر (Treaty) أو ميثــاق (Compact) أو تحــالف (Alliance) أو عقد (Contract) أو عقد زواج (Marriage Contract) والكلمـة اللاتينيـة (Foedus) مـن أصـل مشـترك لكلمـة (Fides) أي الثقـة، ولكلمة الارتباط (Bind) الانجليزية، ومن الواضح أَنَّ أصل (Foedus) نوع مـن الاتفـاق يعتمـد علـى الثقـة المتبادلـة بـين الإطـراف، أو تعهـد موثـوق بـه (Trusting Promise) وبخصوص السياسات الدولية يكون المتفقون هم الحكومات والاتفاق بينهم هو (اتحاد فيدرالي).

مفهوم الفيدرالية في الفقه الغربي:

أما تعريف الفيدرالية فقد قام العديد من فقهاء القانون الدستوري بتعريف هذا النظام واختلفوا فيما بينهم في إضفاء التكييف الملائم لهذا المصطلح والسبب في ذلك يرجع إلى كون هذا المصطلح فضفاض وقلما أعطى معنى

واضحاً غير مشكوك في معناه في آن واحد، ولعل ذلك يرجع كما يرى البروفسور سترونج (Strong) إلى (أنَّ النظام الفيدرالي يختلف في كيانه من بلد إلى بلد ومن عصر إلى عصر).

فمثلاً الفقيه (كاري دي ماليبرغ) Carre De Malberg عرّف الدولة الفيدرالية بأنها تبدو من ناحية كأنها دولة موحده، و تبدو من ناحية أخرى كتجمع دول متحدة، اضعف منها بالتأكيد، ولكنها تشارك فعلياً في أيجاد قوتها وتسهم بإرادتها الخاصة في تكوين إرادتها (أي أرادة الدولة الفيدرالية) إن وجود هاتين الميزتين المتعارضتين في الدولة الفيدرالية يجعل من الصعب تحديد مفهومها تحديداً واضحاً ودقيقاً . أما الفقيه اوبنهايم (Oppenheim) فأنه يعرف الدولة الفيدرالية بأنها (اتحاد سرمدي لدول مختلفة ذات سيادة والذي يملك أجهزته الخاصة المزودة بالسلطات ليس فقط على الدول الأعضاء بل أيضا على مواطنيها).

وعرفها مارسيل بريلو (Marcel Prélot) الفيدرالية بأنها اتحاد دول، يخضع جزئياً لسلطة مركزية واحدة (السلطة الفيدرالية) وتحتفظ جزئياً باستقلال ذاتي دستوري وأداري وقضائي واسع (سلطة الدول الأعضاء أو المتحدة). ويعّرف أندريه هوريو الفيدرالية قائلاً (بأن الدولة الفيدرالية شراكة دول لها فيما بينها علاقات قانونية داخلية أي قانون دستوري بموجبه تقوم دولة أعلى فوق الدول المشاركة). وكذلك يعرّف الفقيه جيلينيك Jilinek الدولة الفيدرالية (بأنها دولة سيدة تتألف من عدة دول غير سيدة، وتنبثق سلطتها عن الدول التي تتركب منها، والتي تترابط فيما بينها بصورة تجعل منها وحدة سياسية).

اما الكسندر هاملتون فيعّرف الفيدرالية (بأنها اجتماع جماعات أو اتحاد دولتين أو أكثر في دولة واحدة، وان مدى السلطان الذي تتركه الدولة المتحدة لحكومتها المركزية، وتحديد أغراض تلك الحكومة، أنما هو متروك لحين تصرف القائمين على الأمر، المنشئين للإتحاد، ولهم ان يعّدلوا هذه

السلطات والأغراض كلما اقتضت ذلك مصلحة باقية، ويظل الاتحاد جمعية دول طالما ظلت حكومتها المركزية بعيدة عن ان تمس التنظيمات المحلية المختلفة للأعضاء الذين يكونوها لأنها تستمد وجودها من الدستور القائم لتحقيق الأغراض المحلية للولايات الأعضاء وان كانت خاضعة تمام الخضوع لسلطة الاتحاد العام).

مفهوم الفيدرالية في الفقه العربي:

على اثر دخول هذا المصطلح إلى الموسوعة السياسية ونقله إلى الفقه العربي قام العديد من فقهاء القانون العام بالبحث عن الكلمة المرادفة للكلمة الانجليزية (Federation) وذلك للحفاظ على بقاء اللغة العربية خالصة دون استعمال المصطلحات الأجنبية ولعل البعض عَدَّ الفيدرالية والكونفدرالية غريبتين عن لغتنا ولا يتمكن من فهمهما إلا الخاصة ممن أتيح لهم دراسة القانون بلغة أجنبية ومن الأفضل للعرب – ولا سيما في الفترة التي كثر فيها الحديث عن الوحدة العربية والاتحاد العربي – أن يستعملوا تعابير عربية يسهل ترديدها ويستساغ فهمها، وتدل دلالة واضحة على المراد منها. فذهب البعض يعبر عن الفيدرالية بوصفها (الدولة الاتحادية) ووصفها البعض (بالدولة التعاهدية) وبـ (الاتحاد الدستوري)، وغيرها الكثير من التعابير المرادفة، إلا أننا مع احترامنا الشديد وتقديرا للآراء التي تنادي بإيجاد مصطلحات مرادفة للمصطلحات ألانكليزية وهذا إنْ دل على شيء يدل على الاعتزاز بأصالة اللغة العربية وبقائها خالصة دون ان تشوبها أي شائبة لكن مع ذلك هناك من رأى ان حقيقة الأشياء، وبالتالي دقة التعبير عنها، تقتضي التمسك بالصفة الفيدرالية مضافة إلى كلمه "دولة " لنخرج بمصطلح الدولة الفيدرالية، حقيقة ان كلمة (فيدرالي) هي كلمة أجنبية، إلاَّ أنها متداولة في لغة العرب وقد أخذت معنى اصطلاحياً معيناً ومحدداً، الأمر الذي يبرر استعمالها

توخياً للدقة العلمية، ونحن نتفق مع الرأي السابق ولكن الاكتفاء بكلمة الفيدرالية لأنها تزيل أي غموض أو لبس يشوب القارئ، لذلك لا نجد غضاضة في استعمال بعض المصطلحات الأجنبية إذا ما اقتضت الضرورة، وعلينا تقبل ذلك بعدَّه نتاجاً طبيعيا لامتزاج الحضارات الإنسانية وتفاعلاتها مع بعضها البعض، بل ان القرآن الكريم الذي جمع في متنه كل شيء وأحاط بشؤون الإنسان والكون معرفة وعلماً تضمن عدد من الكلمات غير العربية (كلمة زمهرير وهي كلمه فارسية وتعني شدة البرد وكلمة إستبرق والتي تعني الخرير الغليظ وكلمة القرطاس وهي كلمة يونانية الأصل تعني صحيفة أو ورقة) للأقوام الذين خالطوا العرب وتأثروا بهم.

وعرف الفقهاء العرب الفيدرالية مثل غيرهم من فقهاء الغرب بإعطاء معاني وان اختلفت بعض الشيء إلاَّ أنها تكاد تكون متفقة من الناحية الموضوعية فعلى سبيل المثال وليس الحصر ما قاله البعض بأن (الفيدرالية تعني في مدلولها الواسع، ظاهرة تحرك الجماعات الإنسانية المتميزة نحو التجمع، بحركة تقدمية تفضي إلى التوفيق بين اتجاهين متناقضين، وبين الحرص على ذاتيتها (Autonomie) وبين الشعور إلى تنظيم جماعي يشملها). وعرفها الأستاذ (نعمان الخطيب) بأنها دولة مركبة تتكون من عدة دول أو دويلات والتي اتحدت معاً، وأنشأت دولة واحده تفنى فيها الشخصية الدولية لهذه الدويلات الأعضاء. وكذلك عرفها الأستاذ (الشافعي محمد بشير) باسم الاتحاد الدستوري باعتبار أن مثل هذا الاتحاد ينشأ بواسطة دستور وليس بمعاهدة دولية فتتحول بموجب هذا الاتحاد الدول من أشخاص دولية مستقلة إلى أشخاص دستورية داخلية تخضع مباشرة للقانون الداخلي (الدستور) وكذلك تتحول العلاقات فيما بينها من علاقات دولية إلى علاقات دستورية تقوم على أسس اتحادية. في حين عرفها الأستاذ (إسماعيل مرزة) الفيدرالية بأنها الاتحاد المركزي الذي يقوم بناءً على دستور تخضع بموجبه عدة دول لنظام قانوني شامل، تفقد هذه الدول شخصيتها الدولية

لصالح دولة الاتحاد التي تختص اختصاصاً مانعاً، بممارسة السيادة الخارجية، كما تشترك حكومتها مع الدول الأعضاء في كثير من الاختصاصات في ميدان السيادة الداخلية.

أما الأستاذ (سليمان الطماوي) فأنه يعرف الفيدرالية بأنها الاتحاد الفدرالي أو المركزي باعتبار انه أقوى صور الاتحادات في نطاق الدولة المركبة: ففيه يتخذ الاتحاد صورة دائمة، وتفقد الدول المنظمة اليه شخصيتها الخارجية، وتخضع كلها لحكومة مركزية: تستأثر بكافة الاختصاصات الخارجية، وبكثير من الشؤون الداخلية التي ينص عليها الدستور الاتحادي، ومع ذلك فالدول الأعضاء (أو الولايات أو الأقاليم أو الأقطار تحتفظ بجانب كبير من الاختصاصات الداخلية، لا في المجال الإداري فحسب، ولكن في نطاق القضاء والتشريع، ومن ثم فإنه يكون لكل منها سلطة تشريعية محلية وسلطة قضائية وسلطة تنفيذية).

غير ان هنالك من عرفها بأنها اتحاد عدة دول في شكل دولة واحدة هي الدولة الفيدرالية، بمقتضى دستور اتحادي مع بقاء سلطات الحكم موزعه بين الدول الأعضاء في الحدود التي تتكفل وثيقة الاتحاد ببيانها، مع تمتع كل من الدولة الفيدرالية والدول الأعضاء بالشخصية القانونية الدولية. واحسب ان مثل هذا التعريف يستحق الوقوف عنده ذلك لأن التسليم بحق الدويلات الأعضاء بممارسة الاختصاصات الخارجية هذا من شأنه أنْ يحول الاتحاد من فيدرالي إلى اتحاد كونفدرالي ويشكل سابقة دولية خطيرة تؤثر على الاتحاد بالسلب وتكون نهايته بالانهيار كما حدث ذلك في الاتحاد السوفيتي، وبالتالي لا يمكن أبدا ان تمنح الدول الأعضاء في الاتحاد الفيدرالي بالشخصية القانونية الدولية ذلك لآن بمجرد دخولها في الاتحاد تفقد هذه الشخصية الدولية وتصبح مجرد هيئات إدارية.

وأكد الأستاذ (عثمان خليل عثمان) على ذلك مثل غيره من الفقهاء بالقول (إن الدول الأعضاء أو الدويلات تفقد كل سيادتها الخارجية – كقاعدة

عامة، تلك السيادة التي تختص بها دون هذه الدويلات دولة الاتحاد، وتكون هذه الدولة وحدها المعترف لها بشخصية دولية فتتمتع بحق التمثيل السياسي وتتصرف باسم الاتحاد أما الدويلات فتشبه – في نظر الدول الأخرى – المديريات في الدولة البسيطة.

من خلال ما سبق يتضح لنا بان هناك تباين في ما يتعلق بإعطاء أهمية للدول المكونة للاتحاد من خلال وصفها بالدول من قبل البعض ووصفها بالوحدات الإدارية من قبل البعض الآخر ومع ذلك يتفق اغلب الفقهاء في منح دولة الاتحاد أعلى مكانة وأهمية ومهما كانت أهمية الدول الداخلة بالاتحاد إلاَّ أنها مع ذلك تبقى هذه الأهمية محصورة في النطاق الداخلي من خلال الحصول على بعض المزايا على حساب دولة الاتحاد أو التقاسم المشترك للسلطات.

ونرى انه مع الدور الهام للدويلات في تكوين الاتحاد الفيدرالي إلا أنه مع ذلك يبقى الدور الأساس للدولة الفيدرالية ولا يتعدى دور الدويلات سوى ممارسة بعض الاختصاصات الداخلية فقط واحترام الدستور الفيدرالي الذي يُعَدَ عماد الدولة الفيدرالية. فضلاً عن ذلك يتضح لنا أن الفيدرالية نظام سياسي خالص وليس كما يصفه البعض بأنه نظام سياسي وأداري. لذلك يفضل الاكتفاء بتعبير النظام السياسي لأنه شامل للنظام الإداري بدلاً من الخلط أو الالتباس الذي قد يحصل عند البعض من تعبير النظام الإداري كتشبيه للنظام الفيدرالي. ونستطيع أن نعرف الفيدرالية بأنها (نظام سياسي معقد يقوم على أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين الدولة المركزية وبين الدويلات المتحدة معها على أساس يتفق عليه فيما بينهم) ومن خلال بيان مفهوم الفيدرالية يتضح لنا أن الفيدرالية تنشأ بطريقتين هما:-

الاتحاد بالتجمع والانضمام: وبموجب هذه الطريقة تنضم عدة دول مستقلة إلى بعضها وهذا هو الأسلوب الغالب في نشوء الاتحاد المركزي. وفيه تتنازل هذه الدول عن بعض سلطاتها الداخلية، وعن سيادتها الخارجية

ثم تتوحد ثانية لتكَون الدولة الفيدرالية على أساس الدستور الفيدرالي وبهذه الطريقة ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وكندا واستراليا وألمانيا.

وتعد هذه الطريقة الأنجح لتكون الدول الفيدرالية والأكثر بقاء وخير مثال على ذلك هو الدول التي تكونت بهذه الطريقة استمرت واثبتت نجاحاً باهرا في القدرة على تحقيق الاتفاق المستمر بينهما. وتندفع الدول إلى تكوين الاتحادات المركزية (الفيدرالية) تحت عدة مؤثرات فقد تكون الوحدة القومية المعتمدة على وحدة اللغة والتاريخ والتقاليد كما تكون وحدة الخطر الخارجي، وراء دعوة الوحدة. ولكن هذه المؤثرات وان ولدت لدى الدول المستقلة ميلاً إلى الاتحاد، فأنها لا تقضى على إحساس كل دولة بكيانها الذاتي وسيادتها الداخلية ومن هنا ينشأ الاتحاد المركزي بهدف تحقيق المصالحة بين النزعتين المتعارضتين، نزعة الوحدة، ونزعة الدفاع عن الكيانات الذاتية. وبموجب هذه الطريقة تتفكك الدولة البسيطة وتتحول إلى دولة مركبه فتتحول إلى عدة وحدات ذات كيانات دستورية مستقلة.

مع رغبة هذه الوحدات (الدويلات) في الاستمرار معاً مرتبطة يبعضها البعض ولكن في صورة اتحاد مركزي وبهذه الطريقة تم نشوء الاتحاد المركزي في روسيا البلشفية (سابقاً)، ودول أمريكا اللاتينية كالمكسيك والأرجنتين والبرازيل.

من الملاحظ أن هذه الطريقة التي تتحول بها الدول الموحدة إلى دول مركبة فيدرالية تحدث لوجود عناصر متباينة في أقاليم متفرقة داخل الدولة وتجد الدولة ان طبيعة تكوينها تتطلب منح أقاليمها قدراً وافراً من الاستقلال الذاتي وان تدعها تحكم نفسها بنفسها في الشؤون المحلية حتى تتجنب انفصالها عنها كلياً.

ويشير البعض إلى أنَّ كبر مساحة الدولة وضخامة عدد السكان ورغبه كل مقاطعة أو إقليم باستقلال ذاتي واسع النطاق وجزء من الشخصية الدولية

لأغراض الإدارة والمحافظة على الأمن مع الإبقاء على الاتحاد، واخذ بهذا النظام واتبع هذا النظام في باكستان قبل أنْ تتكون من اتحاد باكستان الشرقية والغربية، وقد انقضى الاتحاد بقيام دولتي باكستان وبنجلادش بعد انفصال باكستان الشرقية عن الغربية.

لقد تسأل البعض عما إذا كان الاتحاد الفيدرالية يستحق الخلود بذاته كنظام مستقر ام انه مجرد نظام وقتي يمثل فترة انتقال إلى نظام الدولة البسيطة الموحدة؟.

يعد البعض بأنه نظام استقرار لا نظام انتقال، بل ان من الفقهاء من يرى أنه هو نظام المستقبل بفضل مزاياه العديدة التي ستضمن له التوسع والانتشار، على ان فقهاء آخرين يرون انه نظام انتقال ولعلهم واجدون في مصير كثير من دول الاتحاد المركزي (الفيدرالي) التي عرفها التاريخ ما يؤيد قولهم هذا.

ومع ذلك فالدولة المتحدة اتحاداً فيدرالياً تنتهي بأسلوبين مختلفين، أولهما : بسيط وهو انهيار هذه الدولة بالطرق التي يقررها القانون الدولي العام لانهيار الدول، والثاني :هو بقاء الدولة مع تحول شكلها من دولة متحدة اتحاداً فيدرالياً إلى دولة بسيطة أو إلى دول متعددة مستقلة أحداها عن الأخرى حتى وان جمع بينها ما يسمى بالتعاهد أو الاتحاد التعاهدي المسمى أيضا بالاستقلالي، هذا التطور جائز من الناحية النظرية في هذا الاتجاه أو ذاك، ولكنا لم نعرف في التاريخ إلاَّ الاتجاه الأول، فلم يحصل قط وربما لن يحصل أبدا أن تتحول الدولة المتحدة اتحاداً مركزيا فيدرالياً إلى دول متعاهدة وان حصل ذلك فمن المستبعد ان يكون رضائياً بل سيكون ناتجاً عن عنف أو ثورة. والواقع ان النظام الفيدرالي مثل غيره من الأنظمة الأخرى متى ما توافرت عناصر نجاحه وبقائه استمر وظل محافظاً على تماسك بنائه ومتى ما انهارت الدعائم التي يستند عليها تداعى وانهار بالكامل لأن بناءه متوقف على هذه الدعائم التي تشكل الأساس الذي يستند إليه.

شروط قيام الفيدرالية :-

لقيام النظام الفيدرالي على أرض الواقع، لابد من اتخاذ خطوات ممهدة لقيام مثل هذا النظام ولكي تضمن نجاحه وديمومته وليكون مثالاً يحتذى به من قبل الغير ولهذا العمل خطوات عديدة اتفق البعض واختلف معها إلا أن من أهـم هذه الخطوات أو العوامل المشجعة لقيام الفيدرالية هي كالآتي:-

وهي الشروط التي تنطبق على جميع البلدان دون بلد بعينه ذلك متى ما توافرت هذه الشروط كان بالإمكان تحول هذا البلد إلى النظام الفيدرالي بدلاً من النظام المركزي .وهي على النحو الآتي:

أولا : الشرط الجغرافي :-

يعد التقارب الجغرافي شرطاً ضرورياً لقيام ونجاح أي اتحاد فيدرالي، فلابد من أنَّ تكون المنـــاطق المكونـــة للاتحاد متجاورة جغرافياً، ولا تكون منفصلة عـن بعضـها الـبعض، لأنَّ وحـــدة الأراضـــي الجغرافيـة تجعـل هـذه المنـــاطق مجتمعـــاً واحـــداً مشـــتركاً فـــي المصـــالح الاقتصـــادية الخاصـــة، والاستراتيجيـــة، أي حاجـات الـدفاع المشـترك. ويشـير جيلكريسـت إلـى أنَّ (البعد يؤدي إلى عدم الاكتراث أو الغلط في الإحساس من جـانب كـــلا الحكومـات المركزيـة والمحليـة، فالوحـدة القويـة صـعبة المنـال حيـث تبعـد الشعوب بعضـها عـن بعض بعـداً شاسـعاً) فقـد قامـت الاتحـادات القويـة بـين الدول المجاورة بَعَّدها شرط ضرورياً لإمكان وجود رابطة قوية بين الكيانات الاتحادية بشـرط وجود مقومات أخرى يمكـن ان تـؤدي متفاعلة مع التجاور الجغرافي للاندماج المطلوب. ويساعد التوزيع السكاني المتجانس في مناطق محدده، على رسم حدود واضـحة للمقاطعـات أو الولايـات، أما اذا تعقـد هـذا التوزيع فمن الصعب معه رسم تلك الحدود ويقصد بالتجانس، وجود اكثرية

ساحقة ذات انتماء طائفي واحد مثلاً، أو ذات لغة وثقافة واحده، أو تجمعها عادات وحياة اجتماعية موحده.

ثانياً: الشرط السياسي:-

ليس من المرغوب أنْ يتوافر تشابه النظم السياسية في الوحدات الفيدرالية فقط، ولكن من الجوهري كذلك ألا تكون هذه النظم اوتوقراطية أو دكتاتورية وذلك كما قال هوير (لأنه يبدو من المؤكد ان الأوتوقراطية أو الدكتاتورية – إما في الحكومات العامة أو في الحكومات الإقليمية – سوف تدمر في القريب أو البعيد تلك المساواة في المركز وذلك الاستقلال الذي يجب ان تستمتع به هذه الحكومات – كل في دائرة اختصاصها إن كان للحكومة الفدرالية أن توجد على الإطلاق).

ويؤكد هوير في مكان آخر (أنَّ الرغبة في الاتحاد لن تنهض ابداً ما لم يلد التشابه في النظم السياسية، موجود فعلاٍ بين أولئك الذين تصوروا قيام الاتحاد) فبموجب تحقيق هذا الشرط يصبح التعامل واحداً بين دول هذا الاتحاد وسهلاً ومؤكداً ويمكن إدراك هذا الشرط بأن رجال السياسة قد أصروا- وهم يضعون دساتير الفيدرالية نفس الشكل من الحكم. فدستور الولايات الأمريكية وكذلك دستور سويسرا كلاهما طلبا من وحداتهما الخاصة ان يكون لديها الشكل الجمهوري للحكم. وهذا من الناحية الداخلية أما من الناحية الخارجية فلابد من منح السياسة الخارجية والدفاعية لكي تدخل في إطار صلاحيات الدول الفيدرالية وليس في صلاحيات الدول الأعضاء. وذلك لتحقيق اكبر قدر من المساواة ولتكون أمام الساحة الدولية شخصية واحده.

ثالثا: الشرط الاقتصادي:-

لابد من توفر موارد اقتصادية كافية لحسن سير العمل في الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية التي يجب ان تسهم بموجبه الموارد الاقتصادية بين الحكومتين حتى تستطيع كل واحدة ان تؤدي الوظائف المسندة إليها، لآن الاتحاد الفيدرالي جهاز يستدعي تكاليف باهظة وينبغي الأخذ حينما تستطيع الوحدات ان تدافع عن الاستقلال الذي تحتفظ به. فإذا ما اقتنعت مجموعة من الدول المتجاورة بأهمية وجود مصلحه اقتصادية واحده في قيام الاتحاد فإنَ العامل الاقتصادي من شأنه تسهيل العملية الاتحادية، لأنه يوفر إمكانات مادية ضرورية في الدولة الفيدرالية، سواء على الصعيد المركزي أو على الصعيد المحلي كما يولد ثقة شعبية كبيرة بجدوى الاتحاد ونجاحه المستقبلي، ونشير إلى أنَّ المعطيات الاقتصادية كانت عاملا رئيساً في نشأت النظام الفيدرالي في أمريكا الشمالية وبين المقاطعات السويسرية.

الشروط الخاصة:-

هي الشروط التي تخص كل بلد وتختلف من دولة إلى دولة أخرى تبعاً للظروف الخاصة بالشعوب (الخصوصيات الوطنية) التي تعيش في هذه البلدان وهي على النحو التالي:

أولاً: الشرط النفسي:-

يجب أن يكون لدى الغالبية العظمى من أفراد المكونات (حس مدني فدرالي وروح تعاون بناء وصادق، هادف لبناء الفدرالية فتلطيف الحساسيات والحد من عدم الثقة المتبادلة تقليديا شرط أساسي لإنجاح الفدرالي.

فلا بدَّ من أن يكون لدى المواطنين في قرارة أنفسهم القدرة على تحقيق التآلف بين الشعوب الأخرى التي يرغبون في الاتحاد معها ناهيك عن الانصهار لمثل هذه المجتمعات مع بعضها البعض لأنها تتحول إلى دولة واحدة من الناحية الخارجية ويحملون جنسيه واحدة وهذا بكل تأكيد يحتاج إلى فترة زمنيه يتم فيها التهيئة لهذه الشعوب للدخول بمثل هذا الرباط الأبدي.

ويبدو على هذا النحو من الواضح انه مع قوة اللغة والعنصر والدين والقومية في خلق رغبة للاتحاد، فأن مثل هذه الرغبة يمكن أن توجد بين شعب يختلف في جميع هذه التفاصيل ولكنه يمتلك عاطفة الاتحاد، أي عاطفة مشتركة للاتحاد تقوم على إدراك أن في الاتحاد قوة ويمكن لهذه القوة أنْ تتحقق بواسطة الالتحامات السياسية ويقول جيلكريست Cilchrist (ان عاطفة الوحدة دليل على وجود عقل مشترك) ولهذا فإنَّ القيادة السياسية في الوقت المناسب ذات اهمية كبيرة في محاربة قوة الاختلاف العنصري والديني واللغوي بين الشعب وفي الاستبدال بها رغبة في الوحدة، فلقد تحققت رغبة الاتحاد في كندا بزعامة رجال مثل جون ماكدونالد John Macdonald والكسنادر جالت Alexander Galt وجورج اتين George Etienne وتوافر للشعوب في أمريكا وحدة اللغة والعنصر والدين وتشابه النظم السياسية، وكل ما قامت به هذه الجهود هو تكوين اتحادات كونفدرالية فقط.

ثانياً: الشرط الحضاري- الثقافي:-

إنَّ تطبيق النظام الفيدرالي في بلد ما يتوقف على مستوى الرقي الحضاري والثقافي الذي وصلت اليه المجتمعات في الدول الأعضاء وخاصةً مستوى الحس المدني والإيمان بالمثل والقيم الديمقراطية فالنظام الفيدرالي

لا يمكن ان يكون (العصا السحرية) لمجتمعات تعاني من التخلف ولـم تصل بعد إلى درجة من الرقي الحضاري والثقافي فلقد فشلت بعض التجارب الفيدرالية التي أقيمت في بعض الدول التي لـم تكن مجتمعاتها قد وصلت إلى مرحلة معقولة من التطور الحضاري والثقافي فتعثرت ولـم تتمكن من الصمود ثم انهارت كما هو حال الجمهوريات في أمريكا الجنوبية والمركزية ففي عام ١٨٢٣م اقامة المقاطعات المتحدة لأمريكا المركزية كدوله تأخذ بالنظام الفدرالي لكنها فشلت وتفككت في عام ١٨٣٨م إلى خمس دول مستقلة هي غواتيمالا، السلفادور، هندوراس، كوستاريكا، نيكاراكوا، وأنَّ التجارب الفيدرالية في جمهوريات أمريكا الجنوبية كالمكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا لـم تترسخ ولـم تزدهر. وبالمقابل نجحت الفيدراليات التي أقيمت في الدول التي بلغت درجة معقولة من التطور الحضاري والثقافي كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وكندا واستراليا وألمانيا لما لشعوب هذه الدول من رقي ووعي سياسي عالٍ.

مما سبق يتضح ان شروط قيام النظام الفيدرالي تتطابق إلى حد كبير مع الدول التي نشأت عن طريق الاتحاد وتحولت إلى دول فيدرالية أما بالنسبة للدول التي تكونت عن طريق التفكك أو التفتت والتحول من دول بسيطة إلى دول مركبة فيدرالية فهناك بعض الاختلافات الطفيفة بالشروط التي سبق ذكرها منها أن تكون المساحة الجغرافية بين المدن للدولة التي ترغب بالتحول إلى النظام الفيدرالي متباعدة إلى حد ما وان تكون لهذه المدن (الولايات) القدرة على إدارة شؤونها الداخلية وان تكون لها القدرة على تصريف أعمالها الداخلية من دون أن تكون هناك فوضى وأنْ تكون لهذه الولايات الإمكانيات المادية والكوادر التي تكون قادرة على تسيير نفسها بنفسها من دون الاستعانة بالدول الأخرى الأمر الذي يجعل النظام الفدرالي يتحول إلى نظام كونفدرالي وأهم شرط لقيام الفيدرالية هو وعي الشعب للمسؤولية الملقاة على عاتقهم وان يدركون جلل المهام التي يحملونها

وبالتالي لابد من فهم كامل لما تعنية الفيدرالية وهذا لن يتأتى الا من خلال وجود نظام ديمقراطي يتيح للكافة الاطلاع على كل كبيرة وصغيرة ومن ثمَّ يؤدي ذلك كله إلى إنجاح النظام الفيدرالي في هذه الدول. تُعَدُّ الشروط السابقة الأساسية والجوهرية التي لابد من تحققها لبنا النظام الفيدرالي إلاَّ أنه بجانب هذه الشروط هناك بعض المكملات التي يفترض توافرها مسبقاً منها: إنَّ لا تكون الولايات المكونة للاتحاد على درجة من القوة تجعلها قادرة على الاعتماد على نفسها أي الاعتماد على قواتها الخاصة للدفاع ضد تجاوز أجنبي، فإذا كانت الولايات على مثل تلك القوة فإنها تتعرض للاعتقاد بأنها لا تربح من الاتحاد مع الآخرين ما يساوي تضحيتها بحريتها في العمل.

فضلاً عن ذلك ان لا يكون هناك عدم تساوٍ ملحوظ في القوة بين الولايات الأعضاء في الاتحاد، فمن الطبيعي انه لا يمكن ان تكون كلها متساوية تماماً في مصادر الثروة، ففي جميع الاتحادات يكون تفاوت في القوة بين الأعضاء، فيكون بعضهم أكثر عددا وثراءٍ عن غيرهم، فهناك اختلاف عظيم في الثروة والسكان بين نييورك ورود ايلاند، وبين برن وتزوغ أو غلارس، ولكن المهم ان لا تكون هناك ولاية واحدة أقوى من الآخرين إلى درجة تستطيع معها ان تتحدى بقوتها قوى جميع الولايات الأخرى مجتمعه، وإذا كانت هناك ولاية على هذا الشكل، وولاية واحد فحسب فأنها تصر على ان تكون السيدة في جميع المباحثات المشتركة.

مقارنه النظام الفيدرالي مع غيره من الأنظمة:

تمتاز الدولة الفيدرالية عن الدول الأخرى ذات التنظيم الدستوري البسيط (الدولة الموحدة) بسمة التعقيد لكونها تقوم على اللامركزية السياسية، الأمر الذي تترتب عليه نشوء عدد من التركيبات الدستورية داخل الدولة الفيدرالية التي تمنح الحق في إصدار القواعد القانونية والتي تتصف بخاصية الإلزام

وذلـك ضـمن اطـار جغرافـي محـدد وتسـري علـى جماعـات بشـرية مختلفـة ومستقلة نسبياً عن الأخرى.

وتختلف الفيدرالية عن غيرها من الأنظمة الأخرى على الرغم من أنّ كلا النظـامين اتحاديـان لكـن مـع ذلـك هنـاك بعـض الفـوارق التـي تميـز النظـام الفيـدرالي عـن غيـرة مـن الانظمـة الاخـرى، وتختلـف الفيدراليـة عـن النظـام اللامركزي الاداري.

النظام الديمقراطي ثلاثي الأبعاد

لا يوجد إجماع في السياسة والعلم والمجتمع حول معنى الديمقراطية بالتفصـيل. أيـن تبـدأ الديمقراطيـة وأيـن تنتهـي؟ ومـن ثـم، فـإن التعريفـات والمفاهيم المختلفة لمفهوم الديمقراطية يمكن العثور عليها في الخطابات التي تناولـت هـذا الموضـوع لعدة قرون، منذ أرسطو وحتى اليوم. يمكـن أن تكون هذه متشابهة، لكنها قد تتعارض جزئيًا مع بعضها البعض. ومع ذلك، فنظرية الديمقراطيـة، تـم دمـج ثلاثـة نطاقـات مختلفـة ضـمن المفـاهيم، والتـي تشير إلى نطاق مفاهيمي مختلف.

هنـاك إجمـاع كبيـر حـول التعريـف الأدنـى، الـذي يعـرف الديمقراطيـة عـن طريق تكرار إجراء الانتخابات مع الحد الأدنى من المنافسة بين المرشحين والإدمـاج التشـاركي لقطاعـات واسـعة مـن السـكان؛ ومـع ذلـك، فقـد تمـت الإشارة إلى أن هذا التعريف محدود للغاية إلى حد كبير. وبفضـل لجوئه إلى مفهوم الديمقراطية الانتخابية، فإنه ينجح إلى حد كبير في تحديد الخصائص الأساسية التي تميز بين الأنظمة الاستبدادية والديمقراطية. ومـن ناحية أخرى، فهـو يفشـل في تقديم معالجة دقيقة للاختلافات داخل المنطقة الرمادية بين

الأنظمة الاستبدادية والديمقراطيات، وكذلك داخل الديمقراطيات الراسخة، وفي هذه الحالة لا يتعلق الأمر بدرجة كبيرة بمستوى تطور "الانتخابات" المميزة. "وهذا يختلف بالأحرى في نوعية سيادة القانون، والنظام الإعلامي، والفصل بين السلطات، والوساطة.

اما التعريفات القصوى، مثل الديمقراطية الاجتماعية، والتي تعمل على توجيه نهج أثبتت أيضًا أنها غير مناسبة، لأنها، من خلال تضمين العوامل الاجتماعية والاقتصادية ودولة الرفاهية، تبالغ في توسيع مفهوم الديمقراطية بمعنى "التوسيع المفاهيمي". وعندما يشير هذا الفهم للديمقراطية إلى الجانب الناتج، فإنه يسمى أيضًا بالمفهوم المادي للديمقراطية. ومع ذلك، فإن هذه الفكرة ليست مقنعة، لأنها تفترض إنجازًا سياسيًا محددًا، ومع ذلك، لم يتم تأسيسه من قبل صاحب السيادة نفسه، كقاعدة. ومن ثم، لا يمكن تعريف الديمقراطية ماديًا عن طريق إنتاج بعض الإنجازات السياسية، بل إن الديمقراطية هي الإطار الإجرائي الذي يتم من خلاله التفاوض على حلول سياسية مختلفة وبالتالي فإن التعاريف متوسطة المدى أكثر واعدة. مثل هذه التعريفات تثري مفهوم الحد الأدنى من الديمقراطية فقط إلى الحد اللازم لإجراء تحليل متمايز، وبالتالي تظل ضمن حدود الفهم الضيق والإجرائي للديمقراطية. وهذا الفهم للديمقراطية بالتحديد هو الذي يشكل أساس مصفوفة الديمقراطية كمعيار. ومن خلال تحليل المناقشات الدائرة في نظرية الديمقراطية يمكن التوصل إلى تصور للديمقراطية يقوم من ناحية على أبعاد الحرية السياسية والمساواة السياسية والرقابة السياسية والقانونية، ومن ناحية أخرى يميز بين خمس مؤسسات أساسية والتي تشمل الأبعاد (إجراءات اتخاذ القرار، وتنظيم المجال الوسيط، والاتصال العام، وضمان الحقوق، وتسوية القواعد وتنفيذها).

وبالتالي فإن مصفوفة الديمقراطية تعرف الديمقراطية بأنها "شكل قانوني للحكم"، مما يجعل من الممكن تقرير المصير لجميع المواطنين، بمعنى

السيادة الشعبية، من خلال تأمين مشاركتهم الكبيرة في شغل مناصب صنع القرار السياسي في عمليات حرة وتنافسية ونزيهة (مثل الانتخابات) وتأمين فرص التأثير المستمر على العملية السياسية، وبشكل عام، من خلال ضمان خضوع الحكم السياسي للرقابة. وهكذا يتم التعبير عن المشاركة الديمقراطية في الحكم السياسي في أبعاد الحرية السياسية والمساواة السياسية والسيطرة السياسية والقانونية.

الحرية السياسية كحكم ذاتي حر للمواطنين:

يرتكز بُعد الحرية على الحكم الذاتي الحر للمواطنين في المجتمع السياسي. وينطوي الحكم الذاتي على نقل التفضيلات الفردية عن طريق اختيار صناع القرار السياسي في انتخابات حرة ونزيهة، وعلاوة على ذلك، إمكانية المشاركة السياسية المستمرة، والتي يتم تنظيمها في إطار المجال العام من خلال منظمات وسيطة متنافسة. والمشاركة السياسية للمواطنين مكفولة بوجود الحقوق المدنية والسياسية. علاوة على ذلك، تعني السيادة الشعبية أن الممثلين المنتخبين هم أيضًا في الواقع يمتلكون السلطة السياسية ويستخدمون هذه السلطة بطريقة تحترم الحقوق الفردية.

المساواة السياسية باعتبارها المساواة القانونية في المعاملة والمشاركة العادلة في القرارات السياسية. يُفهم بُعد المساواة على أنه المساواة السياسية، التي تتضمن، من ناحية، مساواة رسمية عادلة في معاملة المواطنين من قبل الدولة (المساواة القانونية)، ومن ناحية أخرى، تسهل الفرصة لجميع المواطنين للمشاركة في الحياة العامة. المؤسسات الديمقراطية الرسمية ذات الصلة بطريقة عادلة وفعالة (مدخلات المساواة). فبينما يعالج بُعد الحرية إمكانية المشاركة الحرة في النظام السياسي بالمعنى النشط، فإن بُعد المساواة يتناول المساواة في الحصول على هذه الحقوق. هل يتمتع جميع المواطنين

بإمكانية الاستفادة من حقوقهم السياسية والمدنية بطريقة عادلة وفعالة؟ الحديث هنا إذن هو عن المساواة بمعنى المعاملة المتساوية كعنصر سلبي. الرقابة السياسية والقانونية كالرقابة السياسية والقانونية على الحكومة وفي حين أن بُعد الحرية يعبر عن تفضيلات المواطنين الأفراد والمصالح المنظمة، ففي بُعد السيطرة السياسية والقانونية، فإن تصرفات هؤلاء الوكلاء موجهة الآن نحو مراقبة نشاط الحكومة. وتنطبق هذه الرقابة على كل من الحكومة وأصحاب المناصب المنتخبين. ويجب إدراج المساءلة الرأسية والأفقية في تعريف بُعد السيطرة. وتتم السيطرة عن طريق المشاركة السياسية للمواطنين أو المنظمات الوسيطة في المجال السياسي أو مجال المجتمع المدني أو عبر وسائل الإعلام، التي تكشف انتهاكات سيادة القانون في المجال العام، وتتخذ التدابير القانونية إذا لزم الأمر. ويتم ذلك، قبل كل شيء، عن طريق أجهزة الرقابة الرسمية ضمن شبكة المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية. والمعيار الوحيد للرقابة القانونية هو أن تحترم الإجراءات الحكومية سيادة القانون.

في الديمقراطية، تتم مشاركة المواطنين في القرارات الملزمة في المقام الأول عن طريق انتخاب الممثلين. ومع ذلك، وباستثناء المبادرات التشريعية، التي تمثل شكلاً من أشكال الديمقراطية المباشرة والتي نأخذها بعين الاعتبار في قياس المفاضلة، فقلما تمارس أي رقابة في الانتخابات نفسها؛ بل إن الأخيرة تخضع بدورها لرقابة الجهات الفاعلة والهيئات غير الحكومية. في الديمقراطيات. وكما يتبين من مناقشة أبعادها، فإن توصيف الانتخابات يتم بالضرورة باستخدام المبادئ الانتخابية التالية، والتي تنطبق على الانتخابات التي تجري بانتظام وعلى فترات ليست كبيرة جدًا. ووفقاً لهذه المبادئ، يجب أن تكون الانتخابات عالمية ومتساوية وحرة وسرية.

جودة الأحزاب ومجموعات المصالح والمجتمع المدني ينبغي هيكلة المنظمات الوسيطة مثل الأحزاب السياسية والجمعيات المجتمع المدني

بطريقة تمكنها من التعبير عن المصالح الاجتماعية واختيارها وتجميعها، من أجل إيصالها إلى هيئات صنع القرار الحكومية، وفي الوقت نفسه، للسماح للحصول على تأثير ردود الفعل. إن ما هو على المحك الآن هو التمثيل الأكثر شمولاً لتفضيلات المواطنين. إن الارتباط الوحيد لتشكيل السياسات بعملية التصويت ليس كافيا للعملية الديمقراطية. لأنه بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال تأثير المصالح المنظمة، يجب أن يكون هناك نقاش مستمر حول القرارات السياسية خلال الفترة التشريعية. يجب أن يتمتع نظام الوساطة الديمقراطي بالقدر الكافي من الانفتاح، بحيث لا يتم تصفية بعض المصالح بشكل منهجي، بل يجب أن تتاح له الفرصة لتكون مرئية. وأخيرا، لا بد من الإشارة إلى الوظيفة الرقابية التي تقوم بها المصالح المنظمة تجاه الحكومة.

يجب أن يُنظر إلى مؤسسة الاتصال العام على أنها المنتدى الرئيس لتكوين الرأي والإرادة. ومن ثم فإن التواصل الديمقراطي يتطلب العلنية والشفافية. يشكل المجال العام وسيلة لتوصيل المعلومات لأغراض التأثير والرقابة، وهو بالتالي مفتوح لأنواع مختلفة من المشاركة الرسمية وغير الرسمية، والتي تطبع معًا بنية المجال العام. ويتمكن هيكل المجال العام من تأمينها مؤسسياً عن طريق ضمان حرية الرأي وحرية المعلومات. إن قدرًا معينًا من حرية المعلومات، بمعنى خلق شفافية العمل الحكومي، يجب اعتباره بمثابة الافتراض المسبق للرقابة الناجحة على الحكومة. إن حقوق وسائل الإعلام نفسها وحقوق أولئك الذين يريدون استخدام المجال العام كمنتدى هي وحدات تحليل أساسية لتحديد نوعية الديمقراطية.

إن مؤسسة ضمان الحقوق هي مؤسسة انعكاسية، لأنها مرتبطة بضمان المؤسسات الأخرى والحقوق التي تقوم عليها. ويتم النوع المعتاد من هذا الشكل من المشاركة عن طريق المحاكم، حيث يتولى المواطنون الأفراد أو مجموعة من المواطنين (جمعية، جماعية، حزبية، إلخ) دور المحرض على الإجراءات والمشاركين في المحاكمة. وهذا يمكن أن يسهل التأثير

المستهدف والملزم على القرارات السياسية أو على تنفيذها. وبالتالي، يتم حظر بعض الإجراءات أو تأكيدها أو البدء فيها. إن الحفاظ على الحقوق الأساسية ذات الصلة بسيادة القانون هو الجانب الأساسي. والأمر المطروح هنا هو المراجعة القانونية للقرارات التي تم اتخاذها أو تنفيذها بالفعل. الفكرة المميزة لهذه المؤسسة هي الإشراف على العمل الحكومي وصنع القرار من قبل المواطنين الأفراد أو المنظمات عبر المسار القانوني للمحاكم .

تسوية القواعد وتنفيذها: جودة القوة الفعالة للحكومة والمساءلة الأفقية وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نضم المؤسسات الحكومية التي يوكل إليها صاحب السيادة مهمة ممارسة الحكم الديمقراطي. هناك وظيفتان لهما أهمية حاسمة هنا. فمن ناحية، وفي إطار السلطة الحكومية الفعالة، يجب أن تكون مؤسسات الدولة قادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذ القرارات التي تم اتخاذها بشكل ديمقراطي. وهذا يعني ضمناً، على وجه الخصوص، ضرورة وجود حكومة حرة فعالة، قادرة على العمل بشكل مستقل عن اللاعبين المحتملين الذين لديهم حق النقض (على سبيل المثال، الجيش) الذين لم يحظوا بالشرعية الديمقراطية. فالديمقراطية الوظيفية هي دائما حكم سياسي فعال. وبمعنى أوسع، يتعلق هذا أيضًا بالدولة باعتبارها الحفاظ على احتكار الدولة لاستخدام القوة، فضلاً عن قدرة الإدارة على العمل بفعالية.

ومن ناحية أخرى، يجب النظر في جميع جوانب الرقابة الموجودة في النظام السياسي نفسه (مثل البرلمان وأمين المظالم ومحكمة المحاسبة) بمعنى المساءلة الأفقية. بالنسبة لعمل الديمقراطية، من الأهمية بمكان ما إذا كانت مؤسسات الدولة هذه تمتلك أيضًا الكفاءات التي تحتاجها وما إذا كانت تستخدم هذه الكفاءات ضمن الإطار القانوني المقدم ولا تسيء استخدامها.

الجنوب والمطالبة بالفدرالية

على المستوى السياسي ثابر البرلمانيون الجنوبيون حتى عشية إعلان الاستقلال على طلبهم الخاص بتأسيس حكومة فيدرالية، باعتبار أن تلك هي الصيغة الوحيدة التي ترضى الجنوب، وتزيل مشاعر الاستياء، وتحفظ للسودان وحدته. إلا أن حكومة الأزهرى وساسة الشمال لم يروا في المطلب الجنوبي إلا محاولة لتفتيت السودان، ولذا هددت الحكومة باستعمال الحديد والنار إذا ما أصر الجنوبيون على مؤامراتهم. نتيجة لذلك قام نواب البرلمان الجنوبيون في الحزب الوطني الاتحادى الحاكم، داك داى وبولين ألير، الجنوبيان الوحيدان في حكومة الأزهرى بترك الحكومة والحزب. وسرعان ما رأى حزب الأمة في تلك التطورات فرصة للمزيد من التشويه الصورة الحزب الوطني الاتحادي بين أهل الجنوب، وأدى هذا التطور إلى قيام حلف جديد بين حزب الأمة وحزب الأحرار الجنوبي هدفه شن حملات ضد حكومة الأزهرى فى جنوب السودان. من جهته، قام الحزب الوطني الاتحادى بإطلاق حملة مضادة في الجنوب يحذر فيها الجنوبيين من عودة الاسترقاق المهدوي ان مالوا لحزب الامة.

لتهدئة مخاوف الجنوب، وتمهيد الطريق أمام الاستقلال الذي بات إعلانه وشيكاً، أقدمت الطبقة السياسية على إطلاق كذبة أخرى، وكانت بلقاء. ففى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٥ قرر البرلمان أن تنظر الجمعية التأسيسية المرتقبة بعين الاعتبار للمطلب الجنوبي حول الفيدرالية. تلك الصيغة كانت رداً من الأحزاب على المقترح الواضح الذي قدمه بنجامين لوكي للمؤتمر الذى ضم جميع الأحزاب الشمالية والجنوبية) في ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ بهدف الاتفاق

على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان. قال لوكى لذلك الاجتماع: إعلان الاستقلال يجب أن يرافقه إعلان بتأسيس ولايتين فيدراليتين داخل سودان موحد. وفي تقديرنا، لم يك تأجيل النظر في أمر الفيدرالية إلى حين تكوين جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً للسودان إلا تحايلاً ظاهراً للخروج من المأزق، إذ لا يستقيم عقلاً أن تملك الأحزاب الشمالية الجسارة على.

تجاوز الاتفاقية البريطانية - المصرية، وحرمان الشعب كله من ممارسة حقه في تقرير المصير كما ورد في تلك الاتفاقية، ثم تجد غضاضة في اتخاذ قرار يتعلق بنظام الحكم (system of rule) فى إطار سودان موحد. وعلى كل، فقد قبل الأعضاء الجنوبيون في البرلمان مقترح الأحزاب الشمالية بمعناه الظاهرى at face value)، ولكن ليس قبل سماعهم لكلمات منذرة من زعيم المعارضة في مجلس الشيوخ، ستانسلاوس بياسما. قال بياسما أن الجنوبيين لن يرضوا بما هو أقل من الوضع الفيدرالي للجنوب، وأضاف إن المستقبل وحده هو الذي سيبين عما إذا كان الوضع سيؤول إلى ذلك، أو إلى شيء آخر. ولم يبد الحزبان الرئيسيان حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي اهتماماً كبيراً بتلك النذارة، وربما كانا يعتقدان بأنهما كسبا الجولة وسيكسبان الجولات الأخرى بمزيد من المكر والخداع. فجوهر الاستقلال منذ البداية كان جوهراً كذاباً، كما كان القسم الذى أدى لدستوره قسماً كاذباً.

بقبول الجنوب لذلك التعهد انتقل السودان إلى الاستقلال في مطلع يناير عام ١٩٥٦م إلا أن الوضع لم يستقر طويلاً. فبعد مضى أسابيع قليلة قادت الأحزاب الشمالية التي أعلنت التزامها بالنظر بعين الاعتبار لمطلب الفيدرالية حملة ضارية ضد فكرة الفيدرالية نفسها ووصفتها بأنها مخطط استعمارى نسج خيوطه سير وليام لوس (٢٦) أشد إيلاماً من هذا وقوف قانونيين مرموقين (محمد أحمد محجوب ومبارك زروق ليقولا أمام لجنة الدستور التي أنشئت عقيب إعلان الاستقلال بأن الذي اتفق عليه في ديسمبر ١٩٥٥م ليس هو منح الجنوب الفيدرالية وإنما النظر بعين الاعتبار المطلب الفيدرالية،

وما بمثل هذا التبسيط المراوغ، تعالج القضايا المصيرية. القدح في هذين القانونيين البارزين يؤلمنا كثيراً، ولكن ما حيلتنا إن اعترفا بأن استقلال السودان كان نتاجاً لمزاعم زائفة (false representations)، أو إن تجافيا مبدأين أساسيين في العهود والاتفاقات : الأول هو أن العهود باستيفائها، والثاني هو أن هذه العهود - أياً كانت الصورة التي قدمت بها - تقرأ وتفهم في إطار الأعمال التمهيدية التي قادت إليها.

حقاً، اكتنف الجو السياسي العام في الشمال إنكار غريب الحقائق الحياة في العالم، وتجاهل غير رشيد للواقع الذى كان ماثلاً أمام الجميع . حتى الحزب الشيوعي السوداني الذي كان أكثر وعياً من غيره بطبيعة المشكل الجنوبي شارك الأحزاب التقليدية في التحامل على الفيدرالية، رغم تأييده الواضح لمنح الإقليم الجنوبي حكماً ذاتياً. وعلنا نرد موقف الحزب الشيوعي إلى الهلع المرضى (phobia)، من أى شيء دعا له الاستعمار. غير أن الاستعمار إن صح أن الفيدرالية هي واحدة من بنات أفكار وليام لوس، لم يخلف لنا الفيدرالية وحدها، وإنما صاغ أيضاً للسودان دستوره الذي ظل يحكم به طوال العهود إلى عام ١٩٧٣م، وترك لنا إلى جانب ذلك، القضاء المستقل، ومبدأ الفصل بين السلطات، واستقلال الجامعات، ونظام الحكومات المحلية. تلك أفكار ورؤى ومؤسسات لم نرثها من مملكة العبدلاب أو الدولة المهدية، وإنما أورثها لنا الاستعمار، وحسن بها حالنا . استعمار أو لا استعمار، كان في مقدور ساسة الشمال، نتاج مؤتمر الخريجين، أن يتمثلوا مرة أ أخرى تجربة الهند. فما كان للهند أن تستقر دون اتباع نظام اللامركزية فيها وتقسيمها إلى ولايات ذات سلطات واسعة، بعضها بالتأكيد، كان أوسع بكثير مما: كان يتطلع! إليه الجنوبيون: في السودان مثل سلطات دول الاتحاد (Union States) كان في إستطاعة الشيوعيين تمثل التجربة التي اتبعها لينين في الاتحاد السوفيتي ومنح بمقتضاها سلطات للولايات تصل إلى حد ممارسة. ومن المفارقات أن نهرو غير الشيوعى

استعان بدستور لينين لإقامة النظام الفيدرالي في حق تقرير المصير. الحكم (دون أن يسميه فيدراليا)، في ذات الوقت الذي استعان فيه بالدستور الأمريكي في قضيتي الفصل بين السلطات وإعلان الحقوق (Bill of Rights) كما وردت في تعديلات ذلك الدستور. . لهذا أفلح : نهرو وصحابه في إقامة نظام فيدرالى مكن الحزب الشيوعي الهندي نفسه من تولى السلطة في بعض الولايات كيرالا (مثلا) برضى الشعب واختياره لفترات عديدة، في حين ظلت السلطات التي منحها ليدين للولايات السوفيتية حبراً على ورق نتيجة لسعى المركز الروسنة كل الأطراف، ولهيمنة الحزب الشيوعي على المركز والولايات اعتماداً على نظرية إعمال سيادة الدولة (reason of state وسواء كان في الهند أو كندا أو الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة، أصبحت الفيدرالية أساساً لإدارة الدول واسعة الأرجاء، متعددة الشعوب متنوعة الثقافات، لأنها أكثر أنظمة الحكم المعروفة قدرة على التوفيق بين المتناقضات. وللقاضي الأمريكي المعروف أوليفر وندل هولمز رأى جدير بالإشارة . قال هولمز خلال إدلائه بحكم المحكمة العليا للولايات المتحدة في قضية لوتشر ضد نيويورك عام ١٩٥٠م، إن الدولة الفيدرالية تضم كيانات مختلفة اختلافاً جوهرياً. لهذا فإن الغاية من إنشاء نظام فيدرالي هي السماح بوجود أشكال سياسية محلية متنوعة داخل حدود قومية عريضة . تلك التفصيلات - القانوني منها والسياسي الدستورى - ما كان يجب أن تغيب عن عقول السياسيين ورجال القانون في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة، لو كانوا أقل شوفينية في تناولهم للقضية.

أثبتت الأحداث، فيما بعد، أن الخرطوم تتمتع بقدر كبير من صفاقة الجلد، فلا التمرد في الجنوب، أو التوصيات الحكيمة التي جاءت فى تقرير القاضي قطران، أو النصيحة الصادقة التي وجهها إمام الأنصار إلى الحكومة الائتلافية، أفلحت في إقناع الحكام الجدد بأن ثمة خطأ يشوب الطريقة التي أداروا بها الأزمة. كان من المفترض أن يعي أولئك الحكام النتائج الخطيرة

التي قد تترتب على عدم تنفيذ توصيات قطران، أو على الأصح، المراوغة حولها.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

-تيسير محمد أحمد علي. (١٩٩٤) «زراعة الجوع فى السودان»، ترجمة محمد علي -جادين. القاهرة: مركز الدراسات السودانية.

-محمد سليمان محمد. (٢٠٠٠) «السودان: حروب الموارد والهوية». الخرطوم: دار عزة للنشر.

-محمد صلاح عبد الرحمن. (٢٠١٨) «سعر الذهب – التكلفة البيئية والاجتماعية للتعدين». القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.

-الأمير إبراهيم حلمي في عام ١٨٨٦ ببليوجرافيا عن الدراسات المصرية والسودانية والتي غطت الفترة من أقدم العصور وحتى عام ١٨٨٥.

-إبراهيم حلمي (الأمير)، أدب مصر والسودان من العصر الإيرلندي إلى سنة ١٨٨٥.

ابكر ادم اسماعيل- جدلية المكز والهامش. قراة جديدة في دفاتر الصراع في السودان-٢٠١٣.

-هيل، ريتشارد، ببليوغرافيا السودان الأنجلو-مصري؛ من Earlist Times إلى عام ١٩٣٧، لندن، جامعة أكسفورد، ١٩٣٩.

-عبد الرحمن النصري ببليوجرافيا السودان للفترة ١٩٣٨-١٩٥٨. وصدرت في عام.١٩٦٢

-بازل ديفيدسن إفريقيا تحت أضواء جديدة - ترجمة جمال محمد أحمد - دار الثقافة .

بيروت.
-عثمان عبدالله السمحوني راجع نبتة ومروى في بلاد كوش/ بحث في تاريخ السودان القديم/ شعبة أبحاث السودان / كلية الآداب جامعة الخرطوم الكراسة رقم ٧ أغسطس ١٩٧٠.
-محمد أسعد طلس عصر الانحدار- دار الأندلس - بيروت ١٩٦٣. تحتوي الدراسة -على تفصيل وقائعي وسردي لحالات الانحدار المتسارع الوتيرة في الوطن العربي.
-محمد صالح محي الدين-مشيخة العبدلاب وأثرها في حياة السودان السياسية - دار
الفكر، بيروت - والدار السودانية الخرطوم - ١٩٧٢.
-نعوم شقير جغرافية وتاريخ السودان القديم - بيروت في عام١٩٦٧ التحديد هنا نقلاً عن مقدمة تاريخ الممالك الإسلامية.
-محمد بن عمر التونسي تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان. تحقيق الدكتور --خليل محمود عساكر والدكتور مصطفى محمد مسعد – القاهرة ١٩٦٥ – المؤسسة المصرية العامة.
-يوسف فضل - المصدر السابق - مقدمة في تاريخ الممالك- دار التأليف والترجمة والنشر.
-محمد علي في السودان - الدكتور حسن أحمد إبراهيم جامعة الخرطوم - رسالة ماجستير ١٩٦٦.
-مكي شبيكة تاريخ وادي النيل الدكتور - دار الثقافة - بيروت – ١٩٦٥.
-عوض عبدالهادي العطا - تاريخ كردفان السياسي في المهدية - عوض - المجلس القومي للآداب والفنون.
-عبدالله علي ابراهيم، جنجويد وحاكورة، دار المصورات للطباعة والنشر، السودان،٢٠٢١م.

-عبدالله علي ابراهيم، العقل الرعوي، لن أكون راعيا في المرة القادمة، دار المصورات للطباعة والنشر، السودان،٢٠٢١م.

-النور حمد، العقل الرعوي مجموعة مقالات في كتاب، السودان ٢٠١٦م.

-أحمد خير المحامي – كفاح جيل - تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان)- الدار السودانية – ١٩٧٠.

-محمد احمد المحجوب نحو الغد جامعة - جامعة الخرطوم - قسم التأليف والنشر - الطبعة الاولى ١٩٧٠.

-محمد سليمان - اليسار السوداني في عشرة اعوام - مكتبة الفجر - ود مدني – السودان.

-الصادق المهدي يسألونك عن المهدية - دار القضايا - ١٩٧٥.

-مذكرات محمد نجيب - كنت رئيساً لمصر - ط ٤ – نوفمبر ١٩٨٤ - المكتب المصري. الحديث – القاهرة.

-محمد ابو القاسم حاج حمد السودان المازق التاريخي وافاق المستقبل (جدلية التركيب)- جزء اول وثاني،ط٢، دار ابن حزم للطباعة والنشر ١٩٩٧.

-قاسم عثمان مصادر الدراسات السودانية - الكتاب الثاني مصلحة الثقافة الخرطوم -١٩٧٧.

-منصور خالد، النخبة السودانية وادمان الفشل، ط٤ الساق للنشر والتوزيع الجزء الأول و الثاني ٢٠١٤.

منصور خالد –السودان اهوال الحرب وقضايا السلام-دار التراث للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٣.

-مصادر الدراسات السودانية بالمجلات والدوريات السودانية ١٩٦٧ – الجزء الأول قسم التأليف والنشر - جامعة الخرطوم- الجزء الثاني – مصلحة الثقافة - الخرطوم – ١٩٧٧.

-أبلينو، أوليفر- السودان: وجهة نظر جنوبية، مطبعة جامعة أكسفورد ١٩٧٠. جوزيف أودوهو وويليام دينق: مشكلة جنوب السودان. O.U.P ١٩٦٣)).

-إبراهيم حلمي (الأمير)، أدب مصر والسودان من العصر الإيرلندي إلى سنة ١٨٨٥.

-هيل، ريتشارد، ببليوغرافيا السودان الأنجلو-مصري؛ من Earlist Times إلى عام ١٩٣٧، لندن، جامعة أكسفورد، ١٩٣٩.

-عبد الرحمن النصري ببليوجرافيا السودان للفترة - وصدرت في عام ١٩٦٢.

-عبدالرحمن الامين - مذبحة الديمقراطية الثالثة، ١٩٩٢ أجندة واشنطن للطباعة والنشر.

-رالف غولدمان من الحرب الي سياسة الأحزاب- ترجمة فخري صالح، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

-حيدر ابراهيم - أزمة الإسلام السياسي، الجبهة الإسلامية نموذجاً، مركز الدراسات السودانية ط٤، ١٩٩٩م

-حيدر ابراهيم علي - التيارات السلامية وقضية الديمقراطية- ط١ مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٦م.

-بر رمان بشير الحركة الإسلامية والبرلمان- عرض ومناقشة لآراء عدد من كبار الدعاة وقادة الفكر الإسلامي المعاصرين. السلط -١٩٩١.

-إسحاق موسى الحسيني- الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٢.

-أندريه ها ينال وآخرون سيكولوجية التعصب، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الساقي لندن- ١٩٩٠.

- الصحوة الإسلامية ومستقبل الدعوة، منشورات الأمة (ب.ت.) - الطبقات لابن ضيف الله تحقيق يوسف فضل دار النشر الجامعي، الخرطوم، الطبعة الثانية- ١٩٧٤.

- اليعازر بعيري: ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي. ترجمة بدر الرفاعي، دار سينا، القاهرة، ١٩٩٠.

- الرمز والسلطة ترجمة عبد السلام بنعبد العالي دار تريقال للنشر الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ١٩٩٠.

بولمان، مارك، فولفغانغ ميركل، ليزا مولر، هيكو جيبلر وبيرنهارد فيسيلز. ٢٠١٢. مقياس الديمقراطية: أداة جديدة لرسالة الديمقراطية.

كولير، ديفيد وجيمس إي ماهون. ١٩٩٣. إعادة النظر في "التمدد" المفاهيمي: تكييف الفئات في التحليل المقارن مراجعة العلوم السياسية الأمريكية.

دال، روبرت. ١٩٧١. التعددية. المشاركة والمعارضة نيو هافن / لندن.

لاوث، هانز يواكيم. ٢٠٠٤. الديمقراطية والديمقراطية.

ليبهارت، أرند. ٢٠١٢. أنماط الديمقراطية. الأشكال الحكومية والأداء في ستة وثلاثين دولة (الطبعة الثانية). نيو هافن، CT ولندن.

مونك، جيراردو إل. ٢٠١٢. تصور جودة الديمقراطية: صياغة أجندة جديدة للسياسة المقارنة. سلسلة أوراق عمل القرص ٢٣.

مونك، جيراردو آي. وجاي فيركويلين. ٢٠٠٢. تصور وقياس الديمقراطية. تقييم المؤشرات البديلة. في دراسات سياسية مقارنة.

أودونيل، غييرمو، كوليل جورج فارغاس وأوزفالدو م.، إيازيتا (محرران). ٢٠٠٤. نوعية الديمقراطية. نوتردام.

سارتوري، جيوفاني. ١٩٧٠. تشوه المفهوم في السياسة المقارنة. في مراجعة العلوم السياسية الأمريكية.

د.مصطفى كامل / شرح القانون الدستوري والقانون الأساسي العراقي / مطبعة السلام / بغداد – العراق / الطبعة الخامسة / سنة ١٩٤٨.

محمد رفعت عبد الوهاب والدكتور حسن عثمان محمد عثمان / النظم السياسية والقانون الدستوري / دار المطبوعات الجامعية /الإسكندرية – مصر / سنة ١٩٩٩.

د. منذر الشاوي / القانون الدستوري / الجزء الأول / منشورات مركز البحوث القانونية / العراق – بغداد / سنة ١٩٨١.

د. محمد المجذوب / محاضرات في القانون الدولي العام / الدار الجامعية للطباعة والنشر / بيروت – لبنان/ سنة الطبع ١٩٨٣ .

د. محمد طه بدوى / اصول علوم السياسة / المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر / مصر – الإسكندرية / ١٩٦٥ .

د. ميشال الرياشي / إسهام في دراسة النظرية التقليدية للدولة الفيدرالية / أطروحة دكتوراه / مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية / بيروت – لبنان / سنة ١٩٩٢.

المراجع الاجنبية:

Benton, Helen, ١٩٩٩, Encyclopedia Britannica, London-.

-Iraq and the Kurds: Resolving the Kirkuk Crisis, Internanational Crisis .Group,http://www.crisisgroup.org.

-Kenneth, G.Weare,(١٩٦٣). Federal Government, ٣rd , London, oxford.

University Press.- Marx, Karl and Frederick Engels Selected Works in Two Volumes .

.(١٩٦٥)selected works, Moscow, ١٩٥, Vol، Muller, Gf
(١٩٨٨-

-Stinnette, Lynn, (١٩٩٣), "Decentralization :Why, How,and Toward.

What Ends?", Special Policy Report, No. ١. Policy BriefsSeries-

www.ncrel.org.

المواقع الالكترونية:

"نحن أبناء سوار الذهب". حكام الخرطوم يتحدثون عن الفساد . مؤرشف من الأصل www.aljazeera.netوالاعتقالات ومصير البشير". في ٢٠١٩-٠٤-١٤. اطلع عليه بتاريخ ٢٠١٩-٠٤-١٢.

https://web.archive.org/web/٢٠١٩٠٥٢٤١٨١٥٥٧/http://mod.gov.sd:٨٠/portal ./ مؤرشف من الأصل في ٢٠١٩-٠٥-٢٤.
= غير موجود أو فارغ (مساعدة)title{{استشهاد ويب}}: الوسيط |

Youssef Aboul-Enein, The Sudanese Army: a historical analysis and discussion on religious politicization, U.S. Army Infantry magazine, July–August ٢٠٠٤

https://web.archive.org/web/٢٠١٩٠٥٢٤١٨١٥٥٧/http://mod.gov.sd:٨٠/portal ./ مؤرشف من الأصل في ٢٠١٩-٠٥-٢٤.
غير موجود أو فارغ (مساعدة)title{{استشهاد ويب}}: الوسيط |

"عن الوزارة". مؤرشف من الأصل في ٢٠١٩-٠٥-٠٣. اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٣-١٢-٢٩.

"Sudan crisis: How Israel stands to gain". Middle East Eye .(بالإنجليزية) Archived from the original on ٢٠٢٣-٠٩-٣٠. Retrieved ٢٠٢٣-٠٩-٠٦.

Elbagir- ،Nima ؛Mezzofiore ،Gianluca ؛Qiblawi ، Tamara (٢٠ أبريل ٢٠٢٣). "Exclusive: Evidence emerges of Russia's Wagner arming militia leader battling Sudan's army". CNN . مؤرشف من الأصل في ٢٠٢٣-٠٤-٢٠. اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٣-٠٤-٢٠. The Russian mercenary group Wagner has been supplying Sudan's Rapid Support Forces (RSF) with missiles to aid their fight against the country's army, Sudanese and regional diplomatic sources have told CNN. The sources said the surface-to-air missiles have significantly buttressed RSF paramilitary fighters and their leader Mohamed Hamdan Dagalo

"قوات الدعم السريع ترحب بانضمام قوات "درع السودان" لصفوفها". مؤرشف من الأصل في ٢٠٢٣-٠٨-٢٧. اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٣-٠٩-٣٠.

Emad Hassan, Militiamen in Sudan raped men and women,- says eyewitness، دويتشه فيله (September ٦, ٢٠١٩). نسخة محفوظة ١٠ يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

Jason Burke & Zeinab Mohammed Salih, Millions join general- strike in Sudan aimed at dislodging army, The Guardian (June ٩, ٢٠١٩). نسخة محفوظة ١٤ يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

"RSF to Uproot Rebels". Sudan Vision Daily, ١٩ May ٢٠١٤. نسخة محفوظة ٤ مارس ٢٠١٦ على موقع واي باك مشين .

"Who are Sudan's RSF and their commander Hemeti ."؟ قناة الجزيرة الإنجليزية. ٦ June ٢٠١٩. Archived from the original on ٦ June ٢٠١٩. Retrieved ٦ June ٢٠١٩ ١٤ نسخة محفوظة . يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

"Sudan crisis: Death toll from crackdown rises to ٦٠, opposition says". BBC News. ٥ يونيو ٢٠١٩. مؤرشف من الأصل في ٢٠١٩-٠٦-١٤. اطلع عليه بتاريخ ٢٠١٩-٠٦-٠٥.

Lynch, Justin (٥ June ٢٠١٩). "Remember The Darfur Genocide?- With Saudi Help, One of the Killer Commanders There Is Taking Over Sudan ." ذا ديلي بيست. Archived from the original on ٨ June ٢٠١٩. Retrieved ٨ June ٢٠١٩. نسخة محفوظة ١٢ يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

Albaih, Khalid (٧ June ٢٠١٩). "No, it's not over for the-Sudanese revolution ." قناة الجزيرة الإنجليزية. "Archived from the original on ٧ June ٢٠١٩. Retrieved ٧ June ٢٠١٩ نسخة . محفوظة ١٤ يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

"رئيس مجلس السيادة السوداني يصدر مرسوماً دستورياً بحل قوات الدعم السريع". اليوم السابع. ٦ سبتمبر ٢٠٢٣. مؤرشف من الأصل في ٢٠٢٣-٠٩-٣٠. اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٣-٠٩-٠٧.

"Sudan's RSF pledges to liberate rebel stronghold in South Kordofan ." سودان تريبيون، ١١ June ٢٠١٤ نسخة محفوظة . ١٧ فبراير ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

الجزيرة نت https://www.aljazeera.net

BBC News بي بي سي عربي - https://www.bbc.com/arabic/media-٤٩٥٢٢٥١٩.

https://www.bbc.com/arabic

الحرةhttps://www.alhurra.com

اندبندنت عربيةhttps://www.independentarabia.com

الراكوبةhttps://www.alrakoba.net

شبكة السودان نيوز: الرئيسيةhttps://sdnewsnetwork.com

"British domestic politics clash with human rights in the Horn of Africa ". ذي إيكونوميست. ١ أكتوبر ٢٠١٦. مؤرشف من الأصل في ٢٠١٧-٠٢-١٠. اطلع عليه بتاريخ ٢٠١٦-١٠-٠١.

"Men With No Mercy": Rapid Support Forces Attacks against Civilians in Darfur, Sudan, Human Rights Watch (September ٩, ٢٠١٥). نسخة محفوظة ٩ يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

Rapid Support Forces Attacks against Civilians in Darfur, Sudan | HRW نسخة محفوظة ٩ يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

World Report ٢٠١٩: Yemen | Human Rights Watch- نسخة محفوظة ٢٨ يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

"Opinion / The Princes Who Want to Destroy Any Hope for Arab Democracy" en-US (بالإنجليزية الأمريكية). Archived from the original on ٢٠١٩-٠٨-٢٨. Retrieved ٢٠١٩-١٢-١٧ | :script-title = {{استشهاد ويب}}: الوسيط غير صالح (help) بادئة مفقودة

Refworld | Sudan's Controversial Rapid Support Forces Bolster- Saudi Efforts in Yemen نسخة محفوظة ٣١ مايو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

Met police look at allegations of Saudi war crimes in Yemen | World news | The Guardian نسخة محفوظة ١٩ مايو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

Thomas van Linge sur Twitter : "#Sudan: the footage shows how bricks of cement were tied to the bodies in order to make them sink to the bodum of the #Nile so they could ne نسخة محفوظة ١٥ يناير ٢٠٢٠ على موقع واي باك مشين.

Yousra Elbagir sur Twitter : "He says, "some people were beaten to death and thrown in the Nile, some shot multiple times and thrown in the Nile and others were hacked with ma نسخة محفوظة ١٧ ديسمبر ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

Obai sur Twitter- نسخة محفوظة ١٧ ديسمبر ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

"Sudan: Remove Rapid Support Forces from Khartoum streets immediately ٦ .منظمة العفو الدولية ."June ٢٠١٩. Archived from the original on ٦ June ٢٠١٩. Retrieved ٧ June ٢٠١٩. نسخة محفوظة ٧ يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

Salih in Khartoum, Zeinab Mohammed; Burke, Jason (١١ June ٢٠١٩). "Sudanese doctors say dozens of people raped during sit-in attack .الغارديان ."Archived from the original on ١١ June ٢٠١٩. Retrieved ١٢ June ٢٠١٩ نسخة محفوظة ١٥ يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

Sudanese Rapid Support Forces Are Targeting Hospitals,- Peaceful Sit-In; Dozens of Civilians Reported Killed, Physicians for Human Rights (June ٣, ٢٠١٩). نسخة محفوظة ٥ يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

"Sudan army, protesters to resume talks on transitional council". قناة الجزيرة الإنجليزية. ١٢ June ٢٠١٩. Archived from the original on ١٢ June ٢٠١٩. Retrieved ١٢ June ٢٠١٩. نسخة محفوظة ١٤ يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

"مليشيا الدعم السريع تركب مجزرة في "دليج" وتحرق السوق وتنهب ممتلكات المواطنين". al-Hamish Voice. ١٠ June ٢٠١٩. Retrieved ١٢ June ٢٠١٩. نسخة محفوظة ١٢ يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

الجيش السوداني والدعم السريع.تعرف إلى عديد وعتاد القوتين، العربية. نسخة محفوظة ٢٠٢٣-٠٤-١٦ على موقع واي باك مشين.

"Sudan crisis: How Israel stands to gain". Middle East Eye (بالإنجليزية). Archived from the original on ٢٠٢٣-٠٩-٣٠. Retrieved ٢٠٢٣-٠٩-٠٦.

Elbagir، Nima؛ Mezzofiore، Gianluca؛ Qiblawi، Tamara (٢٠ أبريل ٢٠٢٣). "Exclusive: Evidence emerges of Russia's Wagner arming militia leader battling Sudan's army". CNN. مؤرشف من الأصل في ٢٠٢٣-٠٤-٢٠. اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٣-٠٤-٢٠. The Russian mercenary group Wagner has been supplying Sudan's Rapid Support Forces (RSF) with missiles to aid their fight against the country's army, Sudanese and regional diplomatic sources have told CNN.

The sources said the surface-to-air missiles have significantly buttressed RSF paramilitary fighters and their leader Mohamed Hamdan Dagalo

"قوات الدعم السريع ترحب بانضمام قوات "درع السودان" لصفوفها". مؤرشف من الأصل في ٢٠٢٣-٠٨-٢٧. اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٣-٠٩-٣٠.

Emad Hassan, Militiamen in Sudan raped men and women,- says eyewitness) دويتشه فيله، September ٦, ٢٠١٩ .(نسخة محفوظة ١٠ يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

Jason Burke & Zeinab Mohammed Salih, Millions join general- strike in Sudan aimed at dislodging army, The Guardian (June ٩, ٢٠١٩). نسخة محفوظة ١٤ يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

"RSF to Uproot Rebels". Sudan Vision Daily, ١٩ May ٢٠١٤. نسخة محفوظة ٤ مارس ٢٠١٦ على موقع واي باك مشين.

"Who are Sudan's RSF and their commander Hemeti ؟". قناة الجزيرة الإنجليزية. ٦ June ٢٠١٩. Archived from the original on ٦ June ٢٠١٩. Retrieved ٦ June ٢٠١٩ . نسخة محفوظة ١٤ يونيو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

المحتويات

السودان لمحة تاريخية ٧
التحول السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ١٠
القوى السياسية السودانية والحكم ١٣
الديموقراطيّة الأولى في السُّودان (١٩٥٣-١٩٥٨م)........................... ١٥
ديمقراطية السودان التي لم تكتمل الأسباب والمسببات...................... ١٩
الإشكاليات في جنوب السودان ٢٥
أبرز الاتفاقيات السودانية ونصوصها.. ٢٧
إتفاقية أديس أبابا (أهم إنجازات النميري التي أفشلها) ٢٧
الجبهة الإسلامية تآمرت وأجهضت اتفاقية (الميرغني- قرنق).................. ٣٧
السودان وثورة ديسمبر ٢٠١٩م... ٥٠
القوى السياسية وترتيبات المرحلة الانتقالية بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨م ٥٨
اتفاق سلام جوبا... ٧٩
المشهد بعد الاتفاق الإطاري في ٥ ديسمبر٢٠٢٢م............................ ٨٣
تطورات الحرب على الصعيدين العسكري والسياسي ٨٤
الصراع الأفريقي والمبادرات الإقليمية والدولية ٨٨
أزمات متلاحقة في الصراع السوداني ١٠٤
تجدد الصراع في جنوب السودان.. ١٠٦
الحكم الديموقراطي الثالث (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩م) ١١٣
سياسة حكومة الصادق المهدي تجاه الجنوب.................................. ١١٥
حكومة الوفاق الوطني (١٩٨٧ ـ ١٩٨٩م) ١٢١
الأحزاب السودانية ومتلازمة التوهان ١٢٨
الأحزاب السودانية تحالفات الأعداء وانشقاقات الأصدقاء ١٣١
الأحزاب السودانية والنشأة غير السوية ١٣٢
الصبغة الطائفية للأحزاب السودانية... ١٣٥
حزب الأمة والتوريث ١٣٧
صراع الصادق والمحجوب.. ١٤٤

الإخوان المسلمون.. ١٤٩
الحركة الإسلامية والحكم.. ١٥١
السودان والمجتمع الخارجي... ١٥٤
الحركة الإسلامية والتصدعات الداخلية................................... ١٥٨
الإخوان بين ولاءات الفكرة وتحولات المستقبل............................ ١٦١
الحركة الإسلامية والصراع الداخلي.. ١٦٨
الزلزال الذي ضرب أركان (الإسلام السياسي)............................. ١٧٠
الحزب الشيوعي السوداني... ١٨٣
الأحزاب والولاء العاطفي.. ١٨٥
لماذا فشلت الأحزاب السياسية في السوان................................ ١٩٠
هل بإمكاننا علاج أزمة الأحزاب؟... ١٩٢
لابد من مراجعة رؤية الأحزاب في المستقبل............................... ١٩٥
حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٧
الشباب السوداني ومقاطعة الأحزاب ١٩٨
لابد من سد الفجوة في ظل الثورة الرقمية ٢٠٠
القوات المسلحة السودانية ٢٠١
تاريخ طويل من الانقلابات العسكرية ٢٠٩
تقسيم السودان يلوح في الأفق... ٢١٣
هل يرجع السودان للمرة الثانية إلى الفترة المظلمة؟ ٢١٤
إشكاليات الدولة وحرب الموارد والهوية.................................... ٢١٦
حرب الجيل الخامس.. ٢١٧
حرب التدمير والاستنزاف.. ٢١٩
تحديات المراجعة والبناء الجديد ٢٢١
هل سيكتب السودان نهاية حكم العسكر في إفريقيا؟...................... ٢٢٤
السودان والدور البارز في السنوات الأخيرة ٢٢٦
غزو عرب الساحل الأفريقي للسودان ٢٢٨
الصراع في دار المساليت... ٢٣٣
اتفاقية (قيلاني) هل تفسح المجال لانفصال دار المساليت؟ ٢٣٩
صناعة المليشيا واستخدامها في الحروب ٢٤٢
قوات حرس الحدود ٢٤٥
قوات الدعم السريع في السودان.. ٢٤٧
اتفاقية جوبا للسلام في السودان.. ٢٦٨
دور القوى المدنية في ضبط الأزمة ٢٦٩

الوساطة السعودية الأمريكية.. ٢٧٠
السودان والتحرك الثوري (ثورة ديسمبر).. ٢٧٦
النظرية العامة للاتحاد الفيدرالي.. ٢٨٤
النظام الديمقراطي ثلاثي الأبعاد ٣٠١
الجنوب والمطالبة بالفدرالية ٣٠٧
قائمة المراجع.. ٣١٢
المحتويات ٣٢٥



السودان بين أزمة الحكم والطريق إلى التقسيم

شهد السودان في الفترة ما بين عام ١٩٥٦ و ١٩٦٥ أنظمة حكم مختلفة تراوحت ما بين النظم الديكتاتورية العسكرية والحكومات المدنية الائتلافية. تلك الأنظمة، كانت تعاني جميعها من انشطارات رأسية وأفقية لم تمكنها من أداء أهم واجبات الحكم: (الاستقرار، والتنمية وإدارة شئون البلاد). كانت الخصومات والخلافات الشخصية بين الأحزاب لا الفوارق الأيديولوجية أو التباين السياسي في الفكر أو المنهج، هي أكثر ما فرق بينها، فعلى الأقل، كان جنوب السودان كله على اتفاق حول هدفه النهائي وهو (الفدرالية) ولكن في الشمال لم تتفق هذه الأحزاب على الحد الأدنى، ففي الفترة من مطلع يناير ١٩٥٦ إلى السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٨ والفترة من ١٩٦٥ إلى مايو ١٩٦٩، ومن ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ استقر نظام الحكم على نهج ديموقراطي على غرار ديموقراطية ويستمنستر، أما في الفترة من نهايات ١٩٥٨ إلى أواخر ١٩٦٤ ومن منتصف ١٩٦٩ إلى ١٩٨٥، ومن منتصف ١٩٨٩ إلى ٢٠١٩ فقد كان السودان في قبضة ديكتاتورية عسكرية محضة. في هذا الكتاب نقبل على تحليل تجارب الحكم في هذه الفترات، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المحورية.

